

المرايا والاسلحة والمواعظ

الثامن

جواهر البحريه

فقه

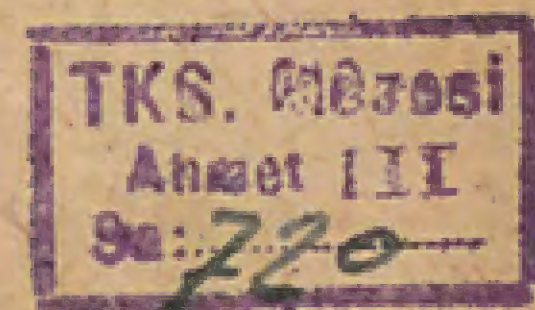
٥٠ ٧٢

Karak

201

C8

1



وكتبه
العلامة الشيخ احمد بن محمد
الناظمي الطوسي

الجزء الثاني من خواص البحر المحيط
للعبد الفقير الى الله تعالى احمد بن محمد
تحريره
الله رحمة واسئله
حمد لله

وكتبه

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم تيسر واجتنب

كتاب الخلع

الخلع شرعا فراق المرأة بعوض مقصود باخذ الزوج فخرج بالمقصود
ما اذا خالعا على دم ونحوه ولا فرق في جواز الخلع بين ان يقع على الصداق
او بعينه او مال اخر واذا كان على ما لا يدرى لا يستقط حق الزوج من الصداق
وان كان مثل الصداق ولا حق للزوج من نصف الصداق وان كان قيل
الدخول ولا بين ان يكون المالا الذي اخذت به اثر من الصداق الذي
اخذته او لا ولا بين جالتي السفاق والرضا وسقطت لهما مباح ومكرهه فبما
ضربان احدهما ان يفعله براض مع استفاضة الحال من غير اراهيه ولا
تقصير في حق والى على مكره وقائمه ان يكون المرأة كارهة صحبته لسو خلقه
او بغيره في دينه وحاشا ان لا تودى حقه لانهما من الخرافة او يكون الزوج
مكرها قاربا فمكذب قال الرواية ويستحب للزوج اخباتها وحدا اذا
منع الزوج حقه من النفقة او غيرها فامدق لخص منه والكرامة
ان يستوى الزوج عشرتها ومدها فعصر عوفها للراية فمباخي ضيق
وامدب بالخلع مكره وان كان صحيحا والزوج اثم بما فعل وفيه
وجه ان منعها حقها كالاكره على الاختلاع بالضرب فلا يصح وهو قول
الشيخ لا خامد وجزم به المادري وحكاه بعضهم عن المصنف واستغربه
البيهقي وخرج عليه الرواية بطلان بيع المصادر وقال ان بعض مساج
بعد ادائتي به ولو ارها حتى اخذت فقالت مبعدة خالعتني على
كذا فخالعها لم يصح ويقع الطلاق جميعا ان كان بعد الدخول حلي
الموت وحاشا ان لا يقع ولو سمي المال لم يقع الطلاق لانها لم تشبه ثمار
ولو ابتدأ فقال طلقك على كذا او ارهاها بالضرب على القول بقبول
لم يقع وقال القاضي في الفنا وحمل ان يقع رجعا لخلع السقيفة فاذا
ادعت المرأة انه اكرها على رد المال على الطلاق فليس هو الذي ارده

لعل
تقضى

الرائع

الرائع ان المصدق الزوج يمينه وحكي صاحب البيان عن المستعوي
ان المصدق المرأة يمينها ولم يدر عنه وعلى الاول لو اقامت بينه
بالاكره حرم بوقوع الطلاق ورد المال في السنا في قوله الرجعة قال
الاصحاب هذا اذا لم يعترف بل انكر احد المال وتسكت او كانت الخسومة
مع رجله اما اذا اعترف بالخلع وانكر الاكره فله ان يحصول البتة
فلا رجعة ولو ردت المرأة فبمنعها حقها لخالعها لعت وقع الطلاق
ويحل فعل ذلك او احد العوضين فلو لا ظاهرهما نعم وهو خلع مباح لظاهر
الاية وبانها لا ولو حسمها حتى ماتت ودرهما في المذهب وفيه قول
انه لا يربها في الطري ولو ضربها الشفدي فاستدت منه عقبا لضرب
طبيعة صح وقال المادري الخلع ضربان احدهما ان يكون لغير سبب
وخرجه ما تقدم وبان سببا ان يكون بسبب وهو اربعة مباح ومكره
وفاسد ويختلف فيه فالمباح يكون لامر من المراهة او عجز والكرامة
اما ان يكون لسو خلقه او سوفعله او ولد دينه او فبح منظره واما
العجز فيكون ثار لعجزه عن الاستماع او المال ولعجزها عن حشره
الاستماع واما الكرامة فقد يكون للراية من جهة خاصة بان عميل
الى غيره وترغب في نكاحه فلا يدرى من جهته وقد يكون من جهة خاصة
بان يكون المراه ذات مال فصيق عليها الزوج مع قيامه بالواجب لهما
طمعا في ان يخالعها شي من مالها فهو مكره من جهته لا من جهتها
والعاسد ان يضربها او يمنعها حقها حتى يخلع والرابع المختلف فيه
ان يرضى بعصمتها لمعاشي والعصل ثلثة اقسام احدها ان يمنعها حقها
من النفقة وعبرها فهو حرام والخلع معه فاطل ونا بها ان يقيم حقها ويضيق
عليها حد رابن الزنا فهو مباح والخلع جائز والمات ان نعم سقمها ولا
يعسم لها لفتن في جواز الخلع فولا ان اذا عرف ذلك فالفرقة الحاصلة
على العوض قد يكون بلعظ الخلع فيه بلا معرفة حقيقة ولا يظنه بآثره ولا
السكاح وقد يكون بلفظ الطلاق يحتاج فيه الى النظر في لفظ الزوج

بل علقه بالبدل والا عطا او بالانكاح والام لا لزام وفي لفظ المرأة في سوال الطلاق
 والزام المال وصحة هذه الفرة سواء وقعت بلفظ الخلع او بالطلاق
 وقد يعرض فيهما في اللفظ الجاهل بينهما فزاع فجعل فقه الكتاب في
 خمسة ابواب باب في حقيقة الخلع وباب في اركانه وباب في الفاظ
 الزوج المتعلقة بالطلاق بالاعطاء وابع في الفاظ التام بالطلاق
 على العوض من جهة المرأة او غيرها وخامس في الزمان بين النكاحين
الباب الاول في حقيقة الخلع ومعناه وفيه فصلان احدهما في
 ابره في النكاح والفاظه وبانيهما في بيان ما يشبه الخلع من المعاملات
 ومقصودها سترع على ان الخلع طلاق ام لا **الفصل الاول** في اثر
 والفاظه اما ابره فلا شك في ان المفارقة بلفظ الطلاق على
 عوض طلاق اذا قبلت سواء جرى معه ذكر الخلع لقوله خالعك بطلقه
 على كذا او لا لقوله طلقك على كذا او يستوى فيه صراح الطلاق
 وكما يات مع النية اما اذا لم يجر الطلاق الا لفظ الخلع وقوله خالعك
 انه طلاق سق به عند الطلاق ويجوز فيه لا التحليل اذا تكرر بلانا
 ومولجده وبانيهما انه قسم كالا قاله في البيع لا سق به عند
 الطلاق لا يوقف تجدد النكاح بعد وقوعه بلا ما على محلل وهو القدر
 وبانيهما الراعي في القولين حكاهما في ان النكاح هل يقبل الفسخ بالراضى
 وصح الشيخ ابو حامد القدمي وصاحبه القاضى ابو الطيب والقاضى ابو
 حامد وعن القفال انه رجة واختاره ابن المنذر والفرغاني والمتعودي
 وموالجدي وذا ابو محمد النخعي في الفتوى عليه واختاره ابو
 علي الفارسي ايضا وابن ابي عمير والالفاظ المستعملة في النكاح
 لفظ الخلع والفسخ والمعاداه فيذكر احكامها على القولين فان قلنا الخلع
 فسخ فلفظ الخلع صريح فيه مستغن عن النية اما لفظ الفسخ كالقول
 فسخت نكاحك وكذا قبلت او قلت فاسختني على الفاء واسم نكاحي
 بالفتى فقلت فسخت فهل هو صريح او كانه فيه وجهان اصحهما وجزم

به البغوى انه صريح وبانيهما ومولجديا والقفال انه كاية بقدر التيقن
 وعلى هذا ففي صحته به الخلاف لا يثبت في صحيح الخلع بالكتاب على هذا
 القول واما لفظ المفاداة مع ذكر المال كالقول فادتك بكذا فقال
 انديت وقبلت ففيه وجهان ايضا اصحهما انه صريح وجزم به بعضهم
 واحدا في الالفاظ التي وردت في كتاب المصنفات ولم يرد لفظ الاستان
 في الرجعة والفك في العتوق لا الغزلا وكان الصريح قطعاً ما تكرر في
 القرآن او على لسان حمله الشريعة واما ما تكرر على لسان العامة او
 ورد في القرآن فلم يرد دفعه خلاف وهذا ارد عليه انه في الخلاف في
 الاستان في الرجعة وهو مستكرر فيها في القرآن وان لفظ المسرد في
 القرآن في الجماع مستكرر او مؤكداً في الاية في الحديث فان قوله والله لا
 لجامعك ذكر وعلم لسان حمله الشريعة في الاية وفلان ابن سريح انه كاية
 اذا تكرر لفظ الخلع صريح في الفسخ فلو نوى الطلاق فوجهان
 اظهرهما عند الفرغاني وموالجدي ورواه القاضى في الفتوى والموتى ونسبه الامام
 لا المحققين انه لا يكون طلاقاً وسق في الفسخ الذي هو صريح فيه بخلاف
 ما لو قال انت على حرام ونوى الطلاق به يقع الطلاق وان كان مطلقاً
 صريحاً في الزمان الكفارة على الاظهر على ما سياتي والتا انه طلاق وقطع
 به بعض الراغبين منهم صاحب الفقيه وعلى الاول لو تمكن الزوج من فسخ
 النكاح لغيره مثلاً فقال فسخت ونوى الطلاق فوجهان احدهما انه يكون
 فسحاً واظهرهما انه طلاق ولو اتيه بشئ من الكتاب كالقول خلعك واسك
 بالف فقال قلت ونوى الفسخ ففي اقتضاخ النكاح وجهان اصحهما انه
 يصح ولو نوى الطلاق وقع وان نوى الخلع عما في الخلاف في انه فسح
 او طلاق ولو خالفه مدة معينة او خالف بعضه لقوله خالعك شهر على
 كذا او خالعك نصفك ودين على كذا انه على هذا القول وان قلنا
 بالصحيح ان الخلع طلاق والنكاح لا يقبل الفسخ بغير سبب فصحيح جميع
 فانما لطلاق مع النية ولفظ الفسخ كقوله فسخت نكاحك كاية فيه

قالوا فاستخ من غير ذلك المال وفي لفظ المفاداة وجهان كما تقدم على
القول الاول والاصح انه كلف الخلع وفي لفظ الخلع صرحا وكماله
قولا واحدا انه كتابه يتوقف على اليقين من الطرفين وذكر الامام والعلامة
والرواية انه اظهر في المذهب والتايد انه صريح واختاره الامام والعلامة
والغوى وما اخذ الخلاف في اللفظ اذا شاع عرفنا في الطلاق بل يلحق
بما ذكره في القرآن ولسان حمله الشريعة وفيه خلاف بيننا وبينه
ان ذكر المال لم يفتقر في الحاق بكافة ما لخصه حتى لو خلا عن ذكر
المال كان نهاية قطعا وحصر المتوصل الخلاف بحالة ذكر العوض او لم يذكر
عاده باستعمال لفظ الخلع من غير مال. ونخرج منه قول ثالث انه
صريح مع ذكر المال مدام المربع على كل واحد من القولين بخصوصه
المربع على القولين معا لوجوب لفظ الخلع مجردا عن ذكر المال وقيل في
افتقار ما دون المال وجهان سواء قلنا انه فسخ او طلاق صريح او
كايه احدهما وهو اختيار القاضى والظاهر عند الامام والغياثي وبانيهما
لا وبناهما القولين على ما لو قال بعثك هذا ولم يذكر عوضا لم ينعقد
بيعا فبئس الادلة لو كانا فاقبضه كان امانة في يده وقال المستوفى
اصلها ان المفوضه هل يجب لها من العقد ان قلنا يجب لفظ النكاح
بعضى البطل شرعا وكذا لفظ الخلع وان قلنا لا فلا ومما كالا وجهين
ان القراض لم يفتقر موت عوض اذا لم يدرى انك ولم يشرط له شيئا
من البيع فان العقد يفسد وفي استحقاقه اجرة عمله وجهان ولذا في
المستافاة وان قلنا انه يقتضى المال فان جعلناه سببا وصريحنا في الطلاق
وجب مهر المتل وحصلت اليدونة وان جعلناه كايه فيه فان فوى وجب
مهر المتل وان لم ينو شيئا لغيره ان قلنا لا يقتضى المال وان جعلناه مستحبا
لغاوان جعلناه طلاقا صرحا وكايه وكوى المطلاق فموطلا ورجعى
وتصدى النظر في امرين احدهما ان الرجعى لا يفسق في قولك في انفقاره
القبول لها وجهان احدهما لا وهو ارجح عند الامام والرافعي والرواية

والمرنوم

والمذكور في المذهب وبانيها نعم وهو راجع الى الخلاف في اعتبار
اللفظ او المعنى لقوله بعثك بلائش وقال القاضى في الاستراة
جعلناه كايه وكوى فان لم يقبل وقع رجعيان وان قبلت فهو مطلق
مهر المتل فيه وجهان وظاهر كلام الرواية انه لا يقع الطلاق اذا
جعلناه كايه الا اذا نوي به معا الطلاق وهو غير مبني الخلاف فيها
اذا قال خالعتك واصمرا الثاثر حواكما اما اذا لم تضمن فلا يحتاج الى
قبول قطعا لو قال فاطعتك وفادعتك قال الرافعي ولو قال فادعتك
واصمرا الثاثر القبول فقتضية الوجه المذكور اعتبار القبول الثاني
ولو نوى الرجل المار لم يدرى ففى قاشر النية في ثبوت المال وجهان
في وجهها الرافعي من الوجهين في انعقاد البيع كالكايه فان قلنا لا يؤثر
في موته فهل يقع الطلاق وقلنا بانه المالك ولا يقع لانه نوى الطلاق
على المار فيه وجهان وان قلنا يؤثر في موته فانما ثبت اذا فوته
المراة ايضا فان لم ينو وقع رجعيان وقال الامام منجه ان يقال لا يقع
واخرج الغوى في الفوائد على الوجهين في امتضاء الخلع المالك اذا خالعا
على ما بقي لهما عليه من الصداق ولم يدرى متى لهما عليه شيء هل يحصل البيعة
بمهر المتل ورجح القول بالحصول وفيه نظر من كوى في الاصل ولو نوى
كايه من كلام الطلاق قالوا خالعتك او ادعتك بالثبوت فلم يوافق الطلاق
فان قلنا لفظ الخلع صريح في الطلاق في حوله العوض صارت مهيرة
الكايهات صريحة فيه بخلاف العوض ان قلنا انه كايه فيه فان فوى
الطلاق صرحا وقع واستحق العوض من قبلت وفوت وان لم تنو شيئا فوجهان
احدهما يقع طلعه رجعيه وبانيها وقال صاحب البيان انه المذهب فيه
لا يقع الطلاق **مرفوع** ترجمه الخلع لسائر اللغات كلفظ الخلع سواء
جعلناه طلاقا وفسخا ولا يابى فيه الخلاف المذكور في النكاح
والعاطا البيع والشر والافاة كايهات في الخلع سواء جعل طلاقا او فسحا
قالوا بعث بعثك منك كذا فقالت شريفة وقبلت او قال قلنتك

هكذا فقلت ان قلت ان العاصي في الاشراف هو صريح فيه اذ جعلناه
فستخار وقد عذرنا قال الراعي شفع الطلاق فله من جهة الزوج ويبيع
المهر بالطلاق من جهة الزوج يعبر بهما عن الخلع فتكونا كتابين اذ كانا
لولا ان يعت منك نفسك وعن الاغصم المعبادي ان يبيع الطلاق مع
ذكر العوض صريح وراى الوسعي ان ترك قوله يعتك طلاقك منزله
قوله ملكك طلاقا يكتفى به لوطي في المجلس لزم المال ووقع الطلاق
قال ان نوى مجرد بيع الطلاق وشراؤه من غير ابقاء الطلاق منها ومن
غيره يبيعه الطلاق منه فهو تصرف فاستد والنكاح باق بحاله ولو قال
طلعتي غل الف فقال خالعك فان جعلنا الخلع مستحلا لم ينفذ واجعلناه
صريحاً في الطلاق وكفاية ومضى حصلت الدينونة ولزم المال وعرض
انه لا يقع اذ جعلناه كفاية وان لم يتولى من شيئا ولو قال خالعني على
الف فقال طلعتك فان قلنا الخلع فتش فوجها ان اخذها وطلق ولها
الالف واصحها للزوج بالسؤالها وان لم يستمر المال وقع الطلاق وجعلنا
وان ساء لم يقع الا ان نقول ان ذلك الخلع طلاقا وجعلناه صريحاً
ادكاه وثبوت حصول الدينونة ولزم المال وان لم يتولى قولنا انه كفاية
فالزوج مستبد بالطلاق في قواها لاغ ولو وكل وكيل بالطلاق فخالع
وان قلنا الخلع فتش لم ينفذ وان قلنا طلاقا فبعض البوسعي ان الذي
يتم على اصلنا انه لا ينفذ ايضا فان كان ذلك بعد الدخول فيقطع
بعدم النفود لانه وكله في الرجعي فليس له ان ينفذها ولا اذا الخاب فيما
اذا وكله بالطلاق فطلق على مال اذا كان بحيث يتوقع الرجعة وان لم يكن
بان كان قبل الدخول او كانا المطلقة العالة ذرفه احكام الراعي
وقد توقف على بعض ما ذكره حكما ونجما ولو علق الخلع كان قال ذا
جاء اس الشرف فخالعتك بالف درهم فقلت فان قلنا الخلع فتش
لغاوان قلنا طلاقا وقع الطلاق عند وجود الشرط والقول على المال
سائدا ولو خالعاها بدين فندان جعلنا الخلع طلاقا وان جعلناه

منه

فستخار وفيه الخلاف في بيع المهازل **الفصل الثاني** في سبعة الخلع الى
المعاطات والخلع ان جعلناه فستخار معاوضة من الجانبين مستقلة لا محل
للتعليق فيها كالبيع والنكاح فلو قال خالعك على مائة فقبلت خمسين
او ثمانين او قلت خالعني مائة فخالعها خمسين او ثمانين لم يصح وان
جعلناه طلاقا او جرى لفظ الطلاق على ما كان اذ كان من جانب الزوج
بان نداه فهو معاوضة محضة فيها شوب تعليق وان كان من جانبها
بان شدات به فهو معاوضة فيها مستتابة المعاملة وليس المراد في الصود
انه مراد منها بل المراد اما بان يغلب معنى التعليق فيجوز عليه
احكامه وان معنى المعاوضة فيجوز عليه احكامها وان يراعى
المغيبين فيجوز عليه احكام هذا في شئ وذلك في شئ ويختلف ذلك
في الصيغ المماثلة بها وشرح ذلك يستدعي تفصيل الصيغ وهي
فتم ان الاول ان يتوز من جانب الزوج الصيغة الاولى من جانبها ان
يقول طلعتك على الف او انت طالق على الف او خالعك بكذا او على
كذا فمحصرة هذه الصيغ المعاوضة وتبين احكامها وبظهر ذلك
اربعة امور احدها انه لو رجع قبل قبولها لم يقع الطلاق بل لغوا
قبولها وقال العبادي اذا قال خالعك على الف ان رجع قبل قبولها
وطرده فيما لو ان لعبدك انت جري على الف او قال مستحق القصاص
صالحك منه على الف وجوزناه قال الراعي وجريان هذا الوجه في قوله
انت طالق على الف او انت طالق على الف او انت طالق على الف او انت طالق
بالف وجه في صحة رجوعه قبل قبولها وثانها انه يشترط قبولها لفظا
فقول اصلعنا وقبلت وانا ابن الصباغ يعني انه يقول ضمننا وبعطيه
المال وهو غريب بخود ان يتوز فرعه على صحة المعاطاة وبالمها ان يكون
القبول متصلا بكلام الزوج فلو تخلف من طويل او استغلت كلام
اخر ثم قبلت لم يصح ولا يقع الطلاق ولا يضر الفصل الثاني
وراعيا ان يتوافق القبول والاجاب فلو اختلفا كما لو قال طلعتك او

خالعثك بالف فقال قبلت بحسبه او قلت بالعقب لم يصح وقال القاضي
ابو الطيب وابن الصبان والمتولي يصح في الثامنة ولا يلزمها الا الف
والظاهر الاول وكذا لو لم يطلعتك فلا يملك الف فقالت قبلت واحدة
بثلثي الف لم يصح ولو قال قبلت واحدة بالالف فوجها واحد ما حرم
به المتولي انه لا يقع شي كالبيع واصحها انه يقع وقال ابو علي يحمل في
البيع ايضا وعلى هذا ما لا ينجداد يقع واحدة وقال القفال يقع
الثلاث وموافقا عند الشيخ ابي علي وعلى هذا القول بعدم وقوع
الثلاث ظهر منه على القول بانما يقع الصيغة المانعة صيغة التعليق
بمضى او اى لقوله متى اعطيتنى هذا او متى ما اعطيتنى كذا او اى متى
ادى حتى ادى ما ان اعطيتنى كذا فان قلت طالع في هذا يعلق بمضى
فيه احكام التعليق ومن المعاوضة كالتعليق نسيان الشرط فلا يحتاج
الى قبول لفظي ولا شرط الاعطاء في المجلس بل اى وقت وجب الاعطاء
فيه طلعت وليس للزوج الرجوع عنه قبله ولو اعطته المتزوجة الطلاق
قطعا ولو اعطته الغامض بقدر خير من العقد المعلق عليه قال ابن دودوق
الطلاق وهل لها ان تسترد وتقطعه من عقد البلد فيه وجهان
الصيغة السالبة بان او اذا القوله ان اعطيتنى او اذا اعطيتنى الغائبة
طالع فلها بعض احكام التعليقات وموانة لا يصح رجوعه قبل الاعطاء
على المذهب ولا يفسق في القبول للفظي وبعض احكام المعاوضات
على المذهب وموانة شرط الاعطاء في المجلس في الحق الشيخ ابو اسحق السبكي
اذ اعني حصص الفاضل في المتولي استراط النجيب في اذا وان بما اذا
كانت الزوجة حرة وبالا ان كانت مائة فلا يعتبر النجيب في الاعطاء بل
يقع متى اعطته وان طالع الزمان تعلينا للتعليق لا ولو اعطته الغامض
نسبها حصلت الدينونة وعليه رد المال الى السيد وله مطالبة بها بمثل
اذا عفت ويؤمر بالرجوع في المجلس بلمة اوجه اصحها واستشهد بها
ان المراد بمجلس التواجب وموافقا حصل فيه الارتباط بين الابواب والقول

ولا يطر الى مكان العقد وما بينهما ان المراد مكان العقد فيقع الطلاق
اذا اعطته فالمر يتفرقا وان طالع الزمان في الصرف وماله ان فيه
بمضى لا اعطاء في المجلس اذ لم يطل الفصل بشرط ان قبل ان طالع النص
وجزم به الماد ردي في المسئلة اوجه اخر احدها الحاق ان واذا
بمضى في انه لا شرط الاعطاء في المجلس متى اعطته طلعت ثانيا
الحاقها بصيغة المعاوضة في جواز الرجوع قبل الاعطاء وموانة في
المذهب والمسيبه وبالماله ان الخيار اذا احضرت لالف بين ان يقبله
منها فطلق او لا يقبله فلا يطلق وموقوف بنسبه وتخص فيها سبعة اوجه
اصحها ان بشرط الاعطاء في المجلس فيها ولا يفسق في القبول
ولا يصح الرجوع وثانيا ان لا بشرط وبالماله ان بشرط في اذا
دون ان ورايعها ان كانت المرأة حرة اشترط والا فلا وخامستها
انه يجوز الرجوع فيها قبل الاعطاء وستادستها ان يتخير **مربع** في فاضل
ابن الصلاح انه لو قال لها ان ومضى صدقك وموانة في مسينه
فان طالع طلعت رجعيه فقالت في غير ذلك المجلس انك يطلق
قال ولا يعتبر في هذا اما يعتبر في مثله في الخلع **احمر** لو قال ان طالع
ان اذا اعطيتنى الغاوان اعطيتنى بفتح الحرة طلعت في الحال طلاق
باين ان انكرت ذلك وطالبت بالالف لزمه رده لا فراه به **الشم**
الثالث ان يكون الاختراع وسوال الطلاق من جانب الزوجة
فالغلب فيه المعاوضة وان تكون معاوضة بظهر في شئ من اخدمها
ان لها الرجوع في جميع الصور قبل جوابه سواء كانت بصيغة المعاوضة
كطلعتنى على كذا او بصيغة التعليق لقولها ان طلعنى او متى طلعنى او
اى وقت طلعنى فذلك **لذا** الما لا يخصيص جوابها بمجلس التواجب
المعتبر في ايصال القول بالاجاب مستاير المعاوضات سواء في ذلك
صيغة المعاوضة وصيغة التعليق وسواء علني متى وان او اذا واخوانها
ولو طلعها بعد ذلك طلعت ولم يلزمها العوض فيه بقية كلام ما في

الفصل الثالث من الباب الرابع **وإنما** مدوعه لا الجعالة فظهر في شين
 أحدهما أنه احتمل فيه صفة التعاقب لقولها ان طلقني او منى طلقني
 فلك اذا ونايهما انه اذا وجد بعض المستول استحق بفسط من المبدول
 فاذا قالت طلقني بلا عا على الف فقال طلقني واحده واقصر عليه او
 قال على ثلث الالف وقعت واحده واستحق ثلثه وفيه وجبه انه لا يستحق
 شيئا وجهان آخران باينان في الباب الرابع وذلك ان لو قالت له زوجها
 طلقنا على الف فطلق احدهما وقع عليها ودرى الاخرى دخل يستحق على
 المطلقه نصف المسمى او حصتها منه اذا وزع على من مثلها او من المثل
 فيه اقوال تقدمت في كتاب الصداق ومنها اخرها رجي الخلاف في
 الواجب على كل منهما اذا طلعتا جميعا والخلاف على ما ذكره الشيخ ابو حامد
 بخصوص بصيرة الاطلاق اما اذا قلنا او صدقنا لا طلقنا على الف
 فقالا طلقنا على الف مناصفة او قال طلقنا على الف مناصفة ان
 الواجب ذلك بلا خلاف ولو قال الزوج ان طلقنا على الف او حالعتكما
 او انما طلقنا على الف او بالف فقبلت احدهما خاصة فوجهان اخرهما
 انه يصح الخلع وجرم به ابن الصباغ والغزالي في البيع واصحهما وجرم به
 الغزالي هنا وادعى انه لا خلاف فيه انه لا يقع الطلاق فيهما كالوجهين
 اذا باع عبدا من رجلين فقبل احدهما هل يصح في نصيبه والاصح المنع
 قال الامام ولو قال بعت عبيد منكم بالالف فقالا اشترياه به صح وكذا
 لو قال طلقنا اشتريت نصفه منصرفا الالف وفيه احتمال قال ولا يشرط
 ان ينطقا معا بل اذا قال احدهما قبلت ثم قال الثاني كذلك والامر على
 التواصل كما اذا لم يطل الفضل ولو قال رجلان بعتنا من هذا العبد هو
 يمتا نصفين بالالف فقالا لا حدهما اشتريت منك نصفك بحسنة فالي
 اطلقه انه لا يصح قال والمنع هنا الموصوف من سببه منه في عكسه وزعم
 الامام في باب الخلع بالضمان انه لا خلاف فيه وقد حكى الفاضل فيه وجهين
 وكذا الحكم لو قال طلقنا احدا كالبالف ولم يعينها فقالا قبلنا فانه لا يصح

ولا تطلق له المغوى في تمديد به وفي الما ودرى لو قبله طلقنا احدا المراتك
 على الف فلم يعينها ففعل كان خلعا فاستدا وهذا يقتضي وقوع الطلاق
 وجوب من المثل فاحتمل ان يحمل قول المغوى لم يصح على ذلك لكنه
 صرح في فتاويه بان الطلاق لا يقع قال وكذا في العتق لو قال العتق
 احدا على الف فقالا قبلنا قال وذاست فيه انه يعتق احدهما لا يعينه
 ولعل هذا القائل يقول ذلك في الطلاق قال وكذا لو قال طلقنا احدا
 على الف من شيتما ففيه معنى المعاوضة والتعلق فاذا شيتما فاطلق احدهما
 وكذلك في العتق وكذا لو قال طلقنا احدا ان شيتما فاشيتما فاطلقت
 احدهما وكذا في العتق ولو قال حالعتك وصرتك بكذا فقبلت
 صح الخلع ولزمها المالك المسمى وكذا لو قال طلقني وصرتك بالالف
 فطلقها قال ابن الصباغ فهل يجب عليهما الالف ومنه المثل لهما قال
 الاصحاب فيه قولان وقيل يجب المسمى هنا قطعاً وانما طلق احدهما
 وقصد مقابلة طلاقها بما يخصها من الالف طلقت وفيها استحقة عليهما
 الاقوال فيها اذا حالعهما بعوض واحد وظهر مدوعه الى الجعالة في امر
 ثالث وموانه لو طلق على ما دون المبدول وصح قالوا لست طلقني بالعين
 فقال طلعناك بالالف يقع الطلاق ولزم الالف كما لو قال رد عبيدي
 بالعين فاذا رده لم يستحق الا الف واستاد المستولي لوجه انه لا يقع
 كما في جانيه وقد مر في نظيره في البيع خلاف **مدوع** الاول ذكر
 الغزالي هنا وهو يدرى الصفة التي لو حمل من ايجاب الخلع وقبوله
 كلام وقد مر في البيع انه لا يعتق من يخلل من ايجاب والقبول
 مطلقا كلام لا تعلق له بالعقدان محلل فان كان شيئا قطع بالارضاء
 بينهما وان كان قليلا فوجهان اصحهما انه لا يقطع واقبح له جماعه
 منه على انه لو قال له امرأته طلقنا بالالف فارتدا فطلقها كان الطلاق
 موقوفا فان رجعا الى الاسلام في البعد صح فزعمها المال وعين
 المسئلة معصودة في نفسها فيدركها مدوعه الاستدلال بها وهي

حجاج لا تقدم مقدمة وهي ان المرأة المنفردة اذا سألها الطلاق
يعوضه ارنكث عقبها السئوال فاجابها الزوج فان كان قبل الدخول
بجرت الفرقة بالردة والاطلاق والامال وان كان بعده فالطلاق يوقوف
فان اصررت حتى انقضت العدة تبيّن ان الطلاق وان الفرقة حصلت
بالردة وان عادت لا الاستلام بان وقوع الطلاق ولو لم السالم
ومحسب العدة من حين الطلاق **عندنا** الى مسئلة المصنف قوله ان امرأه
طلقت بالث فان دنا فاجابها فان لم يزل وحل بينهما لعا الطلاق وكذلك ان
كان دخل بينهما واصرنا الى انقضائها وان رجعتا الى الاستلام قبله
بين صحة الخلع على المصنف وبان الحياطي محتمل ان لا يقع ويجعل
استعمالها الكلمة الرده رجوعا وفيما يجب على كل منهما الاقوال المشددة
وان رجعت احدهما واصررت الاخرى بان وقوع الطلاق على الرجعة
دون المصرة وفيما يلزمهما الاقوال وقبته وجه انه يلزمها جميع الشيء وكذا
لو كانت احدهما مدخولا بها على عودها من انقضائها وانما الاخرى
نفس الردة ولو اريد احدهما اثر اجابها فان كان قبل الدخول وبعده
واصررت المردة الى انقضائها العدة وقع الطلاق على المسئلة دون المرتبة
وصار كالمواجبات المستمرة على الاستلام دون ذلك او اعرف ذلك فمن حصل
الكلام اليسير بين الاجاب والقبول حتى ينص في المسئلة فان حلل
الردة لم يمنع الارتباط ومن لم يحمله اجاب بان هذا الكلام بمن
السائل الذي فرغ كلامه ولا يلزم من احتمال الكلام في الاخر المطلوب
منه الجواب **قال** الرافعي وقضية هذا ان يقال لو ابتداء الزوج فوال
طلقتك بالث فاددت ثم قبلت ان لا يصح الخلع وان عادت الى
الاستلام ولم يجردا على ذلك بل اجاب البغوي فيما اذا ابتداء الزوج يسأل
الجواب المتقدم فيما اذا ابتداء المرأة فوال لو قال طلقكما على انك
فادندا معاشر قبلنا فان لم يزل وحل بينهما او دخل واصرنا الى انقضائها
العدة لعا الخلع وان عادنا الى الاستلام في العدة تبيّن صحة في حقها

وان

وان عادت احدهما دون الاخرى بطل الخلع في حقهما معا وكان كما
لو قبلت احدهما دون الاخرى وقد تقدم ان ابتداء الزوج بالاجاب
معاوضه بشرط فيها توافقهما على القبول بخلاف ابتداء المرأة بالانها
وان اردت احدهما دون الاخرى ثم قبلنا وان كانت المردة غير مدخولة
بهما او مدخولا بها واصررت الى انقضائها العدة فخلع باطل في حقها واذا تبيّن
ان خبر ردة المرأة بعد اجاب الزوج حكم ردتها بعد الثابتها تبيّن ان
حكم الكلام اليسير من المقاييل لا يضربا لرافعي ويؤيده ما مر في باب
الاذا بان الكلام اليسير لا مسطلة قلت وطهر المصنف في معنى ما قلنا ان
البغوي لو اردت ردة زوجها المدخول بها فمرسئله ان يطلقها بالث
فاجابها وقف الطلاق فان عادنا الى الاستلام قبل انقضائها العدة
تبيّن وقوعه قال الرافعي وحكي الحياطي خلافه انه يكون رجوعا وموجب
البدل وهو غريب وقال الامام لو ابتداء الزوج فالحاطنة فادندا ثم
قبلنا فادندا ثم لا يصح قبولها لتخلل الكلام بينها على ان الكلام اليسير
بين الاجاب والقبول فاطع وصبط الامام الكلام اليسير بالوقد
بدله سكوت لم يضربا له ولو وجد الفرق من محاشر الاجاب ووجد
القبول بعده في من لولا التفرق لصح في صحته وجهان اصحهما
انه يصح دناهما لا استغارا التفرق بالاعراض **الفرع الثاني** لو قال لامرأة
انت طالق طلقين احدهما بالث فان قبلت وقعت طلقتان ولزم
الا ل فان لم يقبل في وجهان احدهما قول ابن الجداد انه لا يقع شيء
وبانها وبه قال القاضي ابو الطيب وغيره ومحمد الشيخ ابو علي يقع الطلقة
الحلية عن العوض كما لو قال انت طالق طلقين احدهما بالث والاخرى
من غير شيء يقع الاخرى من غير قبول قال الامام وسعد طرد الوحيين
في هذه المسئلة على الاول اذا قبلت كل واحدة لا في مقابلة احدهما
اولا مقابلة معا ومنه طلقان باسنة ورجعة قال الرافعي وهو
يعيد فانه لو قال اذا خالعتك فانت طالق فخالعها لم يقع الطلاق للعلة

لصنادقها اليدونة وعلى الباقي ان لم يكن مدحولا بها وقتها المطلقة
الخالية عن العوض كالفظة وبانت بها ولم يقع الاخرى فلا يلزم
المال وان كانت مدحولا وقعت الخلية عن العوض ثم ان قبلت فهو
مخالعة الرجعية وفيه خلاف فان كان صحته وقوتها بانه
ولزم الالف وان لم يصح فبقى وقوع الطلاق احتمالا لا للشيخ
ان على اظهرها انه يقع الثالث لو كان لا مراهية انهما القاتان
احديهما بالث فان قلنا طلعتا يوم من تعيين المطلقة بالالف فاذعنا
لزمها مهر المثل وان قلنا احداها ودور الاخرى فله عين المطلقة
بالالف فان عين الغايه طلعت ولزمها مهر المثل طلعت الاخرى طلعت جعيه
وان عين غيرها مال صاحب البيان وقع الطلاق على الغايه بغير
عوض دون التي لم يقبل قال صاحب الشئ هو كالمهر بغيره فعلى قولنا
الحدا لا يقع شي وعلى قولنا غير يقع على الثايله طلقة وجعيه وان لم ينزل
واحدة منها فعلى قولنا من الحدا في الزرع المقدم لا مطاق واحدة منهما
وعلى قولنا غير يقع المطلقة الخلية عن العوض ودور الثايله في يوم من الثايله
الباب الثاني في اركان الخلع والخلع عقد يجري بين
امرين على عوض هو المال ومعرض البضع يصعد هذه الخمسة اركانها
فاذا سطر الخلع الى احدى المصالح ولم يصبه بلاءه ففان احدهما ان
يمنع وقوع الطلاق كاحضاع الصبي وبانها ان سلبها الطلاق وجعيا
خلع السفينة وبانها ان يقع بامان لا بالعرض المسمى بل بمهر المثل كالمخالع
على خير او محمول قال الغزالي ولفظ المطلان بالضرر لا بالحق من لفظ
الشهاد لان اللفظ بطل مقتضاه بالكلمة ولفظ الفسك بالضرر بين
الاخيرين اولى عليه بعض مقتضاه والا صحاب لم يرضوا ان لو امكن
الباطل والفاستد وقد وقعت المنفعة بينهما فماتوا في الحج وفي الكفاة
وفي اعادة الذباينة انه لا يلزم على وجه الركن الاول الزوج وهو
الموجب بتداحيث سؤال الطلاق بشرطه ان يكون من مصلح طلاقه

فلا يصح خلع الصبي المجنون ويصح خلع العبد سواء اذرفه السيد
ام لا وسواء كان مهر المثل او دونه وندخل العوض في ملك السيد
فماتت يراشابه وسلم المخلع المال الى السيد لا اليه فان سلمه
اليه فالحكم كما يتايد في السفينة الا ان العبد يضمن المالا والسفينة
على ما يتايد وخلع المذنب خلع القز لانه البعض نصيب سيد
وان جرت بينهما مفاياة تعوض الخلع من الاكساب النادرة فيجوز فيه
الخلاف في مدحولا الماد ربه المماناة وذا الكتاب يصح خلعها
وسلم العوض اليه ويصح خلع المجنون عليه بالسفينة والفسك سواء كان
العوض في مهر المثل او دونه وسواء اذرفه السيد او لا لكن
يسلم المخلع مع السفينة المال الى السيد لا اليه وان سلمه اليه وكان
المال معنانيا في العقد فليأخذ الويل من يده فان رده فيها حتى يلف بعد
العلم به ففي ضمانه وجهان فان قلت في يده قبل علم الويل رجوع الويل على
المخلع بمهر المثل في اظهر القولين وابدل الثالث في الثاني من مثله او
قيمة وان كان على مال في الدمة رجوع الويل على المخلع بالمستحق
ولست بالخلع من السفينة ما سلم اليه وان قلت في مد السفينة او
او انقله لم يصح ولا يطالب به بعد فك المجزئة وقدر في البيع
وجه انه يطالب بعد رد الطاهر بحجبه هذا وقدم ما يصح
الماد ودينه لا يطالب به في الظاهر وان في المطالبة به باطنا وجهين
وقد حكاه هنا فيما اذ الف في يده هذا اظهرا استلها اليه بغير اذن الويل
فان سلم اليه باذنه ففي صحة قبضه وجهان ارجحهما عند الخناحي الصحة
وما كان وجهين في صحة تصرفه باذن الويل واما العبد فيصح تسليم
المال اليه باذنه شديدا ولو كان ما دونه في الجارة لم يستفد
به ذلك فتصرفه بالخلع اذ لم ياذنه شديدا فيه ولم يره حتى يرا دقة
المخلع بالبيع اليه وفيه وجهان واما تقدم بلا خلع السفينة مفروض
فيما اذا كان الخلع على عين او دين لا يصفتي الاعطاء والافاض فان كان

بصيغة لا قباض فلما ان لا قباض بمعنى قبلك المبتوم كما لا عطا
 فقال ان قبضتي الفاء او من الالف فانت طالق لم تطلق الا بالافان
 اياه دون وليه بخلاف ما اذا كان له في ذمته دين واذا وقع اليه لم
 ضمنه وعلى الولي المأذنة لا احزم منه وان لم يفعل وتلك فلا غرم
 فيه ولا رجوع بمذله وان كان بصيغة الاعطاب ان قال اعطيتني
 الفاء انت طالق في عطنته فهذا المراءفة نقلاد في بعض الفقهاء
 بخلاف بناءه على ان الرشيد لله هذا الاعطام لان قلنا لا ملك
 ضمن وان قلنا ملكه ولم يزل الربا اذ من قبضه فقبضه ملك قبض
 العبد وتحمل ان الحق يقبل اليه فلا يحصل به الملك قطعا وبحال
 ان الحق يقبل الهبة والوصية لانه يحصل ملكا بعينه وفيه في
 الاصل ما يجب الركن الثاني في بل الخلع من المرأة او الاجنبى وفي
 معناه سبيل الطلاق يجوز بشرط فيه ان يكون املا لا لزام المال
 باذنه شديدا في قيل انه فستخرج شرط مع ذلك الزوجية فلا يصح مع
 الاجنبى واستبان الحجر خمسة الاول لكونه في الخلع لا في
 ان يكون باذنه شديدا او دونه الحالة الاولى ان يكون باذنه فاما
 ان بين العوض او طلق الاذن فان بينه فان كان عبدا من عسائر
 ماله صح الخلع واستحقها الزوج وان كان دينا كالمولى لم يخلع نفسه
 بماية درهم فعلى معلق بكتبت بها وبما في يدك من مال التجار اذا كانت
 مائة وقال لها فان لم يدرى كقسيبة ولا ما ذونه بنت في ذمها الى معتق
 كهر العبد وفي قول الشيد صامنا لذلك بالاذن الخلاف المتقدم
 في صامنا المراد الاذن لعبد في النكاح اصحها لا ضمن وان رادت
 على نقد والماد ومن فيه كالمخالعة في مثالها ما من في لرايد في ذمتها
 تطالب به بعد عتقها وان لم يعين في اطلاق الاذن بعد مهر المثل فادرك
 في مخالعة به او مائة ومنها صح ويعلق بحسبها وفي صامنا الشيد له
 القولان فان رادت فلزادة في ذمتها مبيع بها بعد عتقها على قولنا

وجوب

وجوب السمي اذا سقطت به اما على القول بوجوب مهر المثل فلا يلزمها في
 وقد روي المثل يتعلق بحسبها وان قال خلعها ما شئت قال البيهقي
 لها ان يخلع مهر المثل فما فوزه قال الراعي وكانه اذاد
 والا فقه ذكرنا في الوكالة انه لو قال لو قبله بيع ما شئت لا تجوز له
 البيع بالعين انما بخوفه بغير نقد البلد وقضيته ان لا يكون الزيادة
 على مهر المثل ما ذوقا فيه قال الماوردي وليس لها اذن لها ان
 تخالع على من في الذمة المخالعة على عين في يدها وبخوف العسر لا يجوز
 ان تخالع على غير اخرى واذا اطلق الاذن لها في الخلع يجوز ان تخالع
 على مال في ذمتها وعلى غير في يدك ان كان اذن لها في التصرف فيها
 اذا كانت بقدر مهر المثل او اقل وان لم يكن اذن لها في التصرف فيها
 لم يصح الخلع وفيها ملزمها فولا واحد به مهر المثل والفد مبدل لها
 من مثل ودمه وروى ذلك من نسبها بخلاف ما اذا خالعت على عين
 وقد اذن لها في الذمة فانه ينظر فان كان طلاق الزوج مع عدا بملك
 العين لم يقع الطلاق وان كان باجرا وقع وفيها ملزمها به بعد العتق
 القولان وهذا منه يفهم انها لا مودى ذلك من نسبها وما ذكره من
 التفصيل في الطلاق بغير ان يكون مقيدا او لا يظهر بحجة في المشورة
 المقدمة وما ذكره من وجوب المهر او القيمة مخالف لما ذكره في كتاب
 العصب انه لا يصح للمرا لا المغضوب لانه ذكر في موضع اخر فيه بغير
 الحالة الثانية ان يكون عتقا ذنه فان خالعت على غير من اموال الشيد
 فالزينة المشهور حصول البيونة كاسيائية في الخلع على المغضوب ولا
 يطالبها بشيء في الحال سواء ملكها الشيد لها ام لا ام لا ملك يطالبها بعدن
 العتق مهر المثل او يبدل تلك العين من مثل اذ فيه المولى ناصحها
 اولها وفيه قولان الطلاق يقع بجمعها وان خالعه على ذمتها
 حصلت البيونة ولا يستحق عليها شيء في الحال وفيها مستحقه عليها بعد
 عتقها وسادها قولان وقيل وجهان احدهما مهر المثل وانها المسمى ويكون

الخلع صحيجا والخلاف كالحلاف في صحة شرابه وصنائه بغير اذن
سيده والاول فستبه الامام عليه شيخة والصبه لا يذ والغور لا يذ
وجزم به البغوي واختاره الغزالي وموافق لما تقدم في شرابه
وصنائه ان الاصم البطلان والثاني الذي ورد في الجرائد واختاره
القفار والشيخ ابو علي السبيني الثاني للبحر الكافي وهو من حجر الرق
لكنه يختص بالحكام فاذا اخلعت المكاتبه فان كان بغير اذن سيده
فهو كاحلاع الامه بغير اذنه وان اخلعت باذنه فبطر فان صحها انه
على القول في هذه المكاتب وشرعنا ما ذكر سيده فان قلنا لا يصح وهو المصور
منها فاحلها ما لا اذن كاحلها بغير اذنه في العين والدين كما تقدم
وحكي الراغب عن الخياط في رواية وجه فيها اذا اخلعت بغير اذن السيد بغير
اذنه انه يرجع بالافضل من مهر المثل وبذلك العين ولا بد من محبة في الامنة
والمفهوم من كلام الشافعي والاصحاب بما اذا اخلعت بغير اذن من اموال
سيدها باذن سيده باذنه انه يصح الخلع وان قلنا لا يصح من مال نفسها
بالاذن وموظاير على القول بان المكاتبه باقية على الملك الى الاداء على
القول بانها تملك نفسها بعد ان يكون خلع الحرد بها غيرها اذا اذن
ليها ان يتوقعه من نفسها وان قلنا يصح شرعه بالاذن والحكم كما تقدم
فيما اذا اخلعت الامه بالاذن حتى في الزيادة على الماد وفيه والفرد
الماد وفيه اذا كان في الامه بوجه من نفسه وما في يدك والطريق
السائل الفسخ بالطلاق وضعفه الامام والسالمه ان الخلع يصح قولا
واحد **افزع** عن اسمعيل ابو شنجي انه قال لو اخلعت السيد امته
التي تحت حرا ومكاتب على نفسها فقد حصلت بعد اتمام النظر فيه
على وجهين احدهما حصول الفرفة والرجوع الى مهر المثل واصله ان
لا يصح ثانيا لا لصحاب فيما لو اخلعت طلاق وجه الملوذ لا ييه على موت
ايه لا يقع الطلاق اذا مات الاب لان يكون الاب قد مات
ففي حره فانه يقع الطلاق عند موته ولا تعليق بالطلاق على موت

الاب

الاب وجهه يقع وهو باذنه هنا السبيني الثالث للبحر السفة فليس
لويل السفة احلها لشي من مالها فلو كان الزوج لزوجته السفة
خالعها كذا فقبلت فان جعلنا الخلع مسحا لم يصح وان جعلناه
طلاقا او كان طلاقا كذا فقبلت باذن الزوج او دونه لم يصح
الخلع وموقع الطلاق رجعيان وان لم يقبل لم يقع وكذا لو ابتداء
وقالت طلقني كذا واجابها بوقع رجعيان ولو كانت له امران لم يطلقه
ومحجور عليها بالسفة فقال طلقنا كذا فقبلنا وقع الطلاق على
السفة رجعيان وعلى الرشيدة باذنه وفيما يلزمها الا قول المتقدم
اصحها فله المثل وان قبلت احدها دون الاخرى لم يطلقها وان كانتا
سفيهتين فقال طلقنا كذا فقبلنا وقع الطلاق عليها رجعيان
وان قبلت احدها فقط لم يقع شيء لو ابتداء الرشيدة والسفة
فقالا طلقنا كذا فاطلقها وقع الطلاق على السفة رجعيان
وعلى الاخرى باذنه المثل في الاصح وان طلق السفة وقع الطلاق
عليها رجعيان وان اجاب الاخرى وقع باذنه ولو كانا طالقان على
الف ان شئنا فهو كقوله طلقنا على الف في كل ما تقدم السبيني
الرابع للبحر الصفي اذا كانت تحنه صغيره فقال طلقك على كذا او
خالعك فقبلت فظل فان كانت غير مميزة لغيرها وفرض الزوج
فلا تطلق وكذا الحكم لو كان تحت محبوبة فان كانت مميزة فوجهها
اصحها عند الامام والغزالي انها لا تطلق في وجهها عند البغوي انما
تطلق رجعيان الخلع السفة وبما هو الموقل على القول بان للصبي
عند الام لا يصح ان له عمدا او مارتبان على الزوجين الا بغير ان
سما الله تعالى فبما اذا كان للصبي ان طلق امرئ شئت فقال ثبت
السبيني الثالث للبحر عمر من الموت اخلاع المريضة مرض الموت من المثل
فادونه صحيح غير معتبر من المثل وان اخلعت باكر منه ولا يكره
يعبر من المثل والبست وصيه لو ارث لانه خرج بالخلع عن الارث

الا ان يكون وارثا بجهة اخرى فاذا احتلعت عينا عبد قيمته مائة ومهر
متلها خمسون فالمحابة نصف العبد فان خرج من الثلث بان
كانت عينا مائة غير العبد احد العبد نصفه وعوض نصفه وصية على
الصحيح وقبل تخير بين هذا او بين ان يفتح العقد ويرجع الى مهر المتل
وان لم يخرج شي منه من الثلث بان كان عليها دين مستغرق لم يصح المحابة
وتخير الزوج بين ان يمسك نصف العبد ورضى بالشق بغيره بين ان
يعطي نصفه وصار بغيره العبد بمهر متلها وقيل فيه قوله ان اذ افسح رجوع
نصفه نصف العبد وان كان لها وصايا اخرى غير من اناخذ نصف العبد
وصار بغيره الوصايا في النصف الاخر وبين ان يفتح ويرجع الى
مهر المتل ونقدم على صحاب الوصايا وسقط حق من الوصية لطلانها
بالفسخ وان خرج بعضه من الثلث بان لم يكن دين ولا وصية وترك
مالا اخر غير بقدر من ماله فلو ترك خمسين درهما فمكون
حمله ترهما مائة درهم وبلاعة وبلوز درهمين وثلث بخير ايضا وان انازل
نصف العبد بالمعاونة وثلثه بالمحابة وان رد فله مهر المتل في
اصح القولين وفيه نصف العبد في القول الاخر وان لم يترك مالا غير العبد
ولم يجر الورثة بخير الزوج بين ان يخذ ثلث العبد نصفه معاوضة
وسدسه وصية وبين ان يفتح وياخذ مهر المتل في اصح القولين وفيه نصف
العبد في القول الاخر وان لم يترك مالا غير العبد ولم يجر الورثة
خيرا لزوج بين ان يخذ ثلث العبد ثلثي نصفه معاوضة وسدسه وصية
وبين ان يفتح وياخذ مهر المتل في اصح القولين وفيه نصف العبد في
الاخر ولا يترك ان يخذ سدسه لا رتقا ولا وهذا كله نرفع على انه
اذا اناع في مرض موته عبد الامال له غيره بعشرة وهو لسانى فلا بين
ان البيع يصح في الفدر الذي يخرج من الثلث فطعا وموا حسنا والنعو
ومنهم من خرج على قول المتفرق فيكون هذا اقربا على اصح القولين فيه

نقل

وقيل قول البطلان له مهر المتل على هذا فهو من التفرق في الامداد ام
في الدوام فيكون فيه طريقان يعني على ان النصف الواقع في المرض
الزائد على الثلث هل يقضى بصفته عند وجوده ثم يبطل عند الموت
ام بوقفه لا حتى يتبين امر المريض وفيه خلاف من في الوصية وفيه
البيع على قول الصحة قول اخر ووجه ان البيع اذا ارتد في بعض المبيع
ارتد الى المستر في ما يقابله من الثمن ايضا وطريق معرفته ان يخذ
ثلث المال وينسب الى يد المحابة ويحرم المبيع في البيع على نسبة الثلث
من المحابة فيقول في المثال المذكور ثلث المال عشرة والمحابة
عشرة والعشرة نصفها فيصح البيع في نصف العبد وقيمته عشرة
بنصف الثمن وهو خمسة فكانه اشترى سدسه بحسنة وثلثه وصية له
وسقى مع الورثة نصف العبد ونصف الثمن وهو عشرة وثلثا العبد
والقياس ان ياتى هنا فيقال فيما اذا لم يكن له غيره لثلث المال بعد مهر
الثلث ستة عشر وثلثان والمحابة خمسون والستة عشر والثلثان لثلثها
فيصح الخلع في ثلث العبد ثلث مهر المتل ويجب للزوج ثلثا مهر المتل
بلاعة وتلاوتوز وثلث تعادل ثلث العبد تبقى في يد الورثة بعد بيعه
ثلثا العبد وقيمته بلاعة وتلاوتوز وثلث من ثلثا الخمسين التي من نصف
قيمة العبد الفاضل عما يقابل مهر المتل ويظهر في يد هذا الوجه
ما اذا اؤاد الورثة امتلاك ثلث العبد واعطاه ثلثي المهر من مهر
في ثلثي مهر المهر روى المزني عن الشافعي انه قال لو انا العبد على
عبد يشوامانه ومهر ثلثها خمسون وهو بالخيار ان شاء اخذ نصف
العبد ونصف مهر ثلثها او رد ويرجع مهر ثلثها كما لو اشتراه واستحق نصفه
واعترض عليه فقال لا يترك هذا شي ولكن له من العبد مهر ثلثها وباتى
من العبد نصف مهر ثلثها وصية له ان خرج من الثلث وان لم يخرج منه
ولم تكن لها غيره فله الخيار ان يثا قبل الوصية وهو الثلث وان شاء
رد العبد وياخذ مهر ثلثها كما تقدم واختلف الاصحاب فيهم من غلطه

في العقل والاعلاد من مسئلة الحربي وقد ذكرنا في مدخل المسئلة وقال
انه بالخيار ان يتاخذ نصف العبد وان سارده ورجع مهر مثلها تم
ذكر ان المرأة لو كانت صحيحة واختلفت بالعبد واستحق نصفه فهو
بالخيار بين ان يتاخذ نصف العبد ونصف مهر مثلها وبين ان يرد
ويرجع جميع مهر مثلها وقال حزون غلط باسقاط المهر من النصف
في الساقية قال في شئنا اخذ نصف العبد ونصف مهر مثلها والشافعي ترك
الكلام فيما حصل له من المثل للحاجة لوضوحه وقال حزون انما قال
ونصف مهر مثلها بالسوية ومعناه النصف الثاني الذي يستحقه بالخلع
وقيل اذا ما اذا كان للعبد المهر عليه فداؤه بها باه والخلع قبل الدخول
فانه يخرج من ان يتاخذ النصف الثاني مع نصف مهر المثل من ان يرد
ويرجع مهر المثل وقيل اذا ما اذا اترجها بلامهر او مهر فاستداعها مهر
مثلها ثم خالها قبل الدخول وسكت عما يخصه من المثل لوضوحه وقد اوضح
في بعض كتبه وقيل اذا ما اذا كان لها خمسة وعشرون دينارا غير
العبد فله نصفه وله حكم الوصية وقد رحمه وشتر من ذلك ثلث
قالها وهو قد ونصف مهر مثلها وهذا نقله الربيع في الامم وفرض
المسئلة في الدار من ترك الميراث ذكر الخمسة والعشرين في الساقية وكان
الفضل على مهر مثلها وصية خاص اهل الوصايا وهو مشغل فانه يخرجها عن
وما هو كذلك تقدم فيه الاول والاول والا فاول فلا محاصة وهو
العقاص مسئلة المحاصة بما اذا كان لها خالع عنك بالغير ومهر مثلها
الف وقالها اهر عنك هذا مسئلة الاف وقيمة الف فقبلت منها
يقول واحد انما يتحصان واما خلع الميراث من الزوج فصح وان كان
بدون مهر المثل **الرجل الثالث** المعوض وهو رجل استتماع بالزوجه
فشرطه ان يكون مملوكا للزوج فلا يجوز خالعة النكاح خلع او غيره
وان كانت في العدة واما خالعة الميراث بعد الدخول فموقوفه فان
عادت الى الاسلام قبل انقضاء العدة بان صحة الخلع ولزم المار المشتمى

دان

وان اصرقت لا انقضاهما بان طلاقه واشتار الغلام بحره قوله
وقد انعقدت لما اذا قام مال بيه وبان موته وكذا الواسم احد الزوجين
بوزن الدخول ثم خالعا وقال المتولى اذا استلم احدهما او اردت بعد
الدخول وخالعا لم يصح لانه مغاوضة وشرطها وجود الملك واما
خالعة الرجعية ففيها قولان اصحها انه يصح وبسبب المال وثانيها لا
ويقع الطلاق في جميعها وبيناها القاضي على الخلاف في ان الطلاق
الرجعي يزل ملك النكاح ام لا وفيها وجه انه يصح خالعتها بالطلاق
المالته دون الثانية وجرم به البند ببيع المهر والمهر في محرمه
والطاهر ان ما تقدم في خالعة الميراث مفرغ على ان الميراث لا يخرج عليه
وعلى ان ملكه لا يزول وقد وقع الخلع على غير ما اذا قلنا لا يخرج عليه وان
خجته في السقف اذ ان ملكه يزول وقد وقع الخلع على غير ما ينبغي ان
لا يصح خلع السفينة الركن الرابع العوض وهو ان يكون عنما
ومستفقه والعين قد يكون معناه وقد يكون مطلقا في الدية فان
كانت في الدية استرط فيها صفات السلام وان كانت معينه استرط فيها
ما استرط في البيع واليمن والصدقات المعنيين فيكون مستحولا معلوما
مقدورا على تسليمه استقر ملكه بادل عليه فان خالعا على ما بالبشر
لكذلك فسند العوض وحصلت البيئونة ورجع للمهر المثل
وفيه وجه ان البيئونة لا يحصل اذا جعلنا الخلع مستغاديا ذلك
بصور احدهما لو خالعا على محمول كعبد او ثوب غير معبر ولا
موصوف وقع الطلاق وجب منها المثل وهذا الخالعة على حمل
المهية والجارية متوالات خالعتك على حملها او على ما في بطنها وشوا
الخلع بشرط فسادها اذا شرط ان لا ينفقه لها في العدة وهي حامل
ظهرت حاملا او حايلا او على ان لا يسكن لها او لا عدة عليها او ان
يطلقها فيها او على ان لا يطلقها فيها او خالعة على طلاق فيضربها
على ان لا يطلقها على ان لا يطلقها كخالعة بالجهول يقتصر مهر

المثل كما تقدم في الشرط القاسدة في النكاح **السابعة** اذا خالعا
 على ما لا يملكه اما لانه غير مقبول كالجرح والخز والخنزير او لانه في ملكات
 غيره كالغصوب فسد العوض وحصلت البيوتة ومثل يرجع للمهر
 المثل او بدله المذخور فيه القولا في المتقدمان في نظره في القصد ان
 والا ولا يصح وفيه وجه ان الطلاق يقع رجوعيا ولو كان
 لهما ان عطينتني خمرا فان طالق لم يعطها فعطته خمرا بانك دفع
 الى مهر المثل وان لم يكن معينه فان لم يكن الخلع بلفظ العلوي بان
 فان طالق على ان تعطيتني هذا الخمر فقلت ومثل يقع بائنا مهر
 المثل لو كانت معينه او رجوعيا فيه وجهان مبنيان على الوجهين
 المتقدمين قلنا هناك يقع بائنا فكذلك هنا وان قلنا يقع رجوعيا
 لم يقع منا وعلى المذهب ما يعرف في جريان القولين وجوب مهر
 المثل والمثل من ان يقول خالعا عندك على هذا العبد فبان حرا او متحفا
 ومن ان يقول خالعا عندك على هذا الجراح وهذا العبد المخصوص فيه
 طرقتان احدهما لا واظهر ما نعلم من الخلاف بالصحة الاولى ويقطع بوجوب
 مهر المثل في البائنة لفقدان الصبيحة ولو خالعا على دم وقع الطلاق
 رجوعيا اذ لا يقصد بخال والوقوف لا يقع فيه وقال قضيت ان يقال
 اذا اصدقها وما يجب مهر المثل لا بحاله والخلع على المنة كالخلع على الخمر والخمر
 وحسب كان الخلع بالمعلون لا عطا اشترط وقوعه في مجلس التواجب
 كما لو علق على اعطاشي عليه ولو خالعا على ما لا يقدر على تسليمه كالطير
 الطائر وعلى ما لم يتم ملكه عليه كالنفس استراه ولم يقبضه فهو كالخلع
 على الخمر فوقع الطلاق بائنا وفسد العوض في وجوب مهر المثل
 او بدله القولا في ولو خالعا على عن شملت قبل ان يقبضها او حرسه مسخرة
 او معيبة فردها لما يتبعها او جرحه بخلاف الصفة المشروطة جري
 القولا في ان الواجب مهر المثل او بدله المذكور ولو خالعا على نوب
 في دمنها ووصفه بصفات السالم فاعطته ثوبا بمثل الصفة فبان

معينا

معينا فله رده والمطالبة بمثله تسليمها في السالم ولو لا ان اعطيتني
 ثوبا بصفته فذا فانت طالق فاعطته ثوبا بمثل الصفة طلقته فان
 ظهر به عيب ختمت رده به عا والقولا في واعا لانه لا فرق في العوض
 بين ان يكون قد مهر المثل او اقل او اكثر ولا بين ان يكون قد رما بدله
 الزوج او اقل او اكثر في الاجارة ان ما اخذ منها اكثر مما اعطى
 فان ذلك تحامل عليها وتجارة على البضع لو قال خالعا عندك على ما في
 كفك فان كان في كفها شيء ولم يعرفه بانه ووجب مهر المثل وان عرفه
 ولم يكن رايه فان صح ما يبيع الغايبة صح ما في كفها اذا اجتمعت تراضيه
 بمعرفة جنسه وقدره وعلى معرفة صفاته وجهان وفيه وجه انه لا
 يشترط معرفة شيء من ذلك وان لم يصح فسد العوض ووجب مهر
 المثل فطعا وان لم يكن فيه شيء وقع بائنا مهر المثل ولو خالعا الوجه
 ان يقع رجوعيا وعلى طوقه وان لا يقع على حمل جوارهم على ما اذا
 ظن في كفها شيئا وجوابه على ما اذا علم صورة الحال قلنا ومثل ان
 يكون جوابه على ان الغاصب المتقدم فيما اذا خالعا على خبر ان الطلاق
 يقع رجوعيا لان المسمى ليس بمالك وعلى قول القفال انها اذا اخلعت
 على مهرها الذي في ذمتها وكانت قد ابرأته منه انما كانت عاتمة
 بالحال نظرا فان كانا بجاني بينهما لفظ الطلاق وقع لهما بائنا او
 رجوعيا فيه وجهان وان كان لفظ الخلع فان قلنا في لفظ الطلاق
 وقع بائنا فلهما اولى والا فوجهان ومن هنا يخرج انه يقع رجوعيا
 مطلقا واذا جرح في لك عند معرفتها بالحال وجهان فلهما معهما لا
 يقتضي ابقاءه بائنا لان النظر في العوض لا يحاييه فيضم ان يقال في وقوعه
 بائنا او رجوعيا وجهان وقد تقدم حكايتهما عن المغوي فيما اذا
 خالعه على بغيته صدقا ولم يكن بقي علمها منه شيء بخامسا اذا
 خالعه من غير تسمية مال لم يقع بائنا او رجوعيا وقد قال القفال لو
 كانت لا تعلم برأته منه حين الخلع وقع بائنا ومثل لهما مهر المثل او بدله

فيه القولان **فصل** في التوجيه في الخلع وموافقة الوكيل موكله
في الخلع بحجة التوجيه من جانب الزوج والزوج في الخلع كما في
سائر العقود وسيا في الركن الخامس بيان من جهة ان يكون
وكيله منه ومن لا يصح والمقصود الكلام في موافقة الوكيل
ومخالفته والنظر في وكيله ووجوبها اما وكيله فان قدر له العوض
لواله بما به فان خالع بها فافوقها من حيث الماد ومن فيه صح وان
كانت الزيادة من غير الجش كالخالع بها مائة وثوب ففي صحتهما
الوجهان المسعدان في الرقالة في بطله في البيع فان قلنا لا
يصح لم تطل وان اطلق التوكيل بالخلع ولم يذكر مالا بان قال وكلت
بخلع زوجتي ادخل خالعها على قولنا ان لفظ الخلع يقتضي المال وبان
قال وكلت محالها بما لا وبالمال على القول فان لفظ الخلع لا يقتضي
المال فان خالعها بمهر المتوفى فوقه حاله صح وفيه بعضهم كما اذا كان
من نقد البلاء وقال لما ورد في صح وان كانت الزيادة من غير نقد البلاء
قطعا بخلاف ما اذا قبله الاذن وان خالع بماد من النقد في صورة التقدير
وباد من مهر المثل في صورة الاطلاق فالمقصود في الاولى انه لا يقع وفي
الساكنه انه يقع ولا محذور في احداهما في النصيب والباقي فيهما
قولا ناصحا استقاما اذا انصرف عن المقدار انه لا يقع واما في الاطلاق
فصح المبرور انه لا يقع ايضا قال الرافعي وكانه في نوحه ورجح
الرافعي في الرد **فصل** انه يقع والمالك القطع بانه لا يقع في صورة
المفصل واثبات القول في صورة الاطلاق فان قلنا انه لا يقع في الحكم
فيه طريقان احدهما انه ثبت للزوج الخيار وفيه قولان احدهما انه
يخير بين ان يرعى بالنقد الذي وقع الخلع به وبين رد الاطلاق
وقالوا هذا وقت الاطلاق وان لم يوقف غيره من العقود وقال الغزالي
لنشر منها فانما موينا مراده بلفظه واصحهما على هذه الطريقة انه
يخير بين ان يرعى بماله الوكيل فيصح ومن ان لا يرعى فيرد المالك

يخير

15
ويكون الطلاق وجعيا قال الغزالي وهو بعيد والطرف الثاني ان فيه
قولين على وجه اخر احدهما ان الزوج يخير بين ان يرعى المشتري وبين ان
يطلب مهر المثل واصحهما انه لا خيار له اصل بل يقع باسا ويجب مهر
المثل لو خالع على خرفه لا الغزالي وهذا الطريق اقبس يتخذ في هذه الخلاف
خمسة اقوال احدها انه لا يقع طلاق وانها ان الزوج يخير فان رضى
بالمشتري فذاك والام يقع الطلاق وانها ان يخير بين الرضا والمشتري فبين
اولا فيقع رجعييا وانها ان الطلاق يقع بائنا ويخبر الزوج بين المشتري
ومهر المثل خامسها اصحها انه يقع بائنا ومهر المثل ومن حاربه في صورة
الاطلاق والعبدة اذا جعلت بينهما قول تادس وهو انه لا يقع
في العتد ويقع في المطلق بمهر المثل ومن حاربه ايضا لما اذا خالف
الوكيل خالع بغير نقد البلاء وان كان اكثر من مهر المثل او بمثل
وان كان اكثر من نقد البلاء **فصل** الاول لو دخل ان يحالها او
يطلبها يوم الجمعة ففعل ذلك يوم الخميس ثم يقع الطلاق ولو فعله
يوم السبت قال الدارمي يقع المأني في هذا من الفقهاء انه لو دله
في بطله ووجهه فلا يطلعه واحدة بالت يقع رجعية ولا تستمال
قال الرافعي وقضية ان يقال لو طلقها فلا مال له لا ثبت المال ايضا ولا
بعد ان يصار بطلا بثبوت وان لم يتعرض الزوج له كالوقا خالعها
بما به خالعها باكثر يصح وان لم يتعرض الموكل للزفاد لان الموكل به
الطلاق وهو قد يكون بالبيع **المالك** لو دله في خالعها
على ان يثلث طلقا خالع نواحدة على ان يقع **الرافعي** لو
دله واحدة تطليقتا بالثبوت واخر تطليقتا بالثبوت فيهما شي في الطلاق
باسمائه وان اوجبا معا فالت قبلت منك او كانت قد دخلت امر قبلا
من دله معام يقع شي كالووقع ماله في البيع لا يصح **الخامس** قال
الماوردي لو خالعها على عبده وعينه او سمائه او وصفه خالع على نقد
بقدر قيمته فهو كالوقا خالع ما به مقرر عنها ان فلا يقع على النص

الذي جزم مؤبه قالوا ان اعطين عهدا عطشته ثوبا ولولم يسمه
ولا عينه ولا وصفه فان ذكر نوعه بان قال منه ما جاز وصف الخلع
وان لم يصفه الوكيل بصفات المسلم لان تلك الصفات مستحقة عقد
المعاوضة لا عقد الوكالة وان لم يذكر نوعه ففي صحة الوكالة وجهان
فان لم يصح لم يقع الطلاق وان صحته فغلب الوكيل ان يخالفها عند
معين بقوله فبينة فله مهر المثل فان خالفها على عبد يتيمة فمهرها بصفاته
المسلم ففي حواشيه وجهان فان جوزناه فكانت قيمته ومن مهر المثل فهو
كالوفصل على من ينقص ما وجبها فادركت المرأة بالاختلاف فاما
ان يقدروا لوجهها العرض او يطلق **الاجابة الاولى** ان فقهه كالوكالة
احتلج بآية فان احتلج بها او باد منها غيرها صح والقول في انه مل يطالبه
الزوج بها وان ان عزله عن الوكالة ان يحتلج مستقلا باية في خلع
الا حبي ان شاء الله تعالى فان احتلج بالكثر من الآية واصناف المهر كالوكالة
احتلج بها ما يتيسر من ثمنها فكذلكها فالمصوح حصول السنوية وان
المزني لا يقع الطلاق كالوصف قبل الزوج والبايع عما قدره لذلك
الامام والغزالي وموافقيهم لم يجعل الاصحاب قوله في لا يخرجها
وخطاؤه وقيل فيه قوله انه يقع الطلاق ولا يلزمها شيء ولا الوكيل وهو
نوافي خلع السفينة ثم فيها يلزم الزوج على النقص بآية اقول اصحتها
انه يلزم مهر المثل زاد على المقدار ونقص الماشية ان يلزمها الاثر
الامر من مهر المثل وما سميته وان كان مهر المثل زائدا على ما سميته
الوكيل او ما سميته الوكيل الاثر من مهر المثل بحسب الزيادة كما اذا قدرت
ما به ففني الوكيل ما تيسر فان كان مهرها تسعين في الواجب ما به
وان كان ما به وخمسين في الواجب ما به وخمسون في لو كان مهرها ثمانين
في الواجب ما كان في الواجب ما في العترة الواجبة ان يقال يجب عليه الاثر
الامر من مهر ما سميته من قبل الامر من مهر المثل وما سميته الوكيل والمالك
ان المرأة بالحيا رين ان يخرج الخلع بما سميته الوكيل ويبقى ان يردده ويقطع

مهر

مهر المثل والنافع انما يخرج من الزجر بالمستمي او يردده وان سميها
الاكثر من مهر المثل والنفذ لما ذكر فيه هذا كله اذا اضاف
الوكيل الاختلاف اليها فان اضافه الى نفسه يقد ويلزمه جميع
ما سميته ولا شيء عليها فان اطلق لم يصف المهر ولا الى نفسه فغلب
المضرم يلزمها قوله ان اصحتها ان علمها ما سميته والزيادة عليه على
الوكيل على هذا يرجع الوكيل عليها بما سميته او يطول له والناشد
ان عليها الاثر الامر من مهر ما سميته ومهر المثل ان كان ما سميته الوكيل الاثر
من مهرها والزيادة عليها لا ما سميته عليه فان زاد مهر المثل على ما سميته
لم يجب تلك الزيادة **قالت** الامام فلو كان المختار به الاثر من مهر
المثل طولب الوكيل بالمقدار الزائد على ما سميته ولا يرجع به عليها
وهل تطالب بما سميته فاذا عزمه رجوع عليها او لا تطالب فيه
للاختلاف في تعلق العقد بالوكيل ولو اضاف ما سميته لها فالزيادة
الى نفسه وجب على كل منها ما اضيف اليه وحسب اضاف الوكيل الاختلاف
لا تطالب بالواجب عليها الا ان يقول ان في ضمانه فطالب على المذهب
ونسبة الامام الى الصبي لا شيء واستبعد واعترض عليه وهو
الذي ذكره الاصحاب وفيه قول انه لا اثر لهذا الضمان واذا ضمن
الزائد على الماكور وفيه قالوا ان وفداؤنا في الاختلاف بما به
احتلجها ما تيسر من ثمنها على ان لا ضمان فهو لا يطلق فيا في منه القولان
بما اذا اعطى الوكيل للزوج ما سميته من العور لا والدعوى
لا يرجع عليها الا ما سميته في الراعي ويحج قوله احرا في رجوع عليها
بالواجب وهو مهر المثل الاثر الامر من مهر ما سميته على اختلاف
القولين السابقين هذا كله اذا خالف في المقدار في الاختلاف
في الجحدس قالوا لا يحتلج على الدائم فاحملها بالدينار او
احتلج في هذا الثوب فاحتلجها باخذ النفذ من لى القاضي تصرف
الاختلاف عنها للخالفه فيلغوا اناضاف المهر وموقع عن الوكيل

ان اطلق خلاف ما اذا خالف في القدر وقال البغوي فحصل البينة
فانما الجائز في القدر ثم مضى في صانعه اليها ولم يقل وانما صان
وجع عليها بمنزلة المثل في اصح القولين واكثر الامر من مهر المثل وبذل
ما سمعت في الاخر وان قال وانما صانرا ولم يصف العقد اليها لئلا
يرجع الا بديل كما سمعت واختر في الراجعي وموقفية كلام العرافين
في البند يعني تسليم وابن الصباغ وغيرهم في الوافق اذا قصد
الوكالة او حالها على كثر او حزن يروى في لزومها من المثل فقول
واحد او قال الماوردي اذا عدل في المثل عتقا اذ ثبت فيه فان عدل
الى مهر المثل صح الخلع ولزمها مهر المثل فتصر المحالعة في حكم
الموافقة وهذا لا يكون الا ما ذكره **الحاكم** التامه ان يطلق
التوكيل وينزل على مهر المثل من فقد البلدا لا فواخالع به موجلا او
بغيره وهو دون صح ومثل بوجه التوكيل فيما اذا اضاف العوض اليها
تاسيقا منها وتسليم الى الزوج فيه الوجهان المتقدمان بفروعهما
في التوكيل المقيد ولو اضافته الى نفسه صح ولزمه في ضمان المرأة
له بالعقد وجهان لان من سرح احد ما نعم لك ذن فعلى هذا ليس
للوكيل مطالبتها به قبل غرضه وان اراده الزوج لم يرجع عليها وان
اخذ منه عوضا رجع عليها بالمتبقي من العوض والثاني لا تضمنه
لا بغيره في ذمة غيرها فعلى هذا ان اعطاه عوضا رجع الوكيل عليها
بافل الامر من مرقته العوض والمسمى كذا ذكره الماوردي وفيه نظر
ومقتضاه محجج لك في حال تقييد التوكيل ايضا فان اطلق العقد
صحة للزوج وصحة الزوجه للوكيل وفي ضمانها اليه الزوج وجهان
احدهما نعم فيختار الزوج في مطالبة كل منهما وليس للوكيل ان يرجع
عليها بذلك قبل غرضه وبانها لا قل ليس للزوج مطالبتها وليس للوكيل
استيفاء منها فلا اراد غرضه وان راد الوكيل على مهر المثل من حشيه
فانما اضاف الخلع اليها فعلى واحد ان الخلع فاسد بصحة مهر المثل

والرايد

والرايد عليه ان لم يصحبه الوكيل لم يلزمه وبه جزم الامام وعن ابن
سنيح انه يلزمه بما علق قوله انه ما حود فاستيفاء العوض وان لم يصحبه
في الاصل كما مر في حال الموافقة والتامه ان المرأة تختار بين ان
يحل الخلع بالمتبقي وبطله يلزمها مهر المثل في لزوم القدر الزايد
للوكيل بخلاف السابق عن صاحب الميراث لا يحمل ان يخرج من مسئلة
وتقبل الزوج ان يطلق يقع وجعيا اذا رد كالمسهمه بختل
قال الامام ولا تأخذ هذا القول بانه يلزمها اكثر الامر من بخلافه
في صحة التقييد وان كان لما اضاف العوض اليها صحت فان قلنا
بفساد الخلع او قلنا انه موقوف فردقه فعلى المنصوص في قول
الجمهور المتقدم انه يصح الضمان ويلزم الوكيل الزايد على مهر المثل
وعلى القول بانه لا يصح الخلع كما لو لم يصحبه وان اضاف الوكيل
العوض الى نفسه فعلى راي الامام هو خلع احبني وعلى راي الماوردي
يلزم الوكيل الجميع وفي ضمان المرأة قد ومهر المثل الوجهان
المتقدمان وانما طلق لم يصفها اليه ولا اليها فعلى طريقه الامام
يلزم المرأة قد ومهر المثل قطعا والوكيل الزايد عليه وقال الماوردي
بانه في فساده الخلع ووقفه القولان السابقان فان ردته
او قلنا بفساد الخلع لزم الوكيل الزايد لصحته لانه لا يطلق وان
عدل الوكيل لا غير الجنس في الماوردي فان عدل الى غير ذلك كالك
والخمر فان كان الزوج يحل طلاقها على ذلك بان قال من طلق
على كذا طلق الخلع فاسد وللزوج مهر المثل قطعا ولا يضمن
الوكيل ان لزم الضمان سواء وان علقه على خير بعينها فالزم من
وقوعه لان يقع بجعيا او باينا بمهر المثل فيه وجهان وضمان الوكيل
له على ما مر وان عدل لا ما لا خلاف ان كان في الذمة وهو محمول
باب مهر المثل وان كان معلوما بهل بفساد الخلع او موقوف على
اخبارها فيه وجهان فان قلنا بفساده او بفساده فردقه لزمها

مهر البتل فان رضى به الزوج فلا سئل له على الوكيل وان لم يرض به طالب
 الوكيل بما وقع به الخلع ورجع الوكيل منها مثل عليها وان كانت لما
 عدل اليه عينا كما لو قال الوكيل طلقها على هذا العبد ففوق وقوع
 الطلاق قولان بنينا على القولين المتقدمين فان قلنا انه
 باطل لم يطلو هنا وان قلنا موافق وقع هنا باننا فان الحاربه ثم
 وان ردت له لزمها مهر المثل فان كان مقدر مفرقه العبد وقد اخذ
 لم يرجع بشر على الوكيل وان كان اقل طالبته بالعقد والزيادة
فروع احدها لو احتلج وجيل المرأة نخرا وخبر برأيت ولزمها مهر
 المثل سواء كلفه في ذلك ادا طلقها التوكيل بالخلع هذا المشهور في
 حالة الاطلاق والتفصيل المتقدم عن المادد في كذا الخالغ وكيل
 الزوج بذلك وقد كلفه في المحالفة به على الصحيح ولو كلف بالخلع
 بالخبر فخالع بالخبر يرفقه خلاف تقدم في الوكالة واما لو كلف
 في الخلع مطلقا فخالع بخبر وخبر او بمهول او مغبوب لم يصح
الثاني في فساد المعوى بها لو وطئه في احتلاها بطلقة على
 الف فاحتلها سلب على الف وحصل البدنية وسنظر ان اصاب
 اليها لا يقع الا واحد والا وقع ثلاث ولا يانها الا ثلاث الالف
 وعلى الوكيل بقيمة الالف قال الرافعي ولست بهذا واضحا استبانها
 لو ان طلقني احدى بالالف فقال طلقك ثلاثا يقع الثلاث واحد
 منها بالالف **الثالث** فيها انها لو كانت احلعتي كما استصوبته
 فاحتلها على مال في ذمتها او على صداق لها في ذمة الزوج خاز
 ولو احتلها على غيب من مالها لم يجر لان الاذن منصرف في
 الذمة في العاكة لا في الاعيان كما لو اشترى عبدا بما شئت
 منصرف في الذمة لا في الغيب **الرابع** لو وطئه في احتلاها
 ثلاث طلقات على الف فاحتلها واحد بالالف فاذا اضاف اليها لم
 يقع والافعليه فاسماه **الركن الخامس الصيغة** وهي ما لفظه الخلع

من

من جهة الزوج او الطلاق بان يقول خالعتا وحلعتا وطلقت
 على كذا او يقول من جهة المخلع او سوا الطلاق مرفعه بان يقول
 طلقني او طلقها على كذا الحقول طلقها وقد تقدم اول الكتاب ذكر
 مستأيل يتعلق بالصيغة في التفرع على الخلع طلاقا وقسره
 مستأيلها ايضا ان الزوج لو اذ بصيغة الخلع فخالعتك فطرا
 او خالعتك وحتى يكره الا بشرط من المراه ولا من الاحسن ان يقول
 احلعتك وقل ان يقول قبلته او قبلت لالف ذكره العقاب وحلى
 عن لا يعقوب انه غلط وان لا يدر في المحالفة معها ان يقول احلعتك
 والاحسن لا يحتاج اليه ومنها انها لو كانت طلقني على كذا فخالعتك
 كفو ولا يحتاج الى ذكر المال قال الرافعي وعكس في مقدر فيه خلاف
 ومنها لو كان المتوسط للزوجة احتلعت نفسك من زوجك بكذا
 فقال احلعتك ثم قال للزوج الحاضر خالعتك فقال خالعتك لا بدغوى
 يصح الخلع قال الرافعي وقد ذكرنا في نظيره في البيع خلافه والخلاف
 جاز في الخلع والنكاح والدين اجاب به موالاظهر في البدغوى لو
 لم يسمع المرأة قول الزوج والسفير يسمع كلامها في الاسماع للبشر
 شرط فانه لو خاطب ضم فاسمعه غير الخاطب وقيل صح العقد وذكر
 الرافعي من كلامنا بالحكمة فشره بعض الفقهاء الانحجام بانه لو كان
 استميت من طلاق واحد مائة درهم او لا نفسك من اشترى
 وكذا في الشترية لم يلف حتى يقول الزوج بعث ولو قال اشترى
 فقال اشترى صح **وهذا الفصل مسائل الاولى** لو خالعتا على
 ان لهما الرجعة ومقدم عليها اذا اطلق امرأته او خالعتا على عوض لم
 يملك رجعة سوا كانا العوض صحيحا وفسدا سوا جعلنا الخلع طلاقا
 او فسخا ولو كان طلقك بكذا على ان يله الرجعة فطريقا احدهما
 فيه قولنا احدهما بسقط العوض يقع الطلاق رجعا رواه
 المنزه والربيع وانا منها خرجة المنزه ومقله الربيع انه يلغو الشرط ويقع

ما ساهى المثل واحتماله المزية والامام والغاية البغوى وهو
مقتضى كلام القوم **ايضا** . والطريق المباشرة لابن سريج وايضا
القطع بالاول ونسبه العرا لى الاكثر من ذلك لى افعى معظم
الفقهاء لستير ونسب لى ترجيحه **السا** لى للمرأة ان يتوكل فى الاختلاع
قطعا ونسب حواء بوطها عن الزوج فى الخلع والتطلق وحالها صحها
قال العرا لى وهو المنصوص بغير وبناءها التوكيل على الوحيين ان
تتوكل بطلاق المرأة اليها بملك او توكيل ان قلنا انه توكيل جاز
توكيلها او عليها فلا يلزم هذا البناء مقتضى قصص المنع قال الامام
انه عليك وليس اسنا بواحد ويجوز ان يجوز الزوج المسلم والرجعة
المستلثة كما فى الان الكافر قد يطلق المشقة ويجوز ان يتوكل الزوج بفسخ
الخلع العبد والمكاتب والسفيه من غير اذن السيد والولى ولا يجوز
ان يتوكل المحجور عليه فى المضيق المتوسط ان فعل كان مضيقا ماله
وسرا ذافع الماله بالدفع ومثل يستفيد التوكيل بالخلع قبض المالك
حكم التوكيل فى البيع ملك قبض الثمن ولو طلق المرأة عند الاختلاع
فجعل صح سوا اذ سبكه ام لا فمرا ان كان الاختلاع على غير مالها
او على ما كان في ذمتها فاصافى الخلع المهر المطالبة وان لم يصف
واطلق فان كان التوكيل باذن السيد فعلق المالك بكتيبه كمنه كمن
احلعت الامة بغير اذن سيدك فاذا اذن من نسبته ثبت الرجوع
على الموكلة به وان كان بغير اذنه كان للزوج مطالبة به بعد كونه
فاذا اعزم رجوع عليها اى ادى بيمين الرجوع . وفي هذا نظر على قولنا
لا يصح خلع الامة بغير اذن سيدك كما لا يصح شرائها بغير
ذمتها بغير اذنه على الصحيح ولو دخلت مكرها بغير اذن سيدك فان قلنا
يجوز بغير اذنه طوكت بالماله اذا اطلق لم يخلع وان قلنا
لا يجوز فهو كالقنف ولو طلق محجورا عليه بالتسفة اطلق
العرا لى انه يجوز اطلاق المعقولة لا يجوز اذ ان وليه وان

فقد

فقد وقع الطلاق وجبنا لى لى اختلعت المحجورة نفسها . وخصصه
صاحب المصنف بما اذا اطلق الاختلاع وقال اذا اصاب الخلع اليها صح
مقتضى المصنف وبنسب الماله والماله كذا فى اشتراط الرضا وكما
وحديثه ويبنى ان يخرج ذلك على الخلاف والتفصيل ان وكما
اذا اصرح باضافة الماله اليها واطلق من يتوكل به عند اذنه لا يثبت
قلنا لا يتعلق به لا يصح توكيله فيه وحيث قلنا يتعلق به بضم **السا** لى
بضمه توكيل الواحد فى طر فى الخلع وحيث ان احدهما يصح وهو
طاهر البصر وعلى هذا ففى الاختلاف تاجد سعى العقد خلاف كما فى بيع
الاب ماله من طفله واظهر ما المنع كسائر العقود واذا توكل عليها
بأمر عز من شئانها مع الاخر او وحيثه وما مفرعان على المدعيه
عدم صحة ذلك فى البيع والنكاح وغيرهما واما ان يجوز اذ لا
فيها وهو وجه فقدم بانه فهو على الخلع اجوز بقرض الامام
الخلاف فلما اذا قدر كل واحد من الزوجين ما خالعه به والقاضي
والعرا لى اطلاقا وينبغي ان يثبت حالة الاطلاق على حالة
التسفة كما تقدم فيما اذا اذنه فى البيع من نفسه **الرابعة**
تقدم ان عوض الخلع يجوز ان يتوزع بينه وبين عقد الاجارة
عليها فاذا خالعه زوجته على ان يرضع ولده منها او من غيرها او
غير ذلك مدة معلومة صح وكذلك لو خالعه على حصانة مدة معلومة
قال الراعى ويستبين ان يجوز الكلام فى الجمع بينهما واستنباع
احدهما الاخر اذا افرد كالكلام فى الاخارة انتهى وقد صرح
المالوردين هنا بان اذا خالعه على ارضاع صبي اسلعت ذلك
وصفه فى حرجه وتلقبه الثدى وعصره عند الحاجة اليه وتلقته
حفظه وتعهده بغسل رأسه وثيابه وبدنه من البغاسة وتدبيره
وتحمله وجعله فى المهد وربطه وتخرجه وحقنه والاصح ان لا يخل
فى الجمع بينهما الحصانة والرضاع تابع وانه يجوز افراد كل منهما ونسب

ابداً للصبي المعين مثله وانفساخ العقد عموماً اخلاؤه وانما الصحيح
مختلف فيه وصحح الراعي عدم الانفساخ وامتناع الصبي من الرضا
كموته فان قلنا لا فانفساخ فذلك في باقية المدة وفي الماضى طريقان
احدهما فيه قولان احدهما انه لا يفسخ فعلى هذا يرجع بنقض المدة الباقية
من مهر المثل اذا رزق على المدينين وباجره مثل المدة الباقية فيه وجهان
اصحهما اولها وان قلنا يفسخ فيما مضى يرجع عليها مهر المثل في القولين
وباجرة مثل الرضا في تلك المدة في الثاني ولها على الزوج اه جرة
مثل الرضا في المدة الماضية وان قلنا لا يفسخ فاذ في الزوج بصبي
اخر يرضعه لزمها ذلك على الصحيح القولين وقبل الامكان بل ان يفسخ عليه
جداً والا فانفسخ العقد وقبل ان كان الاول ولزمه ما دون الثاني لم يلزمها
وان لم يات به مع الامكان حتى مضت المدة فوجهان لا يبطل
حقه ولا شيء عليها كالمهر يفسخ بالمسند ارجح بقضه وايراد المهر
يقضي مزجه وارجحهما عند التمسك اذ حادثة لا يبطل ولزمها فسط
المدة الباقية من مهر المثل اذا رزق على المدينين وصحة الروايات ونسبه
الى الاكثرين ومما كالتوجيه فيها اذ اختلف الثوب المعين للحاطة وقلنا لا
ينفسخ الاجارة تلفه فليأتا المسند ارجحاً خرجت مضت المدة
لستقر الاجرة في الرافعي لدرسونها مكان من لا يات بالبدل
لغيره ومن استنع مع القدرة ومناحضر الغرض وغير الوجهين ما اذا
امتنع من الابدال مع الامكان وقطعوا فما اذا اعجز عنه بان الحكم
كالحكم فما اذا امتنعاه الابدال وحكمنا لا فانفساخ والوجه النسبية
استوى اطلقها الروايات ولم يقيدها به ولو اضاف الى الارضا
والحصانة بفقدها وكسومها كما لو خالعتا على كفاية عشرة سنين
برضاها سيس منها وسقوط عليه ونكسوم وخصته الى تمام العشرة فان
يتم فقد او ما سقط عليه كل يوم من الطعام والاوام كالزيت واللحم
وما شئ من ذلك فضل او شئ من ذلك كان ما يجوز السلم فيه ووصف بصفات

السلم

السلم ففي صحة الخلع بالمسمى طريقان احدهما فيه قولان لا يتم له على
دلالة اصول في كل منهما قولان احدهما انه جميع بين عقدين مختلفين
هما الاجارة للارضاء والحصانة وشرا الطعام والاوام والكنسوق
وثانيهما السلم في جنتين او احبائهن الى اجل يعين من واحد وثانيهما السلم في
جنس الى اجل والا في السلم في الكل الصحة والثاني والثالث مفرعان على
ان ما كان في معنى السلم وعقد بغير لفظه يجري عليه حكم السلم كالسوق
عقد على منفعة في الدمة بلفظ الاجارة يجري عليه حكمه حتى يلزم
تسليم الاجرة في المجلس اما اذا قلنا لا يجري عليه حكم السلم فلا يكون
العقد جامعاً بين سلم في نوعين ولا الى اجل بل هو بيع ايمان الى اجل
ولا خلاف فيه فان قلنا بفسخا دعه فالرجوع الى مهر المثل وبالي
بدل هذه الاشياء المختلفة فيه طريقان احدهما انه على القولين
المقدمين في نظائره والا في الاول وثانيهما القطع به والطريق الثاني
في الاصل القطع بصحة الخلع في الماورد في الروايات انه المذهب
وصحة الشيخ ابو محمد وسليم وان قلنا بصحة الزوج بالخيار في الطعام
والاوام والكنسوق بين ان يقبضه منها ويصرفه الى الولد وبين ان
ياد من لها في صرفه اليه وقال ابن الصباغ ينبغي ان لا ينفذ الخلاف
المقدم فما اذا اذن الحاكم للمنفقة ان يسوق على اللقيط من قاله
بشرط الرجوع قال النووي ليس مثله ويجوز هذا قطعاً والفرق ظاهر
قال القاضى في لو شرط عليها ان يسوق على ولده كل موهر درهم بطل الشرط
الا ثباته وجب مهر المثل واما الصبي فقل له ان اداله فيه وجهان
كالقول في انفساخ العقد عموماً فان قلنا يفسخ لم يجز ابداله والاجاز
بالراضين ومما راجح ان الصبي هل يفسخ الرضا بنقض العقد
حتى لو مات لا في المدة فان الصبي بذلك دون بقية الورثة او لا
وفيه وجهان واما النفقة والكنسوة فهي لتساير الورثة قطعاً لسقوط
نفقته عن ابيه عموماً واما الحصانة فقال ابن اودوها طريقان احدهما

طرد المولى في الرضا فيها والنا في القطع حوار الابدان فيها
ثم ان عايش الولد حتى استوفى المفعلة والاعانة وكانت قد ر
لغائه فذاك وان حرج رهند ارفضل عن المفعلة رشي فهو الزوج
وان حرج رهند فلم ينع المفعلة رفقاه المفعلة على الزوج وان مات
قبل انقضاء المدة فاما ان يجوز قبل تمام مدة الارضا او بعد طافا
كان قبل تمامها ففي انفساخ العقد وحوازالا بدل الخلف السابكون
فلنا لا ينفسخ وجورنا الابدان لراضين في انفساخه فذاك والا
ثبت الحنا للزوج فان فسخ وجب هذا المثل في الحديده فممنه في القدم
وان فلنا ينفسخ بومنعنا الابدان انفسخ فبما في مدة الرضا
وفي الانفساخ في الماضي والطعام واللبس بولا التعريف
في الدوام والاصح عدم الانفساخ وعلى هذا الخبر فان فسخ
فالحكم لا تقدم وان اجاز استوفى في الزوج الطعام واللبس
ويرجع في المدة الماضية التي انفسخ العقد فيها الى حصتها من المثل
في اصح المولى بان يقوم الطعام والادام واللبس واجرة رضاع
مدة الرضا ويعرف سببه الباي في منها ويقابله من المثل فوجب منه
مثل تلك النسبة او يقابلها باجرة المثل فوجب منها مثل تلك النسبة
في المدة الاقرا على القول الاخر فان فلنا ما لا ينفسخ في المدة الماضية
واللبس والمفعلة بجمع المثل في اصح المولى ولا يبدل
المثل في الاخر ويرجع المرأة باجرة المثل للماضي من مدة الرضا وقد
يقع في المقام هذا هو القياس الطاهر وقال المقاضي ابو الطيب
الواجب قسط ما استوفى المدة الماضية من المثل ونسقط حصتها
ويجعل منفعتها مستوفاة وان كان بعد تمامها فاستيفاء المنفعة
لغت المفعلة واللبس ومنه من جعل الاستحقاق او سفي موجد كما
كان فيه وجهان احدهما انه يبقى موجد لا ولو انقطع بعض الاشياء
المذكورة في اثناء المدة فهو على المولى في انفساخ السلم بانقطاع

المسلم

المسلم فله فان فلنا ينفسخ انفسخ في المنقطع وفي بعده الى ما بقى
من الاعيان والمنافع المولان فيما اذا اشترى عبدا في فتل
احدهما قتل القبرص احدهما المنع والتعدي الى المنافع ابعد فان
فلنا ينفسخ في الكل عزم لها بدل ما استوفاه من المنافع والاعيان
من مثل في المثل وفيه في المنقوم واستحق لها عليه من المثل في اصح
المولى ويدل المسمى في الاخر وان فلنا ينفسخ في المنقطع خاصة
رجع من هذا المثل على الصحيح ويدل المسمى في الاخر وان فلنا انقطاع
المسلم فيه لا ينفسخ في انفساخ وهو الصحيح فهو ثبت بخلافه
فله العتق في الجميع ومنه في القس في المنقطع خاصة دون غيره
فيه الخلاف المتقدم فيما اذا اشترى عبدا في موجد باحدهما عينا مل
له افراده بالرد في المتوسط وله العتق في الاعيان دون المنافع على
الصحيح ليعود ما بينهما جدينا وعقدان فلنا ذلك في ما يرجع به
القولان فان كان المذموم في الخلع لا يصح التسليم فيه او يصح المنع
بصفة بالصفات المعينة في السلم والمطبخ والمسوى من الطعام
والمحشو والمحيط من الثياب فسد المسمى وجب من المثل فطعام **ورع**
احدهما قال القاضي لو شرى زوجا مرة في اثناء مدة الحضانه والارضا
لم يكن الزوج اشترى الولد منها كما لو اشترى زوجها الارضا فزوجت
في المدة **الباب** في الرد وانما لو كانت الزوجه فالحكم كالحكم
في موت الولد الا في سببين احدهما ان الخلع يبطل في الرضا
قولا واحدا اقامت عليه ولا تمام غيرها مقامها وانما ان الطعام
المحتمل محل قطعا وفيها في قولنا خلاف **الثالث** لو كانت حاملا
فقالها على مفعلة عدتها واجرة سكاها فسد في التسمية ووجب مهر
المثل عليها ولا يبرأ من السكنى في المفعلة **الباب الثالث**
في موجد القاطن الزوج في الزام العوض والتسليم وفيه فصول
الاول في الالفاظ المكرمة للبال وفيه مسائل **الاول** صيغة المعاوضة

ملزمه وفيها صور **احدها** اذا قال نشطت على الف او طلعتك على الف
فقبلت صحيح الخلع ولزم الالف كما تقدم قال الرواخذ وهذا ينقض
الصمان والاعطائا بما فعله في ومن الجبا رطلت وقال الما وردني
هو معلق بالصمان خاصة قال وهو قريب ولو قال انت طالوت على الف
الف او عليك الف فان لم يسبقه اسم جاب قبل ابتداءه وقع الطلاق
رجعيا سواء قبلت ام لا بخلاف ما لو قال انت طلعتي لان على الف او على
الف في جابها فانه يقع بالالف ولو ضمننت له الالف بعد ذلك لم يصح
لانه ضمنان ما لم يرب ولو اعطته الف كان هبة لا سقط به رجعه
ولو قال ردت بقولي وعليك الف لا لزما في قول القائل طلعت
على الف لم يقبل فلو صدقته بخلاف ذلك فوجهان اصحهما انه يترك عليه
مسير بالالف وعلى هذا فله ان يحلها ان لم تصدق على نفق العاهر
بارادة ذلك قال الراعي ومقتضاها انعقاد البيع اذا قال بعثتك
وبع عليك الف على القول بان عقارها بالكتابة وسيد في وصرح
بالوجهين الرواخذ والثاني لا اثر لتصددها فليس له تحليفها على نفق
العلم عند الامكان وقال المتولى ان شاع في العرف انه قال هذا
اللفظ في طلب الغوص والزام لزم **وهو** اذ ابناء على ان الصراحة
مؤخذ في السبوع في العرف وهو احد الوجهين ولو قال انت طلعتي ذلك
الف فوجهان اصحهما انه كما لو قال انت على الف وحكاها الامام
عنه النص وثانيها لا يلزمها شيء مما كالتوجهين فلو قال ان فعلت كذا
فعلى نذر مل يلزمه لقاعدة او لا يلزمه شيء وان سبغ منها طلبا لا يحتاج
وان لم يدر يد لا بل اختصرت على قولها طلعتي في الحكم كما لو لم يسبق
منها طلب وان ذكرت بدلا نظرا فان كان منها بان قال طلعتي
ببدل او بعوض فان يتم الزوج في الجواب ايضا بان قال طلعتا ببدل
او اقتصر على قوله طلعتك بانتهى المثل وان عيى الزوج البديل في
الجواب فقال طلعتك وعليك الف فان قبلت بانتهى بالالف والام

يقع

يقع الطلاق وان ذكرت بدلا معسا بان قال طلعتي على الف فقال
طلعتك وعليك الف بانتهى بالالف ولو قال الزوج سالت لطلاق
بالبدل فقلت مجيبا لك انت طالوت عليك الف فقلت لم اسالك
بل انتا ابتدأت به فالتقول قولها في نفق العوض لا رجعة له موافق
ما قرره **الثاني** لو قال انت طالوت او طلعتك على ان عليك الف
فطريقان احدهما يقع الطلاق رجعيا ولا مال فعلى هذا لو قال
اردت به بغير الطلاق انت على صمان الالف قبل وان ضمننت وقوعه ولو
قال اردت تعليقه على التزام الالف بمنزله فلو انت طالوت في قوله
وجهان وليس هذا كالحلاف في قوله وطى عليك الف فان ذلك
عند توافقهما على اذادة الالتزام وهذا مع عدم التوافق واذا لم يقبل
بقا بعد ما سالت طالوت ضمننت له الفاقضى الصمان في محلن التوليد
فان ضمننت طلعت ولزمها الالف بخلاف قوله متى ضمننت لي الف
فانما متى ضمننت طلعت كما سبنا في الاعطاء وان قال ردت انت
طالوت متى ضمننت لي الف لا يحصر الصمان بالمجلس ومتى ضمننت بانتهى
بالالف وان لم يرد خصوصته ان اومتى فعلى بها يحمل فيه وجهان
والطريق الثاني وهو ما اردته العرافيون في الماوردى ورواه عن
النضر انهما ان ضمننت في الحال طلعت بالالف قال الماوردى ولا
يتوقف الطلاق على اعطاء الالف كما وهم فيه بعض اصحابنا وان
لم يصح لم يقع وحكمه عن نفسه في الامم قال الراعي في قضيته انعقاد
البيع اذا قال بعثتك هذا على ان يكون عليك كذا او اذ ادخلت
ان تحبل كناية **الثالث** بانتهى ما تقدم ان قوله انت طالوت متى ضمننت
في الفاقضى متى ضمننت طلعت وليس للزوج الرجوع قبل الصمان فلو
قال شئت بقولي ضمننت او اعطته الما لم يقل ضمننت لم يطلاق
ولو ضمننت الفير وقع خللاق ما تقدم فاما اذا قال طلعتك على الف
فقلت قبلت على الفير اذ عرف ذلك فلو قال امرك بيدك او جعلت

امر الطلاق اليك فطلق نفسك ان صحت العاقبة انما ان تفويض
 الطلاق اليها عليك في الجدياء وتوكل في القديم وعلى الاول بشرط
 وقوع المطلق في المجلس على الصحيح وفيه وجه انما تطلق متى شئت
 وعلى القديم مثل ذلك الغرض هنا خرج عن التوكل فيه وجهان احدهما
 نعم وثانيهما لا كما لو قال لا حبي طلق امر انما ان صحت في العاقبة على
 التراخي وعلى هذا لا بشرط وقوعه في المجلس ولها ان يطلق نفسها
 متى شئت قال لا في ذي ابي ابو حامد انه المزمع ولم يخلو في
 اشراط وقوع الصان في المجلس وذلك يقتضي اشراط التطبيق
 ايضا والاقبال لزمان مجرد وغلة فليست فيه التزام محض انتهى والمراد
 بالمجلس مجلس التواجد وفيه وجه ان المراد به المجلس الذي جرت فيه المطان
 واخراجه القاضي الطبري وقال ان المؤيد على صرح به في تفسير لفظ
 الشافعي وقد مر في الباب الاول وجه بجوده كمال القول فلا فرق
 بين ان يقول صمنت وطلقت نفسي ويقول طلقت نفسي وصمنت فبين
 ولازمها الا ان كان صمنت ولم تطلق او طلقت ولم يصغر لم يطلق قال
 الامام ولذا لو قال طلق نفسك ان شئت فطلق نفسك ولم يقل شئت
 لم يقع الطلاق لا بشرط اعطى المال في المجلس والمادور بشرط
 ان يتقدم ضامها على تطلقها فان طلقت ثم صمنت لم يطلق وهو كما كان
 فيما اذا قال لها ان اجبت فرائدك يترك امنا لا ندان تقول اجبت
 فرائدك ثم تطلق نفسها فلو قدمت الطلاق على القول لم تطلق قال القاضي
 ويقوم مقام قولها طلقت نفسي على الف مقام قولها طلقت وصمنت
 قال لرافعي ولا يخفى ان المراد بالصان في هذه المسائل القبول والالتزام
 دون الصان المفقور الى الاصل **المسئلة الثانية** تقدم ان الزوج اذا اتى
 بالاستدعي حواجا احتصر الحوائج بالمجلس واذا علق الطلاق بالقباض او
 الاعطاء او الادا اختصر ذلك بالمجلس ان كان بصيغة ان او اذا دون
 صيغتي متى واي فان قال انا عطيتني او قبضتني اذ است الى كذا قال

فعلت

فعلت ذلك في المجلس طلق والافلا وظاهر كلام الغزالي ان المراد
 بالمجلس هنا مجلس القبول وقال المادور في لا بشرط في الاعطاء من
 الغزوية ما بشرط في القبول في قوله ان شئت وان صمنت بل معتبر
 الغزوية بحال الاعطاء لا بفعله في التراخي دائما وقدم وجهان
 اخر ان احدهما انما تطلق بالاعطاء ما لم يفرقا بين مجلسهما وثانيهما انما
 تطلق بالاعطاء في اي وقت كان ولو على الطلاق في عيشتها بان واذا
 فقالات طالوت ان شئت واذا شئت اختصر الجواب بالمجلس بخلاف
 التعليق على سائر الصفات ومثل المراد مجلس التواجد والمجلس الذي
 وقع فيه الخطاب مطلقا او ما لم يطل الفصل منه فلا بد او يقدم
 نظرها ادخنها او لها وفيه قول انه لا يختص ويوقع الطلاق متى شئت
 ولو قال انت طالق على الفان شئت صح الخلع وان كان في ابغضاك
 البيع بمثل وجهان مرا في بابها ثم اذا اجاب في المجلس فهل بشرط
 ان يجمع بين المشيئة والقبول ام يكفي احدهما او لا بد من لفظ القبول
 او لا بد من لفظ المشيئة فيه اربعة اوجه اصحها اخرها وعلى الاول
 لا فرق بين ان يتقدم القبول على المشيئة او يباخره في وجوه قبل
 قولها تردد وحيث اكدقينا بالمشيئة ليس للزوج الرجوع قبل شئتها
 على قاعدة التعليقات فلو علقه على مشيئتها بصيغة متى واي فان
 قال انت طالق على كذا من شئت واي وقت شئت لم يختص الجواب
 بالمجلس ومطلق متى شئت ولا بشرط في المشيئة وجودها
 بالقبول فلو قال انت شئت وهي طارئة بقلبها طلقت باطنا ايضا خلافا
 للابي درسي فان اعترها وقال لا تطلق باطنا وشيئا في الطلاق
 ولم قال المرأة طلقت على الف درهم فقال انت طالق على الف درهم
 ان شئت او على الالف او على الف او بولي لدرهم لم يخرج للجواب
 بل هو تعليق مستأنف فيوقف على مشيئته مستأنفا فان شانه في الحال
 وقع والافلا وان بولي غير ما ذكر فقد روي الحنابلة الطلاق

يقع رجعا وخرج من عنده انه لا يقع حتى يتصل به القول والمستقال
 الراجعي ومذا القياس الحق وان لم يتوينا فقل دفع الطلاق بانها اذ
 رجعيان فيه وجهان وعلى لا وليجبت من المثل او المعنى منه وجهان قال
 الراجعي فضية جعله منسند بالكلامه ان لا يقع اصلا بل ان يتصل به
 قول ومثبه يعني على الخلاف المتقدم **فرع** لو قال انما طلقا ان
 شيئا بالفت لم يطلقا ولا واحدة منها حتى يشأ أمقا على الفور على
 الصحيح كما مر فاذا انشأ شيئا ثانيا باللعوض وفيه الكلام المتقدم
 فان شئت احدا مادون الاخر لم يطلق وقال البند نجى فطلق بالعوض
 على الخلاف في العوض لو كانت احدا ما سفسه لم يطلقا حتى يشأ
 فاذا شأنا كان طلاق السفه رجعي وطلاق الرشيد بائنا وفيما
 يلزمها القولان **فرع ثاني** قال العبادي لو قال ان طالق عند ان شئت
 فالمسبة في العود ولو قال ان شئت فانت طالق عند ان شئت في
 الحال وفي المجلس **الفصل الثاني** في حكم الاعطاء وما ان لم يحصل
 واذا قال ان اعطيني الفاقنت طالق لا اعطا يحصل باقائه الا ل
 وبان يصنع بين يديه وان لم يقبضه على الصحيح بخلاف اذا قال ان
 اقبضني او ادبت الي اود فعتت على او سلمت في كذا ان طالق فانه
 يعتبر فيه القبض باليد ولا يكفي الوضع بين يديه كذا قال الغزالي
 والرافعي في النهاية انه يكفي في الاقضاء الوضع بين يديه كالا عطا
 وان قبضه ويكفيهم تطلق ولو قبض منها واحدا مكره ونفع الطلاق
 بجعيا لوجود الصفة ورد المال اليها وحضه الامام بالقول لعدم ثبوت
 الملك في المقبوض مفهومه انا اذا قلنا بثبوت لا يقع وفرق في اكرامها
 بين ان يكون مؤجره وماله في مال ولا لو قال ان اقبضني فهو على القول في
 حصول الصفة بالاكراه ولا يحصل الا عطا صحتها بما لها في شئ
 ولا يصح ان المال قطعاً واذا حصل الاعطاء طلق وفي دخول
 المعطي في ملك الزوج وجهان المذهب المشهور انه يدخل وقائه الا في

يرجع

يرجع الي المهر المثل في رجعي وفيما اذا قال ان ضمت الفاقنت طالق فها
 صحت فلزمها من المهر في المسئلة الاعطاء وجه ثالث ان لا يلزمها
 ولا يتعين بل لهما ابداله ولا يخفى ان فرض المسئلة فيها اذا عين نوع الا ل
 ووصفه بصفات السلم او كالمفرد هم وفقد البلاء واحد او نفق وتعليق
 احدها ولو كان لا لاف معينا وهو معلوم لها يقين ولا فرق بين ان يكون
 تعليق الاعطاء بصفة انا واذا اوستى او اوتى وقتا للموت ولو قال ان
 لو كيلة سلم اليها فسلم وقع الطلاق في اثنى به الصلاح اما اذا قال ان
 اقبضني او دفعت الي او سلمت الي او ادبت الي او قبضت منك او
 اخذت منك الفاقنت طالق فقبضه فوجهان اظهرهما وهو المذكور
 في النسخة انه تعليق محض لا يقتضي ملك المقبوض ولا الرجوع الي مهر
 المثل بل يقع الطلاق رجعي ويرد المعوض من غير العليقات
 والثاني ان لا قباضا لا اعطاء مذكور الحكم كما تقدم فيه وحقق القول
 القول بان تعليق محض اذ لم يسبق منها كلام يدل على الاعتياض
 فلما اذا قلت طلقني بالفت فقال ان قبضت منك الفاقنت طالق
 فهو بمنزلة قوله ان اعطيني في الراجعي وكذا لو قال ان قبضتني الفا
 لا صرفه في حاجتي ونحوه وفرع العبادي في الاول وقد مر به
 انه لو قال لو كيلة اذا اخذت منها الفا فطلقها انه اذا فعل عليه الرد
 ويكون الطلاق رجعي قال ولو قال ان عطيتك الفا فطلقها فاعطته
 وطلق وقع الطلاق رجعي ويرد المال قالوا ان اخذت وقالوا
 قال ان اعطيني الفا فطلقها فاعطته لا يجيب الطلاق ويرد المال
 وان طلق ولو قال ان اعطيتك الفا فطلقها فاعطته فطلقها ايضا
 رجعي بخلاف قالوا ان اعطيني في تعليق فيه معنى المعاوضة ولو
 قال ان اعطيني الفا اذا رضيت لي الفاقنت طالق فاعطته الفين
 او ضمت له الفين طلق وتلك الزوج في مسئلة الاعطاء الفاقنت
 المعلق والاف الاخر امانة لا يرد اليها ويثبت له في ذمتها في

مسئلة الصان الفاد بلعن امانا الف الاخر خلاف ما لو قال خالعنك اد
طلقك بالف وملت بالف فانه لا يصح على الصحيح ولا يقع الطلاق
فان **العقل** **المالك** في التعليق بالنقد وما تر عليه لفظ الدرامم في
التعليق وما قبل التغير فيه وفيه مشايل **المسئلة** **الاولى** اذا قال
ان اعطيتني الف درهم فانت طالق فقد تقدم في كذا في الرجوع
والاقرار ببيان قدر الدرامم الاستدلال في فاسم الدرامم يقع على ذلك
القدر من الفضة الخالصة المضمونة سواء كانت جيدة او رديئة يستواد
او خسوفه او غيرهما فمطلقا في نوع اعطته من ذلك سواء كان نقد
البلد ام لا وفيه وجه غير صحيح لا مطلقا لا باعطاها من النقد الغالب
لكنه فيما اذا اعطته المجهب بحسونة او سواد او اضطراب صكته
وغيرها رده والمطالبة ببدله سليما وان اعطته الف درهم وان رده
عددها من الف لا بانه والاعتبار بالوزن لا بالعدد الا ان بشرط
العدده ولو اعطته سبيبه وزنها الف لم تطلق ولو كان في البلد نقد
بعضها غالب في فاعطته منه ملكه الزوج وان اعطته من غير ففلا
الوجه احدهما انه لا يملكه ويحب ان يذله بالغالب واشهرها وارجحها انه
يملكه وله ان يرده ويطلب بالغالب وبالمها انه لا يملكه ولا يخذ من
الميل في الراجعي ينبغي ان يثبت هذا على الوجهين المتقدمين المعطى
على الوجه الذي ينبغي لمن يشتر ان قلنا لا يملك ثم الرجوع الى مهر
المثل من اولا وان قلنا يملك ثم فمما خلاف في المعاملات تنزل على
النقد الغالب بخلاف التعليق والاقرار وفي الاقرار وجه انه يحمل على الغالب
فاو لا انت طالق او طلقك على الف تنزل على النقد الغالب ولا تطلق
الا باعطا الفضة لان مدام معاملة وعلى الوجه الاول لو تراصيا بغير
نقد البلد الغالب والنقرة فيها خالصة قال الامام محصل الملك كالوزن في
المستلم والمستلم اليه على اخذ غير النوع من الجديش فانه يجوز قبوله
فلو كان النوع الغالب معشوشا معلوم المقدار فانت بدرامم خالصة

فوجي

فوجب ذلك ان تسترد الدرامم الخالصة وتغرم للزوج المعشوشة
كالدموي في نهاية الاشكال وفيه وجه ان الطلاق لا يقع في
مذه الصورة وفيما اذا كانت درامم البلد كلها خالصة ولها التمت
بغير نقد البلد الغالب فربما على ان التعليق ينزل على النقد الغالب
وان كان معشوشا او ناقضا وموموا قولنا في المهدى انه اذا كان
في البلد نقد ومختلفة فان نوى موموا حمل عليه وان لم ينو شيئا كان
بعضها غالبا حمل عليه ولا يقع الطلاق الا باعطائه **المسئلة** **الثانية**
لو كان في البلد درامم ناقصة الوزن او زائدة تتعامل الناس بها
عدد او من نقرة خالصة لم ينزل التعليق والاقرار عليها بل على الوارثه
الكاملة فاذا اعطته الف درهم عددا او زنه او لا يفسد لم تطلق وفيه
الاقرار وجه انه ينزل على الغالب وهو حار في التعليق وفيه ينزل على العامل
عليها كالبيع والاجارة وجهان ظهر ما نتم ولو فسر المقر اقراره بالنقص
فلمخص ما تقدم انه ان كان في بلد درامم فامة يقبل تفسيره بالنقص
ان افضل باقراره على الاصح ولا يقبل انما يفضل على الاصح وان كان
في بلد درامم ناقصة قبل تفسيرها ان فضل هذا ان افضل على الاصح
ولو فسر المعلق بالدرامم المعتادة فان كانت زائدة فنزل على التفصيل
والخلاف في تفسير المقر بالدرامم الناقصة وان كانت ناقصة قال
الامام والغريلا يقبل قطعا **المسئلة** لو اعطته درامم معشوشة
فان كانت درامم البلد معشوشة قال الغريلا في سبيطه وجهه لا ينزل
لفظ المعلق والمقر عليها ومقتضاها انها لا تطلق الا اذا اعطته الفا
خالصة واذاموموا في البيان وقال في سبيطه مطلق وتستر دما اعطته
وتعطيه الفا غير معشوشة والقبيل بهذا يقول في تفسير المعشوشة
كالتمشيش بالنقصه وان قلنا في تفسيرها فارجعه لنفسه مقصوده
او اخذ بالظاهر لان يفسر فيه احتمالا لان انتهى ان السوادى
افهمها التام في الدرهم المعشوشة والتمشيش ان التام ينزل على

المعشوشة ونفع الطلاق واعطا الف منها وامل تلك المعشوشة المعطاة
 في الموضع على حوازل التعامل بها فان جوزه فاه طلكها وان لم يجوزه
 ردها ولزمها مهر المثل قال الراعي ويشبه ان يكون الاول طهر وان نزل
 اللعظ على المعشوشة اذا غلبت فليترك عليها النافضة اذا غلبت
 والدامب على ثمن بل التعليق على المعشوشة عدل ان يعرف بين
 التعليق والافاريات الاقرار اخبار وان لم تكن الغالب في البسلة
 الدائم المعشوشة لم تطلق بذلك وامل تطلق اذا اعطته منها مقدارا
 بلغ قيمته الفاقية وجهان اصحهما رجم به بعضهم غير وعلى هذا فصل
 على الزوج المعشوشة فيه وجهان احدهما نعم وله دونه يعيد العيش
 فاذا رده فهل يرجع بالف خالصه او لا مهر المثل فيه قولان قال الراعي
 وينبغي ان لا يملك الغش حال ما لو حلت له في الالف ثوبان في قوله ان
 اعطيتني الف الف النودي وظاهر الفاي بالملك لا ينظر في الغش
 في قارته في جنب الفضة ويكره ان يعاكم في مسئلة نقل الدنية ويش
 حوازل التعامل بالدرام المعشوشة خلاف مرفع البيع وغيره
 في التعليق باعطا عبد المهد من الايمان كما لعبد
 والثوب وفيه مسيائل الاول اذا قال انا اعطيتني عبد او ثوبا فان تطلق
 فان توصفه بالصفات المعبرة في التسليم واعطته ثوبا بثلث الصفات
 طلقت وملكه الزوج كما مرفع الدرام ويجي بملكه له الوجه المتقدم
 فيها فان وجدته عيبا بثلث الحيات فان رده رجع اليه المثل في الجديد
 وفي قيمة مثله سلبا في القديم وليست له المطالبة بثبوت تلك الصفات
 سلبا بخلاف ما اذا قال لها حال العتاك وطلعتك على ثوبين صفته هذا
 واعطته ثوبا بثلث الصفه وان معيبا فان له رده والمطالبة بعبد
 سلم وقد تقدم ولو اراد امساكه وطلب الارش في الماوردين فلنا
 لو رده لرجع اليه المثل لم يجب وان فلما يرجع بغيره فوجهها ان
 وفيه وحده لا يش له رده بل باخذ ارش العيب وان اعطته ثوبا بغير

تلك

تلك الصفه لم تطلق وان قصرت على قوله ان اعطيتني ثوبا او عبدا
 ولم تصفه فاعطته ثوبا او عبدا لم يملكها وقيل الطلاق في ثوبان
 صعبا او خيرا سلبا او معيبا فانا او مدبرا او معلقا عنقه بصفة ولو
 اعطته امه او خنتي مسئلا لم تطلق ولا يملك الزوج الثوب والعبد
 بل يجب مهر المثل وفيه وجه انه انما يقع الطلاق بان يتأجر المثل اذا سألته
 الطلاق على غرض ابتداء فقال في حوايلها ان اعطيتني عبدا فان كنت
 طابق في ما اذا ابتداء مؤبد لك فاعطته عبدا وقع الطلاق رجعا
 والمزني الاول فلو اعطته مكاتما لم تطلق في ذلك الوقت الا جني اذن
 اعطيتني عبدا فانما انا طالق فاعطاه ام ولد له واسار السافعي في
 وجه فيها ولو وصف العبد بصفات لا تميزه عن صفات السالم
 فهو كما لو لم يصفه فيرجع اليه المثل لكن لو اعطته عبدا بغير الصفات
 التي ذكرها لم تطلق في قول ان اعطيتني عبدا اتركها او طويلها فاعطته رجيا
 او قصيرا او انا اعطته عبدا مفضوبا او مشركا ينها ويبر عبدا فوجهان
 اصحهما ان الطلاق لا يقع وقايتها يقع ويرجع اليه المثل بحال فانها لو
 قال انا اعطيتني الف درهم فاعطته دراهم مفضوبة او مشركه وفيما
 اذا اعطته عبدا الموهون او الموهون او الموهون من غير ان لم يجوزه سبعة فليس
 السبع ابو حامد ولو اعطته عبدا الفها مفضوبا لم تطلق في الماوردي
 والذني اذاه امها قال القاضي البصري فلو اعطته اياه محمل عندي
 وجهين المرفيع ان شرطنا الملاءمة المعطى فقال انا اعطيتني
 خمر فاطهر الوجهين انما تطلق باعطائه الخمر المفضوبة وينصرون ذلك
 في الخمر المحترمة وفيما اذا كانت لذي في انما مستحقه الرد في المنقول
 ولو قال له زوجة الامه انا اعطيتني ثوبا فان طابق فاعطته ثوبا لم
 تطلق ولو قال انا اعطيتني الفاقية طابق لا يقتضي ذلك فورا اعطته
 الفاقية سببا بانته وعليه رده السيد ما ومطالها بمهر المثل اذا غنقت
 السانية اذا علو باعطا معين في قول ان اعطيتني هذا الثوب او مسوا

العبد فانت طالق وراه الروية المعبرة في البيع فاعطته طلق وملكه
الزوج على المذهب وبجي في ملكه الوجه المتقدم في نظائره فان
ظهر معيها فله ردة فان رده فهل يرجع اليه المثل او لا بدله سلبا
ومو مثله في المثل وقيمة في المتقوم فيه القولان فان اختلفا راسا
واخذ الاثر فهل له ذلك فيه وجهان تقدم نظريهما وقال ابن
مريه ان قلنا اذا رده رجعه اليه قيمته فبجي وجه انه لا يردده ويرجع
بالاثر وحكم الحكم اذا اختلفا في معنى فوجد به عيبا فديما او عيب
قبل قبضه فان خرج جرا او مستحقا او بعضه او مكانا او موقفا
او معصوبا او ابقا فوجهان قال ابن ابي مريه في سائر الطلاق
لم يقع وقال غيره ونسبه الرواية الى الضر بطلان ترجع الى البطلان
ولو عجز المكاتب بعد ذلك وقطع الماورد من ذلك في المسحوق والمزبور
وحكم الخلاف في المعضوب والابق فان نقل القول بصحة الخلع ان
اعطته المعضوب طلقت لا ارتفاع الغصب بذلك وبما كالتوضيح
صوره الاطلاق لكن الاصح من الرجوع ومنهم من حرم في صورة
الاطلاق بعد وقوعه وقربا من الوجهين فما اذا دخل رجلا مثل
عبد معين فاشتراه وكان معيها هل للوكيل الاستقلال برده ام لا
فان قلنا يقع له ملكه ويرجع اليه المثل في الجديد وقيمة في القديم
ولو صرح وقال ان اعطيتني هذا العبد المعضوب فاعطته فني وقوع
الطلاق وجهان مرتبان واو لا بان يقع وهو الصحيح وقال الرواية
قولا واحدا وعلى هذا فوجهان صحيحا انه يقع باينا ويرجع اليه
في المثل على الجديد والقديم كالود في خنزير وقيل يجب قيمته على
القديم وثانيهما ان الطلاق يقع رجعيًا وطرده بعضهم فما اذا قال
ان اعطيتني خيرا او قد مر نظيره في الخالعة على الخرف في الماورد في
قال ان طالق على ان نعطين هذا الخرف عطينا طلق ولا فتحتها
ولا استحقا في مهر المثل وجهان ان قلنا لا يستحقه فان

الطلاق

الطلاق رجعيًا قال القاضي ولو قال طلقني على هذا العبد المعضوب
فطلقها عليه محتمل ان يكون طالق لان اعطيتني هذا العبد المعضوب
فيقع لان باينا او رجعيًا فيه الخلاف وحكمي الامام عنه ان الخلاف
ناظر فيها اذا قال ان اعطيتني هذا الخرف وقد ذكر الرواية الوجهين
وقال عن الاصحاب انهم قالوا ولو قال بواحدة لزوجها هذا عبد لها
فطلقها عليه ففعل يكون رجعيًا وقالوا في العبد المعضوب بخلاف باينا
فيمكن ان يحل فيها جوابان نقلنا ونحجنا ويمكن ان يعرف اذا اجعت
بن هذا او بن الخلاف المتقدم في الركن الرابع حصل في الخلع
بالخبر ثلثة اوجه احدها ان الطلاق يقع فيه بانما طلقا ستوا خبر
الطلاق عليه او علقه وسواء عينه ام لا والثاني انه ان علقه عليه
وقع رجعيًا والثالث انه ان تجزئه وعين الخبر وقع باينا وان علقه
عليه او عينه لا يقع اصلا ولو قال ان اعطيتني هذا الخرف فطريقان
اظهرهما عند الغزالي ان الطلاق يقع رجعيًا وثانيهما انه على
الخلاف في المعلق باعطا المعضوب والخبر وهو اسند تامر وهذا
الخلاف مفرع عن المشهور في وقوع الطلاق باعطا الخبر وفيه
وجهان لا يقع باعطا به قال الامام وعلى القول بوقوعه باينا فيقطع
بوجوب مهر المثل ويخرج على الجديد والقدم فيه الطريقان السابقان
في المسئلة المتقدمة المسئلة الثالثة لو قال ان اعطيتني هذا النوب
وهو مروي فاعطته اياه فبان هو ويا لم تطلق وكان لفظه ان اعطيتني
هذا النوب المروي فني وقوع الطلاق وجهان للقاضي فيهما على الخلاف
فيما اذا حلف لا باكل مذب الحبيطة فاطها بعد الطهر والخبر مثل بحث
والاشبه عند الرازي انما يطلق في لوقا لث هذا النوب مروي فبان
ان اعطيتني هذا النوب فانت طالق فاعطته فبان مروي بان المستوفين
ينبغي ان المتواطى عليه قبل العقد هل هو كالمشروط في العقد ان
قلنا نعم لم يطلق ولا طلق ولا لث الا القيمة وفيه نظر في القاضي قال

لوقالت هذا التوب مردى فطلقني عليه فبان مرديا رده عليه وبماذا
يرجع عليها فيه القولان وذلك اولى بوقوع الطلاق من مدينه اما لو
خالعها على توب على انه يصفه كالوقال خالعتك على هذا التوب على انه
مردى فقبلت طلفت ستوا كان مرديا او مرديا بعلله الزوج ان
كان مرديا وان بان انه مردى مدينى ملكه على توليد بقدر ما في النكاح
وعنه ان اختلاف الصفة مل بئزله اختلاف العين وان قلنا نعم
فشد العوض ورجع الى من المثل وان قلنا لا وهو الصحيح ملكته
وفقد الصفة فغيب وجد فيه فلم يخيار الحلف وفيه وجه ان قيمة
المردى ان كانت مثل قيمه المردى والاخر فليس له الرد فان رده ورجع
الى من المثل في الاصح والقيمة المردى في القول الثاني ولو تعذر
رده بشفه او حد وث غيب به ورجع بقدر نقصانه من من المثل في
اصح القولين وبقد رما نقص من قيمته في الاخر وليس له ايداله
بتوب مردى ولو خالعها بتوب على انه كان فبان قطننا او قرا او
بالعش بئزله العوض طر في احداهما للعراقين انه فاسد واذا فشد
خا القولان في ان الرجوع الى من المثل او بدل التوب بالصفة المستوطنة
وليس له استماله قال داود ذلك لو باع ثوبا على انه قطن فبان
كان لم يصح له في هذا خلاف والثاني في الحكم كالو بان انه مردى وقد
شرط انه مردى الثالث انه مبني على ان اذا قال بعتك هذه البغلة فبان
مرسما مل يصح ان قلنا يصح فهو كاختلاف الصفة وان قلنا لا فشد التسمية
وهو جمع بين المظهر الاول وحصر المأمور في الرد بها اذا نقصت
فيه الكائن عن قيمة الغنم كانه في الاول حكى وجه ان الطلاق لا
يقع هنا لاختلاف الجنس ولو قال لتخالعني على هذا التوب فانه مردى
فخالعها فخرج مرديا فهو كالوقال خالعتك على انه مردى ولو خالعتك
على هذا التوب المردى فبان مرديا لم يزل رده ولا يحق من الشرط
في مستأبل الباب وقوع الاعطاء في المجلس

مر

من صدقك فانت طالق فبرائة منه وهو يعلم طلقنا نحن دفع باينا
او رجعا فيه وحفظان وبالا والخباب القاصي في تعليقه والفقهاء
فيها اذا قال انرا تيقني من الذي لك على وقال صاحب الكا في
من الاصح وقال ابن الدم هو الحق ولا انه لم يقف عليه وافني في
الغنى وقال وحذا الحكم فيما لو قال متى ضمنت لك كذا او بالثاني
الخباب القاصي في الغناوي قال لطلاقه ولو قال ان ابرأت فلا باين
ديك فهو رجعي وفعل القاصي عن القفال انه قال لو قال انرا تيقني
من المصدوق دفعه العدة فانت طالق فبرائة منها لا بطلان في المسئلة الثقات
لم يجب فلا يصح الا برأعه ويجوز ان يقال لاختلاف في المسئلة الثقات
على ان لا يبرأ عليك واشقاط . **أخر** . قال لما ورد في البغوي ولو
قال لزوجته الامه ان اعطيني هذا التوب فانت طالق بطلان عطاة
له وفيها عليها القولان وقد مر خلافه قال الراعي في الجواب الاول لاقتصار
على الاصح **الباب الرابع** في سنوالات الطلاق وفيه اربعة
فصول **الاول** في الفاظها في سنوالات الطلاق وفيه مسائل فاول
ان قول المرأة طلقني بكذا او على كذا او على كذا او على كذا اعطيك
كذا او اضمن لك كذا اصنع صحيحه في الا لتمام فاذا اطلقها في المجلس
وقع ولزمها ذلك وفي معناها القول ان طلقنتي او اذا اطلقتي فلان
على كذا وكذا قولها متى طلقني او متى ما او اي وقت طلقني فلان كذا
ويختص الجواب بالمجلس بخلاف خا في الزوج في غير ان واذا فبانها بطلان
في اي وقت اعطته . **الثانية** لو قال لسان طلقنتي فانت بربى من صدرا
او فقد ابرأتك فقال طلفت وقع الطلاق رجعا ولم يبرأ من المصد
واشار الراعي الى ان يبرأ على القديم انه يصح تعليق الا برأ وقال
القاصي في الغناوي والثاني فيها ايضا يقع الطلاق باينما يجب
من المثل واشار الراعي الى ما خرج به وصحة ابن الصلاح وعقل ان يقال
لا فطلق يخرجها من وجه ذرفها اذا قال لوان الزوجه طلقها وله شرى

اق

من صدقها او على انك برى منه فطلق الا يقع الطلاق اما لو قال لثايرك
عن صدائني فطلقني او لثايرك من صدائك فطلقك فقلت لثايرك
برائهم ان شأ طلقوا من شأ لم يطلقوا لا لرافعي ولكن لثايرها فصدف
جعل الاجراء عن الطلاق وذلك رجع سؤالا الطلاق عليه فليكن
قال لو قلت طلقني وانت برى من صدائني قال لا شيء انما هو ملاح ولولا
ان ومبقتي بهرك فطلقك فقلت ان الله قد وسدك فقلت طالق
طلقت وبها الزوج من المهر ان كانت ارادت لفظها ذلك وان لم ترده لم
يرفان انضمر اليه عدم ارادتها ارادة الزوج ابقاء الطلاق في
مقابلته لم يقع وان ارادت ان يترك ان طلقني ففيه الخلاف المتقدم
فعلى الصحيح يكون جلتا صحيحا وبرائ من الصدق بنا على ازمة الصدق
وان كان ديننا صحيحا وان لم يرد الهنة او ارادها ولكن ارادت غير ما ورده
الزوج من المهر فلا يبرأ الزوج منه ونظر في الطلاق فان كان الزوج
ارادته بمانا فهو واقع وان ارادته على ما لم يرد في الصورة فمعا
يقع لانه لم يوقعه الا على ذلك ولم يقبل السائلة اذا انطلقت ذلك
على الف فقلت طلقك بانك ولزمها الالف وفيه وجه انه لا يلزمها
المهر بذلك كما اذا صدر ذلك من الزوج فعلى هذا ان مقتضى قوله
طلقت وقع رجعيان وان زاد على الف احتاج الى قبولها وفرض الامام
المسئلة فيما اذا لم يقبل على ولا لوجه صيغ فانه لم يطرده فيما اذا
قلت على قلت وقد صرح بعدم طرده فيه القاضى لئن الغاى الرافعي
ذكره فيما اذا كانت ملفظ على ولولاك يعني هذا انك على الف
فقلت فوجهان للقاضى احدهما انه انى القاضى لا يبيع منعقد
وقيل ان الامام رجع خلافه قال لا يبيع ويشبه ان يكون الخلاف في
انه صريح او كايه ولا ينبغي ان يكون في كونه كما فيه خلاف وفرسها
صاحب الشئ ما اذا قلت طلقني واضمن لك العا وما اذا قلت ان
واعطيتك العا فالظاهر انه اذا اطلقها مطلقا يقع رجعيان والخلاف

في

في المسئلة مفرغ على صحة البيع بالاسبيح والاحباب اما اذا منعناه فلا
يصح هذا فطعا قال الامام ولولا لعين عندك على الف للصيغة صحيحة
صالحه للثام . السابعة لو قلت طلقني على الف او بالف او لك على
الف ويجوز ان يصح الا لثام فقلت طلقك فان عاد ذكر الما انكر
وان اقتصر على المقتضى طلقك وكان جوابا بالسؤال وفيه وجه انه يقع
رجعيان وان قال لم ارد الجواب وانما اردت ان تبدأ طلاقا قبل وكوثر رجعيان
وان اثم حلف بخلاف ما لو قبل له طلقك وجئت في معرض الانش
فقال نعم ثم قال لم ارد الجواب فانه لا يقبل وحكم عليه بالطلاق على
القول بان لفظ نعم صريح وان قلنا انها كناية على لقول قوله وبخلاف
قال لو قال المشتري اسيرت بعد احباب البائع ثم ارادت بتد كلام
لا الجواب فانه لا يقبل ولذا يذهب فيه احتمال وانما اذا قل له ذلك في معرض
الاستفساد فقال نعم فهو اقرار على طاهر المذهب . الخامسة . اللفظ
الداير بين الزوجين سواء الا من الزوجة وجوابا من الزوج ان كان صريحا
في الطلاق فلا يخفى حمله وان كان كناية فيه فاذا صدر من الزوج واقرن
به ذكر المال قال لو قلت اني باني فقلت طلقك هل يكون صريحا على
قولنا ان الخلع فصح لقوله ذكر المال فيه وجه . ان اصحها عند الامام
لا وهو كناية كما هو كناية على القول بانه طلاق وحيث قلنا انه كناية
على هذا الوجه ارادنا قولنا الخلع طلاقا ولجوده عن ذكر المال فان فويا
به الطلاق فقد ولزم المال ان جرى ذكره وان لم ينو الزوج الطلاق
لم تطلق وان تواتر الزوج دونها فنظر فان جرى ذكر المال من الجانبين
لم تطلق انما صدقنا على انهما لم يزد الطلاق انما ارادته وان
الماء رجع بحكم عليه بوقوعه بايضا مواخذه له باقراره وله تخليتها فان نكلت
حلف واستحق المال وان حلفت انفسلت الخصومة وان لم يجز ذكر
المال من الجانبين وقع الطلاق رجعيان وان جرى ذكره من جانب
الزوج خاصة لم تطلق وان جرى ذكره في التماسه ورجوابه

بان في كتابي بالالف فقال بعتك فوجها ان احكمها انه لا يقع وهو موافق
 للجمهور لما اذا قالت طلقني بالالف فقال طلعتك واقصر عليه وثانيها
 انه يقع رجعا وسياق صاحب التهذيب معترض بترجيحه فان كان
 اللفظ من احد الجانبين صريحا ومن الاخر كناية فالكناية مع اليه كالصريح
 ودون البينة لغو فاذا قال كتابي على كذا او ثوب فقال طلعتك او قالت
 طلقني بكذا فقال بعتك وتوى فهو كالمثل لو كان الجاني من الجانبين صريحا
 الطلاق على المذهب وقد تقدم وجهانها لا تطلق في الصيغة الثانية
 ولا خلاف في انها لو قال كتابي فقال بعتك وتوى الطلاق ولم يذكر
 عوضا انه لا يجب العوض في قوله خالعني بالالف وقلنا انه صريح في
 كناية وفوت العراف فقال طلعتك بالالف وقلنا انه صريح في
 وجهه انه على القول بان لا يفسخ الا بالالف ولو قال خالعني بالالف
 وقلنا الخلع صريح في الفسخ فقال بعتك بها وتوى الطلاق واستحق
 الالف وانفوت في الفسخ فان قلنا كما قال الطلاق لا تكون كتابات
 في الخلع على القول بان لا يفسخ لغيره شيئا وعلى القول بانها كناية فهو
 على الوجهين فيها اذا سألته بالالف صريحا فاجابها بالكناية ولو قال طلقني
 بالالف فقال خالعك بالالف والمافز من جعلنا الفظ الخلع من
 صريح في الطلاق طلعت به وان جعلناه كناية فهو كالمثل لو قال بعتك
 وان جعلناه فسخا ففي وقوع الفرقه وجهان وجزم ابن الصباغ
 بعدم وقوعها **الفصل الثاني** في التامتها طلاقا مقيدا بعدد وفيه
 مسائل **الاول** لو قال طلقني ثلاثا او قال الف او على الف او ذلك الف
 او ان طلقني ثلاثا او فطلقها واحدة فامتنعت المتصور ان
 يستحق ثلاثا لالف وللاصحاب اربعة اوجه وراه احدى انها لا تطلق
 وثانيها انها لا تطلق وتستحق الزوج من المثل والثالث انها تطلق ويرجع
 عليها بثلث مهر المثل ورابعها انه ان ذكر المال وقعت طلاقه ثلث لالف
 وان لم يذكر وقعت طلاقه واحدة ولو طلقها طلقني ففيه هذا الخلاف

فيل

فعلى الصحيح وطلق واستحق عليها ثلث لالف وان طلقها طلاقا ونصفا
 فوجها ان احكمها يستحق ثلث لالف وثانيها يستحق نصفه ومنها
 مبنيان على ان الطلاق الثانية يقع بطريق التخييل ببعض عن الكلت
 فليستحق المثلين او بطريق الشراية فليستحق المصنف ولو قال خلعك
 بنفسك منك ثلاث طلاقات على ما يلي عليك من الحق فباعتك
 بطلاقه وفعت طلاقه والبيع على محبت مهر المثل ويحل ان لا يبيع
 الا بثلثه كالمسئلة المتقدمة ولو لم يبق له عليها الا طلاقه فقال طلقني ثلاثا
 بالالف فطلقها واحدة ففيه خمسة اوجه احدها وهو قصر الشايعي
 واختاره المحققون انه يستحق جميع الالف مطلقا والثاني
 انه يستحق ثلث الالف مطلقا واول ما يوقع النص والمثل لا ين
 سرح وانما استحق واختاره الرواية ان كانت عليه بانه لم يبق
 الا واحدة استحق الالف وحلوا النص عليه وان لم يبق عليه وجب
 له ولو قال الزوج كانت غالبة ان لا املك الا واحدة وانكرت
 قال المولى بتحالفان والرابع عن ابن القاصر ان المتي يتبطل
 ويحب مهر المثل والخامس انه لا شيء ولو كان قال لها انت طالق ثلاثا
 حتى لا ما من عن ابن القاصر انه يستحق مهر المثل ولو كان البتة
 طلقنا فستالته ان يطلقها ثلاثا على الف فان طلق واحدة استحق
 ثلث الالف على القولين الاولين وعلى الوجه الثالث ان جهلت الحال
 فكذلك وان علمت استحق نصف الالف وان طلقها طلقني ففعل
 النقص يستحق الالف وعلى الثالث يستحق ثلثه وعلى الثالث يستحق
 الجميع ان علمت والنصف ان جهلت وعلى الرابع مهر المثل وعلى الخامس
 لا يستحق شيئا وهذا وجه سادس انما يستحق ثلث مهر المثل وهو نظير
 الرابع في الاول ولو قال طلقني عشر بالالف فان ملك عليها الثلاث
 قال ابن الحداد فيها من النص انه يستحق بالواحدة العشر والثنتين الخمس
 وباللغات الجميع وكذا لو طلقها عشرة من المشهور وفيه وجهان

بالواحدة المثلث وبالسدس المثلثين فوردع الالف على التلا في الشرعي
 وهو كالحلاف في الوفا لانت طالق خمستا الا ايتين انزلنا
 ينصرف الى العدد الملتقط به او لا العدد الشرعي وعلى الاول يستحق
 بالثلاث مائة عشرا والمالك وقد قال به بعضهم وعلى الثاني يستحق
 بالثلاث جميع الالف فان ظنت انه يملك عشر الحداثة عهدا بالاسلام
 قال الراغب في لغته من عود الوجه في انه يجب عليه مائة عشرا بالالف
 او بجميع وان كان لا يملك عليها الا ظننت فعيا شر النص انزل بطلانها
 واحدة عشر الالف على المشهور في قول ابن ابي اذاد وملكه على الوجه الاخر
 وله بطلانها بطلان جميع الالف وعلى الوجه الثاني له بطلانها
 واحدة العشر اثنتي عشرة على المشهور والثلث والثلثان على الوجه
 الاخر وعلى الوجه الثالث انزل فقلت الحال فله بطلانها واحدة المثلث
 وبطلانها اثنان المثلثان وصار طه من المسائل على الاوجه الثلاثة ان
 يقول على النص العدد المستول من ماله الزوج كله واجابها اليه فله
 المسمى وان احاط بها اليه بعضه فله فسطحه وان كان يملك بعضه فان
 تلتزم بالمستول وحصل مقصودها بما اوقعه فله المسمى والا وزع
 المسمى على العدد المستول على المشهور واستحق ما يقتضيه التوزيع
 وعلى العدد الذي عا دية في الاخر واما على الوجه الثاني فالتوزيع على
 المستول بدل واما على الثالث فان كانت غالبة فالتوزيع على المستول من
 البطلان ودر المستول وان كانت جازلة فالتوزيع على المستول ولو كانت
 ملك ثلاث طلقات فقلت طلقت ستا بالالف وعلى النص الوجه الثاني له
 بالواحدة السدس وبالسدس المثلث فان طلقها بلا فله الجميع على النص
 والمصرف على الوجه الثاني واما على الوجه الثاني على النص فله بالواحدة
 المثلث وبالسدس المثلثان وبالثلث جميع **فزع** لو كانت طلقت
 على الالف فذا لانت طالق وطاق وطاق وطاق وطاق وطاق وطاق وطاق وطاق
 في مقابلة الثلاث قال الراغب في طلقت الاول فقط واستحققت

الالف

الالف الثانية اذا قالت طلقتي بلا بالالف وهو ملكها فقلت طالق
 واحدة بالالف وبعين مجانا قال القاضي في الصيد لا ينفذ والفرع في دفع
 الاول يملك الالف ولا دفع الطلقتان الاخرتان قال صاحب الكاين
 وكذا الوفا لانت طالق بلا واحدة بالالف وامن مجانا وقال المرحوم
 لوجه لهذا الحق ان لا يجعل كلامه جوابا لسؤالها فاذا لم يقبل
 الاول لم يدفع دفع الاخرتان وجعيتان ونابعة الغزيلة وقال
 الراغب في مخرج من حقه والاول يعيد واعد عنه ما في المهدى ان
 الواحد دفع بالالف ولا دفع الاخرتان وشبهه ان يكون على طلاق من
 فاسخ ولو كانت طلقتك بشي بالالف واحدة مجانا ففعل ما قاله الاول
 دفع الاثنان بثلث الالف وعلى ما قاله الامام لا يدفعان ما لو عكس
 فقلت في الجواب انت طالق واحدة مجانا واثنتي عشرة الالف اء و
 اثنتي عشرة مجانا واحدة مائة الالف وقع ما اوقعه مجانا واما ما اوقعه
 بعض فان كانت قد دخل بها ابني على القول في خلع الرجعية ان صح ما
 وهو الجديد وقعن المسان في الاول يملك الالف على المذهب والوجه
 في الثانية مائة الالف وبجي فيها الوجه المتقدم انه دفع غير المثل وان
 منعته ووقع ما اوقعه بالعرض رجعيما بغية عوض اذا قبلت خلع
 السقيفة اذا اذلة الامام والغزيلة ولم يتعرض للقاضي لقبولها
 وان سبه بخلع السقيفة ومحمل ان يعاد لا يحتاج اليه ويستغنى عنه
 لسؤالها الثاني وقد نص الشافعي عليه في السقيفة فقلت لو كانت
 اشطال واحدة بالالف فقلت طالق عليه دفع الطلاق رجعيما كما لو قال
 انت طالق على الالف فقلت قال الراغب وقد رتب ويقال هذه اربا بالصحة
 من مخالفة الرجعية لان سؤالها واقع في صلب النكاح ومما كان الشقاق
 جميعا واقعا بعد الغرة وان كان قبل التدريس بان ما اوقعه مجانا
 ويلغو ما اوقعه بعض ولو كانت طالق واحدة مجانا واثنتي عشرة الالف
 قال الراغب دفع الاول مجانا والاثنين سلق الالف الاشكال المتقدم

للإمام عايد منا والامام ان صححنا مخالفة الرجعية فالوجه القطع
بثبوت الالف ثانيا المذهب فيما اذا كانت طلقين بلا فالف وهو لا
ملك الا واحد فطلعتا لحصول البينة في الجرا واما على قول المرتضى
استحق مسدح منا ان لا يقع الطلقتان خلافا لمسئلة الاول ولو
قال يجب ان لا يلاقى بلا فالف واحدة فالف في البغوي يقع الثلاث فيستحق
ثلاث الالف قال الرافعي ويعود فيه الاشكال ومقتضى ما قاله الامام
في الصورة المتقدمة انه يستحق الالف جميعه بالنسبة لوقوع الطلقتين
واحدة بالثاني فالف لا يستحق الا لثاني فالف في طلقين بلا فالف واستحق
الالف بخلاف ما لو قال يعني هذا العبد بالف فقال يعتقه مع مدين
العبد بن بالف فان المذهب بطلان البيع وقبل بيع في الجميع كالخلع
وقبل بيع في المستول ببعده خاصة ثم الالف المستحق في مقابلة الثلاث
عند ان لا استحق وفي مقابلة واحدة منها عند غيره وهو ظاهر النص
وليس للخلاف فايد حجية اما لو عاذا الزوج وذكر المال فقال انت
طالق بلا فالف وقوله اوجه اظهرها وهو قول الاثرين في الحكم قالوا لم
يعد مسقع الثلاث وتستحق الالف والثاني للفقهاء انما يقع الثلاث
ويستحق ثلاث الالف ولزم على قياس قوله ان لا يقع الا طلقه لانه قبل
الطلقتين الاخرتين بثلاث الالف ولم يعلها وهو وجه ثالث بل يلزم
عليه ايضا ان لا يقع شي اصلا لانهما التمس منه طلقه بالف في جابتها
ثلاث الالف وفيه خلاف ثاني وهو وجه رابع قال الرافعي في حق هذه
الوجه ان يطردها اذ لم يعد ذكر المال **قلت** وقد حل صاحب
البيان لا وجه للثلاثة الاول مطلقا ولم يبعد ما بما اذا عاذا ذكر المال
ولو اخاها بطلعتين فقال انت طالق طلقين قال الامام بوجه من المذهب
انه حسيق وموانه لا يستحق شيئا ولو كانت طلقين بالف فقال طلقناك
اوانت طالق لخمسة مائة ففي وقوع الطلاق في جهان اصحابها انه يقع وهو
حوال بن الحداد وعلى هذا في من يستحقه وجهان اصحابها وهو حواءه حسيق

والله

والثاني الالف الاول لو كانت طلقين شي اذا درهم او بالدرهم
فطلعتا شي ثانيا او بالدرهم كان مسبقا غير محجب وان قبلت صح
ولزم والالف الساتر لو كانت طلقين واحدة بالف فقال انت طالق
وطالق وطالق بالف ومن مدخول بهار وجع فان قال اردت مقابلة الاول
بالالف وقعت بالالف ولم يقع الاخران وان قال اردت مقابلة الثاني
وقعت الاول وجعية وفي وقوع الثانية الخلاف في خلع الرجعية
وقيل خلع الرجعية عن المطلقة الاول صحيح قطعا والخلاف في
خلعها عن المطلقة الثانية وان قال اردت مقابلة الثلاث بالالف
وقعت الاول ثلاث الالف دون الاخرين كذا في الرافعي في تعليق
القاضي انما تطلق بلا فالف وان قال لم اقصد شيئا لا البغوي
سبل بالاول بالف وبلغوا الاخران وانتصر الرافعي عليه وفي التهمة
انه لا يقع الثلاث بالف كما لو كانت طلقين طلقه بالف فقال انت طالق
بلا فالف واورد صاحب المهدب مثل هذا التفصيل فما اذا قال انت
طالق على الف وطالق وطالق وحكاها الرافعي عنه فيما اذا قال انت
طالق وطالق وطالق بالف وهو اقرب لان صاحب البيان قال فيما اذا
قال انت طلقين على الف فقال انت طالق على الف وطالق وطالق الاول
وقع بالالف دون ما بعده في الرافعي ويشترط مطالقة قوله
لا حجية ولو قال الزوج في جوابها في مسئلة الفرع انت طالق وطالق
وطالق واحدة بالف انقطع احتمال مقابلة الاخر بالالف والباقي
كما تقدم وان لم يكن مدخولا بهما وان اذ ان يكون الالف في غير
مقابلة غير الاول بان لا يرد في لغا ما بعده وهذا الحكم لو كانت
له طلقين في واحدة بالف ومن مدخول بها فقال انت طالق وطالق مرتين
ان قصدنا الالف في مقابلة الثانية وقعت الاول والثانية
مخالفة وجعية وان قصدنا في مقابلة الاول بانثبها ويلزم منها
الالف وان قصدنا في مقابلةها وقعت الاول بخمس مائة دون

الثانية في آخر التفصيل . **الثالثة** لو قال لنكحها الذي لا ملك عليها
 الا طلقه طلقني طلقين لا ولي باللف والثانية بحاقا استحق قلت
 الالف وان قال الثانية بالالف وقعنا لا وليا بحاقا ولا استحق
 شيئا ولغت الثانية على التعدي من هذا قال ابن القاصر واعترض
 بعضهم عليه انه ليس في قوله طلقين اولى لا ثانية قال القاضي ابو
 الطيب وهو خطأ لان كلامه اذ لم يقطع قبل منه ما بشرطه
 فيه وقته ولو قال احدا ما باللف او انصرنا قوله طلقنا كتنين
 ابن القاصر وقعت واحدة ولزمها الالف قال ابو عبد الله الحسين
 ان قال ردت لا وليا والثانية فعلى ما تقدم وهذا ما اوردته
 الرافعي في الرابع لو قال لم ارد او لا اذ ان في استحقاق المال
 وجهان اصحهما انه يستحقه وعلى هذا فلو قال طلقنا تنين باللف
 فصل استحق حشر مائة اخذا بالتوزيع قال لو شئت طلقين باللف
 وهو ملكهما فطلق واحدة او استحق الثمانين والستون والكبري اذا
 حصلت لا ينظر الى التوزيع فيه **وجهان** الاول قول ابن القاصر
 والثاني اصح عند الشيخ **الرابع** لو قالت ولم يقول عليها الا
 طلقه طلقني بلا بالالف طلقه احرم بها عليك في الحال وطلقنا
 بقاها اذا نحن بعد زوج اخر او نلتزمها في ذمتك فوقعها في النكاح
 الثاني فطلقها وقعت وتلغو كلامها في الاخرتين قال الشافعي
 واستحق من المثل للاصحاب طريقان اظهرهما انهما على قول في حق
 الصفقة فان قلنا بالانطلاق وجع الى مهر ابن بل وحاول المهر على هذا وان
 قلنا بالصحة فلهما النكاح في العوض فان منعت رجعت الى مهر المثل
 وان اجازت فهل يجب الالف او لا والله فيه طريقان احدهما انه على القولين
 في ان المشتري غير جميع الثمن او بالقسط وثانيهما القطع حاقا
 يلزمها المثلث وموافقا لشيخنا في الاخير والموسى والطبري الثاني
 في الفرع القطع بوجوب مهر المثل **الحاشية** لو قال استطلقني باللف فقال

ان

انت طالق لانا استحق الالف وان قال واحد او اثنين في المصير
 سألناها فان قالت ردت ما احببني او اقل لزمها الالف وان قال
 اردت ان تصدقت بمئنتها وله من الالف بحساب ما طلق في انقص
 هو ايضا على قوله انت طالق سبيل فان قال ردت الالف وقول اللان
 فاستحق الالف وان قال ردت ما دونها رجعت كما تقدم وعمل
 لمقتضى اذ ادعى السادس لو قال لا مراة المدخول بها انت طالق استثنى
 احدا ما باللف وان قبلت وقعنا على الصحيح وهو قول ابن الحداد وان
 لم يقبل ففي وقوع طلقه وجهان احدهما وهو قول ابن الحداد لا وتأنه
 قول الشيخ **الرابع** انه يقع واحدة رجعية قال الامام فعلى هذا اذا قبلت
 كان بعد وقوع طلقه رجعية في صحة مخالعة الرجعية وجهان وان
 جوزناه بابت بالالف وان منعتاه فهل يقع الطلاق التام رجعيًا
 مع الاول فيه وجهان فان قلنا لا يقع الا بالقبول فوقعهما معا
 وفيه نظر من كونه الشرح **السادس** لو طلقها على مهرها طلقه بانه
 ثم بانها كانت مطلقه طلقه بانه قال الشيخ ابو عمر ويقع الطلاق
 ويكون بالثمة فانه اوقع الطلاق بوصفه بصفته مستحيلا فيلقوا
 وبغنى الطلاق ولزم حكم الحال او يكون بالثمة **السابع** لو قال
 للمطلقة طلقه رجعية في العدة طلعناك بلا على الف فقبلت قال
 البيهقي فان قلنا خلع الرجعية يصح فحكم في حايته حكم المعاوضة
 ويحل امرها بحكمه حكم ما لو ناع ماله وما لم يخرج بطل في مال غيره
 وفي ماله فولا فصح من ان تسمية الطلاق الثلاث وفي صحة
 تسمية المطلقة بولا فان قلنا يصح لم يلزمه كل العوض ان قلنا لا
 البيع يجب كل التمر بلنا ان قلنا يجب لفسط فان قلنا خلع
 الرجعية لا يجوز يقع الثلاث محاقا فان قد رأت للفقهاء انه يقع
 الثلاث محاقا ولا يجب شي **المسألة الرابعة** اذا قال استطلقني فصف
 طلقه بالفاو قال استطلقني فصفى او لثي او يدي او رجل باللف باجواب

سؤالها وقع ما وقع وكل هذا الوقت لا يتبدل اطلاق نصف طلاقا و
 طلقت نصفك باللف فقبلت وهذا الوقت قد ابلغ طالع الخلع اذا جعلنا
 الخلع طلاقا وان جعلناه فسخا لغا وقد مر اول الكتاب واذا وقع
 الطلاق ففي العوض وحدها ان صحها انه يستند ويرجع الى مهر المتك
 لعمسا والصيغة كالوقت ان بعثك نصف ببعه او بعت من نصفك
 او يدك فانه لا يصح واذا استند في تعين مهر المثل بخلاف ما اذا استند
 المسمى ففيه القولان وثانيهما حب المسمى واختاره الامام وفيه البسيط
 عن الاصحاب القطع بالاول واجري الخلاف فيما اذا كان المثل
 تطليقا استند بحرمه لا شهر ثم سقطت بالالف وطلوها كذا كان
 الطلاق يقع وفي الواجب الزوجان وفي فتاوى المعوى انها لو كانت
 طلقت على الف فقال طلقت نصفك فينبغي استحقاق الالف على ان
 الطلاق يقع على البعض المذكور ثم يترى ويجعل البعض كاية عن الكل
 فعلى الاول لا يستحق الالف نصف الالف وعلى الثاني يستحق الالف ولو
 كان في الجواب طلقت يدك فعلى الاول لا يمكن التوزيع فيجب مهر
 المثل على الثاني يستحق الالف **الفصل الثالث** في استند عليها طلاقا
 محض صابرا فان وفيه صور **الاول** لو كانت خذ هذا الالف
 على ان تطلقني غدا فاخذه لم يصح فلم يلزمه ان يطلق ولو كانت تطلقني
 غدا والالف على او ان تطلقني غدا فلك الالف على ان تطلقني
 الغد وقع رجعا فان ذكر ما لا فان فصل به فيقولها بابت به والالف
 بطلاق اذا قصد اجابة سؤاله وان طلقها في الغدا وقبل مجيئه
 اما في الحال وبعده وقع باسا ولزم المالك فا قصد اجابة سؤاله
 ولو كان في الصنعة اذ كانت استند الطلاق صدق عينية وكان له
 الرجعة لانها ان سالت طلاقا منجزا فطلقها كما لم ارد جوارها
 مدق بحسنه وفي المال الذي يلزمها طرعا احد ان فيه قولين
 اظهر مهر المثل والمائة المسمى كالقولين فيما اذا استند المسمى في المهر

في

وعلى الثاني يرجع الى بدل المسمى فيرجع على الالف المرجوع اليه بدلا
 عن المسمى لا عن المسمى و ظاهر هذا ما في الالف المرجوع اليه اصله
 بدلا وقد كان صاحب التقريب فيما لو قال لغيره اعتق عبدك عندا
 عني بالالف فعتقه هذا استحق المسمى والثالث وفيه قول الشيخ ابو
 حامد وطائفة انه يلزمها مهر المثل قطعا واستند المائة في
 البصرين والاول الى البغداديين وادعى في البسيط انه لا خلاف
 فيه وعن القاضى تخصيص حصول المينونة وجوب المال
 سيما اذا كان الزوج حائلا بطر صحة الخلع فان كان عالما ببطلانه
 وقع الطلاق رجعا وثانيه المعوى والموطا وقال لرد ما مر
 لا فرق بين العلم والجهل كالخلع على الخمر وعلى كل حال لا يستحق المال
 قبل الطلاق ولها ان ترجع قبل نطقه ولو طلق بعد وقع رجعا
 سواء علم برجوعها ام لا **الثاني** لو كانت خذ هذا الالف وانت
 بخير في تطليقي من اليوم في شهر ذلك الالف عالم فخره عن الشهر
 او خذه على ان تطلقني في هذا الشهر متى شئت فهو باطل ولو كانت
 تطلقني في هذا الشهر فلك الالف فهذا الاول المطلق في
 الاول لم ان طلقها بعد فخص الشهر كان مبتدأ الطلاق فان لم
 يذكر المال وقع رجعا وان ذكره فان قبل بابت به والالف وان طلقها
 في الشهر فاصدا لا خاتمة وقع باينا وفي المال الواجب الطريقة في
 لرد ولو قال المائة در محب مهر المثل هنا على الطريقة قطعا
 ودر وجهها ان الخلع صحيح فتحن المسمى وعلى المهر لا يشترط
 وقوع الجواب في المجلس بخلاف قوله متى او ما تطلقني فلك الالف
 فانه يشترط وقوعه في المجلس ومنهم من خرج من كل من المستقلين
 الى الاخرى جعلها على قولين في اشتراط التحليل وعدمه ولو كانت
 تطلقني على الف طلاقا محضه المينونة شهر ثم اعود الى نكاحك
 بعد حلالك فطلقها كذلك بطل الشرط ووقع الطلاق

من بدأ في المال الواجب لطريقان ولا طهر هنا طريقة القطار بمهر
 المثل **الثالث** اذا طلقها طلاقا مقيدا بوقت ومعا فاصفة يعرض
 قالوا لانت طالق قد اعيا الف اذ انت طالق اذا جاء العقد او راس
 الشهر او بدخول الدار على الف ففعل فوجهان احدهما ان الطلاق
 لا يقع واصحهما انه يقع بما عند محي الوقت وعند وجود الصفة
 وعلى هذا الشرط القبول على الاتصال دون العقد المحمل بها
 بخبرين من قبل في الحال وعند وجود الصفة وفيما يلزمها اربعة
 اوجه احدها انه لا يربيع ورجحه بعضهم من المثل واطهرها المستثنى
 والخلع صحيح وبالثاني انه ان ابتداء الزوج فعلق المطلاق على صفة
 يعرض وجب المسمى ان سألته المرأة الشطيتون بالعرض فحايث وجب
 ثم المثل في العقدان ولم يرتضه الامام وراسعها انه يلزمه بدل المسمى
 وحتى يجب هذا الواجب فيه وجهان احدهما يجب عند وجه المعلق
 عليه وزعم الامام انه لا خلاف فيه وثانيها وجزم به المافدي والعوي
 واخناه ابن الصباغ انه يجب في الحال فعلى هذا ان بعد تسليم
 المعوض بان كانت قبل وجود المعلق عليه لزم رد العرض كما اذا تقدر
 تسليم المستلم فيه في المعوض وعلى كلا الوجهين المالك ثابت في الحال
 في الراجعي وهذا الوجه ثلث سقى العقد في رد الامام والغزالي
 اما في المال عند حصول البينة ولا شك انه لا رجوع لها عند
 القبول وكذا بعد سؤاليها وتعلقه بخلاف ما تقدم فلما اذا قالت
 طلقني عند ذلك الف وان طلقني في هذا الشهر ملك الف فان
 لها الرجوع قبل التمسك لان الخواب يحصل به وما يستحقه
 الزوج فلهما نسخفه عند التطلق **الفصل الرابع** في سؤال
 الاجنبي باخللاعه • سؤال الاجنبي الطلاق والخلع عند مال
 في ذمته او عين من اعيان امواله صحيح وان لم يررض المرأة •
 فاما سؤاله الطلاق بعرض فخر فطعا • واما الاخللاع

مفهوم

مفديع على ان الخلع طلاق رفيه وجه بعيد انه لا يصح ان جعلناه
 طلاقا وكان يلفظ الطلاق اما ان جعلناه فستخا فلا يصح قطعا
 وفي الفصل **سئلان** الاول اخللاعه كاخللاع المرأة في جميع
 منع الا لزمه ولرحكام فهو بمن حايثا بنا لزوج معا وضد فيها شوب
 فعلق ومن جانب الاجنبي معا وضد فيها شوب فحالة فلو كان له
 طلق امرأتك ولك على كذا او على كذا فطلق وقع بنا ولزمه المالك
 وكذا لو كان بهذه العبد ادمه الثوب ولو كان مولدا اجنبي طلق
 امرأته ولى عليك كذا وقع الطلاق في جميعا ولو اخللها عند ثبوت
 المال في ذمته كما لو اخلعت الامة بنفسها ولو اخللها شفيه وفع
 رجعي لخنه مختلفان فيما اذا اخللها وملك الف ولم يقل على
 فان القاضى لهذا ايتبني على ما اذا قالت ذلك فان قلنا لا يتحقق
 هناك فهنا او لا وان قلنا يستحق هناك فهنا وجهان ويجوز
 ان يكون الاجنبي في كلا من الزوجين في الاخللاع كما مر بخبرين من
 تخلع لها او لنفسه ويرجع فيه في لفظه وينتبه فان صرح بالاخللاع
 له او نواه لزمه المالك وان صرح بالاخللاع لها او نواه لزمها المالك
 ولا يطلب موبه ان صرح وان نواه طولب به على الصحيح ولو
 صدقه الزوج كالمستتر في مطالبات المعوض فاذا اداه دفع عليها
 وانا طلق فلم يصرح ولم يتوشها في الغزالي يقع عنها وقال الراجعي
 القياس الطاهر ان من اشترى سبيا ولم يملكه بالوكالة ولا نواها
 ان الشرايع له وقد يفرق بين الماين وذو فرقا وما ذكره الغزالي ما هو
 ما تقدم عن المستأفيع والاصحاب في مخالعة الركن في الركن الرابع
 والمذكور في البيان انه يقع عنه وهو المفهوم من كلام الما فزدي ابن
 الصباغ وقد حكى لرحا حجاب وحديثه في مسله نسبه هذه ومن انه
 لو وكل احد الشريكين في عبد ترملة في عتق نصيبه فاعتق الشريك
 نصقه ولم ينوعه ولا عن موكل بل يعنى نصيب نفسه او نصيب

موكله وقد فرق بينهما ولو اختلف الاجنبى فصرح بانه اختلفت نواكها بان
لذنه بان اذرت ولم يفرق بينهما لم يطلو بان ادعى الزوج وفوق
الطلاق حكم عليه بمقتضاه وبحوزان نواكل الاجنبى الزوجة ان
يختلف عنه ولها ان يخلع عنها وعنه وقول الزوجة لغيره اسل زوجي
يطلقني على هذا نواكل يتوانى لت علي ام لا وقول الاجنبى لها اسالى
روحك فطلقك على هذا نواكل فاصرح باضافته اليه او نواك لزمه
المال وان لم يقل على لم يكر وكلا فلو اختلفت لزمها المال بقول اجنبى
لاجنبي سل فلانا يطلو زوجته على هذا اقوله للزوجة بتلى زوجك فطلقك
بكذا فان اذرت على كان موكلا والا فلا **فزع** لو قال زرع عندك من
فلان كذا وعلى الف فباعه منه لم يفتحق الدلت عند الاكثر وقول
الدارى بحمل الزى مستحقه كاي العتوق والطلاق وهذا الوقا ليعد بالف
فربا **الثانية** اختلاف الازوجة كاختلاف الاجنبى في اختلافها بما
نعتبهم كالتقدم كيرة كانتا وصغيره وان اختلفت بما لها فله الحوال
الاولى ان يصرح بالولاية عليها او النيابة عنها بان يقول اخلع عنها كذا
من مالها ولاية او نيابة او بهذه الغير من مالها او طلقها عليه فقول
خالعتها او طلقها عليه فلا يقع الطلاق وهذا الوقا للزوج طلق
انك على الف من مالها او على هذا العبد الذى هو لها فيقول الاب
قلت لها كذا وردد الامام في وقعه رجعيان تزيلا لقوله منزله
فيقولها **الثالثة** ان يصرح بالاستقلال فيقول اخلعها على سبيل
الاستقلال على هذا العبد من مالها فمؤا لا اختلاف بالمعصوفة قد
يقدم ان الطلاق يقع من المثل على الصحيح لا بدله **السابعة** ان
يطلق ولا يصرح لنيابة ولا استقلال بان يقول اخلع هذا
العبد مثلا من مالها فيقول خالعتها منه يقع الطلاق
رجعيان وقيل يقع باسكال المعصوب فيجى الخلاف في ان الواجب
من المثل او بدل المسمى ولا فرق بين ان يكون الزوجة صغيرة او كبيرة

بها

بلا راوتبها وهذا الوقا لا اجنبى خالعتها على عبد على هذا الوصداقها
ولو قال الاب او الاجنبى على ضامه وقع باينا ويلزمه مهر المثل او فيه
العبد فيه القولات **الثانية** ان يقول اخلعت عبدا ولم يذكر
انه من مالها فان كان الزوج خائلا بانه من مالها فهو كالموخر
الغرض مستحقا فيرجع اليه مهر المثل على الصحيح ولا بدله في البائنة
وقوع رجعيان وجه وان كان غالما به فوجهان احدهما ان المتعالم
كالموخر لفظا والحكم كالوصرح بانه من مالها فيقع رجعيان على
الصحيح والبائنة ان الحكم كاللوكم يعامل فائنه فيه الا وجه الدلالة
وكذا الحكم لو اختلف اجنبى بماله من غير اضافة اليه **الحاشية**
ان اختلفت بصدقاتها عليه بان يقول اخلعها بصدقاتها او على انك
برى من صدقاتها او طلقها وانك برى من صدقاتها او على انك برى من
صدقاتها لا الشافعى يقع الطلاق رجعيان ولا يبرأ الزوج ولا
يلزم الاب شيئا لا برى ولا مبرقة يبنى ذلك على انه لا يجوز العفو
عن صدقات الصغيرة والمحسنة ان جوارها صم الخلع وان منعناه وقع
رجعيان وقاية الامام والغريلا وابو فرح الرازى كذا في رد القريب
على منع العفو وهو الصحيح وحينئذ صحهما ان الطلاق يقع رجعيان
والسائبة انه لا يقع وروى الغريلا بالثانية يقع ويجب مهر المثل وانكر
العراقيون يخرج هذا على مسئلة العفو وقد قدم الخلاف في العفو
عن صدقات المحسنة والغافلة الكبيرة واليحب والسببية على القول
القديم وقيل بالطلاق ويجوز ذلك كله **الثانية** ان يخلعها
بالبراءة عن صدقاتها ومضمون ذلك ففيه بنية اوجدها ان
الطلاق يقع باينا ومثل حب مهر المثل او بدله لصدقاته والقولات
وبانيها انه يقع رجعيان وبالثانية شبيهه الامام لا يعسر المحقق
انه ان قال طلقها وانما صا من المصداق ان طولبت به او نكحتك
وقع الطلاق باينا وفيما يحيل القولات وان كان الامام والغريلا ولو

فان طلقها على الزاوة من صداقها فانها من الدرك فقال الزوج ان
برأت عن صداقها فهي طالق لم تطلق وصابط مستأهل الكتاب ان
الحلل المتطرق الى الخلع ان كان في العتول انقضت في الطلاق فخلع
الصسية وان كان في نفس الالتزام انقضت في المصوبة لا الطلاق
خلع السعفة وان كان في نفس الملتزم لا في الاول وانقضت في
المسمى لا في البيونة فخلع بالحجر والمعصوب واذا وقع خلاف في
اصل الطلاق منشأه الرد في صحة القول والخلاف الواقع في
البيونة منشأه الرد في صحة اصل الالتزام والخلاف في قبوت
المسمى منشأه الرد في صحة الملتزم والاحكام وانما قول اللفظ لا يجوز
عليها ان اعطيت العاقبة طالق عطنه لم تطلق **الباب**
الخامس في النزاع في الخلع اذا اختلف الزوجان في الخلع واما المختلفان
في وقوعه او في اصل العوض او في قبوته او قدره **النوع الاول**
ان يختلفا فيه فنادى عنه المرأة بان قال في العتول على كذا او نكر
صدق منه فانما كانت بيعة لم يقبل الا حلال ولو ادعتا انه
احلها فصداقها الذي لها عليه خلعت لم تكن لها طلاقية به
قال المعري بخلاف ما اذا كان له على رجل دين فادعى انه استرضيه
فانه به وانكر المدعي وخلعت له بالدين طلاقية بالدين ولو كان
له زوجتان مبيعنا الاسم فقال خالعت فلانة نكحنا فقبلت لغيرها
لم ادعى الزوج انه اراد غير العاقلة وان لم يرد حتى صيرها ايضا
بمبيته وان ادعى الزوج فقال احلها بك او افترت صدق
بمبيته فلو وطئها بعد ذلك فعليه الجحد وعلما في الظاهر وانما في
الساكن ان كان كاذبا فلا جد على واجدتها وفيه وجه ان دعوى
الزوج الطلاق طلاق في الظاهر والباطن متوحد عليها **الحديث**
الثاني ان يختلفا في اصل العوض فيقول الزوج طلقك على كذا
فيقول بل طلقني بغير عوض فيقول قولها بيمينها في نفي العوض

وتأخذ

وتأخذ بقوله في حصول البيونة ولا يقبل قوله في سقوط نفقتها
وسكاتها في العدة وتأخذ بمقتضى دعواه في ان لا رجعة له ولا يبرأ
منها انما كانت في العدة وهذا هو الذي ادعى انه طلقها بغير نكاح ففسخ
السؤال وان قالت طلقني بعد طول الفصل وقال بل متصلا بالسؤال
صدقت في عدم لزوم المال ولو عشتا فقالت طلقك بعد طول
الفصل ولم يجدد قبولا قبل الرجعة وقال بل متصلا فلا رجعة صدق
الزوج والمرأة مقررة له بما لا بد منه ولو قال خالعتك امس فلم يقبل
فقال بل قبلت مع من يقول قوله منها خلاف معنى على تبعية قرار
النوع الثالث ان يختلفا في قبوت العوض كما لو قال خالعتك على ذهب
فقال بل على دراهم او بدراهم فقالت بل بفلوس في قدر
كالوقال خالعتك بالفضة فقالت بل بالثا في صفة من صفاته كما
لو قال خالعتك بعشرة دنانير صحيحة فقالت بل بكثرة او بالبعثرة
خاله او بلا شهر فقالت بل موحلة او لاسمه او لمن يقبل بل كذا
فقالت بل من يقبل بل كذا او في عيونه بان قال خالعتك على هذه
الجارية فقالت بل على هذا العبد فان كانت احدهما بيعة قضت بها
وان كان لكل واحد منهما بيعة فسقطان او مقدم احدهما بالقرعة
فيه فولا نكاحها اولها وعن ابن سريج ارادها سرج بزيادة العدة
في خليف من عمل بيعة حبان وان لم يكن معه خالفه فموسر
خالعها في ان دفاع البيونة بل في الغرض القول في ان التسمية
بفسخ بالتحالف او بفسخ انما صرا على النزاع ولم ينفقا على احد
العوضين في البيعة المبررة المسمى والابيات وفي من سدا منه
كأمر في البيع ويرجع بعد الفسخ او لا يفسخ الى امر المثل قال
ابن الصمام ولو كان ما يدعيه الزوج دون مهر المثل فعلى الوجه المعلوم
في الصداق انه اذا كان ما يدعيه المرأة اقل من مهر المثل لم يكن لها
اكثر منه ان لا يكون للزوج هذا الشايد عليه وفيه وجه ان يرجع

عليها باكثر الامر من مهر المثل والسمي في العقد ومن سئل الباب ما اذا
اختلغا على الف درهم لثمن اختلفا في المراه الدراهم او الفلوس فمهر
المسئلة محتاج للمقدمة وهي انه اذا اختلفا على الف درهم فقد كان
كان في البلد فقد غالب نزلناه عنه وان كان فيه بقود مختلفه ولا
غالب فقد حتر في البيع انه لا يصح البيع لذلك وان نوبيا واحدا منها
قال الرابع وكان ينبغي ان يخرج على الخلاف في انعقاد البيع بالكتابة
ولو جرى الخلع على مدته الضويع بطلت السمعة كالبيع ووجب مهر
المثل لثمن لو اختلفا على ارادة نوع واحد في جهتان صحهما انه يصح ويلزم
ذلك النوع اكتفا بالنية والناجذ ان السمنية تفسد كما يفسد البيع
وقال الامام انه القياس لان لم اره لاحد من اصحابنا وقد حكاه غيره
و لا صاحب لم يهدى ولو قال ان اعطيتني الف درهم فانك طالوت نوبيا
فقد امكننا صم الخلع وحمل على ما نوبياه فالصاحب البيان مقتضى
المذهب ان نيتها انما توثرت في الخلع المنجز وامامنا معلقا في صنف من
الدراهم اعطته وقع به الطلاق ولو قال خالعك على الف فقبلت
ولم يذكر شيئا من الدراهم ولا الدنانير لا يخرج وتوافقا على ارادة جنس
ونوع فقد نقل الغزالي عن البراءين انه لا يصح وقال لا خلاف فيه
وقال الامام هو مسمى كلامهم قال وسبق كلام القاضي ما يدل على التسو
بين الامام الالف في الاجناس والامام الدراهم في الانواع في انهما
محتملان في الخلع انتهى وكلام البراءين موافق لما ذكره الامام على القياس
وصرح به جماعة منهم السديجي وتعلم وابن الصباغ ورجحه الامام
وقيل انه ظاهر كلام الشافعي وتعلمهم بعض احواله في البيع ايضا
وعن القاضي ايضا القطع بانه لو قال خالعك على الف فقبلت
شيا واحدا لم يصح السمعة ورجع الى مهر المثل وقال لا بأس
بمحمد والماء ودرهم توافق النية في نوع من المثل انما موثرا اذا توافقا قبل
العقد على ما يعصدا باللفظ المهم فان لم يسبق موافقا فلا موثر

التوافق

التوافق **قال** الامام وله البقات للمسئلة صدق الشرع العلانية
واجرى الشيخ ابو محمد ذلك في الامان وسئل بر عقود المعاوضات فخرج
عليه انها لو اختلفا فقالت هيبت الف فليس وان كانت توافقا على
الدراهم وقال الزوج بل اردت ما توافقا عليه هل يحلف في رجب
من المثل ام يتحالفان فيه وجهان قال الامام ودرهم فان لم يكونا اشارا
به لاشي اخر الاجناس فيفسد الخلع وصنع ما قاله ابو محمد والمأقدي
من اعتبار الموافاة قبل العقد وراعي المجرى التوافق **قال** التوافق
وهو الصحيح وما قاله ابو محمد ضعيف فهدى من المدة للاختلاف
في الخلع الواقع باللفظ المهم معهود الى المقصود **وللتراعي** في ذلك صرح
الاول ان يقول الزوج اردنا بالدرهم النقرة ويقول من بك
اردنا بها الفلوس فوجهان اصحهما انهما يتحالفان ويحلفا
وجه من المثل وما بينهما لا ويحلف من المثل من عمر بن وايشة كذا الرافعي
بأن الدرهم اسم لقد رجع من الفضة فحلف بقبول قولها في ارادة
الفلوس وقال ان حملنا ان مقول خالعك على الف فقبلت بمقتضى ان
عليه منطهر بصور هذا الخلاف وهذا من عار الامام **قلت**
وذلك مؤخر النهاية والبسيط وبعض نسخ الوسيط وبمعناه
ما اذا قال اردنا الدنانير فقالت بل اردنا الدراهم وقال بعض علماء
بلادنا بخلافه في بعض البلاد يقول شربت هذا عشرة دراهم فلوسا
او درهم كذا وكذا قلنا فنقول المراه اردت قدر من الفلوس فيقول
الزوج بل اردت نفس الدرهم **قلت** وذلك يقع في بلادنا الان
عصر والخلاف جاريا اذا قال خالعك على الف واختلفا في ان المراد
به الدراهم او الفلوس وفيما اذا قال على الف درهم واختلفا في نوع
الدراهم **المانية** ان يتفقا على ان الزوج اراد بالالف الدراهم واختلفا
في الروحته فيقول الزوج اردنا الدرهم فاستحقها عليك ويقول
انما اردت الفلوس فلا شيء لك على مصدوقه اذ ادبها بيمينها فاذا حلفت

لم يلزمها شيء ونقض بالسبوتة بواحد له بقوله **الثالث** ان سقفا على انما
ارادوا الفلوس بقول الزوج ارادوا الدرهم فلا فرقة ومقول من اراد
الفلوس حصلت الفرقة فنقض بها طامرا ولا يجب له مهر المهرقة وحيث
اخذها للفرقة نعم وبطلان الفقدان ولا ادلا وقيد بما اذا حلفا فيه
ارادوا الدرهم واصحهما انه لا شيء في الامام ولو صدقها بعد ذلك في
اتفاق البينة فله فطامرتها جديدا بالمتى لا بغير المهر وعن القفال انه قال
في درسته الثالثة لا يطلق وهذا انية فما اذا اتفقوا على اخلاف القصد
بطل قول لا وبطل وموخران ما في الامام والغزالي **الرابعة** ان سقفا
على انه ارادوا الدرهم ويختلفان في ارادتهما فنقول من ارادوا الدرهم حصلت
الفرقة ومقول من ارادوا الفلوس فلا فرقة والحكم كانه في الدالة فيحلف
على انما لم تترد الفلوس ونقض بالفرقة طامرا ولا يحصل في الماخذ ان كان
صادقا وفي وجوب مهر المثل الوجهان واجاب المتعدي بوجوبه **الخامسة**
ان بقول الزوج ارادوا الدرهم ولا تعرض بحاجتها ومقول من ارادوا
الفلوس ولا تعرض لارادته فنقض بالفرقة في القاضى وبالحالف ان
الغزالي ولا وجه له بل الوجه وجوب مهر المثل وجزم به القفال ونقل
الامام الاتفاق عليه وجعل قول القاضى بالحالف في غير هذه الصورة
وليست هذه في الحقيقة من صورة المنازع ولو اختلف المتخالفان في
الاطلاق والتقدير فالحاكم اطلقا الدرهم ولا الاخر ارادنا
نوعهما منها محال فان لم يصر في البلد فقد عاين فقد في المتولى
متخالفان لا احدهما يدعي صحة التسمية والاخر فسادهما وفي من
القول قوله الخلاف في الماخذ في البيع وقصر للفرقة فطعا **النوع الرابع**
الاختلاف في المعوض وهو التخلل في ذاك سالتك تلاف
طلقات بالحلف جفتي في بل سالتك طلقة بالحلف فاجتنب فان لم
تشر لواحد منها بينة بخلافها وجب مهر المثل وصدق بيمينه في عدد
الطلقات فلا يقع الا واحدة وان اقام كل منهما مديعة واخذ

الماخذ

الماخذ سقطينا ونحالفنا وان اختلف قدم استبقها فانما ولو قال
طلقتك على الف فقال بل طلقني وصرخه تحالفا ولا تطلقني الضمة عليها
مهر المثل ولو قال سالتك ان تطلقني واحدة بالحلف جفتي في بل
طلقتك بلا ما لا الحلف طلقتك بلا ما ولزمها الالف ولو قالت سالتك
ان تطلقني بلا ما بالحلف فطلقني واحدة بك ثلثة وما لا بل لا فلي
جميعه فالمعوض ان لم يطل الفصل طلق بلا ما ولزمها الالف
وان طار طلق بلا ما بقران وبالحالفان للعرض وعليها مهر المثل والحلف
الا صحاب فاحذت طائفة منهم القاضى الغزالي والمتولي نظام
اذا لم يطل الفصل في القاضى واليه التحلف على انه ما طلقها واحدة
بالمدروا والقفال لا يصر بمسألة في خالتي الانصاف الا بعضا
رواى الامام والغزالي بمعنى ان يقال في حالة الانفصال في الزوج
ما طلقك من قبل والآن طلقك بلا ما على الف يقع الثلاث ويجب الالف
وان قال طلقك من قبل بلا ما فقد تعذر جعل هذا النشا فكون اقرارا
وحكم بالثلاث به ولا يلزمها الا ثلاث الالف واما في حالة الانفصال
فحكم نوع الثلاث باقرارها عليها ثلث الالف ولا معنى للحالف وللراجح
عليها على ان لا تعلم انه طلقها بلا ما وليا والى المص بحسب الامكان
واطلق المعوى القول بانها متخالفان وبجه مهر المثل من غير فرق بين
طول الفصل وقصره ومواعرض عن المضيق الحائز لبل ولو قالت
طلقني بلا ما على الف فقال بل واحدة بالحلف اقام كل منهما بينة بما قوله
وما متوافقان على انه لم يطلقها الا مرة واحدة تحالفا ورجع بلا
مهر المثل **النوع الخامس** الاختلاف فيمين عليه العرض اذا اختلف
بمسألة منى بكذا وكذا وفاتت اما اختلفت في بل والحال عليه صلت
في انكار اختلافها وتبين ولا شيء للزوج على ان يصدق في اقرار ولو قالت
اختلفت وكالذي عن يد وصحت بالاصافة الله صلتة اوجه اصحها انما
متخالفان وانيها وجزم به جماعة من العاصم من القول قولها بيمينها

وبالجملة القول قوله بمنه ولو اعترفت بأنها لم تصرح بالاضافة اليه
لكن ادعنا بما نؤمنه فان قلنا لا يتعلق العبد بالوكيل اذا صدق من عمله
على الوكالة متخالفان ومقتضى قولها ان قوله فيه الاوجه وان قلنا
متعلق به العبد لم ينقطع الطلقة عنها بذلك فاذا ادت رجعت على
الموكل ولو كان خالعتك على الف درهم في ذلك او في ذلك فقلت
بل على الف درهم في ذمة زيد بل ليس على من العقد على ذمة
الغير بل يصح ان لا ان قلنا لا في جماعة منهم الشيخ ابو حامد يثبت
منه الملقطع وان لا المتولى وابن داود من يدعي فساد التسمية وهو
يدعي صحتها فيكون على الخلاف المذكور في نظائره وان قلنا يصح تحالفا
وهو الصحيح وجزم به صاحب المذهب ولو كانت في جوابه خالعتك على
الف ضمنها عني زيد فله مطالبته به ومطالبة زيد وهذا لو كانت قبلت
الخلع على ابنه لكان الف عني زيد ونقل المرتضى عن الشافعي انه قال
فان قال خالعتك على الف ضمنها لك فليس او على الف فليس فانه تحالفا
وكان له عليها مهر المثل وللصحاب فيه طروا احدها ان هذا غلط من
ناسخ وتابها ان الجواب راجع الى الاختلاف من المقلوس وبالكه كانت
المراد ما اذا قلت قبلت على الف في ذمة زيد وخاسها المراد ما
اذا كانت وكلت في الاختلاف بقدر ذلك الف خالعتك على الف فتم
اختلعا الزوجان في ذمة الالف فادعى الزوج انهما عليها وادعتهما
على الوكيل وسادسها ان المراد ما اذا قلت خالعتك فلا تزواني ولا طلقة
لك علي وانما يقتصر منه وهو يرجع على وهو طرف من على العبد بالوكيل
ورب الوكيل يتابعها ان المراد ما اذا قلت خالعتك بشرط ان
احلك بالعمى على فلان وقال لم يطلقا بهذا شرط يقتضي الفساد
فراجع على ان المرأة تدعى فساد التسمية وهو يدعي صحتها **وقال في قوله**
لو خالعت زوجتي بالف وارصعت بها زوجة اخي له صغيرة فقلت
الزوج سبق الخلع الرضاع فعليك المال وقال لم يثبت الرضاع

والفتحة

وافستخ نكاحي لا يجتمع مع كذا فدية فخلعتك نظرا نظرا فانفقنا على
وقت الرضاع في يوم الجمعة واختلعا في وقت الخلع فقال الزوج كان
يوم الخميس واليوم السبت صدق بينهما وان نفق على وقت الخلع
واختلعا في الرضاع فقال الزوج كان يوم السبت وقالت كان
يوم الخميس صدق بينهما وان لم ينفقنا على وقتها صدق الزوج كما لو
ادعته كان طلقتها قبل الرضا العباد فذلك لو كان لا يعلم من وقع
الخلع قبل الرضاع او بعده **السادس** لو خالعتك امرأته احلفا فقال الزوج
كنت مكرما بل الرجعة وانكرت لا كراه لم ينفق قوله وعليه رد المال
ولو ادعت لا كراه وانكرت لم ينفق قولها وعن العيون انهما لو كانت
قبلت الخلع في رجعة فقلت قولها ولو اقامت بينة استردت منه
المال ورجعة له ان كان صرح بالخلع وان لم يصرح به
بان سكت او كانت الدعوى على يدك فله الرجعة **حاشا** في قوله
الاول عن فتاوى القفال انهما لو اختلعت على مهر كان قد
ابراء منه وان خففت الخا لزمها مهر المثل او مثل ذلك المهر فيه
القولان وان كانت عالمة به وان كان الجاني عنها لفظ الطلاق بان
قال طلقتك على صداك فقبلت بانته وبعود الخلاف الواجب ويقع
الطلاق رجوعا فيه وجهان وان كان لفظ الخلع فان قلنا لفظ الطلاق
يقع باننا فهنا اولى والا فوجهان باننا ان لفظ الخلع مل يقضي
ببطلان المال **السادس** عن فتاوى الدعوى انه لو خالعتك على ثوب مردى
فقبلت واعطته ثوبا مرديا فزنيه نظرا فان كان وصفا صفات العلم
ابن علي الرضا لا ينقض من موحد في السلم عن الاستودان قلنا يجوز
ولا يجوز استئذنه الا فكذا هذا وان منعناه لم يكن له اخذ هاتين
غير معاقد فان تعاقدت او كانت جعلته بديلا على وقيله فينبغي على
ان الصداق يضمن في يد ضمان عقد او ضمان يدا فلنا ضمان
يد صح وان قلنا ضمان عقد فعلى القولين في حوازا الا اننا انما نثبت

الذمة وان لم يصفه بصفات السلم كان الواجب من المهر الجوهري
امساكه من غير معاقبة **الثالث** في فناء الشئ من المصلحة
انه لو كان لها علة زوجهما دين خالف فقال ابن ابراهيم من صدقات
واخرت دينك على الاخر السنة فان طالق بقا لتاير انك واخرت
الدين بمراسن صدقها اذا كان مغلوبا ولم يترك حرجا الا ان يكون
المراد من اخير الدين اخير ايصير به موجلا فانه حينئذ يكون عوضا
فاسدا اذا حال لا يتاخر اجل فيصير خلعنا فاسدا اجبت به لهما المهر في
عليه الصدة ان والده **الرابع** فيها ان رجلا طلق زوجته طلقه رجعية
ثم حضر لا العاقد لم يكتب الطلاق ويراجعها فقال له وهو لا يعلم
سقدم الطلاق قبل لها خالعتك عما في صدقك فقال له وقيلت
وهو يريد الطلاق الماحية لا انشا طلقه اخرج فقال الخلع باطل
وله مراجعتها في العدة والقول قوله في دعواه ان الخلع وقع ذلك
في امثال هذا بطلت فاعلم ان الزوج من المعروف في دعوى
الفساد والصحة والذي استقر عليه الرأي واعتد عليه في
القتوى الفرق بين ان يكون مدعى الفساد بسنده في امر زائد
منفسد يدعي بطلانها في مورد العقد ومن لم يسند في بعض
اركان الصحة او شرابطها في الصحيح في الاول ان القول قول مدعى
الصحة وفي الثاني ان القول قوله مدعى له فساده **الخامس** لو خالعت
على انه يرى من سكناها طلقته وعليه مهر مثلها **السادس** حال صدقها
اباها او غيره براء وانقضت مع الزوج على الطلاق والابرايم فقال
مسي ابراهيم من صدقك وهو كذا فانك طالق فقال ابن ابراهيم وطالبه
المحال به واقام بينة بلجواله فاجاب الفقيه ابو عبد الله محمد بن
هبة الله الجعفي بان المحال اذا ادعى الحوالة واقام بها بينة والفر
الزوج يقع طلاقه ويطالب بالحوالة لا اعترافه ان ابراهيم وقع صحيحا وانه
مطلوم يدعى الحوالة وان صدق البينة لم يطلق قال ولو لم يكن بها

بينه

بينه فانكرت مدعيها وقع الطلاق وان صدقته وانكرت الحوالة
فالمذهب انه يلزمه المحال فما اقر به وفيه وجه انه لا يلزمه ولا
يطلق ولغيره فيها جواب آخر ابطاله

كتاب الطلاق

وهو في الشرع استمحل عقد النكاح والطلاق محرمان
ويعلق اخرج. والفتنة ان ستمت كان في شروط واحكام ويختص
التعليقات باحكام والكتاب ينقسم الى سطرين **سطر** في
الاحكام العامة وستر في التعليقات الخاصة وهو لا يختص
فذكر منها انواعا سدت بها الى غير ذلك والسطر الاول منه ستة
ابواب باعتبار احوال الطلاق لانقسامه الى جائز ومحرّم
والى نافذ ولاغ ولا طلاق مريض وصحيح والى واحد وعدد ولا
ما يقع في لفظه استثناء والى ما يعمره سكت ففقد لكل
منها بابا **الباب الاول** في بيان الطلاق المجزئ وغيره والبدعي
والسني والعلما الى انقسامه الى سني وبدعي وفي معناه هما
اصطلاحان احدهما ان المدعى الطلاق والآخر تحريم ايقاعه
وان كان نافذا والسني الطلاق الذي لا يحرم ايقاعه فعلى
هذا لا واسطة بين السني والبدعي واسمهما وهو طلاق
العراقيين ان السني طلاق المدخول بها التي عدتها بالاقراء في
ظهر لم يجامعها فيه والبدعي طلاق المدخول بها في خيوان
تفاسر اوطر جامعها فيه ولم ين حملها يخرج على القسمة
طلاق غير المدخول بها وطلاق الحامل والصغير والايسة فيكون
ذلك بينهما بالامتوسط بين السني والبدعي لا يوصف بواحد
منهما وغير المحرم من الطلاق ينقسم الى واحد وسنن ومكره
فالواجب طلاق المولى عليه عند انقضاء الدف فانه مأمور بالقية

او الطلاق وعند الشقاق اذا اراد الحلمان التفرق فانه يجب المستحب
 اذا كان احدهما يقصر في حق الآخر لبعض وغيره او كانت سببية
 الخلق وفيها بداهة على املة واذا كانت غير عفيفة مخافة انفساد
 فراشه قال في الاحتمال واذا ارادها ابوه فليطلقها وقد ورد في ذلك
 حديث قال له اذالم يتركها هتاه الغرض في شدة الضرورة الطلاق
 مع الاكراه ومصلحة الحال واستار في الاحتمال الى الطلاق
 في هذه الحالة جرم لما فيه من ابدانها **قلت** تعالى ان طغتم فلما
 تيقنوا عليهن سبيلا في ذلك لو مثالت هي المطلق في اثبت قالوا وليس
 فيه مباح مشهور في الطرفين في اشار الى امام الوجوده فيه وصورة
 فلما اذا كان لا يمتواها ولا يسمي نفسه عونها من غير حصول غرض
 لم يستمتع وديرة له الا قد اجماع على نكاح هذه ابنة الطلاق
 البديهي حرام وهو صواب احد اطلاق الحايض بعد الدخول انما اذا كانت
 بزوج وان الاقرار والمعنى فيه ان يقية الحصر لا يحسب من العقد
 فتصير بتطويل العقد كما غير المدخول بها فلا حرم طلاقها في الحصر
 ولو طلقها فيه وهو حامل على قولنا الحامل حايض فظهر الوجه من ان ليس
 بدعي لا ينقض المعنى ولو طلقها فيه باختلاعه وسواء الطلاق على حال
 لم يحرم واختلافوا فيه المجوزون له فقالت طائفة منهم الفقهاء اذا كان
 بسؤالها فقد رضيت بتطويل العقد والمنع كان لنقض مدله وهو ظهر
 عند برام و قال الخروفي بذلك لما في الخاص بسوء الحاجة الشديدة او
 الضرورة اليه ولا يحسن الامر بالاخيرة في هذه الحالة وينبغي علمه **الاول**
الاول اذا طلقت الطلاق ورضيت به من غير بدل قال فعلى له ان
 لا يحرم وعلى الثاني يحرم وهو الاظهر وجزم به البيهقي وجعل المتويل
 الوجه في الحرامه دون التحريم ومما يثبتان على القول بعدم التحريم
الثانية اختلاعه لرجوع الحايض حرام على الاول كما ينعى على الثاني لانه
 لا يفعل الا الحاجة والاول اظهر وباجاب الفقهاء ومقتضى الاظهر في

الصغيرين

الصورتين قليل جواز مخالفتها باقتدايها نفسها بالمال لا المطلق
 الا عند او مواعيد اولين ولا يحرم الطلاق الواجب في الحيض وهو
 طلاق المولى والتطليق عليه وطلاق الحائض وامسا تعليق الطلاق في
 الحيض على شرط كقوله ان دخلت الدار فانت طالق فقلت لا فقال هو
 بدعي وان وقع في الطهر و بالغ برام في تعليله وقال سنابر
 لا صواب للبتن بدعي في نظر في الطلاق فان وقع في الطهر
 فليس بدعي وان وقع في الحيض فهو بدعي للبرام فيه ويجوز ان
 لا يوصف بأنه شني ولا بدعي في سائر في طلاق المسوقة الحسن وان
 الراعي ويذكر ان يقال ان تعلقت الصفة باختياره انما يبقاها
 في الحيض وان تعلقت باختياره فهو كوطلقها برضاها اذا انت
 بها مختار **قلت** والفقهاء يرون ان طلاقها باختياره ليس بدعي
 فاذا وقع الطلاق في حال كونه بدعي باثبت له احد حكمي البدعة
 وهو استحباب المراجعة والتخييل كمن طلق زوجته طلاقا
 بدعي باثبت له احد حكمي البدعة وهو استحباب المراجعة ويستحب
 لكل من طلق زوجته طلاقا بدعي في الحيض في الحيض ان يرجعها
 فذا اطلقوه وقال الما في اطلقة الشافعي وهو عندنا محقق
 ببقية تلك الحيضة فان مضت فلم تراجع ادفع الخطاب بها قال
 الامام ولا يقول ترك المراجعة ضروره ولو طلقها في الطهر او في
 الحيض لم يطلها بايما فهل يجوز الماسه بدعية ابني على انما سنان
 العقد ام لا ان قلنا نعم في بدعية وان قلنا لا فوجهان قال القائلين
 انفسها ام لا يجوز بدعية واذا ارجع المطلق في بقية الحيضة فهل له
 ان يطلقها في الطهر الذي يليها فيه وجهان احدهما نعم واظهره لا بل
 يستحب ان يصير في الطهر الثاني ولام المتويل بمعنى انهما في
 حراميه التطليق في ذلك الطهر لا خلاف في حوازه وجعل الغرض
 الوجهين فيه فلهذا وعلى الوجه الثاني في استحباب مخالفتها في ذلك

الطهر وجهان اظهرهما لا واما اذا اطلقها طلاقا غير بدعي ثم راجعها فله
ان يطلقها في الحال ستوافقنا بشتان فلو اعدت ام لا وفيه وجهان محرم
عليه ذلك فتكون هذا استثناء اخر للخبر وهو يؤيد ذلك الاجرم
فطلبها في الطهر بعد ذلك والقاضي ولو طلقها في طهر ثم جامعها فيه
ثم راجعها في الحيض والاحكامنا ليست له تطلبها في الطهر الاول
ليلا محصر الرجعة للطلاق عند ذلك **فروع** لو قال انطلق
مع اخر جز من الحيض فهو طلاق واقع في الحيض لكنه يستعقب
العدة فيه وجهان اظهرهما لا انه سني والثاني وصحة الرواية انه
بدعي ولو كانت طالق مع اخر جز من الطهر ولم يطأها في ذلك الطهر
فان قلنا الاستقلال من الطهر لا الحيض قرا فهو سني وان لم يجعله قرا
ففيه الوجهان المتقدمان على العكس من ذلك ما ان يقع بدعي يقع
مناسيا وان قلنا سنيا وقع منا بدعي وهو المنصوص الصحيح وال
ابن سني وقع بدعي في الصور فمن غلبت او مراعاة للوقت في الاول
دور الثانية والطاهر انه فرعه عمل المصوم من العدة تقع مرتبه
على الطلاق ولا يفي زمنه والمنقول عنه انه اذا اطلق في اخر جز من الحيض
انه يحسب ذلك قرا وليس يبرعنا ان الفراهة والاستقلال وهو في
الغرابه كالودع قوله انت في ذم الطهر وقوله طالق من الحيض انه
يحسب قرا ويكون الطلاق سنيا الا ان يفرق بين التخيير والتعليق وهو
يعيد ولو كان في الصود نيز اخر جرابه لا شرع مع اجر جرابه في الاول
الحكم فذلك وقطع المتوكل بان يقع بدعي في الاول وسنيا في الثاني
وخصص الخلاف فيمنعه مع والطلاق في التقاس كالتطاول في الحيض
في جميع ما تقدم قال اليرافعي ولا يعتبر في البدعي وقوعه في الحيض
والتقاس وانما يعتبر ان وضو العدة والاستتبعها الطلاق في الغرض
ذ **فيها احكام** لو نكح حاملا من الزنا وطأها وطلقها في كل من الحداد
وقع الطلاق بدعي لا سيما لا شرع في العدة عقب الطلاق في الحد

الوضع

الوضع والتقاس من التقاس الثاني اذا اطلق وجهه الحامل من طي البهية
وهي طاهر وقع بدعي لا سيما لا شرع عقبه في العدة وكذا لو لم يجبل
وشرعت في عدة الشبهة وطلقها وقد منعت عدة الشبهة وفيه وجه
انه ليس بدعي في الصور تيز وحجة المتوكل او الممحل والاول اذا
جبلت **في** الفرض الثاني من البدعي الطلاق في طهر جامع فيه محرم
عليه ان يطلق امرأته في طهر جامعها فيه اذا كانت ممن تجبل ولم يظهر
حملها حشينة ان يظهر حمل فعدم وليلا يفسر عليها امر العدة ولو
كانت حاملا منه وعرف في الحال لم يحرم ومن يوصف بكونه سنيا او
لا يوصف بسننه ولا بدعة يخرج على الخلاف المتقدم في تفسير السني
وان كان الحمل من زنا او وطئ شبهة فقد مر ان الطلاق يكون بدعي
وفيه بحث في التشرح واستدخالها في الزوج في معنى الوطئ الاحتمال
المعروف ووطئها في البر كوطئها في الفرج في ذلك على الصحيح
فامر في كتاب النكاح ولو وطئها في الحيض وطلقها في الطهر الذي يليه
فوجهان اظهرهما لا بدعي ولو خالف الموطوع في الطهر وطلقها سنيا
فاظهر الوجهان لا يكون بدعي وقاها نعم بخلاف الطلاق
في الحيض والمتوكل وبراءة طلاقها سوا الجنين المالك الظاهر
ان مراده بالكرامة التجرس **في** حيث جامعها في الطهر يستحق له
المراجعة على الصحيح فاذا اطلقها في الحيض في المأزور ولو استجاب
في بقية الطهر في الحيضة التي يليه فان مضى الى التمسك بها
فان راجعها ووطئها في بقية الطهر ثم خاصت وطهرت فله ان يطلقها
وان لم راجعها حتى خاصت او راجعها ولم يطأها في بقية ان لا يطلق في القل
الناية ليلا فتكون الرجعة للطلاق وعلى القاضي عز من محابل فهم
منقوه وقال عندنا انه يجوز في الدوام ولا يجوز في المراجعة مكرها
وقد للحض ما تقدم ان ادعى من التسو لا يفسر في طلاقه ولا بدعة
غير المدخول بها والذي طهر حملها سوا كانت من الدم ام لا **في** ولا فرق اذا

دانه بين ان تجعله خيطا ولا على المذموم حتى لو قال لها في حال رويته
انت طالق للسنة طلقت في الحال وقال ابو اسحاق ان جعلناه خيطا
لا نطوق حتى تطهر وعلى هذا قلنا مل حالنا سنة ودية والايسة ن
والصغيرة ذاصا في المهن خامسة وهي المخلعة وفيه نظر وان خرج استثنى
ايضا المولى عنها ومن راي الحان طلاقها ولغيره الطلاق سبب الثالث
بقدم وموان يطلق في وجهه قبل ان يوفيهما حقها من القسم اذا كان له
غيرها وقسم ويخرج ما تقدم سبب الرابع على وجه ذكره بعضهم وموان
يطلق في طهر بعد ان كان طلقها قبلها في طهر جامعها فيه ثم ارتجعا
فرع لا ينقسم العسوخ للسنة ودية فاذا اعتق مستولده لو اسند
الموطر في الحيض لا يكون بدعييا وان طالق من الاستبراء **فرع** في
اذا طلق امرأة ثلثا مجتمعة طلقت بلا ناسوا كان دخل بها لا وليس
ذلك بدعييا ولا مكررها ايضا لان المسح لا مضار على واحد من
والاولى من اذا ايقاع الثلاث ان يفرقها على الاقرا وعلى الاستمران
لم تكن مردوات الا قرالمة من الرجعة لو تجدد النكاح ان قدم وان
كانت حاملا فوجبهان احدهما وطلقها في كل شهر طلقه والباقي يطلقها
في الحال طلقه وتراجع فاذا طهرت من النفاس طلقها بانه فاذا
خاصت وطهرت طلقها بالثالثه فاذا اراد ان يوقع في قرالمة طلقه
فرق عمل الايام فان اراد ايقاعها في يوم واحد قال في رايي بها
متفرقة ولا ينجعها في نقطة واحدة وان لم يذكره **وقال** القياضي
يستحب اذا اراد ان يزوج بختها او يبيع شواها واسقاط نفقتها
ومل يفرق الطلاق على الاقسنة فيه وجها في طهرها **العصل**
الناج في الطلاق والمضاف الى السنة او الدية بالخبر
التعليق وفيه مسائل **الاولى** اوقع على زوجته طلاقا سنيا او
بدعييا فان كثر من اهلها **الاول** **العشر** **الاول** ان يكون من
اهلها فاذا رجع ايضا او انفسا انت طالق للبدعة طلق في الحال

ولو قال للسنة لم يقع حتى تطهر ولا يزوج على هذا عتسك ولو
وطبها في اخر الحيض واستدام في انقطاع الدم يطلق ايضا لان
اول الطهر بالجامع وصورة الطلاق فيه بدعيه والاولى **سند**
تربعا على الاطراف اذ اطلق في الحيض يتم طلاق الطهر الذي يليه
ثبوت الطلاق بدعييا وقدم ولو قال نطام انت طالق للسنة قال
لم يترجمها في ذلك الطهر طلقت في الحال وان كان جامعها فيه لم
يطلق حتى تحيض وتطهر ولو قال لها انت طالق للبدعة فان
كان جامعها فيه طلقت في الحال وان لم يترجمها لم يطلاق حتى
تحيض وجامعها ثم ان كان الطلاق رجعييا وجب التراجع في الحال
ان لم يراجع وان كان باينا ففي حله وحلها ان اصبحت الحرة ولو آلا
بالطلاق في الموطر وحكم بوقوع الطلاق في طهرها والدم
وان لا يقطع قبل بلوغه اقل الحيض بان لا يوقع في الرافعي وبشبه
ان يفي فيه الخلاف الا انه فيما اذا لا رجعت فان طلق في
يطلق مردية الدم او حتى يمضي يوم وليلة فاصل مستأجل العسل
الاولى في قوله للبدعة وللجنة للتوفيق كما هي في نردوات
لقوله انت طالق لرمضان فانه ثابت له برمضان ومضى في غير
الاولى في قوله لا يبيح طهره وذهابه للتعليل بقوله
انت طالق لرمضان فانه ثابت له في الحال رضى ام سخطا على المستأجل
وقال ابن حبان انما يطلق في الحال اذا نوى التعليل في الطلاق لم
يطلق الا اذا رضى لقوله للسنة وكذا في قوله انت طالق لدخول
الدار للتعليل فيطويع في الحال دخلت ام لا وقوله انت طالق لعدا
لقوله لرمضان واما اللام في قوله انت طالق لعدوم زيد فللثبوت
والتعليل بالعدوم واصل اللام التعليل واستعمالها في التوقيت
والتعليل بللها لا للمعنى اما لو قال انت طالق لرمضان فلا يرد
اي بالباقي فهو تعليق لقوله ان رضى وان قدم وحيث حلنا الدم على

التعليل فقال اردت بما التافيت دبر في الباطن في قبوله ظاهرا
 وحجبان بانها في نظائره والاصح انه لا يقبل وادعى سليمان
 طاهر المدعي بقول وقال محلي موالاظهر لم يفرقوا منا بين ان
 تكون الفايعة بما بالغة ام لا كما في الاثر وفي قوله انت طالق
 ان دخلنا الدار الفتح من الغار وغيره وما شئت الشقة منا
 وحسب حملنا لها على التعليل فقال اردت الا يفاع في الحال
 وسبق لستنا في القول السنة او للبدعة ونحوه قبل منه وقوله
 انت طالق لا للسنة او بدعة الطلاق او طلقة بدعة كقوله للبدعة
 وقوله انت طالق لا للبدعة او سنة الطلاق او طلقة سنة كقوله
 للسنة ولو لا انت طالق بالسنة او سنة السنة او للطاعة فقول
 انت طالق للسنة ولو لا انت طالق للسنة او البدعة وجع اليه
 فتوقع ما يستأمن السنة او البدعة ولو لا انت طالق ان كان
 يقع عليك في هذا الوقت طلاق للسنة فان كانت في حالة السنة
 طلقت والام تطلق في الحال ولا اذا صار في حالة السنة
 وهذا الوقت ان كان يقع عليك في هذا الوقت طلاق البدعة فان
 طالق ولو لا الروفا على ان ذلك وهو يعلم في بدو الجاء فيها
 ليست من اهل السنة وفي الماسة انما ليست من اهل البدعة ففي
 وقوع الطلاق لا من وجهان وهذا الوقت لا يستطابق للسنة او
 قدم زيد وانت طاهر فان قدم ومهر طاهر طلقت السنة والام يطلق
 في الحال ولا اذا طهرت ولو صرح المعلق بالوقت فقال انت طالق
 لوقت السنة او لوقت البدعة في الغر لا ان لم يثبت طاهر
 انها تطلق في الحال وان قال اردت التافيت المنظر محمل ان يقبل
 لان صريح الوقت بكما دللته بالمواثبات فلا يقبل ولو لا انت
 طالق لا السنة ولا للبدعة طلقت في الحال طافا وهذا الوقت
 انت طالق طلقة سنة وبدعة ولو لا انت طالق قاسيا والحال

حال

حال بدعة او طلاقا بدعيما والحال حال بدعة ونوى الوقوع في الحال
 المتوكل لا يقع ولو لا انت طالق الا في قاسيا والحال حال بدعة
 طلقت في الحال اعتبارا بالاعتبار وهو مخالف فاما لو اذ قال
 للدخول بها انت طالق طلقة ام لا يقع وسيا في ولو لا انت
 طالق للسنة او للبدعة لم تطلق حتى يسقط من الحالة التي هي فيها
 الى حالة الاخرى قال لو لا انت طالق اليوم او غدا لم تطلق الا في الغد
العنق الثاني ان يكون ممن لا سنة لها ولا بدعة ولا صغير ولا ايتية
 رغب المدخول بها اذا قال لها انت طالق للبدعة فثمة اوجه
 اصحها واسمها انها تطلق في الحال قال لو لا السنة وقاينها
 تطلق في الحال ويخطر محالة البدعة في الصغير بحيثضا وفي
 غير المدخول بها بالدخول وبالنسبة انها لا تطلق في الحال ولا في الحال
 قالوعلقة مصغرة والسما في الرافعي وهذا يطرد في قوله للسنة ايضا
 ذات الحمل فقد قال الروفا في حمله من ان كانت لا ترى الدم
 او كانت تراه وقلنا بالقدم انه ليس بخيضر او بالجد يد بخيضر
 سنة في طلاقها ولا بدعة فاذا قال لها انت طالق للسنة او
 للبدعة وقع في الحال سواء كانت طاهرا او حائضا جامعها في
 ذلك الطهر او لم يجامعها وهو المنصوص وهو ما حرم به في الاوليات
 فيها اذا قال للبدعة ومقتضاه محي الوحي لا خير فيها شيء
 بهذه الصورة قالوا لا نواسخ وجماعة على هذا القول يحرم طلاقها
 في حال دمها وطلاقها سنة وبدعة فاذا قال انت طالق للسنة
 وهي حائض لا تطلق حتى تطهر ولو لا البدعة لا يقع في حال
 طهرها ويقع في حال حيضها ولو لم تراه الحاض بعد طلقتها حال
 نفسها ولو لا الواحد بين الاربع انت طالق لا للسنة ولا للبدعة
 او طلاقا سنيا او بدعيما او طلقة سنة وبدعة طلقت في الحال
 ولو لا لامرأة التي تعتقها طلاق السنة والبدعة اذا قدم زيد

او جازا من الشهر اذ ان دخلت الدار ونحوه فان طالق السنة فان جاز
الصفة كالقيد ومن طامر طلق وان وجدت ومن طامر طلق
تطلق حتى تطهر وانه الوقت لا يزعم فيه او دخلت الدار فان طامر طلق
للبدعة وان وجدت الصفة في حال البدعة طلقا وفي حال السنة
كالقيد ومن طامر طلق حتى يصير في حال البدعة
بعض وجنات فان طلق فلم يتعرض لسنة ولا بدعة وان تعرض على
قوله اذا قدم زيد فان طلق قد تراه ليس ببدعي على الصحيح
وخصه في حال وجود الصفة في كونه سنيا او بدعيا ولو كان ذلك
للمن لا سنة لها ولا بدعة فعبر خالها وصارت من اهل السنة والبدعة
ثم وجد الشرط المعلق عليه كالقيد ومن طامر وجد في حال وجود الصفة
المعلق عليها من السنة والبدعة وقع سنيا في حال السنة وبدعيا
في حال البدعة وان وجدت في حال التلبس بصدقه لم يقع حتى
يصير في الحالة الاخرى وان وجدت الصفة قبل تغير الحال طلق
طالق ليس ببدعي ولا بدعي ولو قال اذا قدم زيد فان طلق السنة
ان كنت من اهل السنة او للبدعة ان كنت من اهل البدعة فان كانت
عنده قدومه بالصفة المعلق عليها طلقت والا فلا **فروع الاول**
لو قال لها في طهر لم يجامعها فيه انت طالق للبدعة فقد تقدم انها
اذا صارت في حال البدعة بوطي او حجب طلقت وتقدم الكلام
في الحجب واما الوطي فيطلق بعبودية المحسنة في الزوج او غيرها
من مقطرهما على المهر عليه الزرع عقبه فان زرع وغاد فهو
كأنه الوطي بعد الطلاق فان كان رجعا ولم يراجع وجب المهر
وان راجع فوجها وان كان باسا وجب الحد وهذا المهران لم
يظا وعه وحكي بتمام من سيجته انه ان لم يكن قضاء طره بالوطي
الاول وعاد على الفور فهذا اقدم من مثله في الوطية الواحدة في
وجوب المهر وجها من مرتبان على الوجهين لا سنة ولا سنة

داوي

46
واولى بالوجوب في رولم ارضه لغيره وان استدام ولم يترع فان كان
الطلاق في جميعا فلا حد وان كان باينا بان على البلاء او المالكه
فوجها ناصحتها ان الحكم كذلك وثانيتها به جازا اكلن عا لما بالخير
وحب لا حد فحكم وجوب المهر حكم ما لو قال امرؤ طنتك فان طالق
بلا فوطيه واستدام وقد مر في كتاب الدوم ولما صح انه لا يجب
وان قال ضاحيا لعدة ان طامر المذهب بالوجوب **الثاني** قال
لطاير انت طالق السنة واحلفا فادعي الزوج انه وطى بها في هذا
الطهر فلم يقع الطلاق فادعي انه وطى بها فغير البوسعي ان مقتضى
المذهب انما يقول قول الزوج لان الاصل بقا الكلام وكالوادعي
الموطى ومن ضرب له مدق العنة الاصابة فان التور قوله **الثالث**
لا ينزح الحد لو قال للزوجين بها الحامل طارا لذت فان طالق السنة
فولدت ولدا او بقي في بطنها اخر طلقت بولادة لولا طلقه
لا ينزح الحامل ولو قال للحامل انت طالق السنة طلقت في الحال
واذا ولدت البنت انقضت عدتها ولم يقع عليها طلقه اخرى فيه
خلاف ما في نظائره والاشهر المنع لمقارنته الطلاق في نقضا العدة
ولو ولدت ولدا ولم يبق في بطنها اخر طلقت عند طهر من الثاني
ولو ولدت بنتا طلقتا اذا طهرت من الثاني طلقت ولو قال كلما
ولدت ولدت فان طالق السنة فولدت ولدت من معا او متعاقبين
ومع في بطنها ثالث طلقت واوولدت ولدا فطلعتا ثم ولد ثالث
فان كان الاطلاق رجعا طلقت ثابته بولادة النافذ سواء ارجعها
ام لا لان المرافعة يستتبعه ان يقال اذا لم يراجعها فهذا اطلاق وثيقا
انقضت العدة وان كان الاطلاق باينا ونحوه ثم ولدت اخر في وقوع
الطلاق فولاعود الحث **الرابع** قال ابن الحداد لو نكحها حاملة من
الزنا وقال لها انت طالق السنة فان كان قد دخل بها لم يطلعه حتى
تضع وتطهر من النكاح قال لو خاطب به حاملة في طهر جامعها فيه ان

لم يكن دخل بها طلق في الحال والشا رحو كلاهما هذا اذا كانت
لا ترى الدم فان كانت تراه فان لم يجعل جرحا فهو كالوزن وان
جعلناه جرحا فان غاطها بذلك في خال روية الدم فانها تطلق
اذا ظهرت بخلاف ما اذا كان الحمل منه وفرغ الما ردى عليه انه لو
كانت طالق للبدعة وقد جامعها على حلقها طلق في الحال طلق بدعية
ولو خاصت بعد جماعة وطهرت فقال انت طالق للبدعة لم يطلق الا
ان يحض او يطأها او يلد ويرى السفاس **الحاشية** لو قال لها طهرت
بجامعها فبانت طالق للسنة على سائر المذاهب بل يقع في الحال وفي
كل طهر طلق في الغرض الا اذا لم تكن بيضاء ولا ولي ان يقع في كل طهر
طلق لان اللات لو وقعت الا لم تكن البائنة والثالثة سنة بل سائر
المذاهب ولو قال انت طالق بلا فاقعة واحدة فالوجه انه اذا ترك
ذكر السنة التي يصرح بها في المذاهب فهم منه شدة العناية والتحسين
وحسن ما يولد المذاهب في رد اللات عنها سيما وذلك القول في غاية
البعد **السؤال الثاني** اذا قال لمن له سنة وبدعة انت طالق بلما
بعضهن السنة وبعضهن للبدعة فان قال رد فابق طلق ونصف
في الحال فهل يردع طلقا في الحال والثالثة اذا صار في
الحالة لآخرى وكذا ان قال رد فابق طلق في الحال فان
قال رد فابق بعض من كل طلق في الحال او وقع اللات في الحال
وانه لا رد طلق في الحال وطلق في المستقبل فوجهان
اصحهما وهو المصوم انه يقبل ويظهر بدعتها فيما اذا اذم واد
الحال من ان قلناه امكنه ان يحال بها بطلقة ثم يصير في الحال الاخرى
فتحل المهر ثم يتر وجهها وان لم يقبله لم يمكنه ذلك ولا خلاف انه
يدين وان اطلق لصحيح المنصوص انه يحل على التسطير فيقع طلقان
الا ان الثالثة في الحالة الاخرى وفيه وجهان احزان احدهما يقع
في الحال طلق وفي الحالة الاخرى شتان والثالثة يقع اللات في

الحال

الحال ولو قال انت طالق بلما بعضهن السنة وبعضهن للبدعة واقصر
عليه وكانت في حالة السنة قال ابن الصباغ يجب على القول بالصحيح
انه يقبل قوله انه اذا طلق في الحال ان يقع الا طلق في الحال ولو
كانت طالق ختمنا بعضهن السنة وبعضهن للبدعة ولم ينوشيا
ابن علي الخلاف الا في ان لا نشأ من الطلاق الزائد على المملوك
يصرف الى المملوك او الى المملو ط به فان صرفناه الى المملو ط هو
الصحيح وقت اللات في الحال ولو قال انت طالق طلق طلق
للسنة وطلق للبدعة او انت طالق طلق السنة وطلق للبدعة
طلق في الحال طلق واخرى في الحالة الثانية ولو قال طلق السنة
والبدعة فوجهان احدهما يقع طلق في الحال واخرى في الحالة الثانية
وثانيهما انما يقع في الحال وحجة الدعوى ولو قال لمن له سنة
ولا بدعة انت طالق بلما بعضهن السنة وبعضهن للبدعة وقع اللات
في الحال كالو وصفيها بالسنة او بالبدعة ولو قال طلق السنة وطلق
البدعة وقع في الحال شتان ولو قال انت طالق بلا في السنة ولاق
البدعة وقع اللات في الحال فان لم تكن له سنة وبدعة لغت
الصفتان وان كان الحال سنة وقعت سنتان وان كان حال بدعة
وقعت بدعتان **الثالثة** اذا وصف الطلاق بصفة مرفقات الدرج
كالو قال انت طالق احسن المطلاق او افضل او اجمله او اعدله
او الله اراعه او احوده او خيره او اهناء او ابهاه او للاطاعة واطلق
بمقوله انت طالق السنة فان كانت في حال السنة وقع في الحال
وان كانت في حال البدعة لم يقع حتى يصير في حال السنة وان
نوشلا في ما يفضيه اللفظ بان نوى ان يطلقها احسن وان تعجله
احسن من جهة سقوطها وعشرتها قبل وطلق في الحال شتان
في حالة السنة او البدعة وفي حالة السنة فوجهان اصحهما انه
لا يقبل ويدين في الام ولو لم اعرف معنى لوصف بالحسن

ولا يوشى بقائه الا ان ولا فاحر وقوعه وقع في الحال ولا الوفا يطلق
 حسنة او عدله او سئته ولو وصفه بصفات الدم فالوق لا يتطابق
 ابيح الاطلاق واسمجه او افضحه او افضعه او الحشده او افرده او
 انتنه او ارذاه او سراه او طلاق لا يجزى ويحصى فهو كقولك انت طالق
 للبدعة فان كان في حاله يكون فيها الطلاق بدعيًا وقع في الحال
 وان كان في حال السئنة لم يقع حتى يصير في حالة البدعة فلو كان
 اردت اقيم الطلاق في من جهة حسن خلقها وعشرتها وان اقيم احوالها
 ان يكون كايده مني طلعت في الحال وان كانت في حالة البدعة
 فلو اردت ان تطلق في مثل هذه في حالة السئنة اقيم وانما لا يبيح الا
 في حالة السئنة لم يقبل طاهر اعل الصحيح فان تقدم في نظير ويدرس
 ولو خاطب بهذين الالفاظ من السنة لهما ولا بدعة فهو كالوق لا يت
 طالق للسئنة او للبدعة يقع في الحال على المذهب كما مر ولو جمع بين
 صفتين المدح والدم كالوق لا يت طالق طلقة حسنة فتبيح او سئنة
 بدعية او حميلة وحشة او كاملة ناقصة او صارة نافعة او العدة للحرج
 طلعت في الحال قال الشافعي وان كان حالها حالة السئنة طلعت
 بهذه الصفة وان كان حال البدعة طلعت بالصفة الاخرى وان كان
 في السئنة او بدعة والرافعي ومفتضاها ان اذالم يكن لها حال السئنة
 وبدعة ان لا يقع شي في الماسر خبيث كانه قال فصلها حسن ونقصها
 قبيح يقع فصلها بالصفة الحاضرة ومثل قبل بلغ الصفتان
 ومنعني نفس الطلاق . ولستبه الرافعي في ترك كثرين وحكى عن
 الشيخ ابي الفرج انه قال لو بشر بصفة معينة ففلا اردت لو فمنا
 حسنة من حيث الوقت فتبيح من حيث العدة حتى يقع الدلائل وبالعكس
 قبل وان تاخر الوقوع لان ضرر وقوع العدة والمتر من قايده بلخير
 الوقوع وقال الماوردي في قوله انت طالق طلاق في السئنة والحرج لو كان
 اردت طلاق والحرج الدلائل وطلاق والسئنة ان يكون كل واحد

قبل

قبل الوقوع انت طالق كالمخرج او كالمار طلعت في الحال ولغا السببه المذكور
 واعلم انه لا يقع بهذين الالفاظ الا طلقة واحدة وان قال كل
 الطلاق حلال على الحال في الصفة دون العدة لان اولى المسئلة
 الرابطة اذ قال انت طالق ثلاثا في كل فراطلقة او انت طالق في كل قرا
 طلقة فلها احوال احدها ان يكون حايلا غير مدخول بها فان كانت
 خاضعا لم يقع الطلاق في الحال على المذهب المشهور ولا في الفرائط
 فلو اطهرت وفوت طلقة وثا لا السح انما حايلا يقع في الحال طلقة
 لا بها غير مخاطبة بالعدة فلا فرا لها وحضها طهر ما فهو كطلاقها
 للسنة وجرم به الماوردي في الحامل والبند نجى وان كانت طاهرا وقعت
 طلقة في الحال وما رتبها ولا تخفى النامية ولا المالة وان حيد
 كاحدها بعد انقضاء طهر من اخرين فقد انحلت الحين فلا وطلاقها فاني من
 الاطهار وان قلنا بعد الحب في الحال كالحاج المايه وان حده من انقضاء
 طهر من قفي ووقع الطلاق بالفراين لا بين فولا عود الحيت وهذا ظه
 يفرق على الحديث الصحيح في القراء وفيه قولان اخران احدهما انه الحيض
 فعلى هذا انعقد الحكم وان كانت في الحال خاضعا طلق وان كانت
 طاهرا لم تطلق المايه انه لا انتقال من الطهر الى الحيض فعلى هذا
 ينبغي ان لا يطلو من كانت خاضعا في الحال ولا اذا طهرت منه بل عند
 انتقالها من الطهر الى الحيض وكان ينبغي ان يوقف الطلاق على الحديث
 اذا كانت في الحال طاهرا على وجود الحيض بعد لتحقق ان مزا طهر
 محسوس بمر من بعد محصل الناش والموت فله السائنه ان تكون
 صغيرة والمراد بها من لم تحض سوا بلغت ام لا فهل يقع واحد في الحال
 وحدها من عتبان على ان القدر الاستقار من الحيض الى الطهر او الطهر
 المحسوس بخصيتين فعلى المايه لا تطلو حتى تحيض ثم ينظر ولا يوم
 الزوج باحتسابها في الحال وعلى يدك مشهور الذي قاله تركه
 انه يقع في الحال طلقة وثا لا الفاضل السرحش في المتوط موقوف

الزوج باحتسابها فان دانت الدم بان وقوع الطلاق من يوم اللفظ
وان لم تره بانته على النكاح وعلى الاول وهو الصحيح لو مضت ليلة
استمر ولم تحضر فيها ولم يراجعها بابت وان تزوجها بعد ذلك وحاضرت
فقروا الطلاقين بالامتنين في الطهر من الامتنين فولا عود اليهن
ولا وطلق قبل الحيض لان ذلك نغية الطهر الاول وان حاضرت
قبل مجي الدلالة **الاستمارة** في الطهر من سكر الباء من الاقرا الواقعة
في القعدة **وعرضها** القريب وجه عزب في الاقرا في الصورة محمولة
على الاستمارة وان كانت مدخولا بها طلفت وكل شهر طرفة وعلى طرفة
الشيخ **الاحكام** في الاول يطلق في الحال مطلقا وهذه الحالة
انما هي الغزاة في العدد وذكر الخلاف فيها ما اخذ اخر المالكة
ان تكون ليلة من الحيض حكمها حكم الصغرة في جميع ما تقدم لكن لا
يجز فيها طرفة القاصي صاحبها وان قلنا القرا الاستمارة طلفت في
الحال وان قلنا الطهر يحسبه زمان لم يطلق ولو حاضرت من بعد علي
تذروا بان وقوعه وقال المتولي وعلى الزوج ان يحبسها لاحتمال عود
الدم وهذا لا يظهر الا على طرفة **الاحكام** في الاول **الاربع** ان
تكون مدخولا بها من ذوات الاقرا وهي خايل وان كانت طاهرة وقعت
طلقة في الحال سواء حاضرت في الطهر ام لا لان كان جامعها فيها
كانت مدعة والافسسية وكذا لو كانت حاضرا فطهرت وشرع في
العدة بوقوع الثانية والمالكة فولان بايتان في العدة اصحها **الاجم**
الحاشية ان تكون حاملا وان كانت لا ترى الدم وقع في الحال طلقة
واحد وقال المتولي ان لم تدر رات الدم وطهرت بالمحل او بالسن فبقي
وقوع الطلاق وحدها وان ادعوا ان شفيان على ان الفراق استقال من
الطهر الى الدم فمقع لا ينقل منه لادم النفاس في القرا المحسوس
لدين فلا يقع حتى تضع وظهر من النفاس في الاراف في هذا
اطهر وفيما قاله نظر من وجه **احكام** ان مقتضى القول الاول ان

لا يطلق حتى ترى دم النفاس و يوم الزوج باحتسابها لاحتمال
بعلها قتل وضعها او ولادتها من غير نفاس والمالكة انه حرم على
القول الثاني بعدم وقوعه ويظهر بخلافه في الخلاف الا ان
في ان الحمل يدل على وجود حيض قبله فان قلنا يدل وجب وقوع
طلقة في الحال الثالث انه جعل دم النفاس دم الحيض وفيه
خلاف في من رات الدم بعد طهرها من نفاسها ووزحستة عشر
يوما واد اوقعت الطلقة في الحال بانث بوضع الحمل ان لم يراجعها فلو
حبس دنكاحها قبل تمام الا فافني وقوع الطلاق في مولا عود الحث
وان راجعها وقعت طلقة اخر اذا وضعت وطهرت من النفاس
ولزمها استئناف العدة سواء طهرها بعد ان راجعها ام لا قطعاً
بخلاف ما اذا راجع المطلقه من غير هذه الصورة ثم طلقها قبل ان
يطاها فانه يثبت على احد القولين وان كانت ترى الدم على الحمل ابني
على الخلاف في ان الحامل حيض ام لا فان قلنا لا فالحكم كما لو لم تره
في جميع ما تقدم وفيه وجه انه لا يقع الطلاق اذا وافق قوله روية
الدم حتى تطهر وان جعلناه حبيضا فان وافق قوله وقت المقادير في
الحال طلقة وان وافق وقت الدم في جهان المصنوع الصحيح عند
العراقيين انما يقع في الحال ايضا وانما يها وموما ذكره القاضي
الطبري وخبر من المراجعة والاصح عند المتولي والاشبه عند
الرافعي انه لا يقع شي لان تطهرت حيث حكمنا بوقوع الطلاق في
الطهر اذ في الحيض ففي ذكره في الطهر مدة الحمل طرقتا احدهما
فيه وجهان احدهما وهو القياس عند القاضي والامام ثم واصلها لا
والثاني القطع بالوجه الثاني ولو كانت طالق في كل طرفة
السنة فهو كما لو قال للسنة في اكثر الاحكام المتقدمة لكن كانت
الا فاذ كانت في طهر جامعها فيه لا يطلو في الحال بل يتاخر
وقوع الطلاق الى ان يحضر ونظر لو كانت انت طالق في كل

طهر طلقه فان كانت طامرا وقعت طلقه في الحال سواء كانت مدخولا
ام لا لان غير المدخول بها سبب المدخول بها تتكرر طلاقها
الاطهار وان كانت حاملا لا يرد الدم او تراه ولم يجعله حائضا وقعت
طلقه في الحال سواء كانت في حالة روية الدم ام لا ولا تكرار الطلاق
بتكرار الاغتصابات ان جعلناه حائضا فان كانت في حالة روية
لم تطلق حتى يطهر ان لم يكن في حالة روية طلق في الحال طلقه
الطلاق في كسر الاطهار **المسئلة الخامسة** اذا قال انت طالق ثلاثا باللسنة
وقال اردت تفرق الثلاث على لدا قرأ لم يقبل على المنصوص المشهور لان
يفرقها عليها ليس بسنة وفيه وجه اخر احدها انه يقبل وبانها انه
ان كان ممن يعتقد بغير الجمع في قراءته كالمالك في الحنفى قل قوله
والا فلا وبانها انها تفرق عليها وان لم ينو سنا على وجه ذكرنا في الفرق
سنة ولو قال انت طالق ثلاثا ولم يقل للسنه وقال اردت التفرق على
الا قرأ لم يقبل ايضا فطعا وعلمه من في هذه وفيه وجه اخر وهو ان
الصحيح فيه وجهان اصحهما وهو المنصوص نعم ومعناه ما قاله الشافعي
له الطلب عليه العرب ومعناه انما تقول للمرأة انت باين الثلاث في
الطامر والمستلكت خطا وعنه ويحرم عليك الحلو به والذكر تطلق من
الحاكم ان يحكم عليه بالفرقة وان تزوج بغيره الا اذا علمت وطقت بغيره
او امانه صدقة فصح عليك خطا وعنه ويحرم عليها السوء ولا حرجها
الحاكم وعليه بغيرها ويقول للرجل لا تمك من جنبا والذكر السبع والطلب
فما بينك وبين الله وتحلل لك اذا اجفها قال المأذون لا يجوز لمن غلب
على ظنه صدقة نكاحها قل خذم الحاكم بالفرقة وفيه حواره بعد وجهان
قال رد في ترجمها عليه بفرق الحاكم باطنا وجهان ينبغي ان على حرج
وجوب الحكم بالفرقة بغيرها اذا ارادها محققين ولو لم يعلب على ظنه صدقة
ولا كزبه لره لها عكسه وفي ترجمها وجهان ولو ادعى عليها بصدق
ففي اختلافها وجهان ويجري الوجهان في القول باطنا فيما اذا قال

صغره

لصغيرة انت طالق لسنه ثم قال اردت اذا حاضت وتعرضت لسنه والبرعة
واجرها القفال وبلغه الغزالي في كل ما خرج الى بعد الملقوظ بقيد
زابد لو صرح به لا يقطع الكلام كالوقا لانت طالق وقال اردت من
وفاق وان لم نوحه قربه على الوفاق ولا ما فيه الخلاف والمشهور في
المذممة لا يدبر في قوله اردت ان يشاء الله ويدبر في قوله اردت ان
دخلت الدار وان شاربدا والطلاق عن الوفاق به جزم البغوي
وقال الرقائي هو طامر المذهب ولو ادعى بلفظ عام وادعى انه اذا
بعث فراذه كالوقا لانت طالق او كل امرأة طالق وقا عزلت
بعضهن بالنية قبل باطنا في القول طامرا طرف واحد وهو قول
الاكثر من انه لا يطلق بقول وطائق الكل والثاني لان الوكيل
واختار القاضي انه يقبل وقال صاحب النية ليس له والمالك انه
ان كان من قال قرينه شعر ما يقوله كالوقا بدت في نكاح حديد فقال
كل امرأة طالق وادعى انه اذا غرقها قبل وان لم يكن من قبل لم يقبل
واختار المعتمد من منهم القفال والبايع انه ان قال كل امرأة طالق
يقبل دعواه اذ بعضهم ان قال لانت طالق فان قال عزلت ثلاثا
بالنية لم يقبل ولم يدبر وان قال عزلت واحدة قبل ان قال عزلت اثنين
فوجهان ويجري الطريقة الاولى لان في ما اذا قال وهو محل الوفاق
عنها انت طالق وقال اردت لا طلاق عن الوفاق فيما اذا قال ان
اقلت خيرا او تمزقات طالق ثم نشره بنوع خاص منها ولو قال لانت طالق
زيدا فانت طالق ثم قال اردت الكلام شهر الله بعد لم تطلق بغيره
الشافعي والغزالي يعنى باطنا واستأزله انه يحج فيه الخلاف في
الدبر في قوله اردت ان دخلت الدار ذكر الاصحاب رحمهم الله لما نقل
دعواه فيه طامرا او باطنا باطن احدهما للقاضي انما يدعى الانسان
مع النية مع ما اطلقه من اللفظ او يقع مراتب احد ان توقع ما صرح
به لفظه كالوقا لانت طالق وقال اردت طلاق لا يقع عليك او لم ارد

امتناع الطلاق او اذ لا تاسد ما مستغفرا فلا يقبل طاهر اذ لا باطنا
المادة ان يكون ما سده معقدا لما اطلقه كالوقوع لاردت الطلاق
عند مجي الشهود وحول الدار فلا يقبل قوله طاهر او لا يقبله باطنا
خلاف **المادة** ان يرجع ما يدعيه لا يخصص عموم فقبل باطنا وفي
قبوله طاهر خلاف لقوله تعالى طواقي **الرابعة** ان يكون اللفظ محتملا
للطلاق من غير ظهور بنية ومزالكها في فعلها بموجب بنية **الصابط**
المادة ان ينظر فيما يدعيه وان كان محتملا لو وصله باللفظ فطفا لم
بعد طهر لم يقبل طاهر اذ لا باطنا كالوقوع لاردت طلاقا لا يقع وان
كان مقتطعا ويقبل في الحكم فاذا نواه لا يقبل طاهر او بعد باطنا كالوقوع
اردت الطلاق من الوفاق وان دخلت الدار فقلد دعوى المفسدة عيشه
الله تعالى لا يقبل باطنا استثنوا مستيئة تعالى من هذا ولو دكر بعد واصبحا
واستثنى فيه كما لو كانت طالق بلا ما واردها لا واحدة او اربع طواقي
وقا لاردت لا ملامته لم بد من في اصح للمؤججين وما بينان في التوجين
فما اذا علم حكم بعد دم على ما دونه مثل يكون لسمها او محصية صان
فلما يكون بمقتضى لم بد من او محصية صان دين لو كان فلامه وفلامه وفلامه
طواقي تبرقا لاحت عزلت فلامه فاليه لم يقبل ولو قال فلامه وطلقه
انت طالق وكان قد طلقها وادعى انه اذا اذ لا اخبار عن تلك الطلقة
فمن قبوله وجهان وذكر الماوردي مستأبل من الفصل فقال لو خلف على
متى انه ما فعله وكان قد فعله ونوى انه ما فعله بالصين او على ظهر
الكعبة او على شئ انه يفعل ونوى انه يفعل بالصين او على ظهر الكعبة
حمل على نية ولم يحدث وقال لو قال لا نسألي طواقي الوقوع لاردت ستم
قربا بئس لم يطلق لساوه ولو قيل له اطلقها مراتك فقال نعم وادفعه
بنى ولان كان علاما نوى باطنا وان كان ما خوذ انا قراره طاهرا وان
طلق ما كانت فلا تادى لاهله ولا رايته ولا عرفته ولا علمته ولا دوى
بالمكاتب عقد الكفاية وبما رايته ماضية وبه وبما علمته ما جرحته وبما

عرفته ما جعلته عريفا وبما علمته ما قطعت شفته العليا حمل على ما نوى
وكذا لو خلف ما اخذت لك جلا ولا بقرة ولا مورد ولا غزا ونوى بل حمل
السحاب وبالبقرة العقاب وبالثور القطعة من الاقط وبالعز
الاكمة السوداء حمل على ما نوى وهذا الوفاق ما شئت لك ما نوى
التي كذا جميع الاسماء المشتركة بنوى بخزان بنوى عمر الطاهر ولا يجرم
عليه ذلك اذ لم يتوصل به لا محذور **مربع** لو كانت طالق واد
محاطبة اصبعه لم يقبل طاهر اذ لا يقبله باطنا وجهان احدهما انه لا يقبل
المادة **الثاني** في بيان اركان الطلاق وهي الامور التي
تتوقف وجوده عليها وهي خمسة المطلق وما توقع به الطلاق والمحل
والقصد الى الوقوع والولاية على المحل الذي يحل له الطلاق • الاول
المطلق بشرط ان يكون مطلقا فلا يقع طلاق الصبي ولا المجنون
تجرا ولا تعليقا ولو علق بالشك في نكاح المرام ولا مراة اذ التعتنت
طالق او قال المجنون اذ اعتت فانت طالق لم تطلق روحه واحدهما
وكذا الوفاق بينهما انت طالق فمما انجا الغد وقد بلغ الصبي واق
المجنون وتستثنى من هذا الشرطان فانه يقع طلاقه على المدعى وليس
مكلفا عنه الا صولي بين يصح ان لا يستثنى يقال هو مكلف عند
الفقه بقبض العبادات وان كان بامر جدي **الركن الماحد**
اللفظ او ما يقوم مقامه وفيه ثلثة فصول • فصل في اللفظ الذي
يقع به الطلاق • فصل فيما يقوم مقامه • فصل في تقويض
الطلاق في الزوجة **الفصل الاول** في اللفظ الذي يقع به الطلاق
ومقتضى لا صريح وكفاية قاله في ما يدعى عليه بلفظه ولا يتوقف
وقوع الطلاق على النية والكفاية ما يحمله وغيره ويتوقف وقوع
الطلاق على النية والصراح فلا بد من الفاظ الطلاق والعراق والترح
وقبل فيه قول قديم انه لا صريح الا الطلاق في الفصل مستأبل
كالواشئ من لفظ الطلاق ومما كانت طالق مطلقه وطلقتك ورا

طالق يا مطلقه صرخ وبنه وجهه غريبان قوله طالق واما مطلقه انت
مطلقه ليس بصريح وفي قوله انت الطلاق او طلاق او مطلقه
اصحها انها حانه وجران في قوله انت مطلقه وقوله لك الطلاق
او عليك الطلاق قال البغوي في قوله لك طلقه صرخ واما المستحق
من الطلاق لقوله اطلقك او انت مطلقه او مطلقه او يا مطلقه
فليس بصريح وفيه وجه حكاه الدررنا في غيره انها صريحة وقوله انت
لصف طالق كناية ويجوز ان يا في قوله الخلف في قوله انت نصف
طالق قال الدررنا في قوله او قعت عليك طلاقه صرخ **النايه** اذا قلنا
بالمدعيان في الطلاق والسراح من حان فالصريح منهما هو الفعل وهو
قوله فارقتك وسترحتك وفي الاسم وجهان سواء كان نصفه لقوله
انت مفارقه او مسترحه او منادى بقوله يا مسترحه واما مفارقه
اصحها ايضا وقبل من القفال جزم عقابله في شرح التلخيص وعلى
الاول قوله انت لفراق وانت السراح لقوله انت الطلاق ويجوز في الخلاف
ولو كان في لفظ الفراق قصد فالمفارقة في المنزل وفي لفظ السراح
قصدت المصريح في المنزل اهلهما ومن الطلاق لم يقبل في الظاهر
ويدين في لفظه بمراعاة فقال انت طالق من الوفاق او سترحتك
الى موضع هذا او فادفك في المنزل خرج اللفظ عن كونه صريحا وصار
كناية قال الدررنا في هذا في الظاهر واما في الباطن فانما لا يقع اذا كان
قد عزم ان سلفظ بهذه الزبارة من اول كلامه قال في طالق
بداله في صلا من الزبارة وقع الطلاق باطنا ولو لم يزل من الزبارة
في عزمه استلزم عزم عليها في انكلامه ففي وقوع الطلاق الوجهان
الايمان في الاستثنا قال في هذا الحكم حتى يدبر في ادعي انه اراده من
الزبارة ولم سلفظ بها فان كان ارادها اول كلامه لم يقع باطنا و
بعد فزاعه وقع او في اساءه فقيه الوجهان قال في روبرق من المسئلة
اذا نوى المستأجر للجمع في اساءه الصلوة لم يجز ولو قال انت طالق عن

فد العقل قال البوسنجي لا ينبغي ان يطلق طامرا ولا باطنا واعلم انه
قد وقع الطلاق من غير لفظ صريح ولا كناية على قول تقدم فيما اذا
اقر بمسوق ساء من العقد **النايه** ترجمه لفظ اللغة لتبني الطلاق
اللفظان كالسرانية والعبانية والعجمية كل صريحة فيه وجهان
اصحها انها صريحة قال الرافعي ولم يفرقوا بين ان يقع وعليها او لا
كما فعلوا في النكاح واما ترجمه الفراق السراح فساير اللغات
ففي كونها صريحة الوجهان المذكوران في ترجمه اللفظ بالترتيب
والرابط بينهما بان لا يفي باصريحين القول بعدم صحتها اظهر عند
الامام وفيه قطع الرواية في التحليل **الرايه** اذا اشتبه لفظا في
العرف في الطلاق غير اللفظ البتة لقوله حلالا لله على حرام
او الحلال على حرام وعلى الحرام والحرام يلزم معنى في كونه صريحا وجوز اظهر
عند الرافعي في ان لا يفي عليه ينطبق فتاوى القفال والقاضي والمناجر
وخزمه البغوي انه صريح واما كناية وفيه الوجهان في الرد بان
موظاها بالذهب وقول التوري في الارجح الذي قطع به العراقيون
والمفتون في البها وينسب الى القفال انه ليس صريحا ولا كناية
مطلقا وفيه خلاف روايات عنه احداها رواها الاحام والغزالي انه
ان يورث به مجرم عزم من طعام او غيره لم يطلق وقصدت كونه اذا
ادعاه وان لم يوسئ فان كان فيهما يعلم ان الكناية لا تغل الا بالنية
لم يطلق وان كان عاميا ساء الناه عما يفهم منه اذا سمع من غيره
فان قال يسبق اليهم منه الطلاق حملنا اللفظ على ما يفهم من
غيره وقصينا عليه بالطلاق قال الامام ومعه مربة فتوسر خطه بين
الصريح والكناية والفرق بينهما تحت النية حكاهما التوحيات فان
لم يوسئ جعلناه كالصريح فيوقع به الطلاق والبالله واما
الرواية فقال كان القفال يقول اذا استغنى عن مربة المسئلة
ان سمعت غيرك قال لامرأته مداما كنت ففهم منه فان نمت منه

حشيشة
والاحكام اذا كان
زوجها ولا واحد
يكون طلاقا صحيحا
وطامرا الطلاق عن صريح
ولا كناية ولا لفظ

الصرح فهو صريح الك وقال الرواية مؤاخيتار الاستناد الى الحق
وبه يفتى كثير من مشايخ خراسان وبسته الى اختيار الاستناد
بذلك على انه ليس للفقهاء ان جعلناه صرحا ادكاه وفوقه
الطلاق فقال خلا لا الله على حرام لا افعل كذا وكان محله وجبات
او اكثر فمحل يقع على كل واحدة طلقه او يطلق احد منها بهمه
ويومر بالبعين فاما القاضى بالاول وهو صاحب البغوى وقال لو
قال من فعلت كذا الخ لا الله على حرام ففعله ولذا امران يطلق احد
منها ويومر بالبعين ولا يحتمل غيره والظاهر المختار الجارى
على القواعد اذ الم ينوما لا يطلق الا واحدة وقد صرح به جماعة من
المناجيزين كذا الوكاك لدمر انان خلف بالطلاق وحاشا وحدث
بعد ذلك ولم يعين بعض من لا كلهم ولا اية بل نظرا لسماعه فله تعيين
الطلاق في واحدة وافق به الشيخ بن الصلاح واليونس **مرح** قال
الطلاق في العتاق اذا ادعت امرأة زوجها رجلا نكرا لم يكن ذلك
طلاقا على الظاهر ولا على النكاح غيره بخلاف ما اذا كان زوج
الامة نكحتا وانا واحد طو له فانه محمل طلاق **المستمر الثاني**
الكلمات والطلاق يقع بالكلام مع البينة اجماعا كما يقع بالصرح
والكلمات كل لفظ محتمل للطلاق ونفسه لا جلية وحقية
فالجلية التي يحتمل استعمالها في الفراق ويقوى لانها عليه وحصر
الشيخ ابو حامد في ستة الفاظ وهي حريه ورتة وبتة وبتلة وباتين
وحرام وراذ ابو الفرج السرخسي او بعة اخرى وهي است حرام وانت
واحد واعتدى استبري رحك فجعلها عشرة وعدم الحرام منها
جواب على القول بان لا يفسر بصرح او فصرح في البلاد التي لم يشتر اللفظ
فيها والحقيقة التي لم يكن استعمالها في الفراق ولا يقوى دلالتها عليه
وقال الغزالي من التي لا يفسر الا شقرا استعاره او امرا ركنه ان يفسر
واستبري رحك على طريقة الشيخ الجليل حامد والامام والغزالي وكذا

قوله

قوله الحق يا مملك وجعلك على غاربك ولا اذكرك بشريك وانما بالغير
المهمة والذات اي العبد عنى واعرضنا بالعين المعجزة والراى المهمة اي
صحة عرسه فادبى واحرجى وسادى ونحنى وتجردى ونشقى ونسرى
والزوى الطريق معنى العبد ولا معنى بربك منك ولا حاجة لي
ببك واحمى من مذهب قوله لجرى اي كاس الفراق ودو اي مراة
الفراق وتزودى اي للحق في ملك قال الراغب قد بينا في ان
مردى كاية لانه احصى ما تقدم من الاقاظ وفي قوله اشرفى وحيات
اطرها وموالمضوض من كايه وبانيها قول اي استحق وهو اظهر عند
الاجام لا وفي قوله كل طريقان اظهرهما الله على الخلاك في اسرى
وتايها القطع بانه ليس بكاية ومنها قوله اسرى بالسبب المهمة اي
ادخل السبب وروى عن النضر في قوله اعنك الله وجهان حرمها
وهو قول ابن القاضى كاية واحرمها عند الامام لا قال الحافظ
وقوله بارك الله فيك كايه بخلاف قوله بارك الله فيك او عليك وقوله
لعل الله ان يسوف لك خيرا كايه وفي قوله توفى اقبس وجهان
اصحها انها ليستا كاسين الثانية كما كان وهو المذموم في التهذيب
في الاول ومنها قوله لا سلطان عليك ولا شئيل ولا ملك لي عليك
وجعل الشافعي وجى الله عنك منها قوله افلحى الى الرواية وكذا قوله
استعلى وقوله تزوجى وابجى وعلى الجملة فالكلام ما يحتمل الطلاق
ولو على بعد وامامنا لا يحتمله الا ثانيا بل متعسف فلا يقع به فان
منه وقوله اعتزى وقوله احسن الله عزاك ونا احسن عشرين وما
اظهر اختلاف واسعى في اظهر من زودنى وعن الماسرخسى ان الطلاق
من قوله زودنى شبهة لا لا رافعى في قوله زودنى واحسن الله عزاك
وعزما وجه انه يقع به الطلاق وانواه وفي قوله جرعتى وعصمتى
وجهان احدهما انه كايه والثاني لا ومن الكتابات لفظ العفو ولربنا
فلو لا عفوت عنك وابرانك وتوى الطلاق ومنها قوله بربى

رأى العاصي حسن قوايه
 اذ قال العبد لعبد الله
 يعق طلاقك الله عفاك
 وعلى الاول عفا والاني
 اخبار وحي عن العاصي
 رضى الله عنه
 فاسم في الطلاق لا تطلق
 واسم
 ذلك وقاسه في ذلك
 ذلك ويدرج حسن قوايه

نكاحك فطلقوا اذ انواه خلاف قوله بريت من طلاقك قال ابو مسجي
 هو كايه واما قوله طلقك الله وقوله لامته اعتقك الله فقال ابو
 عاصم العاصي يقع الطلاق والعنف وهو يشترط انهما عاقدان
 الموسمي الحائض بالكتاب وقول رب لا بد من مو عليه ابرار الله
 لقوله له وجه طلقك الله اذ قال الغزالي في فتاويه والحق الموسمي
 بقوله الحق يا مالك قوله ومبتك لا يملك او لا يملك ولا يملك
 او لا يجانب فاذا نوى به الطلاق طلق ومنها قوله طلقك نفسك
 وقال في ترجمته ولو قال امرك بيدك وازاد طلاقها ولم يجعله بدلا
 يقف عاقتولها لم تطلق لانها صرخ في نفوسه اليها وتعلقه بقبولها
 وقال الماوردي يحمل ان يطلق كقوله طلقك نفسك ولو قال عظم الله
 اجرك فملك او عظم الله اجرك او ابعذك الله ونوى طلاقها يقع ولو
 قال راجعتك او احسن الله جزاك ونوى الطلاق فوجها ان يجعل
 الشيخ في الدين من اصلاح منها في فتاويه قوله طلاقك السلام عليكم
 لانه ثبت عمل عند الراوي من الكتابات البعيدة كلا انه سرى
 فاذا نواه به وقع اذ عرف ذلك في الفصل مسائل **الاولى** قال
 لزوجته انت حرة او معتقة اذ اعتقك ونوى الطلاق وقع وكل النوى
 قال لعبد او امية طلقك ونوى العتق يفسد على المولى من المرسه
 فصلا ان يكون كل واحد من الطلاق والعتاق كانه في الاخر كايها
 مستر كونه من مع اليه في الاخر لان لو قال لعبد اعتقه واستب
 وحك ونوى العتق لم يقع ولو قال لها لامته ونوى العتق فوجها ان يصح
 انها كانت وبيعي ان يحصا بغير الموطوع ويجوز ان فيها لو قال لزوجته
 اني لم يدخل بها ونوى الطلاق اذ لا عذر ولا استبراء **الثانية** لفظ
 الطلاق ليس بيمينه في الطلاق في اللفظ الطلاق كانه في الظاهر فاذا
 قال لزوجته انت على كذا مني ونوى الطلاق لم يقع ويحصل في الظاهر
 ولو قال انت طالق ونوى به الظاهر لم يصح ويقع الطلاق في لفظ الظاهر

كايه

كانه في العتق فلو قال لامته انت على كذا مني ونوى العتق عتقت
 على المذهب وفيه وجه انه ليس بكايه في العتق لفظ لا يلا يشترطه
 في الطلاق ولو قال والله لا اظنك ونوى الطلاق لم يطلون
الثالث اذ قال لزوجته انت على حرام او انت محرمة او حرمتك
 فان نوى الظاهر كان ظاهرا على الصحيح وان نوى تحريم عنها او
 نزعها او طهرها لم يحرم عليه في المأقود في ذلك الوقت فحك على
 حرام او راسك على حرام وهذا قوله المحل منك على حرام ويلزمه كفارة
 مثل كفارة الميراث الحال ولا يتوقف على لزوم صيانة ولو قال اردت
 بقولك انت على حرام وهو الحلف على الاحتناع من الوطى
 ففي قوله وجهان اظهرهما انه لا يقتل وتابها بقبولها وبنت القسم
 وان وطى لزمه الكفارة وعلى هذا ملخص الحريم مسابا له من غير
 الزوجيات والاما كالمطاعم والملاهي والشتاكي ام لا ولا يخص ذلك
 بالامتناع فيه تردد صحيح النوى المأقود في اصل المسئلة وجه اخر
 وقيل قولك لا كفارة لا يلزم في الحال بل يتوقف على الاجابة ومي
 كفارة بين ويكفر هذا اللفظ مع بنية التحريم منزلة الحلف على ترك
 الاجابة وعلى هذا يصير مولا بقوله انت على حرام لقوله والله لا اظنك
 وان نوى الطلاق وفقدان طلقه وقع طلقه وجبه وان نوى
 به عدا وامسا وقع طاقوا فيه وجه ان الطلاق لا يقع وان نوى به
 الطلاق والظهار معام مسامر منظر فان نواها معا فاربعة اوجه
 احدها ثبت الطلاق والثالث ثبت الطهار والمالك حثا الزوج
 احدها ثبت حكمه وموقوف لابن الحداد والجمهور الرابع انه ثبت
 ما اقتربه او لا فان قال اردت الطلاق والظهار وقع الطلاق في
 وان قال اردت الظهار والطلاق لزمه الظهار وان نوى احدهما قبل
 الاخر قال ابن الحداد ان نوى لظهار او لا ثم الطلاق صحا جميعا وان
 نوى لطلاق او لا فان كان بانام يصح الطهار وان كان رجعا وقد

الظهار وان راجعها صح والرجعة عود وان لم يراجعها لغا وان طلق
قوله انت على حرام ولم ينو شيئا فتي لان اصحابها انه يجب به الكفارة
والتاثير انه لا شيء عليه ولا فرق في جميع ما تقدم بين ان يكون
قوله انت على حرام في البلاد التي لم يفسد فيها لفظ الحرام في الطلاق
او في البلاد التي اشتهر فيها استعمال لفظ الحرام فيه اذا قلنا
الشيوع والاشتهار لا يلحق الحرام بصريح الطلاق فاما اذا قلنا انه
يصير صراحة في نفسه فالرافعي حصة ما في المذهب انه متعين
الطلاق من غير تفصيل بلخص ما ذكره الامام ان ذلك لا يقع صرفه
بالنية بل بالاطلاق وانه اذا اطلق قلنا انه صريح في الكفار بيبني
على ان الصالح يوجد من الشيوع فقط او منه ومن رواد الموان
والشريعة فان قلنا بالاول فلا اضرار وحام ومتعين الحمل على ما هو
اغلب في الاستعمال وان قلنا بالتاثير ثبت الطلاق لقوله وانما كان
متعارضا فيه وانما ثبت القاض طلق القول بان لا اله الا الله حرام
بمثلة قوله انت على حرام او حرمتك فان نوى العتق عتق وان
نوى تجريم عتقه لم يجرم وعليه كفارة يمين في الزوجة وان نوى
الطلاق والظهار لغا فالابن الصبيغ عند ان ينة الظهارية
التجريم وان اطلق لم ينو شيئا فطريقان احدهما ان ينة القول بالمتقدم
في الزوجة والتاثير القطع بوجوب الكفارة وبلخص من ذلك في الجمع
بين الصورتين فلهذا افواه المالك بحج الكفارة فيه والامة ودر
الزوجة وقال ابن الصباغ ينبغي ان لا يفرق بين من يرد عقوبة انت
على حرام التجريم ومن لا يرد شيئا وهذا مقتضى طرفة حاربه
بوجوب الكفارة في صورة الطلاق ولو خاطب به امته المجرمة
عليه ونوى تجريم عتقه او اطلق فان كانت محرمه بغير ما يردا كما لو كانت
اخيه لم يلزمه شيء فان لم تكن مرندا كما لو كانت مقعدة او مريضة او مجوسية
او مزروجة او صابئة او خايشا او فقتا فلهذا وجه انه وان الجواب كذلك

والبيان

والسائل بحج الكفارة والمالك ان التجريم ان كان سريعا الزوال كالقتوم
والخيف والنفاس وجبت وان كان بطيئا كالنكاح والعدة لم يجب بحج
الحلاف فيها اذا كان للزوجته ومن متصفه بشئ من هذه البقعات
عكس اصحابها به كعدة الشبهة والاحرام ولو خاطبها بالرجعية به لم
يلزمه شيء **مروغ** الاول لو حرم نبي من ماله عليه غرامة لم يلزمه
كفارة ولو كان له زوجتان واما وما كان فقال كل ما اهلك حرام على نوى
التجريم في الزوجات والاموال اطلق وجعلناه صراحة وجوب الكفارة
او في الزوجات ان يعلل على حرام فويل بغيره كفارة واحدة ام على كل
زوجة وامة كفارة فيه طريقان احدهما القطع بوجوب كفارة واحدة
وقائمه انه على القولين كما لو طامر عن استوه مظنة واحدة وفيه وجه
ثالث وقيل انه يجب للزوجات كفارة وللأما كفارة وجه رابع
انه يجب للمالك كفارة بالنية في الرافعي وبما جرى على ضعفه فيما
اذا وصف المال وحده بالتجريم ولو نوى طلاق الزوجات وتجريم
الجوارس طلقت الزوجات وجبت الكفارة في الجوارس **المالك**
لو كان لمرأته انت حرام مزايا ونوى تجريم عتقه او لم ينو وجعلناه
صراحة وجوب الكفارة فكل من لم ينظر فان دره في مجلس
واحد كفارة واحدة وان بعد المجلس المجلس ان اراد
التأجيل فكله لك وان اراد الاستدماق فالاصح ان عليه لكل مرة
كفارة وقيل يكفي واحدة وان اطلق فتي تعدد الكفارة قوله ان
المالك لو كان انت حرام ولم يقل على في الدعوات هو ككفارة
قطعا ولو كان انت على كالمسته او كالم لو كالحزير او كالحزير
ازاد الطلاق وطلاق او الظهار وظهارا او التجريم لم يجرم
وعليه كفارة في اصح القولين ان اراد به لفظ التجريم فالجماعة
منهم الشبان ابو حامد وابو علي الطبري ان جعلنا قوله انت على
حرام صراحة في اجاب الكفارة وجبت وان جعلناه كما لم يجب

لانه لا يكون للكاتبه حياية قال الرافي ومذا التصوير لا يكون
لانه ينوي باللفظ معنى لفظ اخر لا صورة اللفظ واذا كان
المؤي المعنى فلا فرق بين ان يقال بؤي التجرم او بقول انت حرام
وان قال اردت انما كالمسته في البقرة والاستيفاء اريدك ولم
يلزمه شيء وان اطلق لم ينو شيئا فظاهر النحر وهو الدر حكاة لرحام
انه لقول انت على حرام وقال صاحبنا المديب والعدو وعنه ما
يستضي ذلك كفارة والامام ذكره احتملا لا وقا الحياطي الخلاف فاما اذا
اطلق منامرتب على الخلاف في الاطلاق في لفظ التجرم او في منا
بان لا يجب **الرابع** لو قال انتي ما قلت لا مراقة انت على حرام في
اريد به الطلاق ثم قال لها بعد مدة انت على حرام قال ابو العباس
الرد ينفذ بحمل وجهين احدهما الحمل على الطلاق لما تقدم من
والساعة انه كما لو ابتدأ به الاحتمال ان يبعثه تعجب وضح النوى
هذا الخامس لو قال انت على حرام طالق لا نية له كطلق لا
كفارة وصار قوله طالق تفسير له ولو قال انت على حرام وانطالق
لم يصير تفسيره ولو قال انت على حرام كظهر امي ولا نية له كان نظاما
ولا يلزمه بالتجرم كفارة **فايد** قال الرافي اعلم انه قد روي كلامهم
في المسئلة ان قوله انت على حرام صريح في الكفارة او في التزامها
او كناية في الحقيقة ليس لزم الكفارة او التزائم معنى اللفظ
حتى يقال هو صريح فيه او كناية واما مو حكر ربه الشرع على اللفظ
منه اللفظ واحتلفوا في ان هذا الحكم هل يتوقف عليه بنية
التجرم او لا فهو شعور باطلا في لفظ الصريح والكناية **واعدا**
في الكنايات احدا ما الكنايات لا يصير صريحة في الطلاق في نية
السؤال والعصب والتخاضم فيعمل من غير نية **السادس** الكنايات
لا بد فيها من نية الطلاق واما نواه وقع باللفظ والنية لا باجدها
وان كان اللفظ المعلن والملا فمضى الكتاب طلاقا بغير النية

قاله

قاله ايضا لا يعضني طلاقا من غير كناية وسبغى ان تقرن بلفظ
الكناية ولو تقدمت عليه فان نوى ثم بلفظ مع طقة او باخرت فان
نوى باللفظ او لا فهو نوى بعد فراغه لم يقع الطلاق وان
اقرن باوله وعمرت قبل تمامه فوجهان طهرهما عند الفاضل الاجام
والغزالي في المتوطة مؤطام المذهب انه يقع وقربها المتوطة
بن الوحيين اذا اقترنت بنية الصلوة فاول التكبير دون اخره
ولو اقترنت باخره ووزاد فوجهان ايضا وضربها المتوطة من
الوجهين فيها اذا انشأ المتسا فنية الجمع في التاليد ويلي
وبما ما القاصي عليها وبني الوجهين في الاول عليها مسا وقال ان
صحناه في مدينه في تلك اويل والا فوجهان وخرج من ذلك
بليته اوجه بالهما ان اقترنت باوله في الا فلا وصحة المارة في الرد
وصح المحاملة الوقوع فيها ومو معنضي كلام المتوطة وحكي المتوطة في طريفها
اخرتها ان تارنت اوله دون اخره لم يقع وان قال رنت اخره دون
اوله فوجهان واحملوا في اللفظ الذي عبرا اقتران النية به فمثل
ابن الصباغ والرافعي اقتران النية باوله دون اخره كما اذا نوى عند
قوله انت وعمرت عند قوله بان ومودل على ان محل الوراق في ما
اذا اقرنت باللفظتين معا ومثلها الما وروي ما اذا اقترنت انت
بأعمرت عند مطقة بالبا والموت ومثل عكسه بعكسه ومثله
البند بنجي والرد واثبها اذا اقترنت بالخاص قوله خليه دون له
وبالعسر ومودل على انه لا اعتبارا وبقا بينهما ولا عده بقوله
انت والاول موافق لقول ابن شريح انه اذا وقع قوله انت في زمن
الطهر وطالوت من الحيض كونه الطلاق سنيانم اذا نوى
الطلاق يرجع في عده لانيته فان نوى واحدة او اطلق
وقعت واحدة وان نوى بغير وقعنا وان نوى بلا وقعت ولو
احلنا في انه نوى الكناية الطلاق صدق في انه لم ينو يمينه وان

ذلك وحلفت انه اذا به بها حرم بوقوعه ويعلم ذلك بالفرانج باخباره
لها انه نواه **فروع** مسورة من الفصيل عن الزيادة لا يجد عاصم
العادي انه لو قال بعثت منك طلاقا فقالت اشتريت ولم يدخر
عرضا لا يقع الفرقة اذا لم يدر فيه ومن يقع طلاقه رجعيه لان
الطلاق لا يفته له ويقل يقع طلاقه متهرا لثالثا اذا قالت بعثت
طلاقا منك مترك ومؤكد انه يطلق لا منع ذكر العوض صريح
وان قال بعثت طلاقا في مهرب فقال بعثتكم والحق فيه كأمروا
لو قال انت طالق لم ينطق بالطلاق بل على الرخيم وكانت
البوسعي ينبغي ان لا تطلق وان نوى نفي لوفاء لا طلاق ونوى فاعوانه
اذا قال لا طلاق لا يزم به وواجب على تعلق للعرف ولو قال فز من علي
لم يطلق وقال الصبر قوله الطلاق لا يزم به صريح وحكاية الردائي عن
القاضي الطبري عن شيخه وان الدار في استنفذ فيه اربع مرات
واجاب بصراحته وقال يحمل على رأي القفال ان يكون كسائه وقال
الموسعي هذه الالفاظ المثلثة كانه وجزم صاحب البيان بان قوله
الطلاق لا يزم كانه وحكي صاحب لعد الخلف فيه ونسب صراحته
الى الاكثر بنسب به طلاقه لا يرد ياخذ ولو قال على الطلاق والملا
فان نوى كان طلاقا والا فلا مذاق له المزي في مستوره وقال لا
نصر فيه المشافعي ثم قال وهو من الناس لا يعرفون هذا الاطلاقا
ولو قال لست طلاقا فوجه فوجه ان احدهما لا يقع به شي واظهرهما
انه كانه قال صاحب الفروع ولو قيل له انك زوجة فقال لا لم يكن رخصا
ولا كناية قال ويحمل ان يكون حايه مطلق به اذا نواه قال القفال
في فتاويه لو قال اذمبي لبعثت ابويك ونوى الطلاق فان نواه بقوله
اذمبي وقع وان نواه جميع اللفظتين لم يقع قال ولو قال انت طالق
او طوا التوم يقع الاطلعة وان لو قال طلاقا لا اعلم ولا
امراة له غيرها تطلق لا تستغراقا لا استغراقا لا قالوا لا يسا طالق

لا

الا عمره وليس له غيرها وفيه نظر وان لو قال امراة لا تسبق فقال
طلقت مولا الاميرة واستأجر لي زوجة لم تطلق لو قال لامراة فاسي
وقعت الفرقة عند احتمال السن كما يعق عبده وامته بقوله ذلك
عند احتمال وقوع النوى المحتمل انه لا يقع بهذا فرقة اذا لم يكن
بينه ومقتضى الاول ان يكون مرقه فسخ لا طلاق وقد حكى الردائي
في ذلك وجهين فيما اذا كانت مشهورة السبب من غيره او كصيرة
فكانت لا يقتضي النكاح وان زوجته لو كانت فتنب الزوج امها
فقال بنت فلان طالق لم يطلق لا الراجعي وغيره فيه احتمال وان
النوى ينبغي ان يقال ان نواه طلاق ولا يضر العلة في نسبها
كخبره من النكاح والا فلا ومراة القفال انها لم تطلق في الظاهر
واما الناطق فيتعين ما ذكرته وان لو قال نسأ المتكلم طوا التوم
تطلق امراته وردى الراجعي عن غيره انما تطلق وبناه على الخلاف
في ان المحاطب هل يدخل تحت الخطاب قال النوى ولا رخص انه
لا يدخل وانما لا تطلق انه لو قال مات من امرأته او حرمت على من
اقرار الطلاق لانها من كاياته وان لو قال انت باين ثم قال بعد
مراة انت طالق لا فاقوا لاردت بباين لطلاق والطلاق الثاني
صادف المعنوية لم يعقل للتمية الا ان وان لو قالت له زوجة واسمها
فاطمة طلقتي فقال طلقت فاطمة وادعى انه اراد فاطمة اخرا لم يقبل خلاف
ما اذا قال ابتدا طلقت فاطمة ثم قال لاردت امرأة اخرها لا الراجعي وقد
شكل من هذا ما مر ان السوا لا يسا ولا يلحق الكمان فالصراح ويوافق
ابضا ما ذكر في ان لو قال لام زوجة امك طالق ثم قال لاردت
امك التي ليست من زوجتي يقبل **قلت** وحكي الردائي في مدافع
القاضي ابن الطيب وان قال هو فباش قوله في الاملا وعن اللافدي
انه لا يفسد ظاهرا ودين وقد حكى ابن الصباغ فيما اذا كان اسم
زوجته واسم خاوية عمره وقال عمره طالق ثم قال اردت بخارية

وجبهنا حه ما انه يقبل وموافقا للطرف ونقل المادى
عن ابن سريج انه اذا قال فاطمة طالق وقال لا ردت غير زوجتي انه لا
يقبل ظاهرا ويدين وفوق يمينه وبين ما اذا قال احدا طالق وقال
اردت لا حبيبة لانه يقبل ظاهرا على النص واما اذا قال لساك طالق
وقال لا ردت غير زوجتي انه لا يقبل ظاهرا ويدين وفوق يمينه وبين ما اذا
قال احدا طالق بطلاق ظاهر او يدين وفوق يمينه وحققا التزم من ان
يقبل اذا قال لا ردت فاطمة احدا لو كانت مطلقة من زوجها بخلاف قوله
طلعت فلانه وصحة القاضيا بالطرف والرد بان قال ولو كان عمدا
امرا فان احدهما بنكاح صحيح والاخر بنكاح فاسد فقال احدا طالق
وقع على المذووجة نكاحا صحيحا وان كان معسرا فقل لا ردت المنكوحة
نكاحا فاسدا قبل منه ولا الوافق في الائم والنسب فقال فلانة
بنت فلان طالق نعم قال لا ردت المنكوحة نكاحا فاسدا قبل منه ولا
لوافق في الائم والنسب فقال فلانة بنت فلان طالق انه يقبل
وما علق عن العباس الرضا في غيره انه لو قال لزوجتي المطلقه بوي
طلاقها فمضى كونه شايه وحيان قال النورى صحيحا نعم وانه لو قال انت
باين وطالق جمع الى نيته في باين فلا يجعل وطالق بعينه له وانه لو
كرر لفظا من الفاظ الكليات قال لو قال لها اعدى اعدى اعدى
وبوي الطلاق فان بوي المندار به وقعت طلاقه وان بوي بكل واحد
طلاقه مجزؤه وقع الثلاث وان لم ينو شيئا فقولان ولو كانت لالفاظ
مختلفة ونوب بها الطلاق وقع وكل لفظه طلاقه وانه لو كانت
تحتة ٦ احدا فاطمة بنت محمد والاخرى بنت رجل سماه اموه محمد
الا انه استمر في الناس بالحسين وبه يدعونه فقال فاطمة بنت محمد
طالق وقال لا ردت الذي يدعونه الناس بالحسين يقبل قوله وقيل العبد
بالا اسم المشهور لانه ابلغ في التعريف وانه لو قال لهن امرأتى محرمه
لا تحل لي ابدا لا مطلقا لا التحريم قد يكون مغير الطلاق وقد ظهر

امراتان

المود

المود بالخلف على انه لا يجامعها وقبل حرم عليه بالدمونه بمقتضى ذلك
قلت الخلف على انه لا يجامعها لا يقتضى تحريما ويحتمل ان يوبد به اذا
حلف بالطلاق في بعضه في وجهه وانه اذا قيل لرجل اسمك يد ياربك
فقال امرأة زيد طالق دفع الطلاق على امراته وقيل لا حتى يرد نفسه
لجواز ان يريد زيدا اخر قال الراغبى ولحقى هذا الوجه فيما اذا قال
فاطمة طالق واسم زوجته فاطمة ويستبين ان يكون هذا هو الاظهر **قلت**
وهزم به الرد بان قال لو قال لنسأ الزيد من طوالت طلعت وهو لو
احد الوحيين في قوله نسأ المسلم طوالت بلوقا لامراه الزيد طوالت طلعت
لان التعريف من امراده الاول وقرب من هذا وجهين عن
القفال فمالم لو ان من عزل من القضاء امراه طلق قبل فطلق زوجته
وان كان بينهما فزوت وانه اذا قيل لرجل طلعت امرأتك فقال علم ان
الامر على ما بقوله فمضى كونه اقرا ابا لطلاق وجهان صحيحان وانما لو
ادعت على زوجها انه طلقها فلا تادوم من ذلك فقال لفقهاء كتب لها
ثلثا يحتمل ان يقال لا يكون كناية لان الكناية فعل الكاتب ولم يقصر
اليه الطلاق ويحتمل ان يجعل منه كتابه **قلت** وهذا في ابن الصلاح
والمقدم طلعت فاقبها لها فلا قال ولا يفسر هذا المسئلة المستوطر
فيها اذا قال لا كتب بطلاق امرأتى فكتب ونوى الزوج لا يطلق فان
المراد بالمستطوران ينوى الزوج الطلاق فكيف ونوى الزوج لا يطلق فان
لنفسه ولهذا اشبهوا بها اذا قال له فلانة امرأتى انت باين فقال له
دنوى الزوج ومما انما نوى الطلاق بقوله كتب الطلاق لا يفعل الكاه
وانه لو قال امرأتى التي في هذه الدار طالق لم يكن فيها لم يطلق وانه
لو قال لامرأته طالق وعني بنفسه يحتمل ان يقال لا يقع لا مدد العمان
لا يحتمل بعينه وان يقال يقع لانه قد عبر بعينه عن نفسه ورجح النورى
هذا وانه اذا قال لانه فلانك طالق فان اراد النورى فان قال
الان سعاد ذلك طلعت ويحتمل ان يقال يطلق والا بن سفير خيرا الحال

زاده لوفال امرأه كل مرة في المسلق طالق وامرأته فيها ففهم انما لا
 تطلق قال والصحيح عندى انما تطلق في كل رجل بطلاق فقال
 الرجل طلقت كل من يقع عليها الطلاق بل طلق في طلاق المرأة التي وكل بطلاقها
 وجهان ولو وكل بطلاق امرأة فطلقها ولم ينسحب عند الطلاق بل طلق
 ففي انه يوقع لموكله في الوقوع وجهان فالفاصل في الفنا في لو قيل له
 فعلت كذا ان نزل فقبل له فانك طالق فقال نعم لم لا تطلق له اجاب
 لا يقع قال الغرض المستند على طلاق منه على التكرير فما اذا قيل
 طلقت مرانك فقال نعم قال الما وربي لو قيل له وخرجك هذه طالق منك
 فقال نعم قال صرحا في التوبة ولو قال لو احدث من نسيانه ان طالق
 مائة طلقة فقالت كعبني فلا فقال لا لانه على صوابك لا يطلاق
 لان الزايد لغوا الا ان ينوي الطلاق فربب على قوله ان طالق المعنى
 ان طالق مائة ومن طوالت بالثبوت فطام كلام الدعوى لا يقع
 وان نوى في الدعوى ولو قال كعبني واحدة فقال لا لانه لصرك
 طلعت المحاطة بلا ما والصحة طلعتين اذا نواه قال ولو قال كل امرأة
 ان وجهها من طالق انما لا يام او لا يام في لا يوافق العاصي لا يطلاق
 الراجعي وقرب منه ما ذكره غيره انه لو قال لزوجتي نسيان العاكر طوالت
 وانت ما طلق لم تطلق في الفنا في لو قيل له فعلت كذا فقال له من
 حادده الحلل عليك حرام والنية نيتي انك ما فعلت كذا فقال الحلل
 على حرام والنية نيتك ان ما فعلته ونحو الحكم كالوتلفظ بهذا ابتداء
 ولو قال له لا افكر انك طالق اذ نيتك كذا فقال طالق وقال طاروت
 طلاقا ما لا يقبل وان لم يدع اذاده غير ما طلق وقال الغزالي في فتاويه
 لو ثبت السر على اقرار رجل بالطلاق فقال له الشهود تشهد عليك
 بما في الكتاب فقال لا تشهدوا لانفع الطلاق باطلا بل لوفى لا تشهدوا على
 ان اطلقها قال لا يمس وهو كاذب لم يقع باطنا وان لا يمس على التوسيع
 لو قال لامرأته انت كذا ونوى الطلاق لم تطلق في الدعوى فيصنفه فقال

ان

انما افعل كذا انت كذا ونوى الطلاق قال لو قال ان لم افعل فانت كما
 امر ونوى الطلاق قال ولو قال لها اربع طرق عليك مفتوحة فحدي
 اسمها شيت اعصاب على جوابها فراجعت بعض مستأجر في حات ايمه
 خاسان بان حايه بقوله خليت سبيلاك واجاب امام العراقيين
 فيعين ايا بكر الشاشي بان لا يمس بكايه واجاب ابا سميعة بان لا
 يمس في ان يعرف بغير قوله ففحش طرقتك وخليت سبيلاك قال لا سميعة
 ولو قال لها احدى طلاقك فقالت اخذت لم يطلق ما لم توجد بينه
 الا بقاء بقوله خدي او من المرأة اذ حمل قوله على تفويض الا بقاء اليها
 ولو قال لو لا امرأته زوجتها كانا قرا ايا بالطلاق ولو قال مروحي لست
 مكررا اذ ان له الففال وتوقف الراق في فيه قال ابو الفتح البجلي
 دفع في العياضي ان رجلا قال طلقك ولم يصفه الى وجهه لشرتها
 لم تطلق فيجب كبر في المصلحة وقال في دفع الطلاق في اسدل
 بان لو قال لا يطلقني لاني لم اذ و نواها طلقت مطلقا وهو يدعي ان
 الاضافة اليها ليست بشرط قال الزواشي ولو قال لها ابتلي بعينك
 فقالت قبلت او لا يبيها او اخبرها ابتليها فقال قبلت فان نواها طلاق
 دفع قال لا ولا تغفل عن جدي انه لو قال او دعوت الطلاق في قبضات
 او في قبضات او وقعت عندك او في دارك او اياك طلاقا فهو كايه
العصر الثاني في الافعال فيحصل الدلالة على المعاني بالاشارة
 والكايه لا يحصل بالالفاظ اما الاشارة فغيره من الاخر من دفع
 الطلاق قال الامام واستارته يقوم مقام عيان الناطق في العقود
 والحلول والاقاير والدعاوى في ستمائة خلاف واذا اشار في
 الصلوة بالطلاق او البيع او غيره لم تطل صلوة على الصحيح ان
 واحلوا في اشارة فذميت طائفه منهم المعنى في ان الطلاق
 يقع باشارته التي منهم منها الطلاق مطلقا سواء نواه ام لا وذهب
 احرار منهم الا حرام والغزالي في ان اشارة تقسم الى ان صريح وكايه

اللفظ غيره فالصريح كل الناس يفهم منها الطلاق فتقع منه مفسدة
والكاتب ما يختص بمعرفة الطلاق فيها بعض الناس ومنهم من لا يفطن
والد كالفلا يقع بها الا بالنية والرافعي وطعن في سمعته او رايته
لمعهم ان الكاتب التي يختص بفهم الطلاق منها من خالطه واختبر
احواله واشتاتاته والصريح ما يفهمه الخلق والاجابيد ولوايد باشاره
صحيحة او ادعى انه لم يرد بها الطلاق واهم هذه الدعوى لم يقبل
والاجابيد ولوايد باشارة صحيحة او ادعى انه لم يرد بها الطلاق في اقدم
مبنى الدعوى لم يقبل قوله في الظاهر وقال الامام في قوله تردد
وقد صرح الرواية فيه بحكاية وجهين لا فرق في وقوع الطلاق
باشارته بين ان يقدر على الكتابة ام لا وقال المولى اما يقع باشارته
اذ لم يقدر على الكتابة فلان قد روي في بعض ما كتب مع ذلك في
قصدت الطلاق وقع الطلاق بحكاية الاخرين في يقع باشارته بل روي
والكاتب في حقيقته كتابة لاحتمال امتحان القلم واليد بحكاية الخط وقال
الشيخ ابو محمد في صريحه ولا يشترط ان يشار اليه الكاتب على
المذمب ومنه من يراه على الخلاف لا يحد في ان طلاق الناطق بحكاية
يضع مجرد الكتابة مع النية او يتوقف على قرأته ولفظه به فيقول لردول
لا يحتاج الى اشارة وحكي ان بعضهم انه دوى الطلاق في عمل بالخط
بحساج اليها واما القادر على المنطق فلا يكون اشارة صريحة في الطلاق
وان بالغ ومثل حكاية فيه وجهان احدهما نعم واخاذه العقاب
في حكاية الرافعي واطهرهما لا جرم به الماقدري وابن الصاغ ورسنه
الامام في اختيار العقاب وذهب العقاب على الوجهين لا يفسر فان
كنايته كناية ام لا فان لم يجعلها كناية فلا شأنا اذ لم وان جعلها كناية
في الاشارة وجهان واشاد بعضهم الى وجه يائت وهو صريحتهما
فيها اذا سألته الطلاق فاستأذنه ان اذمى **فزع** لوقا لاحد
روحته انت طالق ومبزه استأذنه للاحري مطلق للاحري

سوق

يتوقف طلاقها على النية فيه وجهان ولو لا امر لطلاق واستأذنه
احدهما نعم والاردت للاحري فوجهان احدهما بغير قوله ولا يلزمه
بالاشارة شي وانيتها بطلاق معا واما كانه الناطق الفاظ الطلاق والقرآن
فليس بصرح على المذمب كما لو كتب زوجتي طالق او فلافه انت
طالق او ذكر روجه طالق او يقول فلان فلان ان امراته فلافه
طالق فيه وجه اما صريحه وقد ذكره واجهين ولو قيل له اطلق امرأتك
فكتب نعم ربه لومها كانه طرف ظهري ان فيه قولين احدهما نعم فيقع
بها الطلاق اذا نواه وجريان في الظاهر والابلا والتاخذ القطع
بالقول الاول والثالث القطع بالماخذ وعلى الاول في موضع
التوليز طرف احدهما انها في حق الغائب فاما الحاضر فكأنه لغو فانها
انما في حق الحاضر واما الغائب فكأنه كانه قطعاً واطهرهما جريانها
في الحالتين لا فرق بين الغائب عن البلد والمجلى في شخص من البلد
اقوال مذكورة اذا قرأ ما لم يكتبه اما اذا قرأه في حال الكتابة او بعد
فان قال نويت الطلاق وقع قطعاً وان قال لم انوه واما قصدت
القراء فقط ففي قوله طاهر وجهان فالوجه من ان اذا قال لها
في حال الحل الوفاق انت طالق او قال اردت من الوفاق واما يسمع
منه الدعوى اذ لم يجعل الكتابة صريحة او انشأ ان نية الطلاق
بما اعلها فلا معنى له عزاه قصد القراء والطلاق في افع قطعاً ورسنه
كانه الطلاق مع ككتب صريحة فان ثلثا بالصحيح ان الكتابة كتابة
قصدي النظر في ثلاثة امور **الاول** في التصريح يحصل بها كل
ما يستقل به النصف من غير توقف على قبوله كالعتق والعقود
القصاص والامر او نحوها فاذا ثبت ونوى حصل الحق الماقدري بحسب
الظاهر وكناية الطلاق وجزم بان الابلا لا يحصل بالكتابة وجزم
القاص من الظاهر لا يصح بالكتابة لان هذا الابلا لا يحصل بالكتابة
ويغني ان يخرج الخلاف في الظاهر على ان الخلف فيه شبه اليمين اجمالا

و يدخل فيه الوكالة بالعقد كالبيع اذا لم يشترط فيه القبول وانما
يعتبر في القبول كان استقل الكاتب بمقصوده وبقوله المخاطب
في بعض الاحوال كالخلع والكايه والصلى عن دم العهد العتق بالقتل
الاول كما مر في البيع فان لم يستقل بمقصوده في حاله ما فان لم يشر بكتبا
كالبيع والسلم والرمس والاجارة والهبة ففي العقد ما بينهما فولا ن وقيل
وجهان احدهما عند الاكثرين انه ينعقد عند القايض انه لا ينعقد ان
كان نكاحا ففيه خلاف مرتب على الخلاف في البيع ويعوم فان لم يخرج
العقد بالبيع ويحور به في النكاح اصله بان لا ينعقد بما وان جوزه به في
النكاح وجهان وبطل العمانه عن الا انه ان صحبه بما قوله الحد
ومعه بما قوله القديم والاصح فيه المنع فان صحه هذه العقود والكايه
فذلك مع العيبه وانما مع الحصور ففيه الخلاف السابق والتميز وجب
التميز بينك وقد شهد الكايه عدلان فاذا بلغ الزوج بطلت اء و
بشبهه على القول على الصحيح ويستند به شامدا الاجاب فنصح فان شهد
غير ما لم يصح على الصحيح واذا ثبت بعدك ذابن بكذا اقبلت الكتاب
فليقبل بالكايه اليه انه قبل او تلفظ بالقبول وموا واولا واد و يشترط
ان يكون القبول على الفور على الصحيح وقد مر كله في البيع ولو قال عتق
ذارس من زيد فبلغ زيد ذلك قال القاضي لا خلاف انه لا يصح وقال الزمام
هو بمنزلة الكايه واولا بالكايه لصحة الحق البعوي فليقبل بالنكاح
في الصفة بالكايه فيكون على الخلاف كما فعل الامام في البيع فلو قال العايب
زوجت بنتي فلان من زيد وشهد عليه عدلان فبلغ الخبره يذلفقبل
بحضره العدلين فان صحنا النكاح بالكايه مع ذلك وان قل لحضره غيرهما
لم يصح على الصحيح **المرط الماني** في الصيغة المكتوبة بالطلاق وهي ثلاثة
الاول ان يكتبت طالق او زوجتي طالق او فلان بنت فلان طالق
و ثوى فيطلق في الحال وان لم يصل الكتاب اليها **السانية** ان يكتب
اذا بلغك او اياك او وصل اليك كايه فانت طالق فلا يطلو من وصوله

اليها

اليها مكتوبا فان لم يساغها مكتوبا لم يقع **الثانية** ان يكتب اذا قرأت
كايه مذكورة طالق فلا يطلو في الحال ولا عند بلوغه اليها بل عند
قراة فاذا قرأته طلفت واحسنت القراة وحصل القراة باطلا عما على ما
فيه اذا طالعته وهنته ولا يتوقف على بلوغها بما فيه ولو قرأه غير ما عليها
فان كانت لا تحسن القراة طلفت على الصحيح فلو كان الزوج لا يعرف
انما قارئة او امية قال الراعي يجوز ان يقال ينعقد بالعقود على قراة
بنفسها نظرا للحقيقة وان يقال ينعقد على الاطلاع لان اصل
في التاثير لا احسنوا القراة فعمل على القدر المشترك ولولا قرب
وان كان يحسن القراة فوجهان اظهرهما وجرم به جماعة انما لا يطلو
النظر الماني في الكتاب عليه وهو كلما بس الخط عليه من كايه ورت
ذ لوح ورت وحج وعظم ونحوه ستوا لبت يجبر او مذكور او غيرهما او غير
صورة الاحرف في خشية وحج ورت الوخط على ليدرض وانهم اما لو
رسم صورة الحروف في الما او في الهوا فليس ذلك كايه على المذهب
وقال الامام لا يصح ان يلحق ذلك ناسا في القادر ونازع الراعي
فيه وجهان لطلاق وعلقه في يلونع الكتاب فوصل اليها وقد انجى
جميع ما كتب فيه باصانة ما او غيره بحيث لا يمكن قراة لم يطلو على
الصحيح وان في اثر الكايه وامسكت القراة طلفت وان وصل بعض
الكتاب دون بعض او انجى بعضه دون بعض حرم الكتاب اربعة اشياء
احدها موضع الطلاق فان انجى ذلك الموضع او سقط من الكتاب
ووصل الباقي فثلاثة اوجه اصحها ان الطلاق لا يقع وبالله ان
مكتب اذا بلغ كايه مذكور او حاك المكتوب لم يقع وان قلنا اذا حاك
كايه وقع **الثالثة** موضع المصاحف ما عدا الطلاق وهو ما يعتد به
عنه وما نكسها عليه والافعال المصنعة فاذا انجى او سقط وقع مخرج
الطلاق ففيه الالوجه الثلاثة واولا بالوقوف منها قال الراعي يحسن
ان يعتمد على الوجه الثالث في الصور **المرط الماني** الذي ليس بمقتضى

كالتمحيه وصد الكتاب واخذله في اخره ونحوه فاذا انجى ذلك او سقط
 وبقيت المقاصد وهو الطلاق ونحوه من لدا عند دار واللوم والخلاف
 مرتب فاوله بالوقوع وهو الاظهر عند الامام فانه لو ادعى ان
 يفرق في الصور الثالث بين ان سعى معظم الكتاب يقع اوله فلا الذي رده
 حكاة المادحة في الساسي جهلا في الاخرين ورا **الاول** **الرابع** الحواشي
 والبياض والكتاب واخره فاذا سقط ذلك فطريقان احدهما انه على
 الاوجه واصحهما القطع بالوقوع ولو كتب اذ بلغك او اياك طلاقا فانت
 طالق طلقت بلوغ موضع الطلاق اليها قطعاً وان فات غيره وان بلغها
 غيره وذهب موضعها ما نجا او انقطع لم يطلق فان كتب اذ وصل اليك
 كما في فانت طالق كتب اذ بلغك طلاقا فانت طالق اذ بلغها طلقت طلقت
 لوجود الصفتين لانه اذا نطق بالتأخير ولم يكتبه فاذا كان التعليق
 بقراءة الكتاب فقرأت بعينه دون بعض الحكم كما تقدم في وصول
 بعينه دون بعض ولو كتب اذ بلغك نصف كتابه مذكراً فانت طالق
 فبلغها الكتاب جميعه فوجها ن اصحها انما تطلق **زوج** لو امر الزوج واحد
 فكتبها لطلاق ونوى الزوج لم يطلق لو امر ان يقول كتابه ونوى
 ولو قال انا في كتاب الطلاق وانكر الزوج انه كتب اذ نوى الطلاق
 صدق بيمينه ولو شهد بشايد ان علم انه خط لم يطلق لو شهد على
 سبعة الا ان يشهد او غيره ما به قراه او على اقراره انه قواه ولا يجوز ان
 يشهد الشهود على انه خطه الا اذا شامدوه وكتبته وكان الخط محمولا
 عندهم وكتب انت طالق ثم استمد وكتب اذ اجاك كما في فانه احتاج
 الى الاستمداد لم يطلق حتى يحيط الكتاب **الفسر** وان لم يحتم
 اليه طلعت في الحال وبني نظره لو حرك لسانه بكلمة الطلاق
 ولم يرفع صوته قرن ما سمع بنفسه فموقع الطلاق قولان والظاهر
 على ما ذكره النووي انه لا يقع **الفصل الثالث** في نفوذ الطلاق
 الى الزوج والنظر في ثلثة اصناف **الاول** في الفاظه بصريح الريح

ان نوى طلاق زوجته اليها فطلق اذا كانت صحيحة العبارة لا
 الصيغ فصح النفوذ اليها بصريح الطلاق فان يقول طلعت نفسك
 وبخاصه مع البينة ولها ان يطلق بالصريح وبالكاية فاذا قال طلعت
 نفسك فقالت طلعت نفسي طلقت وان امتصها على قولها طلقت
 فوجها ن اصحها عند القاضي وهو المصو ان يقع فلو لا بينت نفسك
 ونوى فالتاب وتوت وقع وان لم ينو يا ولم ينو احدهما لم يقع ولا
 يشترط توافق اللفظين من الجانبين فلو لا طلعت نفسك فقالت رفاها
 او سرحتها وقع قطعاً ولو لا بينت نفسها او سبها او انا حليها او
 بريه وتوت طلقت على الصحيح كما لو قال لزوجي مع فباع بلفظ التملك
 وعن ابن جرير وابن حرمون انهما لا يطلق من صور الخلاف فاذا قال
 طلعت نفسك فقالت للزوج طلعتك اذ انت طالق او لا بينت نفسك
 فقالت بينت اذ انت باين وتوت فطلق بنفسها وبجرى الطلاق في فكتته
 وموان نفوذ الطلاق اليها بالكاية فطلق بالصريح كما لو قال فوضعت
 اليك امركا وملكتك نفسك او امركا بيدك وامن نفسك او بين نفسك
 ونوى فقالت نفسي كذا قال الامام وكلام ابن الصباغ ان خلافا
 ابن حبان لا يائى مناوون القاضى لو قال لها احنا بر ونوى فقالت
 طلعت نفسي وقع قوله واحد وبجرى الخلاف في الطريق في توكيد
 الاجنبى كما لو قال لطلق زوجتي فقالت ونوى وبها انها او قال طلقتها
 وعلى الوجه السابق لا خلاف في الصيغة مع الاتفاق في الكاية مثل
 منع الوقوع كما لو قال لامن نفسك ونوى فقالت لاني حليه وتوت
 حكمي الامام فيه تردد او لا واحدة لا يمنع ولو قيد النفوذ
 بالقاء بالصريح او بالكاية بان قال طلعت نفسك بصريح الطلاق
 او بالكاية فعلة عن الماد ونوى لا غيره لم يطلق قطعاً ولو كان
 طلعت نفسك فقالت الطلاق لا دم في فوجها ن اصحها فطلق الماني
 لا فطلق لا ان ينوى ولو قال لاني حليه ونوى فنفوذ الطلاق اليها

واقصرق على قولها اخترت قال الفاضل في البغوي لا مطلق قطعا وكلام
البغوي في شعر بان الحكم كذلك وقال ابو مسعود يطلق اذا نوى
وجبي فما اذا لا احسان نفسك فقالت اخترت لحلاف المتقدم فيما
اذا لا تطلق نفسك فقالت طلقت ولوقالت اخترت نفسك ونوت
طلقة طلقة ودون رجعيه ان كانت محل الرجعة وان قال لا اخترت رجعي
لم يطلق لاذ لو قال لا اخترت النكاح ولوقالت لا اخترت الا وواجه فوجهان
اصحهما انما تطلق وان قال لا اخترت نوي واخي او عمي فوجهان ظهرهما
انما تطلق وان قال لا احسان نفسك فاخترت واحدا من مولاي
وقمن البوسنجي ارفيه احتملنا طهرهما انه يقع ايضا وقربه ما اذا قال
تطلق نفسك فقالت طلقت ونوت ولو جري المفرد والطلاق
بالكناية او احدهما منها واختلفا في اليقة صدق النادر في اسماها ونقها
بيمينه فاذا في كناية فقال نويت فاسم صدق بيمينه ان طلمها
وان نكل طلقت ووقع الطلاق ان كانا حثارت وان كانت كفا
وانخرق اليه واد غاها الزوج واحدناه باقراره وان ادعاها وادته
صدقت بيمينه وان قال نويت واخر الزوج معها فالقول قولها وعين
الاصطلاح ان القول قوله وهو بعيد ولوقالت حربي فاخرت نفسك
فقال الزوج لم اخبرك او خبرتك لكن لم اخبرك على الفور والقول قوله
ولو فوجن طلقها لا رجعة فقال لها امرك بيدك وان نويت
الطلاق وان صدقة الزوجان وقع وان درياه لم يقع ولم يقبل
قوله عليها وان كذبه الزوج وصدقه الزوجة صدق الوكيل على
المذنب وقيل الزوج **فروع** الاول لو قال لها اخبرني من كنت طلقا
ما شئت او طلق نفسك من ثلاث ما شئت لم يملك ايقاع الثلاث
ولها ان يطلق واحدا او اثنين وقيل له ايقاع الثلاث وكذلك
قال اعق من عبيدي مولا ما شئت وهم عشره ماله ان يعق الكل او لا
تجاوز سعة وكذا لو قال قل من هذا الطعام ما شئت ماله اكله جميعه

وقد

وقد تقدم في الوكالة الظلام في نظايره **السادس** لو قال لها ثلاث مرات
اخبرني بنوي وانما اردت تفويض احد صدق بيمينه ولو نوى
بطل واحد طلقة فقالت اخترت الاول او الوسطي او الاخير طلقت
طلقة حتى لو جعل لها عوضا وجعل عوض كل منها مخالفا لغيره لا حركي
فما لو قال اخبرني والفا خباري عما يه اخبرني بغير حنطه لزمها العرض
المقابل للطلقة التي اخبر بها حكاها الرواية وحكي الرابعي عن ابي
اسحق انه قال القياس انه يقع واحد **السابع** لو قال لا اخبرني فقالت
اخترت او اطلق فطلقة الاستقبال فلا يقع به شيء في الجواب قال
النوري ولا يعارضه قول النجاشي ان الفعل المضارع لما عند التعذر
لا نه لبيس صرخا عنه وعارضه ان الاصل بقا النكاح ولوقالت اردت
به الا ان وقع **الرابع** عنه لو خيرها فاخترت نفسها وهو لا تشترح
على القولين فيما اذا باع مالا بيمينه ظانا حياته وموئيت والطلاق
اولا بالنفوذ **الخامس** عنه انه لو قال لا انتبات امرائي بيد الله ويديك
فان قال اردت انه لا يستقل بالطلاق قبل قوله ولم يكن له ان
يطلقها وان كان اردت ان لا امور كلها بيد الله والذى لا جعلته
بيدك فلما استقل الرجل بطلاقها قال لها كل امرئ على علمك فقد
جعلته بيدك فعدي من هذا السن تفويض وليس لها ان يطلق
نفسها بلا ما لم تنو الثلاث **السادس** لو قال تطلق نفسك فقالت
طلقت صريحا ونوت نفسها او قال لي رجل طلق امرأتي فقال له
طلقتك ونوي طلاق امرأته لم يقع الطلاق الصريح **السابع**
في حقيقة المفوض اذا نوى الزوج طلاق زوجته اليها كما لو
قال تطلق نفسك او تطلق نفسك ان شئت وامرك بيدك فمهل نحو
عليك او توحيه فيه في لان اصحها وهو الجحد انه عليك فان قلنا انه
عليك لم يطلقها نفسها بضمين القول فليس على الفور فلو احره زمانا
نقطع به الفور عن الاجاب ثم طلقت لم يقع على الذميب وفيه وجه

وقيل قولنا انما انطلق بنفسها قبل ان سفر من المجلس او عدا
قطعا لذلك وقع وصحة القاضى انما للطبيب ووجه اخر انه لا يخص
بالمجلس وانما انطلق بنفسها متى شئت وهذا المليك منه فان ذكر
فيه عوضا بان كان طلق بنفسك بالثبوت والوقت سبب فان تليها
بعوض كما يبيع فبيع باسمه والى الف والشرط ان لا يتخلل بينه وبينه
واما على كلام اجبني قال القفال ولو قال طلق بنفسك فقالت جئت
بكوني مطلقا لنفسى ثم قالت طلق وقع الطلاق ولم يضر ذلك فاطما قال
الرافعي وهو مبني على ان محل الكلام البشير لا يصح ان قلنا انه لو كان في
اشراط قبولها الا وحده الملائكة التي في سائر الوكالات بالثبوت بشرط
ان لا يصيغه العقد كالوقوع هنا وكذلك بطلان وفصله ولا شرط
ان لا يلفظ الامر كالوقوع طلق بنفسك فان لم يشترطه او شرطناه
فقبلت ففي حواجز الخبر التطلعي وجهان احدهما يجوز دلالة ان يطلق
متى شئت كاجبني وقاينه انفراد به القاضى انه لا يجوز واستحسنه
الامام وطرده القاضى فما اذا صح بالوكالة وقال كنت بطلاقك
او فوضت اليك طلاقك بالوكالة وعمر المحققون عن المسئلة بان ان
جعلنا التفويض تليها كقول الزوج توكلها ام يترك توكلها على
المليك فيه خلاف وجزم البغوي بالثبوت وهو كالحلاف في
اذا قلنا الا لا يبيع فقال لا نقاسمنا العقد بل يكون متعاقبا
وصاحب التمسك قال فما اذا قال له طلق بنفسك لا بد من القول
في الحال وحكي فيما اذا قال اخذت حلافا فاشترط العودية او يفي
التطلعي في المجلس مذكرا اذا اطلق المتوفض اما اذا اطلق بنفسك
متى شئت فلا بشرط ان يطلق على الفور **فزع** لو رجع على المتوفض
قبل ان يطلق نفسه خاز على القول وقال من جاز لا يجوز الرجوع
على القول بانه عليك لشخصته العلق كافة فلو اطلقك مطلقا
فانت طالق كذلك قال لو اطلق بنفسك فقال لا بد من يوثق

لا يطلق

لا يطلق لانه لم يوجد المعلق عليه وبوجه طرده في سائر المخالفات
وهو بعيد والذم لم يثبت لوطلق بعد رجوعه وفعل عليها به فهو موقوف
الحالات في تصرف الوكيل بعد العذر وقيل العلم ولو قال اذا جئت
راس الشهر او قدم زيد فطلق نفسك فقول ان يطلق عند المجيء والقدم
وحكما ينبغي ان على ان التفويض عليك وتوكل فعلى الاول لا
ويغزو على الثاني نعم كما في حق الاجبني بنادى الطلاق عند راس
وعند القدم وفيه نظرا منهم حتى لو انما صحة توكل الاجبني في هذه
الصورة فلو لم يرد على الثاني لو قال اذا جاء راس الشهر فطلق نفسك
ان صحت على الثاني وطلق نفسك ان صحت على الثاني بعد شهر فاذا
طلق نفسك عليه بعد مضي الشهر طلقك لزمها الا لوف قال الجمل
اذا جاء راس الشهر فامرا ان لا يترك فان قصد الطلاق لطلاق
له بعد مجيء راس الشهر فله ان يطلقها بعد ذلك في سائر الاوقات
بغير حجر وان قصد بيعها لا يباع براس الشهر بعيدة بل يستر له
طلاقها بعد ذلك ولو قال اذا مضى هذا الشهر فامرها بترك ثقتها
اطلاق الا من بعد مضيه فطلقها متى شئت ولو قال امرها بترك شهر
او ليلته شهر فله ان يطلقها الشهر لا بعد ذلك والرافعي ومبني الامور
في حق الزوج في حق الاجبني اذا جعلنا التفويض لهما فوكلها ولو
قال طلق نفسك فقالت طلق نفسك او انا طالق اذا قدم زيد او قال
ذلك الاجبني فعلق طلاقا لذيها لانه لا يطلق وفيه وجه بعيد
ولو فوض اليها ان تطلق طلاقا بصفة او فوض ذلك الاجبني فله
انه لا يصح وقيل يصح وقيل ان فوض اليها ان يطلقها على صفة فوكل
قطعا كطلوع الشمس ومجيئ الشهر صح وان كانت لا توجد قطعا كخروج
الدم لم يصح ولو قال اخذت اليوم وعدا بعد عدا فاصاف الى
الزمن المستقل يخرج على الخلاف ان المتوفض عليك فلا يصح او
توكل فيصح وعلى هذا فله الرد في بعض الايام ووزر البعض ويوفض

الاختلاف لا العبد فهو من الطلاق لا المرأة فيما تقدم و فرع القاضي
على الخلاف ما اذا ثبت بالمعوم من اليمين فيجوز على انه توكل كما اذا ثبت
به لا اجبني في جوان على انه توكل وجهان كما لو حبس بالبيع وكان
ان ترقت عليك فامرك ببيدك فترد فقولان عن الاملا لمحتا
لا يكون امر طائفة ما اذا ثبت في حقها او اعلنت في المجلس **المرتب**
المشترط فاذا لطلق نفسك ونوى الملاءة فقلت
طلقت نفسي وفوت الملاءة وقع الملاءة وان لم تنو الملاءة
فوجهان اصحهما انه لا يقع الا واحدة ولو قال لطلق نفسك بلا ما
فقلت طلق نفسي وطلعت ولم تذكر العدد ولم تنو في الظاهر
الذي ذكره القاضي في البغوي انه يقع الملاءة في كل عام ان
جعلنا حيلة فوجهان لا يقع الملاءة الا على وجه المتقدم انه
مشرط اتصال لصف الوكيل بالزوج وان نعت فتوكل ان
جعلناه توكل لم ينس كلامها على كلامه ولم يقع الملاءة وان
جعلناه على الحمل ان يقع الملاءة ونسأ كلامه على كلامه
والمحمل ان لا شيء فلا يقع ولو وكله في تطليق زوجته بلا ما وطلعت
ولم ينو شيئا فوجهان احدهما يقع الملاءة لا يقع ولو قال لطلق
نفسك ونوى بذلك فطلقت من طلق ولو نوى الطلاق لم ينس
كلامه ونوى عددا وطلعت بالكتابة ايضا فان فوت ذلك العدد
وقع وان فوت اقل منه او اكثر وقع الاول الذي استفاض عليه ولو
قال لطلق نفسك بلا ما فقلت طلق واحدة واستمر في نكاح
او فعت فان راحها الزوج فله ان يطلق نفسه فانه وبالكه
قاله البغوي ولو قال لطلق بلا ما فقلت طلق بلا ما واستمر
وقع واحدة ويجوز هذا الحكم في طرقة المخالفة في
توكيل الاجنبى بالطلاق وفيه وجهان مخالف للقول بالانكاح
او النقصان يمنع الوقوع ويتغير بحية في مخالفتها سيما على قولنا

ان

ان التوكل من توكل ولو قال لطلق نفسك ان سئت بلا ما فقلت
طلقت واحدة او عددا قال ابن القاصر لا يطلق بخلاف ما اذا اخرج
لفظ المشبه فقال لطلق نفسك بلا ما ان سئت فطلقت واحدة
وعكسته فانه يقع واحدة وصاحبه الاصحاب **رفع** لو قال لزوجي
طلعتك كرسيت لم يقع طلاقه حتى يقول قد سئت وبحرية الزوج
ولا يجعل اتفاقها الطلاق مشيئة وليس من شرط مشيئة الفوت
خلاف ما اذا علقه بمشيئته فان كان يعلق امره في الفوت ولا يكتفي
اخباره عن الزوج بما قاله الا في رد الزوج بان لا يطلقها كرسيت
شأن رد عيت بمشيئتها عند عروص الوكيل الطلاق عليها وبعبارة
عمل المتور فان شئت على الفوت والوكيل ان يطلق على الزوجي وان
يرد مشيئته لم يطلق **اخبر** ولو وكل واحد في تطليقها
واحد واخر في تطليقها واحدة فطلق احدهما لم يبطل وكالة الآخر
وله ان يطلقها احرار ولو وكل في طلاقها بلا ما وطلعت الزوج بلا ما
طلعت الوكالة وان طلقها واحدا كان للوكيل ان يطلقها بالطلاق
المأسوس فان طلقها طلعان ولو قال لطلقها واحدة وبأد الزوج
وطلعت واحدة لم يبطل الوكالة ما لم يقصر العدد وان نقصت بحسب
بابها فهل للوكيل ان يطلقها فيه وجهان من القول في عود الحنث
اخر لو وكل في طلاق واحدة من نسائه ولم يعينه له في صحته
وجهان احدهما ان يطلق فيل المعين لم يقع **اخر** لو قال لزوجي طلق
طلعتك بلا ما فقلت لوكيل انت طلق وورثت بلا ما فوجهان احدهما يطلق
بلا ما والثاني لا يطلق بلا ما ذكره الرواية **اخر** لو قال لطلق نفسك
فقلت طلق نفسك على الف درهم قال القاضي ابو الطيب عن ابن
الطلاق ولا معنى لقوله على الف درهم وهذا لا ينافي في تطليق نفسه
ان قدم فيه لطلاق على الف درهم لا يقع شيئا او فعت غير ما
اوجب لها في الرواية ومدار الصحاح عند **اخر** سادس الاجنبى

فانه فامرك ببيدك لم يطلق اذا قلت بسما حتى تقول فلان الطلاق واحد
فانك **القول الثالث** المقصد لا افظ الطلاق في معناه ولا يكفي
المقصد لا لفظ وهو معناه والذي يقوم به احلال المقصد خمسة
اسباب **اول** سبق اللسان والهزل والجهل والاكراه واختلاف
العقل **ثاني** سبق اللسان فاذا نذرت منه لفظ الطلاق وانما يتوالت
المهاجر بجادته وكان قصده ان يقول غير ذلك او جرف على حسابه وموافق
او عني غلته او سر سمر لم يقع طلاقه وكذلك اذا لفظ بالطلاق
حاجبا كلامه فيقول الفقيه في نحره وتورسده ومعه ما اذا
قال له زوجته اذا قلت لك طلقني ما تقول فقال قول طلقك ما
اذا طرطها رمتها للمضنار اذ ان يقول انك لا تظلمني فستيق
لسانه لا طالق فلا يقع في ذلك كذا لا يقبل ذلك منه ظاهرا ولو
استيقظ المام بعد ان جرى على لسانه لفظ الطلاق فقال اخبرني
ذلك الطلاق اذ وقعته لم يقع ولو قال طلقك ثم قال يتوالتني
في ذلك ولست اريد ان اقول طلقك قال الشافعي رضي الله عنه لا
يسوع لامرته ان يقبل ذلك منه وعن المأثور ومن ان هذا اذا كان
الزوج متها فنه اما اذا علمت صدقها او طبعه فاما ان يقبل
قوله ولا خاصة ومن عرف ذلك منه له ان يقبل قوله ولا يستعمل عليه قال
الرواية ومما اموالا حثيا روي عن من قول الغزالي انه يدبر باطنا
وان كان اسم امراته يغادر حروف طالق طالع وطارق وطايك
وطايع فقال باطون ثم قال لم ارده وان اردت ان تقول باطالع او يا
طارق بخوف فليفت الحرف بالسايق قبل في الطاهر فطعا لقوة الترتيب
مخلاف ما اذا قال وهو محل واما باطون فانه لا يقبل في احد الوجهين
كما مر ولو كانا منهم زوجته طالع واسم عبد جواد قال في باطون له باخر
وان قصد الله الا لا اسم لم يقع الطلاق في العتق وان قصد الطلاق
والعتق فضلا وان اطلق لم يقصد فاحدا منها فوجهان اجتهاد وجزم

به جماعة الجمل على المد لا يقع شيء الصريح في حقها كانه وبانيها يطلق
على طلاق الاستطراد قصد معنى المطلاق كما مر بل يعني قصد لفظه وان
لا يقصد به صرفه عن معناه ومما يفرق من القولين فيما اذا ارادت
طلاق لم يقصد باليكيد ولا متكرارا ولو قال انت طالق وقال اردت
اسمك طالق وبرز في الظاهر وجهان احدهما لا يصدق وثانيهما ان
كانت مكرره وموثره بناهي لم يصدق وان راها من بعد ولم يعلم اي
زوجته ام لا وكان في ظلمة واخر شخص فقال لها انت طالق صدقت **مرح**
لو لفظ بالطلاق ثم قال كنت معساة لم يصدق لا يمينه على انه كان
وايل العقل حينئذ قال النووي في قصد قول الباطن **القول الرابع** الهزل
فاذا لفظ بالطلاق وما زاد وقع قالوا له امرته في معرض الدلالة لظفني
ثلاثا فقول لا عبا ومشتها انت طالق لا فاعطى طامرا وباطنا ولو
قال اريد ان اطلق امرأتي طلاق لا يقع عليها ثم قال يا فلانة انت طالق
فوجهان احدهما انه يقع **القول الخامس** واذا خاطب امرأة بالطلاق معتقدا انها
لست بوجه فبانت زوجته فان كانت في ظلمة او في حجاب وكان
ابوه زوجها معه صغره او وحده ولم يعرف دنتي ان له زوجة فقال له
كل امرأة طالق المستهوز المضموم ان يقع وللإمام فيه احتمال في
الدواني وجهان لا يقع في الباطن وجهان احدهما يقع طلاق النايبي
دور الجاهل قال الغزالي وكان بعض المذاهب في زماننا يفتي من اهل
المجلس بمرمه فلم يفتح وطال انتظاره فقال يصحرا منهم طلقكم بلا ثا
وكان روجه فهم وهو لا يدري فافترى الامام بوقوع الطلاق في ذلك النفس
منه شيء قال الرازي ينبغي ان لا يقع وكذا قال النووي يعني اخروفا
ذكره الرازي ومما يقع طلاق الجاهل باطنا في المتولي يعني على ان لا يتر
عن الحق والمجهول لم يصح ان قلنا لا يصح لم يقع باطنا في المتولي العباسي
الرواية فيه وجهان فان حمل ان يقطع بالوقوع في صوت الشبان
ويحضر الخلاف بما اذا لم يعلم ان له نكاحا ووجه في الجاهل في الصلوة

واما اذا قلنا كلمة الطلاق بغير بعثته فقالها وهو لا يعلم معناها فقد مر
 انه لا يقع طلاقه في المنوي وانما يقبل قوله انه لا يعرف معناها اذا لم
 يكن بعثته وبما علمه ذلك اللسان مخالطة فان كانت لم يقبل ظاهره ودين
 ولو تلفظ بها والارادت بها معناها عند أهلها في جهات احدهما وهو
 جوابا لما قد يقع واصحها للشيخ الاحكام انه لا يقع ولو لا العلم
 ان معناها قطع النكاح لحيث يثبت بها الطلاق وقطع النكاح لم
 يطلق في لوائه رجل تلفظ الطلاق وقال لم اعلم انها يجب قطع النكاح
 في المنوي ان كان شاكبا بل لا اسلام ومثله لا يخفى عليه لم يصدق
 ظاهرا ودينه ان كان حديث عهد بالاستسلام وشاكبا في قوم لا يعتقدون
 الطلاق صدق **السبب الرابع** الاكراه وطلاق المكره لا يقع
 وقال القاضي في اصح القولين فيتم ان يريد ان للشا في قولين
 ان القاضي ابو الطيب حلي وجهها في انعقاد من المكره لكنه ليس بشهر
 وحمل ان يريد قولين للعلماء الا ان يكونا كلهما يعلم وهو كراه المولي
 على الطلاق في كراهية لا حكمة في استجابته وفيه مسائل **الاولى** لو قصد
 المكره ايقاع الطلاق مع الاكراه وقع على الصحيح وعلى هذا افسر
 الطلاق عند الاكراه كالكراه عند اختيار ان يزوج وقع والابتداء
 وفيه وجه انه لا يقع وان قصد الامان باللفظ وقع قطعا وعرف ذلك انه
 ان قصد اللفظ والمعنى وقع وان لم يقصد هالم يقع وان قصد اللفظ
 دون ايقاع وجهان وحكي في الاكراه على الاثر المختلف فيما اذا
 استعمل اللفظ فلا عن اعتقاد الاثر والامان ولا لانه يجري في الطلاق
 ويخرج منه وجه رابع انه ان قصد لفظ الطلاق دون معناه وان
 لم يقصد واحدا منها وقع فان لم ينو **المسألة الثانية** ما ظهر من المكره
 لحائل الاحصار بحالعه للمكره واثباته بغير فاحل عليه وقع طلاقه
 وبالحالعه اما ان يكون سرياء او نفقرا وبغير لفظ والبركة كما
 لو ارادته على طلاق واحد فطلق بلا اراد على طلاق زوجة فطلق

زوجتين

في حين يقع الثلاث وتطلق الزوجين كذا اطلاقه القاض والامام
 وابداه فيه احتمالا والغزالي وفضل الاكثر ونزها الوان قال
 طلق حفصة فطلقها وعمره فان طلقها بلفظ واحد بان قال طلقها
 طلقا وان فرق بان قال طلق حفصة وعمره او قال وطلعت حفصة
 او قال فطلعت حفصة او قال حفصة طالق وعمره طالق طلعت حفصة دون
 حفصة والمقصود ان لو ارادته على طلاق طلعين او زوجين فطلق
 طلقه واحدة وروحه واحدة فوقع وللامام لهتمال في الصورين
 واما بعد اللفظ كما لو ارادته على ان يقول طلقها بكاه فطلق
 بصريح او بالاعتبار فوقع ومنه ما لو ارادته على محرم الطلاق فعلقه وتعليقه
 فمكره فترتب على الذي باعته به حكمه ولو اراد على ان يطلق احدا من زوجتيه
 فطلق واحدة منهما بعينها طلعت وفي المنوي في طلاقها الوجهان
 الا تبيان فيما اذا ارادته على اقل احد الرجلين **الثالث** لو وزى المكره بان
 اراد ناسره ووجهه غيرها او اذا اذ الطلاق من الوفاق وفيه مسائل
 انما الله لم يطلق وان ادعى المودة صدق ظاهرا في كل ما يدبر فيه
 اختيارا وان ترك التورث فظن ان كان لا يحسنها او يحسنها لكن اجابته
 ومثله بالاكراه وسئل السف على لم يقع طلاقه وان كان يحسنها
 ولم يصبه ومثله فوجهان احدهما وهو اختيار القائل لا يقع وروجه
 الغزالي واصحهما عند البغوي والرد فايد انه لا يقع والجمهور اطلقوا
 الوجهين في التخييل للامام ولهما التفاف لانه ان المنوي عليه لو قدر على
 الحرب لم يلزمه وفيه خلاف وبما صاحب الخيار على الوجهين
 المتقدمين فيها اذا نوى المكره ايقاع الطلاق هل يقع فان قلنا لا فعدم
 الوقوع هنا او لا وان قلنا يقع ثم فهنا وجهان **الاربع** لو ارادته ربه عمره
 على ان يطلق زوجة زيد فطلق على المذنب وقيل لا كما لو قال لحيون
 طلقها فطلقها لا يقع ولو اراد الوكيل بالطلاق على ايقاعه فوقع قال
 ابو العباس الرواسي في احتمال ان يقع لوجود الاختيار في مالكة وان

لا يقع لانه الماسر ومو الصحيح ولوازم على فعلق الطلاق فعلق لم
يصدق كالا يقع اذا اكس على بحيره ثم النظر في طريقين احدهما في
المصرفات الموقرة بالاكره والاكره سقط ابر المصرفات فلن
يصح من المصرفات القولية مع الاكره كالبيع والشحاح
والاجارة والاعانة والردة ونحوها الا اذا كان لا حرة بحق كبيع
الاعينات في وفاء الدين وبيع الكافر العبد المسلم وعقوبة الرقبة التي تدفعها
واستلام الحرية والمرقة في حالة الاكره سواء كان الحرة مستلما او كافرا
ولا يصح استلام الدين بالاكره في الصحيح واما الافعال فالصنع لا
خرج الاكره عن ان يكون موجبا للحرمة والمحرمية والاكره على العمل
لا يمنع من حكمه على الصحيح فوجب القضاء على الحرة بفتح الراعي الصحيح
فاسيائية وكذا الاكره على الزنا في حق الرجل والذات المار على الصحيح
فحبس الحد والضمان ولو علق الطلاق على فعل قد حوّل الدار ففعله مكرا
ففي وقوع الطلاق قولان باثبات **مرع** لو اكره الحاكم المولى على الطلاق
المذات فليظن به قال الموثق ان قلنا الطلاق لا ينزع بالفسق
وقع واحد فقط وان قلنا ينزع به لم يقع شي كما لو اكره غيره وقد
يعدم ذكر وجهين في انظار الصائم بالاكل مكرا وفي بطلان
الصلاة بالكلام مكرا والاصح في الاول انه لا يفطر في الثانية
الطلاق ولو اكره على فعل فعلا لغيره فطلت وطعا او على التحول عن
العبادة او ترك الفريضة فصلى في عدا مع القدرة لزمته الاها دة
ولو اكره انسانا على القاحاسة على المصل بطلت صلته **الصرف**
المال في الاكره بعينه في الاكره ان يكون المهر قادرا غير فاعل
امع ما يمدد به لولا انه او تعلمه اكرهه وفرط بمخوفه وان يكون
المهر عاجزا عن دفعه بقرار او مفاومه او اسعانه مفرغ وان يغلب
على ظنه او يعلم انه لو امتنع ما يطليه منه او وقع المكروه وعن
استحاف انه لا اكره الا ان ينال بالصرف وهو محمول على ما

الحاكم

المعروف

المال

اذا كان المؤخذ به الصرب البرح لا مكان بلا فيه بعد الشروع
فيه بخلاف ما اذا كان العسل او القطع والمذهب الاول وان
يكون المهد ودينه عاجلا فلو حرقه بامر موفعه في الاجل فالوف لان
لم يفعل بذلك عدا لم يكره اما وان يكون المخوف به عز حق
عليه فلو قال لمن عليه العصا من افعل هذا الا انصصت منك
لم يكره كراهها وان يكون صرفا لمخوف به عايدها على المهر المأمور
فالفعل فلو كان عايدها على المهر بشرط ان يكون لا ففعل هذا والا
فصلت بصبي وكفرت وانفدت صلاته او صومى او حجى لم يكن
اكرها واما حصل به الاكره سبعة مسائل للاصحاب **المسألة**
الاول انه انما حصل اذا خوفه بما سلب الاختيار بان يصحب
لا مطبق المخالفة ويضطر الى الموافقة كالغادر من اسه ضار سخطي
النار والشوك ولا يبايى مثل هذا الا حصل الا سلب الشيف
او الحمل على الالتقاء في داره ونحوه حتى يصير مدهم موشا لا روية له
بم الجبان قد يمد مشر وسقط اختياره بما لا يشق طبه اختيار
الشجاع فساط ذلك تسقوط اختياره ولا يحصل بالخوف
بالضرب والحبس المخلد والخوف وحصل بالخوف لا يلام
الشديد فالامام ليس لوجوهه فمكاد يستلب الطاعة
والاختيار فتحتل من يكون اكرها ولو خوف الا حرب بما
حسه مملكا وسقط بذلك اختياره وليس بذلك فهل يكون
اذ لك انما يحقه قرنه من الخلاف فيما اذا اراد اعدا واصلوا
صاوة شدة الخوف ثم بان خلافة في الغلبة فلعلم الوجه ان لا يقع
طلاقه وهذا المسئلة ارجع عند الامام **المسألة الثانية** ان لا يقتض
سقوط الاختيار بل اكره على ما يوتر العاقل الاقدام عليه
حد راحم يمدد به حصل الاكره وهو مقتضى خلاف الحال في
المهر والحرة عليه والمهد به فقد يكون المهد به اكراما في مطلوب

تأين

المسألة الاولى

المسألة

دون مطلوب و شواحي شخص و در شخص كان كان المطلوب طلاق
حصل الاكره بالخوف بالعتل والقطع والجرع الخوف والجرع
الموت المولد او الطويل وبالضرب والجرع وصنع من المروءة في الاملا
وتسويد الوجه والظوف به في الاسواق وبيع احد من اصوله او
فروعه في التمديد بعتل ديني محرم وجهان اطرها ولا يحصل
بعتل قريب ليس بهذه الصفة في الفاضل بطرس ولومدد باحوال
الضرب على اليد فهو نفسه وفي كلام بعضهم الخاف الزوجه بالمحرم
العرب ومن اصحاب هذه الطريقة من لم يجعل هذه الاستدلالا
في الطلاق وفي اخذ المال واثلا في وجهان اطرها لا يكون كراها
وان كان المطلوب العتل والخوف فيه فانه لا فائده في اخذ او
الحبس ومثل الولد لستر اراما وان كان المطلوب ما قلنا في المال ان
في الخوف بكل واحد من هذين الكراه واثلا في المال وجه ان الخوف
لستر اراما في اخذ المال في الامام وهذه الطريقة لا تكون مضبوط
لان الضرب والخوف يختلف بقوة المروءة وضعفه في احتمال الام
وفه المال والخوف بالثاقله مختلف باختلاف مراتب اصحاب الجاه والمروءة
قال ويحصل من هذا بين المستلذين في المتفق عليه الاكره بالقتل
او الجرح الذي يخاف منه الموت وما عدا ذلك فيه خلاف في النوازل
وهذه الطريقة احد الخوف في بعض تفصيله **نظر المال** عن ابن جرير
ويشتر من الاكره حصل بالخوف بالعتل والقطع والضرب
المستد به والحبس واخذ المال واثلا في وجهان اطرها ولا
بالخوف بغير استحقاق اذ كان الرجل وجيبا ينقص ذلك منه
والضرب والحبس والاستحقاق قالوا يختلف باختلاف الناس
واحوالهم واما الخوف بالعتل والقطع واخذ المال فلا يختلف
ولا الماسترخس يختلف باخذ المال ايضا فلا يكون خوفي الموت واحد
خمسة وثمانين منها الكراهة قتل ان كان حيا موت في حاله فهو

الراه

الراه وان كان قليلا لا يؤثر لستر الكراه وان كان كثيرا لا يؤثر
في حاله لسعة حاله فوجهان قال الرواد في مؤ الاختيار **الرايع**
عن الاستحقاق ونسبه صاحب الدخاير لاجتماعه من المحققين ايضا انه
انما يحصل بالخوف بالقتل والقطع والضرب الذي يحسن منه الملاك
دون الضرب المبرح لانه لا يولد في الملاك والخامس انه يحصل
بالقتل لا غير السامس انه يحصل بالخوف بعقوبة معاقبة من
المروءة بوجوب قصاص فخرج قتل القريب واخذ المال وما لا قصاص
فيه كالهروب والحبس الموبد والتجريح الا ان يخوفه بحبس موبد
في قريته يعذب منه الموت ومواحيها الفاضل والسابع انه انما
يحصل بعقوبة سديده تتعلق به فمدخل فيه الضرب الشديد
والتجريح والتعطيل والحبس الطويل يخرج ما حرج في السادر
ومنه الخوف بالاستحقاق بالغا العامة والضعف في الملاك
والستم وما يحصل بالجاه والمروءة والاصحاب هذه من المسلمين قد
احسان أهل التقوى سقوط الجاه والمروءة والاصحاب هذه من المسلمين قد
على الرعونة ورعانه الرسوم والعادات وحلى الماد ردى في ذلك ان
خلافه في الاصح عندي انه ينظر في حاله الاكره وان كان من
اهل الله ينال طائفي الرتب فيها كان كراها في مثله لانه ينقص من
جامه وان كان من اهل الاخرة ردى الزهارة لم يكن كراها لانه
لا ينقص حرامه بين نظر لانه لم يقدح في ذلك اعلا الذرة مع كثره
انواه كما وقع لبعض السلف والخوف بالنفي عن البلد بظرفه
فان كان له به اهل يعرف بهنه وسمهم في الماد ردى ودار وما لا
يقدر على فعله معه فهو الكراه كالحسن الياسم والاقويها انبها
انه الكراه في المعنى في الخوف بالمواظ كالحوف بالثاقل المال
وتسويد الوجه فلا يكون كراها في القتل والقطع ولا يكون كراها
في الطلاق والعناق واثلا في المال فيه وجهان في بعض التعاليف

ان يحوون المرأة بالذنا بها للسر كراهها عند المراءزة وقال العراقيون
ان قصده به الشتيح وظهره والرفاع عليه كانا لهما والخوف بالعد
كالخوف بالحبس في الماء ودرى الحبس الذي لا يعلم طوله وقصره
فالحبس الطويل **مر** لو استند سلطان طالم بسبب غيره وطالبه به
فقال لست من اوليائه ولا اعرف موضعه او ماله فقال ليس غدا
شيء فلم تخله حتى خلف بالطلاق فخلع كاذبا قال القفال وغيره
نفع الطلاق لا نه لم يفرقه عليه بل هو متصل به لا دفع الطلاق عنه
خلاف ما اذا كان له الموضع لا تركه حتى خلف بالطلاق فانك لا
تذكرها جريه اذ لا خب بنا احد الخلع لم اخبرنا جرم نفع لانها جريه
على الخلف بالطلاق والاروي فاذن والفتوى عمن انه يخلف وتولى
ولا يقع الخلف **مر** لو نلفظ بالطلاق ثم ادعى انه كان فخرها عليه
واذكرت المرأة لم قصده في الا ان يكون هناك منه من حبس او غيره
بدل على صدقه **السنة الحاشية** روال العقل ان كان مجنونا او اعمى او
مجنونا عليه او عنه او موم او بسبب مو معد ورفقه كما لو زال يسكول
مسكرا كره على تناوله او جهل انه من حبس ما يستكر او شرب دوا
من اجل العقل على قصد المداوي في الراضعي وفي حوا المداوي بالحبس
خلاف فان حازوه بالذ والمزبل للعقل وطرد في العقل والاختيار
فالذ هو هنا جواب عما اجوا في المداوي في غير محصر الخلاف في
الدوا بقدر الذي لا يزيل العقل في صور هذه الصور بما اذا ظن ان
القدر الذي تناوله لا يزيل العقل في هذه الصور بعضهم وان لم يحر ذلك
الخلاف في الدوا والمزبل للعقل فلعل بسببه ان الطبع يدعو الى شرب
الخمر فاحتاج فيه الى المبالغة والحرر عن منع قبله خلاف الا ودية
انتهى وان زال بسبب لست معه ورافقه كالومدى في شرب الخمر وغيره
من المسكرات فستدرك لست به يقع طلاقه وروى المزيه انه قصر في القديم
على قولين صحه طهاره وللاصحاب طريقتان احدهما وبه والثاني ان

محمد

الماء المذموم

محمد القطع بوقوع طلاقه ولم يستواء ما رواه المزيه واصحها ان في
وقوعه قولين احدهما لا يقع وبه قال المزيه وابن سريج وابن طاهر الزيات
والصاعدي واسه سهل وقال المزيه مو القياس وقال الرواية مسوقة
الصحيح عندي وبه ائقي واصحها انه يقع وفي سائر تصرفاته طرف
اطهرها انها على القولين يتو اكانت احوالا كالا سلام والرده والعنا
والنفذ والبيع والشرا وغيرها من متابر العقود او افعالا كالقتل
والزنا فيكون في معودها وجوب القصاص والحد قوله ان وعلى
هذا ينطبق قوله من قال احلفا لقول في ان السكران كالصاحي
او المجنون والمائة ان افعاله كافعال الصاحي فطعا يجب عليه
القصاص في احد قطعاً والخلاف في اقواله والمائة انما عليه في
طعا كالعنا والطلاق والاراء والظان والنفذ فيهما كاله
كالنكاح والرجعة وقبول الهبة والوصية وان كان التصرف له من
وجه وعليه من وجه كالبيع والاجارة والمساواة بعد تعلبها الطرف
المعبط كذا قاله الرابع في فيه نظره في جعل البيع ونحوه كالنكاح
وقد جعله من محل الخلاف وذكر غيره وقد ذكر غيره ان ماله وعليه
البيع والنكاح ويسعى طرف هذه الطريقة في افعاله ايضا ولقط
القاضي في الامام والمزيه معصها والذي عليه كالقتل والذي له
فقبض الهبة والرمس في الخطاب الرابع ان القول في ما عدا المعاصيات
من الاقوال والافعال كالطلاق والعنا والحيات اما المعاصيات
كالبيع والشرا والاحارة فلا يصح منه قطعاً وعن ابن سريج انه انما
لم يقع طلاقه لان السكر لا يعلم الامنه ومومهم في دعوى السكر
فلا يصح قوله فيه فعلى هذا يقع طلاقه وسائر تصرفاته والمغلظة
في الظاهر ويدبر فيها في الباطن لو شرب الدوا المحس كالمسح من غير
عوض صحيح فزال عقله ففي نفوذ طلاقه وسائر تصرفاته طريقتان
اطهرها انه كالسكران لمعدده في هذه الطرق المستقدمة وقايتها انه

فالمحزون واليائيم وفي ضبط الشرع عما اذا اختلفا في الشايعي
دعي الله عنه السكران موالذي اختلف كلامه المظوم وانكشف
ستره المحزون وقال الزيد لا يعرف بزالشما والارض ولا بين امه
وامراته وقيل موالذي يفسح عما كان محتم منه وقيل موالذي يفسح
في مشبهه وفي هذا كلامه وقيل الذي لا يعلم ما يقول وقال ابن
سريج الرجوع فيه لا العادة فاذا انتهى الى حاله فقع عليه اسم السكران
فهو محل الكلام قال الراعي موالا قرب ولم يرض الا لم يرض من
مبزه العبادات وقال السنادب له ثلثه احوال اولها حاله مذوق وساط
كحول اذا دس الخمر فيه ولم يستقل عليه فهذا غير ذليل العقل وربما
يجوز منه طلاقه لبقا عقله والثالثة بمنية السكران وان نص
طاحا وسقط كالمغشي عليه لا يكره ولا يفتى ولا ينفذ طلاقه
لانه لا عقل له واليه طلاق الذي يظن به كالجاني على لسان النائم والمغشي
عليه قال ومنهم من قال جعله على الخلاف لبعده عن الراجعي وهو
موافق لطلاق خمرهم والسابعة متوسطه بينهما ومن ان جعل طاحاله
ولا يستظم افعاله وامواله وسعى غيره وفهم كلامه فذلك حاله سحر
ومن محل الخلاف في نفوذ التصرفات وقال جماعة منهم الفقهاء السياسي
ان شراب الخمر الذي يصر الى حاله الاول خاصة كان مباحا في ابتدا
الاسلام لانه يحرك الطبع في الشجاعة والسبحا والحمية **فروع** لو
طلق في شيء من الاحوال المتقدمة كالجنون والاعما والعشي فقال الزوج
لم يكرهك شيء من ذلك بعد صحت بيمينه ولو عرف له حاله افاقه
وجنون فيقال تطلقني في حاله الافاقه فقال بل لم يدر في حاله الجنون
فوجبان احدهما المصدقة والثاني وجزم به سليم في خبره انه
المصدقة ونصه فيها اختلف الزوجان في حاله قد فالزوج وعرفت
مسألة الحائض او اربها فادعى انه كان في حال حيائه وبه اجاب
المأذون فيها اذا قل وادعى انه كان في حال جنونه وقد عرف منه

الامران

41
الامران **المأذون** لو انكرت على السكران لم اعلم انه مستر وقد طلق
فالقول قوله مع يمينه **المأذون** لو سترتم جنون طلق فان لم تولد الجنون
من السكر لا يقع طلاقه وهو كغير الشكران **الرجوع الرابع** للطلاق
المحل الذي يحل به الطلاق وهو الزوج وفيه فصلان **الاول** بشرط
او كونه الاستفاد بالبضع فهو كالا يقع الطلاق في نكاح صحيح ولا
يقع في الفاسد وان قد لم يصح بعض العلام لا بد من اضافته الى المرأة
فالواضحة قوله تطلق فتقدم ان النكاح لا يطلق او اذا
اضافه فان اضافه اليها كلها فقال تطلقك وانت مطلقه وفيه مسائل معناه
ان يقول جنتك وجنتك او شخصك او حشيتك ونفسك او دارك
طالوقا اضافه لا جرمشاع منها وقع ايضا سواء كان منها كقولك
نفسك او دارك طالوقا ومعلوم كقولك نصفك او ربعك او ثلثك طالوقا
ومل وفوقه بالشرية او بالتعبد بالراجعي الكل فيه خلاف با في اوافاف
الطلاق لا شيء منه فله ثلاث درجات **احدها** ان يضيفه الى عضو
منها متصل بغير الطلاق ايضا سواء كان عضو ظاهر كالراس واليد
والرجل او باطنا كالقلب والكبد والطحال وسواء كان اصليا او زائلا
كالاصبع الزاير وسواء كان منفصلا في الجملة او لا منفصلا كالشعر والظفر
وفيه وجه ان الطلاق لا يقع باضافته الى السرة كما في بعض الموضوعة
عنه وبناه بعضهم على الخلاف في ان احياه محله ام لا قال الراعي ولا يثبت
في اطراده في السر والظفر في المؤبد وبينهما فرق ظاهر ولو اضافه
الى عضو مبين منها لم يطلق ولو اضافه الى عضو مبين ثم انفصل كمالوق
فطوبى لهما ثم انصفت والدم حارا وانكشف ستره لم يردت في
موضعها او في غيره فقال لا ذلك منه اذهبه الشعر طالوقا فوجها
استبها انه لا يقع في النكاح يقع قال الرضا في مؤبد صحيح عندي
والا قرب الى المذهب غيره وانما الامام بصور المسئلة عادة **الثانية**
ان يضيفه الى فضلات ثديها كاللبن في الغرف والنفث في الدمع والرفق

والمخاطة والبول فوجها انهما لا يقع والقول بوقوعه في المني واللفظ
 اظهر منه في غيرهما ولو اضاف له لغيره فقال حذرك طالق فطلق على
 المذنب وفيه وجه طرد على بعد فيه اذا كان الطعام والمال في حوزك
 طالق وفيه اضافته الى الدم طريقتان احدهما فيه بولا في اصحابه انه يقع
 والمائة القطع به وزد الامام في الحاق السهم بالاجرة او بالفضلات
 وما لا يلي الحاقه بالفضلات فلا يقع بتطبيقه طلاق ولا يظهر الحاقه
 بالاجرة كما لا يمتنع ولو كان سمنك طالق فقلت **الثالث** ان يصفى الى
 المعالي القارية بها فقول حذرك او لونك او بياضك او ملاحك او
 سمك او دمعك او كلامك او ضحكك او بكاك او قرحك او كرك او د
 حرك او سحوك طالق فلا يطلاق على المشهور وقبل في الحس والحرمة
 والسكر والسمع والبصر والكلام وحجبان احدهما انها تطلق والباء
 لا تطلق حتى يرد قال الرازي وهو غريب والوجه المستوي بهنه ربا
 سائر الصفات فقلت وقد صرح به الرواية في كثرها وقال انه
 المذنب وجعل منها قوله عمرك وقال في التمه قول حسنك وبياضك
 ولونك ونحوه طالق يعني على ان الطلاق يقع على المضاف ويسرى اليه او
 يجعل البعض عبارة عن الجملة وهو اصله في فعله المانع يقع وعمل يرد لا
 يقع قال النووي وموضعي مخالف للدليل ولا طلاق الاصحاح وان
 الرد باثنا عشر حق فسخ النكاح حال محارقة فسخ به النكاح في بطلان
 نص فيه وقال بعض الحنابلة من فيه وجهان وقال الرازي لا يصح
 قطعا لانه لا يشترط كسرا في الطلاق ولو قال طلق او طرقتك او
 صحتك او لمستك او دوك او كلامك طالق لم تطلق ولو قال استمك
 طالق لم تطلق الا ان يريد بالاسم داما ولو قال روحك طالق المشهور
 انها تطلق عن اييد الفرج الرازي وجهان يثبتان على ان الزوج
 حتم او عرض ولو كان حيا وكون طالق لا جماعة منهم الامام والغرض
 بطلاق قال المعنى فطلق ان اراد الزوج وفيه اشعار بان لو اراد الغنى

القائم

القائم بالحى لم يقع ثلث سائر المعالي قال الرازي وبه اجاب به الفرج الرازي
 قال والاستنبه في الحياة انه لا يقع وفي الزوج انه يقع قال الامام
 ولا يحيط العقبة في الفرق بين الزوج والحياة فوقع فيما لا يحسنه
 ولو اضاف الطلاق الى الاحلاق المسلكة في المدن فقال باللقم والمر
 فهو لو اضاف الى الفضلات لا قال لو اضاف الى الدم **وقال** الاول
 لو كان دخلت الداء فميتك طالق فميتك ميتة ثم دخلت في وقوع
 الطلاق وحجبان يثبتان على اصل في الباب وموانا اذا حكمنا
 بوقوع الطلاق واذا اضاف الى جرح شايع او عصمو معين لم هو بغير
 السرابة او العبد بالبعث عن الكل فيه وجهان قال الرازي وبه
 ان حوزا طهر ما يدرج السرابة . قلت . وقال الرواية مؤاخر على
 وظاهر المذهب خلافه وجريان فيما لو اضاف العتق الى عضو معين من
 عنده يدرج وفي جريانه فيما اذا اضاف الى جرح شايع طريقتان احدهما
 نعم وانيها وقال الامام انه المذنب القطع بغيره على السرابة فيجوز
 الاول لا يقع الطلاق وعلى الثاني يقع قال الامام ولا يجزئ هذا
 الخلاف الا فيما يقبل المعلق بالاعمار وحسن على العلمية والسرابة
 قال الفاضل واذا اضاف الى الفسوخ الى الجرائمين فاستداع ولو
 ما لم يدرج لهما عنك وطريقتان احدهما يخرج على الوجهين
 واشبههما وموقوف القاضى في الامام القطع بعدم الوقوع ولو قال
 لهما ذكرك او لحيتك طالق لم تطلق قطعا وخزج على الوجهين لو
 قال بدل ام ولدك او لطفلك المقتطعة بدل ابنك فعل يرد ولا يكون
 استقرازا قال استملاذ والبشيب وعلى الثاني يكون اقرارا بها
 وخرج الفاضل عليها قال لو وكل في تطبيق زوجته طلقه وقال الوجهين
 طلقت اصبوك فلا يقع على الاول ويقع على الثاني بخلاف ما اذا قال
 طلعتك نصف طلقه فانه يقع وطعا **الفرع الثالث** لو كانت له
 زوجان حفصة وعمره فقال باحفصة انت طالق وراس عمره فان

رفع راس عمره طلقته مع حفصة وان حره لم تطلق وتكون اقيم براس
عمره على طلاق حفصة **الفصل الثاني** في اضافة الطلاق الى الزوج لا
فاذا قال لزوجتي انا منك طالق ونوى طلاقها طلقته وهل يشترط
مع نية الطلاق اليها من منتهى اصل الطلاق وعلى الاول في اشتراط
نية اصل الطلاق وجهان أحدهما وهو ظاهر المصنف واختياره للاطعام
انما يشترط وان لم يسمه لم يقع **فرع** لو قال انت مفقوت منك انا منك
ياي انا انا منك جلي انا يابري عنك فلا بد من نية اصل الطلاق في نية
الاضافة اليها الوجهان واذا نواها واقع كما اذا نواها بقوله انا منك طالق
ولو قال انا اعتد او لعبد منك او اسيرة ارحمني منك او استر في جميع لم
يقتل منك ونوى تطليقها فوجهان اظهرهما عند الامام انها لا تطلق
واصحهما عند البيهقي انها تطلق في صحيح الموطأ الاول في قوله اسيرة
رحمي منك والثاني في قوله اذ لم يرد في لفظ منك وفي قوله انا منك منك
قال القاضي في جريان فيما اذا فوض اليها فقالت له اعتد واستر بجمك
ونوت الطلاق ولو قال لعبد انا منك حر اذ اعتقت نفسي منك
ونوى عتقه فوجهان اصحهما انه لا يعتق ولو لزوجه طلق في اريد بنفسك
فقال طلقك او ايتك اذ انت طالق فهو قوله لها انا منك طالق
وكذا لو قال لعبد اعق نفسك فقال لا يعتقك وانت حر فهو قوله
له انا منك حر ولو قال مستحق الفضاير حصل العتق وكذا لو قال له
اطلقك او طلعك ونوى به العتق قالها اذا قال انت طالق في
حصول العتق **فرع** **ثاني** في روي هو المحاسن الروايات عن غيره
انه لو قال طالق لم يبنوا التصديق به لم يلزمه شيء وان نواه
فوجهان أحدهما لا يلزمه شيء واصحهما انه يلزمه التصديق وفيه وجهان
أحدهما تصديق به جميعه وبانيها انه يخبر به ومن ان يكفر
خفاه **الرجل الخامس** في الولاية على المحل من حر في وقوع الطلاق
ولو قال لاختية انت طالق لم تطلق ولو نكحها بعد ذلك لم يقصر عدد

الطلاق

الطلاق ولو قال لاختية انت طالق لم تطلق ولو قال لاختية انت طالق لم تطلق
عليها ولو قال له لاختية لم تطلق لو قال لاختية ان دخلت الدار فانت
طالق فكيفها ثم دخلت الدار لم تطلق لو قال لها ان نكحتك فانت طالق
او ادك امرأة اتر وجهها فمهر طالق يبيح لم تطلق على المذهب وحكي
بعضهم فيه قولين لم يثبت الجمهور وتعليق العتق بالملك كعليق الطلاق
بالنكاح لقوله ان اشترى منك فانت حر وكل عبد اشترى به فهو حر ولو
قال لله على ان اعق هذا العبد ان ملته احدهما يصح لا في الشراء في
الذمة وجزم به الماوردي وافي بالقاضي اذا اراد شتره فله الله تعالى
على دخوله في ملكه واخرها في لو قال انا ملكت عبد فلان فقد اوصيت
به لفلان في الوارث في الوصية بعبد او غيره وهو لا عليك شيئا فان
الوصية مصحح على الصحيح كالنذر ويجريان في الوكيل في بيع هذا
العبد ان ملكه او عتقه او في طلاق فلا تارة اذا تزوجها والاصح انه
لا يصح واختلافنا لا محاب في اصلين احدهما لو علق العبد الطلقة
المالكة اما مطلقا لقوله ان دخلت الدار فانت طالق بلنا فموت ودخلت
او معيلا بحال ملكا مالكة لقوله اذ اعتقت فانت طالق بلنا فموت
مل يصح ويقع المالك فيه وجهان اظهرهما وجزم به البيهقي انه
يصح ويجريان في الوارث لامتة الحامل اذا ولدت قوله حر فان كانت
خاملا صح قطع **السادس** في مستتر طواقم الولاية على المحل من حرين
المعتقين **الرجل** في جود الصفة فاذا علق الطلاق بصفة فتعفى
التحرار ككلامه او لا تطلقه ان على وصفه كما لو قال ان دخلت الدار
فانت طالق ثم يات المدة الصغيرة اما مطلقا فمقتضى الدخول او
على عوض او رده اخذ الزوجين ثم نكحها مرة واحدة بالصفة او بالبنوة
الكبر ان طلاقها لا ينافي وتروى بغيره ثم وحده الصفة فهذه
لعود الصفة ويقع الطلاق بوجودها فيه لئلا افرا احدها نعم شوا
فانت بنوه صغيرا كبيرا واحدا جماعه منهم الشيخ ابو حامد والباقي

لا مطلقا واحدا جماعه منهم الامام وابن الصباح ومالك والرافعي
والسالكه انه ان بانها الدينونة الكبرى لم تعد ولم تطلق وان بانها
الدينونة الصغرى اطلقت واحدا جماعه منهم البخاري وان قال
لامرأته اذا بنت مني وتحثك ودخلت الدار فانت طالق او قال اذا
دخلت الدار بعد ما بنت مني وتحثك فانت طالق او قال اذا دخلت الدار
وبنت مني وتحثك فانت طالق في الدار صححة المعتمد من منهم القفال
انها لا تطلق اذا دخلت بعد الدينونة والنكاح فانه لا يخرج عن
القولين على طوا من حرجه عليها قال الرافعي وعلى هذا القياس لو قال ان
دخلت الدار قبل انك فانت طالق بصح ولو قال ان دخلتها بعد ما
انك وتحثك فانت طالق بنظر المتعلق ولا خلاف انه لو علقت
طلاقها بصفة فطلقها بصفة رجعية ثم راجعها ثم وجدت الصفة
انه يقع الطلاق في الفسخ بل لا يخفى بالدينونة الصغرى والكبرى فيه
وجهاين ولو علقت عبده بصفة ثم اراد ملكه ببيع او هبة او
غيرهما ثم ملكه فوجدت الصفة ففي حصول العتق الخلاف في
عود التمسك واختلوا فيه فقيل هو كإبنة الزوجية المبنية على
وقيل هو كإبنة الصغرى وجزم به البخاري وسائر كلام
المؤيد بعض من ترجحه قال القائلون به وانما يكون كإبنة الزوجية اذا علق
الدمى على عبده الذي بصفة ثم اعتقه فمقتضى العبد والتحقيق ان
الحرف ثم يسمى في استرقه وذلك سببه المعلق ولو علق بطلقه بدخول الدار
مثلا ثم قال او فعت عليك لان تلك لطلقة المعلقة او علقها فملاشه
اوجه احدها نطق في الحال وهو ما اورد السرخسي ابو علي وابو
محمد والامام والغزالي والناظر لا مطلق الا واحدة عند وجود الشرط
وهو المخصوص الذي جزم به العراقيون في المأخذ بطلاق طلقين احده
في الحال واخرى عند وجود الشرط ان يعتق في العدة وجميع ما
يقدّم فيما اذا لم توجد الصفة في حال الدينونة اما لو وجدت كالو

فخذ

دخلت الدار في مالها بين الدينونة ونكاح فان كان المتعلق
بصفة لا يعتق في التكرار كان واذا لم يقع الطلاق على المذهب
اختلف السبب في الاصل طرأ بها لا يخلو يقع الطلاق بالدخول
المأخذ في النكاح المأخذ وروى بعضهم عنه ان وقوعه يكون على قول
عود الحث قال الرافعي وهو الوجه في النقل وقال الامام قوله صح
لكنه معتد في النقل قال المالكي وروى غيره هو خطأ على المذهب
بندفع وقوع الطلاق الثلاث فما اذا علقه على فعل واحتاج الى فعله
ولم يرد وقوع الثلاث معها ثم يغفل المحلوف عليه ثم يحد نكاحها
فلا يورث وجود الصفة من بعد وان كان المتعلق بصفة يقتضي
التكرار لو قال كلما دخلت الدار فانت طالق بانها ثم دخلت الدار
ثم نكحها ودخلها بانها فوقع الطلاق المأخذ على القولين المشهورين
في عود الحث وبجزم الخلاف فيما لو وجد الطهر او الاية في نكاح
ثم بان ثم عادت بنكاح جده لم يعد وان والظاهر جريان قول
الاصل طرأ بها اذا علق على عبده بصفة ثم باعته ثم وجدت الصفة انه
يعتق فيقتضى البيع ورجع بالتمسك لا يستحق عتقه قبل بيعه وعلق عليه
واختصاص الباب بدخولها في ملك الطلاق **•** احدها ان من طلق
زوجته فلا يحرث عليه حتى يزوج زوجا غيره ويدخل بها ويرفع نكاحه
بطلاق او فسخ او موت وينقض عدتها قال الروائي و يرفع نكاحه
الطلاق بالدخول سواء كان قبل الدخول او بعده سواء وقع بها بمجمعة
او متفرقة واذا وقعها متفرقة فبطلان هذا الخبر في الاخرة فقط
اوله الخلاف خلاف بطر فابنه فيما اذا شهد بالطلقة الثالثة ورجع
ثم علق عليها عزم المهر وثلثه فاذا طلق زوجته طلاقا رجعيها طلقة او
طلاقين ثم راجعها او بانها بطلقة او طلقين ثم جدد نكاحها قبل ان
ينكح غيره لم يعد اليه الا بان يبقى من عده الطلاق ولا الزوجية بعد ما
نكحت غيره ودخل بها لم يعد اليه الا سقية الطلاق اما لو طلقها ثلاثا

ربحن زوجا غيره ووطبها ثم فادفها ونجسها فتعبد اليه بشلات طلقا
 ثم التحيل انما حصل موطن تام في نكاح تام صحيح غير محمل وقد تقدم
 ذلك في باب الموانع من كتاب النكاح الا قولنا غير محمل احرازه
 عن الوطى في عدة الطلاق الرجعي فانه ووطى في نكاح محمل فلا يعد حلا
 وان راجعها في العدة نص عليه ويتصور بثبوت العدة والرجعة مع
 عدم الوطى فيما اذا استدخلت ما الزوج الثاني فانها بستان قال
 الغزالي ويحتمل ان يحلها اذا لم يوجب الوطى الرجعية في عدتها من هذا
 قال واذا قلنا انه يحل بالوطى في النكاح الفاسد فهذا ايضا وقد نقل
 الراغب هذا عن ابراهيم المروزي ولو وطبها بعد ردة او ردتها فالتصديق
 انه لا يحلها وان وقع العود الى الاستلام لا حلال النكاح واغرض
 المدة بانه ان كان قد دخل قبل الردة فقد حصل الحل بالوطى الواقع في
 الاستلام والابايت بنفس الردة فلا معنى للعود الى الاستلام واجيب
 بان العدة قد يتصور من غير دخولها بالحلوه على القديم او ان يطأها
 دون الفوج يسبق اليها اليه او باستدخالها ما او وطبها في الدرس في
 قول وقال ابن القاص انما جمعنا على الاستلام قبل انقضاء العدة حلالا
 القفال قال النووي في الاستسار ولو وطبها في صلب النكاح وطبها جازما
 في الحيض او في غيرها من ماض او بعد ما حرمت عليه فادخلها والعقد
 او في احرام احدهما حلت بذلك ولو وطبها وهي في عدة من وطبها حصل
 في نكاحه فزوجها ان احدهما انما لا يحل له فاصحها انهما حل له ولو كانت
 المطلقة ثلاثا حلت زوجها اخر واصابني في دارقني وانقضت عدته منه قبل
 قولها عنه انكاحها ولو عسه وانكر ذلك كله وكذا لو انكر الدخول
 لغيره لم يمسها الا نصف المهر واستدل له لما ورد في ما لو غاب مع زوجته
 ثم رجع وذكر موتها حل لاحتمال ان تزوج به بخلاف ما لو غابت زوجته
 لحضر فاختتمها وذكر انها ماتت لا يجوز له ان تزوج بها والعرف ان
 الاحتلام ملك لها فلا فده والمعتمد في العتود على قول ابيها وذلك

لو

لو حضر رجل معه خارية علم انها كانت لغيره وادعى انها صارت بملكه
 جاز شراها بملكه ووطبها اعتمادا على قوله ولذا لو حذرها الوطى ايضا خلا
 ما لو ادعت زوجة بملكها الوطى فان في قبول قولها خلا فان تقدم
 في النكاح فان المطلق حذرها لم يحل له نكاحها وان لم يعلم فان طرد
 حاز من غير كراهية وقيل الورع ان لا تزوجها الا عن بيت وان علب
 على طنه حذرها قال الغزالي في العتود ايضا والعزلة لا يجوز له نكاحها وقال الا دري
 لحوز لغيره وكفى وحكي الامام الا بقاء عليه وملاط العوراء ولو استسار
 عنده الامر اب قال العتود اخذ الورع الترك قال ابو اسحق ولا يجيب البحث
 عن الحال لغيره يستحب في الراء انما اقول يجب في هذا الزمان
 ولو قال الزوج انها كذبت لم يترك نكاحها وان رجع وقال مستصدا
 فله ذلك ولو رجعت من كان قبل نكاحه لم يكن نكاحها وان كان
 بعده لم يقبل في بطلان نكاحه ولو كحها معه اقولها ثم رجعت لا يبطل
 النكاح ولو حذرها في دعواها نكاح الزوج السابق والوطى والشهود
 قال ابراهيم المروزي لا يحل له في الاجمع والخلاف النفاق في قبول
 اقرارها بالنكاح مع كذب الوطى ولو اعترف الزوج السابق بالاصابة
 فافسكتها لم يحل للاول ولا خلاف بان الزوج السابق لو اعترف
 بالنكاح وانكر الطلاق لم يفسد الاول بان يزوجها الا ان تعلم ذلك فحل
 له في الباطن **فروع** لو طلق زوجته الرقيقة فلا تملكها لم يحل له وطبها
 ملك المهر على الصحيح كما لا يحل له عند اذامها على المهرين والخير
 الخلاف فيما لو طلق العبد زوجته طلقين ثم غشق ثم استرها الاصل
المسألة في روق الزوج نوتر في نقصان عدد الطلاق وورع كسبه
 فالمرمك ثلاث طلاقات على الحرة والامة والعبد لا يملك الا طلقين
 على الحرة والامة والمبعض في المذهب الكايت كالفرع مفسر على طلقين
روى **الاول** لو طلق المهرين الحرة زوجته الله مبه طلقين ثم طر الرق
 بان نقص العتد سببي واسترقت فحل له نكاحها فيه وجبها ناطرها ومو

قوله ابن الحداد له ذلك وسمى عنده مطلقه واحده ولو كان قد طلقها
 طلقة واحدة ثم طار الوقت فنكحها لم يملكها عليها استواء طلقة قطعا **السادس**
 لو طلق العبد زوجته طلقة وعقوق وعادت اليه رجعة او حددت كاحم
 المبنية فظرفان تقدم العتوق على عودها الى عصمته فهل يملك عليها
 طلقة او طلقين فيه طريقين احدهما ان فيه وجهين لا بل يدرى
 احدهما يملك عليها طلقين قايها لا يملك الا واحدة والثاني ان يقطع
 بالماله وسامها الما ويرى على العتوق فيما اذا اعتق لانه لا يملكه
 هل يكمل عدة الحريم فملك عليها طلقين وعدة الاما فملك عليها
 واحدة وان تقدم العتوق لا العتوق فملك طلقين ولو طلقها
 طلقة وعققت واحدا رت لم يملك العتوق العتوق وحده نكاحها فهل يرجع
 بطلقة او طلقين فيه وجهان ولو طلقها في الوقت طلقين ثم عتق
 لم يحل له نكاحها على الصحيح ويحرم فيها بلله اوجه فالتما ان عتق قبل
 استكمال الطلقين يملك طلقين وان عتق بعد استكمالهما يملك شيئا
 اخر فلا يجوز نكاحها **السابع** اذا طلق العبد زوجته طلقين وعققت
 سبق الطلاق العتوق فلا يحل له حتى يسلح زوجا غيره وان سبق العتوق
 الطلاق بخلاف الرجعة والحد بد وان شكل السابقين بها واعرف الزوجان
 بالاشكال فالابن الحداد يحرم عودها اليه رجعة او نكاح الا بعد زوج
 اخر وسمعه الجمهور في بعضهم رجعتها ونكاحها قبل ان يزوج لغيره
 والخلاف قريب من الخلاف فيما اذا كان لم يردخل في الدار كانت
 طالق ومات ولم يعرف خاله في الدخول لم يطلو ولو اختلفا في السابق
 واخفى الزوج اياه العتوق اراد الرجعة فظرا ان ينفقا على وقت الطلاق في يوم
 الجمعة وقال الزوج عتقت يوم الخميس فقال بل يوم السبت قال قلت
 قولها وان انفقا على وقت العتوق يوم الجمعة وقال الزوج طلق يوم
 السبت وقال بل يوم الخميس قال قلت قولها وان لم ينفقا على وقت احد
 وانصر الزوج على دعوى يوم العتوق والمرأة على دعوى تقدم الطلاق والعقوق

الباب الثالث في طلاق المريض من الموت وطلاقة

نطلاق غيره في العود واما النظر في انقطاع الميراث فاذا طلق زوجته فان
 كان الطلاق رجعيا بقي التوارث بينهما لا انقضاء العدة فابها ما في رقة
 الاخر اما بعد في فلا موارد منها على المذمومة المشهورة وعن بعضهم انه
 على الخلاف الا في طلاق الكافر في بناء الفاضل على الخلاف لا في فيما
 اذا طلق طلاقا في الصحة على صفة فوجدت في المرض ان لا اعتبار بحاله
 التعليق فلا يرث او بحاله وجود الصفة فبأنه في الصحة العتوان وان ما يبا
 فتكونه فطعا للثبات قوله في الصحيح المشهور وهو اليقين انه يقطع كما
 يقطع في حقه لو مات قبله وعلى هذا قلوا وصلى لها شيء هل يصرف اليها
 اولها الاخر منه ومن الميراث فيه احتمالا لان للفقهاء الاول لا صح عند الحراس
 قال الرواية وهو اختيار شيخنا والناظر انه لا يقطع وتسمية بعضهم
 لا العتوق والاولى في الحد يد وقيل ما مع في الجديد ومنهم من اطلقها
 من غير تسمية وعلى القولين لا يورث منوط بقصد الفراق والعارفين انشا
 بغير طلاق ورحمة الموارثة بغير ضمانا وفي الضابط خمس قنود **الاول**
 انشا الطلاق ويخرج به اذ اراد المريض بطلاق باين استنده الحالة
 الصحة فليس يفار على الصحيح ويصدق فيما يقوله على الصحيح **الثاني**
 التحريم ولو علق طلاقها بصفة وان في الصحة والصفة بحال ان يوجد
 في الصحة وفي المرض لم يتعلق بفعله كقوله اذا قدم ذلك وحاز رأس
 الشرفات طالق فقام ادبها وهو مريض فيقول ان بعرضها بالاعتبار
 بحاله التعليق او بحاله وجود الصفة اصحها وجزم به البرافقون انه
 ليس بفار وطما كالرجحان فيما اذا علق عتوق عتوق بصفة فوجدت في
 مرضه هل يعتبر من الثلث وفيما اشترى من يعتق عليه في مرضه
 لعدم الإيقوع وبناءها القبول لا هنا على المسئلة الثانية وان عطف
 بفعله فاي منها في المرض كالو لا شطرا لوقان فعلمنا باكد فعله
 مريض فطرد فان اصحها انه فار وطعا وهو المنصوص في ثلثها انه على

القولين وان كان الصفة لا يوجد الا في المرض كقولنا اذا حصلت الرع
او اذا مرضت مرض الموت فانت طالق او انت طالق قبل موتك بلحظة او
يوم وكذا دامت قربة مستطاعها على مرض الموت فطريقان احدهما
القطع بان لا يرد جزم به الرواية والخوف بقوله اذا مرضت قوله اذا لم
اطلقك فانت طالق لئلا لم يطلو حتى مات والمات على القولين
فاما اذا قال انت طالق قبل مرضه يوم ومات فجاءه او قبل مرضه يوم
يوم فيقع الطلاق في الصحة فلا يرد ذلك بحسب المعنى المعقول
لذلك من ان المال والسر مام يجوز ان يجعل فاراد به وحسب
العق من الثلث كالقوله انت طالق لا يقبل سوى شهر فانت بعد شهر
وكان في اوله صحيحا ليرثه فاراد وكذا ان كان مريضاً على المزني
وفيه وجه وجزم بانها لا تترك اذا قال انت طالق في اخر من اجزاي حتى
المستصل بالاسباب مؤنة والسبب في اطلاق القول بانها لا تترك في
التعليق على الشهر وخوفه وان كان التعليق في المرض فان كان معنى ذلك
او بفعل نفسه او بفعل احبى كان فاراد في فعله لجنب وجه وان كان
بفعل من افعالها وان لم يكن لها منه بد كالقيام والنفقة والنوم
والطهارة والصلوة والصوم المفروضات في الاكل والشرب للذين
لا بد لها منها فهو فاراد وان كان لها منه بد كقوله ان شئت وان
خرجت من الدار وان صليت او صمت تطوعا ومن ذلك اكل الطبيب
والسبلات فان تعلم بالتعليق كان فاراد وان علمت به فلا وان علمت
ونسنته ففيه احتمالان للاعيان ورجح كونه فاراد **الفصل الثالث** اطلاق
فلو صبح نكاحها معها في المرض فليس رفاً على الصحيح ولو قد فيها في
الصحة او في المرض ولا عنها في المرض لم يرد رافض عليه واختلفوا فيه
فاخذ العراقيون باطلا في المحض فكل كلام غير مرفق طريقاً في احد مما
قاله الماوردي ان في ادب الملاعة بلى اوجه بالنكاح لان لا عنها في المرض
بصدق في الصحة لم يرد اذ قد في المرض ودث والمات في المحض من

كلام

كلام الغوريان والرافعي وغيرهما انه ان كان العذف في الصحة
على الارث وحدها وان كان في المرض بلى اوجه بالنكاح ان كان
تخفى خوف سفر او اقامة جدد ودث والا فلا وقال القاضى الا غير
في مرضه ولا سبب ومضى عاقلة لم تترك سوا قد في الصحة في المرض
لانها باقية عن بطلها المحذور ان كانت مخوفة فيقول له اللعان منه جهات
فان جوزناه فهل يترك فيه فلو ان جرياً فيهما اذا كانت مخوفة
ومعها ولد فلا عن نسبه وما تقدم عن الغوريان انهما تترك اذا
كان العذف في المرض وان كان ثم ولد في وجه يتعين حمل على ولد
لا يجب بغيره اما اذا كان يجب فيتعين القطع انما لا تترك ولو اردت
الزوج في المرض قبل الدخول او بعده فاصح ان يقضاهما بعد
في الاسلام ومات في الصحيح انه ليس بقار ومنه وجه بعيد وطردوه
فما اذا اردت المرأة في مرض موتها عادت الى الاسلام قبل
الدخول او بعده وبعد انقضاء العدة وقا لو ابرئها الزوج على هذا
لا ينفق ولا يبرئها وهو بعد وبطريقه ما لو ارضعت زوجها الصبي في
مرض موتها فيقبل بحمل فارة بذلك فترثها الزوج والمزني خلافة
وشبه الخلاف فيه بالخلاف فيما اذا اعتق العبد ونحوه امة هل ثبتت
لله انكحاً ولو وجدت ردة او ردتا بعد الطلاق قال القاضى ان
عادت الى الاسلام في العدة ودثت على هذا وان عادت بعدها
ابنى ارضا على انما سى تترك وفيه الخلاف في الاول والوارثان
ثم عادت الى الاسلام في العدة او بعده وفيه منظر خلاف انه
لوا سلم احد الزوجين قبل الدخول او بعده وامراً الاخر حتى انقضت
العدة ان لا ادرت **الفصل الرابع** قولنا روجته الوارثه فلو طلق
المسلم زوجته الامة في المرض سلم في العدة او الحر زوجته
فبعثت او العدة امراً ثم عمق ومات الزوج في هذه الصور
لم يرد في الاسلام لا بعد ان يحل فيه خلاف من الخلاف

فما اذا سرع على من ليثين مواريث في مرضه ثم عاودا يوما يوم الو
 لهن بينا فزت وهذا الحكم لو ابا مائة في مرضه بعد ما ابداه و
 ارتدت ثم جمعها الاسلام فلا يكون قارا فاولا في مائة مرضه
 ثم ارتدت ثم عاودت الى الاسلام فهو قارا ولو كان لزوجته الامه
 انت طالق عند انعققت قبل العدا طلقا ولم يعتقها لم يجر
 قال اولو بان زوجة المسلمة في المرض في ارتدت ثم عاودت الى
 الاسلام في العدة ورتت وحدث الوعاودت بعد انقضاء العدة
 ان قلنا المسوية ترتب بعد انقضاء العدة وقال ابن الحارث فيها
 اذا ارتدت بعد اليمنونه وعادتها لارتدت قطعا ورتدة الشيخ
 ابو علي ولو طلق زوجته الامه او الذمية في المرض وعققت اسلمت
 الذمية وادعت انه طلقها بعد العتق والاسلام فبرته وقال الواريث
 بل قبله فلا يرتب صدق الواريث يمينه ولو اختلفت المرأة وورثته
 الزوج فقالت طلقني في مرضه فارقه قال لو رتبه بل في الصحة
 فلا ميراث والقول قولها ورت **العقد الخامس** في قولها بغير
 وصاها فلو خالعهما او طلقها استواءها او لا انت طالق ان
 شئت فقالت شئت او اخذ ابن نفسك فقالت اخذت او
 علق الطلاق بفعلها التي لا ضرورة لها في ولا حاجة ففعلته
 فليس بفار ولا يرتب بخلاف ما اذا علقه بفعلها الذي يحتاج
 اليه كما مر ومنه من طرد القولين هذا اذا كان لطلاق
 مطابقا لسؤالها فان سألته طلاقا رجعا فطلقها بلا ما كان
 فادارت ولو سألته فلم يجبه في الحال سم طلقها فهو قارا وتوقف
 الامام في جريان الرجعة في اختلافها وقال القاجني في خلاف
 ان المختلعة رتته والياس في رتت المسوية في المرض فيه بلية اقوال
 احدها برتته ابدأ وان انقضت عدتها ورتت رتته والياس
 برتته ما لم ينقض عدتها فان مات فليها مائة والمال برتته ما لم

برقع

العدا

المال برتته

تزوج بعينه ولو وقع الطلاق قبل الدخول لم يرت على الثاني
 ورت على القولين لاخير بين لو امان في مرضه اربعان
 وزوج اربعاً ثم مات فكل الميراث فيه بليته واحدتها للطلقان
 والياس في الجدة بذلك وصحة القولين في المال ثلثه للصنفين جميعا
 وموالا طهر وعلى هذا تصور ان ترتب عدد كثير من الزوجات ما
 لو امان مائة ثم يكح اخر فلا وجه الا بوردتها وان امان اربعاً ونكح
 جديدة او امان واحدة ونكح اربعاً فكل الميراث فيه الا وجه ان
 فعلى المال فقسيم بينهما احسانا **فروع** الاول لو طلق احد
 امراته ثم مرض مرض الموت وقا له فيه عند مدح قبل قوله ولم
 يرت ولو كان قد اتمم الطلاق فغير واحدة في المرض لا يورث
 يخرج على الخلاف بان المعين انقاع الطلاق في المعينة او
 بان لحال الواقع فعلى الاول وهو على القولين على ما ذكره **الثاني**
 لوفات في مرضه المخوف بسبب اخر كما قلنا لا صاحب المهر
 وعينه لا يرت قطعا ولا صاحب السام والتمه يرت وحكاما
 الرواية في قولين **الثالث** لو وكل وكيلة في صحة في طلاق
 زوجته فطلقها في مرضه في الادب وجهان **الرابع** لو كان
 للذمية في مرضه ان اسلمت فانت طالق في سلمت ورت **الخامس**
 لو كان لهما السيدان طلق الزوج عند فانت اليوم حرة
 فطلقها الزوج عند ابلاته في مرضه لم يرت قطعا استواء علم
 الزوج بذلك ام لا **السادس** لو كان لسدا لامه انت حرة غدا
 وقال زوجها المرض انت طالق بلا ما بعد عند سطران كان
 السيد حاضرا فعلى السيد لم رتته قطعا وان علمه ورتته على
 هذا القول **سابع**
الرابع في تعدد الطلاق وتعدده بارة دفع الله باللفظ
 وباردة اللفظ المعنى له وانقضاء اللفظ له قد يكون تكريرا

لفظ الطلاق وقد يكون دلالة على التعدد بالموضع وقد يكون
من جهة اصطلاح الحسب والامراسه واجه سعي الكلام في
دلالة امور **منه** العدد وقدر لفظ الطلاق والطلاق
بالحساب والكلام فيها في ثلثه فصول **المصطلح الاول** في نية
العدد اذا قال له وجهه انت طالق او طلقك ولم ينفذ
طلق واحدة ولو قال انت طالق او لا يقع عليك او واحدة لا
يقع عليك طلق ذلك الوفا انت طالق لا يحل في قوله انت لا طالق
فانه لا يقع وكذا لو قال انت طالق اسن لا يقع عليك ولا
لا يقع عليك طلق في الاول اسن في النسخه بلا خلاف في قوله
انت طالق واحدة وانيه لا يقع عليك وانيه لانها لا تطلق الا
واحدة وكذا الوفا انت طالق اسن والله لا يقع عليك او بالث لا
فانها تطلق اسن بلفظ ولو قال انت طالق اسن لا يقع واحدة
عليك طلق واحدة وكان استقنا كايه بالاك احسن الا وحده
ولو قال انت طالق او لا لم تطلق ولو قال انت طالق لم لا تطلق
ولو قال انت طالق او طلقك ونوى طلقين او لا فادفع ما نواه
وكذا لو بلغه بكاه ونوى ايقاع عدد الموى سواء كانت الروجه
مدخولا بها ام لا **فروع** الاول لو قال انت طالق واحدة بالنصب او
انت طالق فطلق واحدة نوى طلقين او لا فادفع ما نواه
لا يقع الا واحدة ووجه الغلط وقاينه انه يقع ما نواه وصحة
منهم البعوت وبالنسب او احبنا القفال ان يسطيه الثلاث
على جميع اللفظ لم يقع الثلاث وان نوى ثلاث بقوله انت طالق
وقعا للاث ولغا قوله واحدة طلقه وموسى على المدعى الصحيح
في ان لا يستثنى بشيئه الله تعالى انما هو اذا نواه من اول اللفظ
ولو قال اردت طلقه واحدة فطلقه من ثلاث طلقات وقول الثلاث
قطعا على المشهور فيه تعيدانه ناسخا فيه ايضا الخلاف في لو قال

انت

انت طالق واحدة او لا شي قال الروي ياذ قنات قول ابن سريج
ان لا يقع سري لو قال له زوجته طلقني وطلقني او قال
ذلك من غير عطف او قال طلقني بلا فقال طلقك او طلقك
او انت طالق لا يوسجى ان نوى الثلاث وقول الثلاث وان
نوى واحدة وقول واحدة وان لم ينو شيئا فالقياس ان يقع واحدة
ولو طلقها طلعة رجعية ثم قال جعلها بلا بالرفع الملاق
الفرع الثاني لو قال انت واحدة بالرفع من غير لفظ بطلاق
نوى اسن وبلا فافرحها ان احدها لا يقع الا واحدة واصحها
انه يقع ما نواه وقال الامام ان نوى توحيدها بالطلاق في اللفظ
نواه وقع قطعا وان لم ينوه فهو محل الوحيين وينبغي الغرض
ولو قال انت طالق واحدة بالرفع ونوى طلاقا قال الروي ياذ فيه
ثلاثة اوجه احدها يقع الثلاث وانيه يقع واحدة وبالنسب والحقان
الغرض بالانه ان نوى الثلاث عند قوله انت طالق وقع الثلاث
وان نواه ما عجموع الكلام يقع واحدة وقال الامام اذا نوى
عددا فهو كقوله انت طالق انت واحدة والكلام في قوله انت
واحدة تقدم ولو قال انت اسن او ثلاث ونوى الطلاق وقع
ما نلفظ به سواء نواه او لم ينوه وان نوى واحدة فوجهان احدهما
يقع ما نلفظ به الا اسن او الثلاث وحرر به المبولك الثاني
لا يقع الا واحدة **الثالث** لو قال انت طالق بلا فاما قيل ان
يتم قوله طالق لم يطلق وان ثاب بعد ثامه وقبل ان يقول
بلا فادفع ما نواه وان يقف عند قوله طالق بلفظ نفسه
ويقول بلا فادفع ما نواه واحدها ومواخيها بالمرحله واين
شرح وصحة البعوت والخوارزجي انه يقع الثلاث والناخذ انه
يقع واحدة طلقوا قوله بلا فادفع ما نواه القاصي والرواية صاحب
العدو والثالث انه لا يقع سري قال الموسعي الذي يرضيه

المعوي ان يقال ان نوى الملائكة مع قوله استطاعوا وقصدوا ان يحقق
 مع قوله بلا ما فواة وقع الملائكة وان لم يقصد لم يقع الا واحد وعمل
 المتوسط والماء وحسب في المسئلة فرب من هذا ومظهر في يد الخلاف
 في الميراث واسلام غير المدخول بها ورد منها فلان يقولون انما هو
 في الراجعي وهذا الواحد على فيه ومنعه ان يقول بلا ما ولو قال
 انت طالق على عدم الافتصاص عليه فانت فقال بلا ما في كلام
 لا يقع الملائكة قطعا ووقع الواحد في الراجعي ويجي على الوجه الذي
 يقول فيما اذا بداه ان يقول ان شاء الله فبعد قوله انت طالق
 انما استثنى فعمل ولا يقع الطلاق في بقائه من لا يقع شيء كما
 هو هناك على احد الوجهين فيما اذا كان على علم ان يقول بلا ما فانت
 قبله وقرب من الفرع الخلاف فيما اذا قال انت طالق بلا ما هل يقع
 الملائكة عقب قوله بلا ما او احسن بالفراغ منه وفوعه بقوله انت
 طالق فيه وجهان اظهرهما الاول وبناء الامام عليه فقال ان
 ولنا في مسئلة الموت لا يقع شيء وقع الطلاق بالفراغ من قوله ثلاثا
 وان قلنا يقع الملائكة من وقوعها بقوله انت طالق في قياس من
 قال يقع طلقه بقوله يا طالق ان يوقع طلقه من بقوله طالق فيهم
 الملائكة بقوله بلا ما كونه ضعيف ولو قال انت طالق عدد الثلاث
 في كلام مفع واحد وفي الدعوى عند يقع الملائكة في لوقا
 عند ذات الثلاث وانواعه ولو قال انت طالق مرة ثم اوردت
 درهمين وثلاثة دراهم او عشرة دراهم او احد عشر درهما ولم ينو
 عدد المفع الا طلقه ولو قال انت ما استطاع او بما منه طالق على
 الدعوى والموسى وابن المصباح انه يقع الملائكة في كل الاولات
 فيما اذا قال انت طالق جابه وجهين احدهما يقع واحد ولو قال انت
 طالق طلقه واحدة الف مرة ولم ينو العدد لم يقع الا واحد
 ولو قال انت طالق ان لم او انت طالق ان قال الموسى ار قصد

به

به الاستثنا او التعليق لا انه لم ينو فلا ارى يقطع طلاقه وقصد
 اذا ادعاه للبرية وان لم يقصد واحدا منها يقع الطلاق ولا فيه
 لو حلا الاستثنا لم يقع ما لم يكن بينه مقرونه باول الكلام وقربه
 مما اذا قال انت طالق واذا ان يقول بلا ما فاحذ فينه ومنع منه
 ولو قال انت طالق حتى يبرئك فوجهان احدهما يقع الملائكة
 والثاني يرجع الى بيته فان لم ينو شيئا وقع واحد في الراجعي
 وقرب منه ما اذا قال انت طالق حتى ابرئك او اوقع عليك بلا ما
 ولو قال انت طالق واذا برئ الطلاق رجع الى بيته فان لم ينو شيئا
 وقع واحد **الفصل الثاني** في تكرير لفظ الطلاق وفيه مستأهل
الاول اذا قال للمدخول بها انت طالق انت طالق فوقع بينهما
 فصل بان قالهما في مجلسين ومجلس واحد كرسيت بينهما فوف
 سلمه النفس وقعت طلقان ولو ادعى انه اذا ادا كيدا الا في تكرار
 لم يقبل في الحكم وليس في ان لم يقع بينهما فصل في كلامه وليس
 المراد من الفصل المحترمين الاحباب والقبول فان ذلك لا يقطع
 الكلام البتة عن الاصح والدين اذ انه يقطع الماكيد ولزمنا
 ايضا ان ينكر ما في تكرير استثنى وجه ان الكلام اليسير لا يقطع
 ويجه طردة في الماكيد فاما ان يقصد الفان لا سيما والنوكيد
 او يطلو **الحالة الاولى** ان يقصد الاستيناف ويضع بحسب لفظه
 فان دره مرتين وقع طلقان او بلا ما وقع الملائكة **الثانية** ان
 يقصد الماكيد فلا يقع الا واحدة ويقبل ذلك منه واذا كرر
 بلا ما ونوى بالمائية الايقاع وبالماله تأكيد المائية وقول طلقان
 وكذا ان لا اردت بالمائية تأكيد الاصل وبالماله الاستيناف
 وان لا اردت بالمائية تأكيد الاصل فوجهان اصحهما انه لا يقبل
 وقوع الملائكة والمائة يقبل ولا يقع الا طلقان وان قصد
 بالمائية الاستيناف ولم يقصد فالمائة شيئا ففيه قولان لا تبار

المادة ان يطلق اللفظ ولا يقصد ما كيداه لا استغناء فاستغنى
 احدهما انه يحمل على التاكيد واصحها انه يحمل على الاستغناء فضعف بعده
 وجميعها القاصي فيما اذا كان اللفظ المراد حكمه كقوله انت طالق
 وقطع فيما اذا كان مفردا لقوله انت طالق طالق بالحمل على التاكيد والجمهور
 على عدم الغرض ولو قال انت طالق واحدة وكرره في المتوفاة اذ لم يكن
 العدد لم يقع الا واحدة وان كرر الفقرة لان ذلك الواحد ممتنع وقوع
 العدد ولو قال انت طالق طالق لا موعا صبر العياشي ومكبر
 الا لفاظا مختلفة المعنى لقوله انت طالق انت مطلقا انت
 مفرقة انت مسترحمة لم هو كقوله انت طالق ثلاث مرات فيه وجهان ان
 احدهما يتم قرأه فيما اذا اراد الاخيرين اراد الراجح يفهم ترجمته واخر
 صاحب المرسد والثاني لا يطلق بكل لفظه طلقه لسائرهما ولو عطف
 الثانية على الاولى فقال انت طالق طالق او طالق او طالق او طالق او طالق
 طالق وانت طالق انت طالق وان اردت بالثانية توكيدا لا ولي
 لم يقبل في الماوردي ويدعي هو طامر رضى في الاملا ولو قال انت طالق
 و طالق و طالق قصد ما كيد ما كيد الثانية جاز وان قصد بها
 ما كيد الاولى لم يجز وفيه وجه انه كما لو كرر من غير حرف عطف واتي
 فيه بالخلاف السابق وان اطلق فعلى القولين هذا الحكم او قال انت
 طالق و طالق او طالق ثم طالق او طالق او طالق بل طالق طالق ان
 اراد بالمالكة ما كيد الاولى لم يجز وان اراد بالتاكيد الثانية جاز وان
 اراد بالثانية ما كيد الاولى لم يجز وان اطلق فالفقولا ان ولو قال انت
 طالق و طالق بل طالق وقع الثلاث وكذا لو قال انت طالق و طالق
 بل طالق بل زيادة لا وعنه في الاملا في هذه انه لو كان شككت في
 الطلعة الثانية وادرت بغيره لا بل طالق ان احقق بقاها قبل
 ولا يقع الاطلاقان وموقف فيه الماوردي واستغنى عنه صاحب
 الترتيب وان كان طامر رضى في المختصر فروع الدلائل وهو القياسين

ذكر

وذكر في قوله طالق و طالق طالق من غير كيد لا طرقتان احدهما
 طرقتا القولين الثانية القطع بوقوع الدلائل وهو المذهب وكذا الحكم
 لو قال انت طالق طالق و طالق او قال انت طالق و طالق و طالق او
 قال انت طالق ثم طالق بل طالق وانت طالق و طالق ثم طالق فضعف
 الدلائل ولا يصح ارادة التاكيد ولو قال انت طالق جاز ان يجوز
 الثانية موقفة للاولى لا تغزيلة ويحتمل ان يكون الثانية مؤكدة
 للتاكيد ولا يصح حمل قوله انت ثمة وهو بعيد ويظهر انه يجوز
 ان يكون الثانية مؤكدة للاولى ولو قال لغير المدخول بها انت طالق
 بل طالق و طالق لم يقع الا واحدة وفيه قولان قدس و قيل واحدة في
 قوله المدخول بها كما لو قال لها انت طالق بل طالق و منهم من ينسب
 هذا القديم **مروءة الاول** لو قال للمدخول بها ان دخلت الدار فانت
 طالق و طالق و طالق او قال انت طالق و طالق و طالق و دخلت الدار
 فدخلت اطلقت ثلاثا ولو كان ذلك لغير المدخول بها فان قدم
 الشرط فوجبان احدهما لا يقع الا واحدة قال ابن الصباغ والرواية
 وهو اقل من غيره وهو اختيار القاضي الحسين في المطبوع والمأثور
 في المردواقي وسبغنا ناضا به يقع الدلائل وبناءا ما القاضي المتوفاة
 على ان الواو للجمع او للتربيب ان قلنا للجمع وقع الدلائل وان قلنا
 للتربيب وقع واحد ومن احره وقدم الحرافة فمقتضى احدهما
 انه على الوجهين بانهما وهو ما اورد به البغوي لقطع بوقوع الدلائل
 ولم عطف سم بان قال انت طالق ثم طالق ثم طالق او قال انت
 وقع بالمدخول بها غير المدخول بها الا واحدة وهذا هو القديم **الشرط**
الثاني لو قال ان دخلت الدار انت طالق و طالق و طالق او قال
 وان قصد بالاحدتين التاكيد لم يقع بالمدخول بها الا واحدة وان قصد
 الاستيناف وقع الدلائل وان طالق للمأثور فيه قوله بناء على
 لو حدث بفعل واحد في اعماله بل منه كفارة واحدة او كفارة ففعل

المتزوج ان وقع كلهما في مجلس واحد حملت على الثالث وان خلت
 المجلس قبل حمل على الثالث او الاستبراء فيه وجهان يتأ على
 الوجهين في تعدد الفارة بعد التمسك على الفعل الواحد ك
 البقوب ولا فرق بين المدخول بها وغيره لوقوع الكل دفعة واحدة
 وقال في الفتاوى حيث قلنا يقع في غير المدخول بها ثلاث مرات
 ففي المدخول بها ينبغي ان يكون على الوجهين كما لو قال دخلت الدار
 فانت طالق طالق الاصح عندنا لا يقع الا واحدة بخلاف ما لو قدم
 الجزاء على الشرط يقع طلقان ولو قال اردت وكل لفظه وجودا حرا
 يجب ان يقبل طامرا او باطنا مصر كما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق
 فبر ان دخلت الدار فانت طالق يقع بالاولى طلقه وبالثانية طلقه
 كما لو قال لا مراة انت طالق فلا يقع في السنة وبعضه للبدعة
 ثم قال اردت في الحال طلقه واحدة وطلقه في الحالة الثانية
 فعلى طامر المذهب لا يحملة كذا قلنا بخلاف ما لو قال انت
 طالق ثم قال عند عند الدخول لا يقبل طامرا **الثالث** قال ابن
 الحداد او قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقه وان دخلت الدار
 فانت طالق طلقين طلقا بالدخول فلا بأسوا كما في مدخولها ام
 لا وتابعوه **الرابع** لو قال انت طالق طلاقا لا الشافعي رضي الله
 عنه والاصحاب لا يقع الا واحدة الا ان يريد بقوله طلاقا طلقه
 احرى فيسقط بانيه قال اردت بانيه وان نوى به طلعين احرى به
 وفعلا الثلاث وهذا الوفا لانت طالق الطلاق **الخامس** قال القاضى
 لو قال انت طالق طلقه ثلاث طلاقات قال الشافعي يقع واحدة لان
 الكلام من مفعولة انت طالق طلقه وقوله ثلاث طلاقات ليس
 موطوفا عليه فهو كما لو قال ثلاث طلاقات ولم يستر اليها
السادس لو قال انت طالق مطلقه سال فان اراد بقوله يا
 مطلقه طلقه بانيه وقع طلقان وان اراد وصفها بالطلاق

المقدم

المتقدم لم يقع الا واحدة **السابعة** اذا قال انت طالق طلقه طلقه
 اذ انت طالق فطلقوه من مدخولها فالصحيح المنصوص ان
 يقع طلقان بخلاف ما يطره من الافراد على الصحيح وقد مر في
 جوابه ولو قال انت طالق طلقه بل طلقين او بل تسعين وقع
 الثلاث وفي فطره من الافراد يلزمه درهمان وفي الطلاق وجه
 انه يلزمه طلقان ولو قال ذلك لغير المدخول بها لم يطلو الا
 واحدة **الثامنة** اذا قال انت طالق طلقه مع طلقه او مع طلقه
 فنقض ذلك الجميع من طلقين يقع على المدخول بها طلقان
 على المذهب وفي التمسك لا خلاف فيه ومما يقعان معا وعلى
 التمسك فيه وجهان اظهرهما اولها ونخرج عليها ما اذا كان ذلك
 لغير المدخول بها فعلى الاول يقع طلقان وفي الثانية واحدة
 بخلاف ما اذا كان ذلك فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 طلقان في احد الوجهين كذا الحكم لو قال اذا طلقك طلقه
 فانت في تلك الحالة طلقه اخر اذ طلقها طلقه وفي الصورة الاولى
 وجه انه يقع واحدة واخراجه ابن كح والحاطي بحر حاضيه في
 الافراد ولو قال انت طالق طلقه يجب طلقه وتحتها طلقه او نوى
 طلقه فالرد في الامام والغزالي انه كما لو قال طلقه مع طلقه
 فسوح على المدخول بها طلقان وفي غيرهما الوجهان ومقتضاه محي
 الخلاف في انهما يقعان معا او مرتين في الوجه انه لا يقع الا واحدة
 في المدخول بها وصرح به بعضهم وقال السند سمعي وسليم انه منعني
 غير المدخول بها طلقان وفي المحامي مؤمن من المذهب كلام
 المنول بعضه المزمع بانه لا يقع في غير المدخول بها الا طلقه
 واستدلوا بالغزالي بانه لو قال لغير المدخول بها انت طالق فطالق
 بانت الاولة والفاقرة فطالق ولو قال لهما ان دخلت الدار فانت طالق
 فطالق فوجهان احدهما لا مطلق الا واحدة والثانية مطلق طلعين

وغيره ذكر هذا في العطف بالواو واما فيهم كلام بعضهم الخرم
بالعطف بالفا بوقوع واحدة وتخرجه العطف بالواو والفا
في مسئلة التعليق بل لا وجه له ان عطف بالواو وقع طلقا
وان عطف بالفا وقع طلقا وفي التفرقة بين تقديم الشرط
وتأخيره الخلاف المتقدم فالامام وتخرج الوجهان فيما اذا قال
اذا طلقك فانت طالق ثم طلقه وطلقها لم يقع الطلاق
المعلق ام لا وجزم القاضيان الماوردي وابو الطيب من وقوع
طلاقين وهو خارج على المذهب فيما اذا قال طلقه معها طلقه
ولو ان ادخلت الدار فانت طالق ثم طلقك دخلت لم يقع الا
واحدة وهذا لو قال انت طالق ثم طالقك دخلت لا تصح الاخر
الرابعة اذا قال انت طالق طلقه قبل طلقه اذ قال بعد طلقه
فمقتضاها ان يقع طلقه وبعضها باخرا فان كانت مدخولا بها
وقعت طلقان على المذهب قطعاً عند الاستحقاق يقع الا بطل
عقب قوله انت طالق طلقه والمأينة عقب قوله بعد طلقه وقد
ابن لا مبرور وقع الا وسط مع قوله انت طالق طلقه والمأينة مع
قوله معها طلقه وان لم يفسد مدخولا بها وقعت طلقه وبانت بها
ولو لا انت طالق طلقه قبلها طلقه اذ قال بعد طلقه فمقتضاه
ان يقع طلقه سببها احرافاً فان كانت مدخولا بها فوجهان احدهما
لا يقع الا طلقه واحدها وهو المصوهر المهورا بها فطلق
طلاقين معا فمن رجم الماوردي والرواية انه لا خلاف فيه
فعلى هذا يقعان في وقتين متعاقبين ادعى الامام الا ثقات
عليه وفي حقه تعاقب وجهان احدهما لا ابن لا مبرور ان الواقع
اولا الطلقة التي يدعيها في كلامه وهي مدلول قوله طلقه
وسمى الطلقة التي سببها بانها مدلول قوله قبلها طلقه
وقع اولاً وحققها الطلقة المنوط بها اولاً وصح الماوردي والرواية

قوله

العدد
المالكية

قوله ابن لا مبرور في البند يعني انه ليس بشي وصح القاضى الطبري وابن
الصباغ والرواية في جماعة الساجدة في المحققين ليس المراد ان
الموصوفه بالعملية تتقدم على تمام اللفظ بل مما يقعان بعد ثبوتها لكن
مقع الموصوفه بالقبلة اولاً والمخبر المذكورة اولاً عقبها وكان ذلك
انت طالق طلقه بعد من سبع اشباع طلقه في كل وقوعها بعد لفظه
بزمين وحكي التولي عن ابي اسحق ان المخبر يقع اولاً وتبين وقوعها
وقوع طلقه قبلها وعبارة اصحاب الحارثي والمهدب والعرف حكايته
قوله ابن لا مبرور في الف حكاية غيرهم ولما ادعى الامام الا ثقات
عليه وفيه لانه يقع الطلقة الموصوفة بالعملية مع الطلقة التي
اوقعها لا قبلها ومحصل من ذلك انه حقيقه وقوعها اربعاً واحداً
ان المخبر يقع اولاً وحققها الاخراد بالثبوت يقع الموصوفة بالقبلة
اولاً بعد اللفظ وانما يقعان معا وروى الرواية رواية عنه
انه يقع بقوله انت طالق طلقه وقوله قبلها طلقه انه اراد تقديم
طلقه في واحد به فالمرام فان اراد بقوله قبلها طلقه اسناد
الطلاق الى ما قبل لفظه كان لقوله انت طالق في الشهر الماضي
مأينة فيه ما تقدم وانهم كلامه ان اصحاب فرضوا المسئلة عند
الاطلاق وحقيقه لا ينافي القول بانه لا يقع الا واحد احداً
من القولين ومن لا انت طالق امس بها لا يطلق الا لكلامه
هذا بخلاف العلم فيه لخلافهم في القاضى ابن لا مبرور في الوجهان
في المسئلة فيما اذا طلق ما اذا ارادت قبلها طلقه بلوكه او بانيه
منصدة في قطعاً وفيه نظر وقد حكي البند يعني عن البصر انه اراد
بعد طلقه سبباً وفيه لم يقبل في الحكم لان الطامر انه طلاق
ناحر ودين في ذلك ايضا في المذهب وكذا لا ينبغي ان يقبل قوله
اردت بعد طلقها طلقها او بانيه في الماوردي انه اذا قال
سويلاً بعد طلقها سبباً وقعها اسناداً من في الحكم اذا صدقته

دور الرواية عن النقص انه اذا قال اردت بقوله قبلها طلاقا كنت
 ادفعته قبل ماذان علم ذلك قبل منه والا فلا وتدري ان كانت
 غير مدخولة بها وفرعنا على الصحيح المشهور فكل يقع واحدة او لا
 ينبغي في ذلك على الخلاف في حجية الوقوع في المدخول بها فعلى القول
 بان الموقوف بها او لا يقع واحدة ولا يصحها شيء على القول بان
 الموصوفة بالعلية مع ادلاية وقوع واحدة وجهان بنام القاضى
 على مسئلة الدور الالية وهو قوله متى وقع عليك طلاق وانت طالق
 قبله فلا يفتى بان قول ابن الجداد في صحة الدور ان لا يطلق
 وعلى قول ابي يوسف بطلانه يقع واحدة ويلغوا قوله قبلها طلقه
 واستدل الامام الباقى والصحيح وقوع طلاقه وفيه وجه ثالث انه يقع
 طلقان ويلغوا قوله قبلها وعلى هذا القول قبلها طلقه طلق
 فلا تاولوا لانت طالق طلقه قبلها طلقه وبعد طلقه فان كانت
 مدخولة بها طلق فلا يابا وان لم تكن مدخولة بها فهل يطلق طلقه او لا
 يطلق فيه الوجهان السابقان ولو لم يطلق قبلها وبعد طلقه
 وهو مدخول بها فتجب ان احدهما يقع طلقان المحررة والبر بعد
 ويلغوا قوله قبلها واصحهما انه يقع الثلاث وان لم تكن مدخولة بها
 فهل يطلق واحدة او لا يطلق اصلا فيه الوجهان ومما ادعى انه اراد
 بقوله قبلها طلقه انه طلق في نكاح اخر وان زوجا اخر طلقها فان
 عرف ذلك او اقام عليه بينه قبل منه والى اراء تخليفه عليه ان لم يصد
 ولو قال انت طالق فطلقه قبلها طلقه او قال بعد طلقها كل
 فطلقه قال الموسنجي قياسا للذهب قياسا بها ان كانت مدخولة
 بها وقع عليها ثلاث مع تدريس الواحدة وبمع الثلاث ويح في
 حجية الترتيب في قوله بطلان قبلها طلقه وجهان احدهما يقع
 المحررة في الحال وبمع وقوع ايسر قبلها كما هو ظاهر اللفظ السابق
 ان المحررة تقع بعد وقوعها ايسر وان لم تكن مدخولة بها فعلى السابق

لا يقع

لا يقع الا واحدة وعلى الاول يقع في صورة الدور **فروع الاول**
 لو قال انت طالق خمسة او عشرة او احد عشرة ونحوه طلق ثلاثا
 سواء كانت مدخولة بها ام لا ولو قال واحدة وما به لم يقع على غير
 المدخول بها الا واحدة ولو قال احدى وعشرين ففعل بطلاقها كما لو
 قال احدى عشرة او واحدة قالوا واحدة واحدة وما به فيه وجهان صحهما
 السابق ولو قال لعين المدخول بها انت طالق واحدة وبمع فام يقع الا
 واحدة قالوا واحدة واحدة **الثاني** لو قال انت طالق واحدة
 او اثنين او ثلاثا فان كانت مدخولة بها طلق ثلاثا وما به في قول القائل
 فيها اذا انصرف على قوله او اسئل انه محذور ما سأل من واحدة او اثنين
 لو قال اعفقت هذا او هذين ان لم يكن مدخولا بها لم يطلق الا واحدة
 ومما اوردته الرواية فقال لو قال انت طالق واحدة او ثلاثا فاختار
 الثلاث وقع الثلاث وان اختار واحدة وقعت واحدة وان لم يختار
 ومات قبل التعيين ولو قال الزوج ايسر لم يقع الا واحدة لان
 لفظه انقض الحيار بين سدين فلا يثبت له خيار ثالث ويحمل ان
 معاد يقع طلقان لانه اذا صح منه اختيار الواحد فلا يصح اختيار
 السنين وفيه هو مودها ارسا ولو قال انت طالق ايسر من واحد طلق
 المدخول بها فلا يابا ويبرها ايسر **الثالث** لو قال انت طالق واحدة بل
 فلا يابا ان دخلت الدار فان كانت مدخولة بها قال ابن الجداد وقعت
 واحدة بقوله انت طالق وتعلق ايسر بالمدخول والشرط محقق
 بما عليه وهو بل لا يابا هو الاصح وثمة اجاب الموسنجي بقوله فيما اذا
 قال انت طالق واحدة او ثلاثا ان دخلت الدار وراى غيره واختار
 الماوردى يرجع الشرط اليها فلا يقع شيء في الحال الا ان يقول انه
 اراد محصيه الشرط بقوله بل لا يابا وان لم تكن مدخولة بها فعلى الاول
 سئل الواحدة وان جدد نكاحها ودخلت الدار منهم من خرج على
 قول عود الحنف والصحيح القطع بانه لا يقع وعلى الوجه السابق

مستحق الملاث باله خول فاذا دخلت فقل بقع واحد او ملاث فدا لوجه
 المتقدم في ما اذا قال ان دخلت فانت طالق طالق و طالق فقل
 و لا يصح وقوع الملاث ولو قال لغير المدخول بها انت طالق اثنين بل لا
 ان دخلت لدار فقل قول ابن المحدث بقع المطلقان في الحال لا
 يصح تعليق المالا به باله خول و على قول غيره متعلق الملاث باله خول
 فاذا دخلت وقعت في اظهر الوجهين واحدة في الثاني **الفصل الثالث**
 في الطلاق بالحساب وهو ثلاثة اقسام احدها في الالفاظ المستعملة
 في حساب النصب والثاني في تحريم الطلاق والثالث فيما اذا اشار
 بين فتوى في الطلاق **القسم الاول** في حساب النصب فاذا قال
 انت طالق طلقه في طلقه او واحد في واحد سئل في قال
 اردت بعي المعنه بل بطلعت طلقين وان قال اردت الحساب و
 الطرف او لم ارد شيئا لم يطلق الا واحد ولو قال انت طالق واحد
 في اسين اذ طلقه في طلقين فان اراد الحساب وهو عالم بموجبه
 حمل عليه و وقعت طلقان ولو اراد المعنه والجمع حمل عليه و طلق
 بلا ما وان اراد الطرف لم وقعت واحدة وان اطلق ولم يرد شيئا وان
 كان من غير الحساب فطرف اشهرها ان فيه قولين احدهما انه يحمل
 على الحساب بمقع طلقان واظهرهما انه يحمل على الطرف فلا يقع الا
 طلقه و قريبهما من القولين فيما اذا ارد قوله انت طالق و اطلق المانية
 ان فيها ثلثة اقوال مدين والثالث انه يقع ثلاث طلاقات والمال
 المقطع بالمائة وان كان لا يعرف الحساب قطع المحققون بانه لا
 يحمل في حقه على الحساب بل على الطرف فيقع طلقه وقيل بحمل القول
 التام فيقع طلقان واشاد لرد عام الى الحكي الثالث ايضا ولو قال
 هذا الذي يعرف الحساب اردت بقول واحد في اثنين ما يريد
 الحساب فوجهها ان احدهما عن الصبر انه يحمل عليه واحدهما وهو
 قول الجمهور انه لا يقع الا طلقه في الامام وجرمان فيما اذا اطلق

الراية

امر الى مثل ما طلق فلان امراته وهو لا بدس ثم طلق فلان قال
 لا را فعي وكذا الحكم لو موى عدد طلاق فلان ولم يلقطها وهاك القريب
 فيما اذا اطلق العجمي بلفظ الطلاق بالعربية وهو لا يعرف معناه
 وقال اردت به ما يريد العجمي وادعى لمام منا الاتفاق على ان
 الطلاق لا يقع في مسألة العجمي **مروغ** لو قال انت طالق واحدة في
 ثلاثة فان قصد مقتضى الحساب طلعت بلا ما ان كان عالما به وان
 كان جاهلا فعلى الوجهين وان لم يقصد شيئا ففيه التفصيل الخلاف
 المتقدم ولو قال انت طالق اسين في اثنين او طلقين في طلقين
 فان قال اردت مقتضى الحساب وقع الملاث وان اطلق ولم يرد شيئا
 فقل بمقع طلقان او فلا ما فيه الخلاف المتقدم ولو قال انت طالق
 نصف طلقه في نصف طلقه وقعت طلقه سواء اراد المعنه او الحساب
 او الطرف ولم يرد شيئا ولو قال انت طالق من واحدة في الملاث
 مسألة او حه احدها وصحة البيهقي في دفع الملاث و يدخل الطرفان
 وتابها المقطع بغير ايمان و يدخل النصب الاول دون الثاني
 وبالمها يقع واحدة ولا يخطأ خلف الطرف في الروايات والماني
 اقرب الى المعتمد والثالث فيسئل في قال سيجننا فاصد وكذا الحكم
 او قال ما بين الواحدة في الملاث ولو قال انت طالق ما بين الواحد
 والملاث وقعت طلقه في الرافعي ويخبره خلاف سبويه في نظيره من
 الاقارب ولو قال انت طالق ثوب واحد و دون اثنين اثنى القاضي
 بوقوع الملاث ولو قال ثوب واحد و دون اثنين من غير دار وقع
 طلقين **القسم الثاني** في حريم الطلاق وفيه مسائل **الاول** كان
 محل الطلاق لا يتبع بعضه ولا يرد بعضه كدخولك في وقوع الطلاق
 كقوله بعضك طالق فتفسد الطلاق لا ببعضه ولا ببعضه فذكر
 كله سواء كان البعض مالا لقوله انت طالق بعض طلقه او جزءا من
 طلقه او منها من طلقه او معسا كقوله نصف طلقه او ثلث طلقه فاذا قال

في

ان طالق بمعنى طلقه او نصف طلقه او ربع طلقه او ستمها من طلقه
 او معساك قوله نصف طلقه او ثلث طلقه ومن ذلك بطريق التبراه
 او بطريق المعبر بالعجز عن الكل فان في محل تقييد الطلاق وحزم
 الامام والغزالي في ذلك وان ذكر الخلاف ثم قال الراجح ولا يظهر منها
 فرق وفي كلام العراقيين كما يستحق فيه الخلاف وصرح بعضهم
 به في الاستبراهي وحيث ان يلحق قوله نصف طلقه وبعده قولنا ان
 طالق في ذلك الوقت لا يصح طلقه ولو كان نصف طالق نصف طلقه
 وقعت طلقه ولو زاد في اجزاء الطلقه وضاف اليها فان لم يزد الا حذا
 على طلقه كما لو كانت طالق بلامه انضاف طلقه او خمسة ارباع
 طلقه او اربعة الاث طلقه او نصف وثلث طلقه فلهذا وجه احدا في دفع
 طلقه واحدة وثانيها في دفع طلقين وهو الظاهر عند الجمهور في دفع
 في الخلاصة وبالله انه يقع الثلاث ولو قال الثلاث على ثلاثة انضاف
 درهم على درهم ولا يلزمه وعلى الثاني يلزم درهم ونصف ولو قال
 اربعة انضاف طلقه فليقتضيه حتى الاوجه وان لا يقتضي انزاعا
 المضاف اليه وقعت واحدة وان علمنا المضاف وكانه اهل التفرع
 على الوجه الثالث وقال الامام والرواية كل يقع واحدة او ثنتين
 فيه وجهان وكانه اهل التفرع على الوجه الثالث ولو قال نصف
 وثلث طلقه فوجهان احدهما يقع طلقان والثالث يقع واحد
 وتلغا الزيادة وان رادنا لاجزاء طلقين لقوله خمسة انضاف طلقه
 او سبعة الاث طلقه فهل يقع طلقان او ثلث فيه وجهان **الثانية**
 اذا قال انث طالق نصف طلقه او ربع طلقه او ثلث طلقه فان زاد
 نصف او ربع من طلقه وربع من طلقه اخرى وقعت طلقان وان
 لم يزد ذلك فالمقصود الذي اورد في الجمهور انه لا يقع الا واحدة
 واستاد الغزالي في وجه انه يقع طلقان ولا كما في وجه التفرع لكنه
 جار على قياس الوجه الثالث المتقدم وقال النووي في الخلاف فيه

عن

عن سادح المتنازع ايضا وقد اختلفت طالق بلامه ان لا يطلق
 او اربعة ارباع طلقه مطلق طلقه ولو قال انث طالق نصف طلقين
 فوجهان احدهما لا يقع الا واحدة بخلاف ما لو قال لفلان نصف
 هذين العبدتين فانه يجوز ان يرد بالمضغ من كل منهما ولو فسر
 باحدهما لم يقبل وثانيها انه يقع طلقان وعلى هذا فان قال ردت
 واحدة بدر وصدق قوله ظاهرا وجهان بخلاف ان لو قال له على
 نصف درهمين فليزيمه الادبهم ولو قال انث طالق ثلث طلقين فقل
 الاول يقع ثلث طلقين وعلى الثاني طلقه ولو قال ردت درهمين
 وجب ثلثا درهم قطعاً ولو قال نصف طلقين او ثلث طلقين وقع طلقان
 وفي حقه وفواعله وجهان مبنيان على الوجهين فما اذا كان نصف
 طلقين ثم تطلقون ثلثا طلقين يقع نصف من كل طلقه ويكفي ان
 ثلثا طلقه وقع طلقان من غير ذلك لا نصف الطلقين طلقه فنصفها
 طلقان وقال الماوردي في مطلق طلعين او بلامه وجهان فان
 ثلثا في نصف طلعين يقع واحدة وقع ثلثا طلقان وان دعي
 طلعين طلقين ثلثا بلامه ولو قال بلامه انضاف طلقين فوجهان
 احدهما واحداً طلقه يقع طلقان واحدهما وهو قول ابن الحارث
 ثلاث وثلاثة بعضهم على قوله بلامه انضاف طلقه فان وقع طلقين
 هناك وقع من ثلاث وان او فعنا هناك واحدة وقع من ثلثان
 ولو قال له على بلامه انضاف درهمين فليزيمه درهمان وثلاثة فيه
 الوجهان ولو قال انث طالق بلامه انضاف الطلاق يقع الثلاث او
 واحدة فيه وجهان وحزم المتولي باللاث ولو قال خمسة انضاف طلقين
 في الامام من فطر المضاف اليه لم يزد على طلقين ومن فطر لالا
 الاخر اوقع الثلاث وحزم الرواية باللاث ولو قال خمسة
 ارباع فطلق طلقين بدر ذلك ستة احاسن بطلقه ولو
 قال ثلث ثلاث فطلقا او نصف ثلاث فطلقا طلقين

الا ان ريد الدلالة **الثالثة** لو وقع جريان او اكثر من طلاقه وعطف
 بعضها على بعض وان لم يصرح باضافته الى حر اليه الطلاقه كالقوله
 وانت طالق قلت ورفع سدس طلاقه لم يقع الا واحدة نص
 عليه وهذا لو كانت طالق سدس من طلاقه وربيعها وبلغها وان
 صرح باضافة كل منها الى طلاقه كالقوله قلت طلاقه وربع طلاقه ان
 وسدس طلاقه فوجهان احدهما وهو ما اوردده الحنفية وان يقع
 الثلاث وباسمها لا يقع الا واحدة كذا في الغرر لا واستخرج به
 الدافعي وان لم يورد دللا ما من هذا الوجه على هذا الاطلاق بل
 وان من الاصحاب من قال اذا نوى صرف هذه الاجزاء الى طلاقه واحدة
 قبل منه لم يحضر السر بل عليه ما اذا فسر كلامه به وان لم يعطف بعضها
 على بعض بان قال انت طالق قلت طلاقه ربع طلاقه سدس طلاقه لم يقع
 الا واحدة ولو زاد في الاجزاء المملووظ بها على الواحد وعارب
 كالقوله انت طالق نصف طلاقه قلت طلاقه ربع طلاقه فغن في الفرج
 انه على الوجهين فيما اذا كان لثلاثة اوصاف طلاقه وكذا في
 القاضي وان عطف بعضها على بعض كالقوله انت طالق نصف طلاقه
 ونصف طلاقه وقعت طلقان بالادلة وان ورجع اليه في الثانية
 فان قصد منها اليك لم يقع الا استيناف وقعت كالقوله انت
 طالق وطالق وطالق ولو كانت نصف طلاقه او ثلث طلاقه ولم يقل
 طالق فهو كقوله انت الطلاق وطلاق وتلا صراحة وجهان
 تقدمان جعلناه صراحة وقعت طلاقه او كناية رجع اليه ولو
 قال انت نصف طلاقه وثلث طلاقه وسدس طلاقه وان قلنا قوله
 انت طلاقه صريح وقع ثلاث وان قلنا انه كناية وقع كالقوله ولو قال
 انت طالق فصف ثلث سدس لم يقل طلاقه وقعت طلاقه بقوله
 انت طالق في قوله كناية رجع فيها اليه والروايات وكذا لو
 عطف فقال وثلثا وسدسا ولو كانت طالق نصف طلاقه

ومثله

ومثله فوجهان احدهما دفع واحدة وبانيها دفع طلقان ولو ان دفع
 بطلاقه ومثله فاستنه طلاقه على سبيل طلقين وعلى الثاني يدان
 ولو ان دفع طلاقه وضعها طلق طلاقه قطعاً والفرق ان المثل
 نظير الضعف تكرر **القسم الثالث** في الطلاق بالحساب الماسي
 عن اشتراك استوف في الطلاق بمقتضى التوزيع وفيه مسائل
احدها اذا كان لزوجة الادب او قوت عله او قوت عله او قوت عله
 طلق كل واحدة طلاقه وهذا لو كان او قوت عله او قوت عله
 او بلا ما او ادب او دفع في قوله طلاقه على كل واحد ربع طلاقه ويحكم
 الباقية في قوله طلاقه على كل واحد نصف ويحكم في قوله بلا ما على
 اس كل منها نصف طلاقه وذلك على اس من طلقين كالمسألة في قوله
 ادب على كل واحدة طلاقه كاملة الا ان يرد توزيع كل طلاقه على من
 دفع في قوله طلقين على كل واحدة طلقين في قوله بلا ما او ادب
 على كل واحد بلا ما او لا يوقع الطلاق على كل واحد في قوله وان لم
 يرد فيقع على واحدة طلقين فيما اذا كان طلاقه او طلقين وبلا ما فيما
 اذا كان بلا ما او ادب او لا يرد ان يقع على كل واحد طلاقه ثم
 طلاقه قبل منه ثم ان لم يرد خولا من طلقين كلا واحدة طلقين والا
 طلق كل واحدة طلاقه نص عليه واذا اخذوا لا يبيع الى الثاني فان
 لا وقعت عله او قوت عله من خمس طلاقات وستة او سبعة او ثمانية طلق
 كل من طلقين الا ان يريد توزيع كل واحدة فسطاق كل منهن
 بلا ما فاذا اخذوا الثاني فان وقع على من سبعة او ثمانية او طلاق
 كل منهن بلا ما فان ذكر تفسيره خالف ذلك في قوله وفي قوله طلاق
 في قوله او قوت عله من اربعة او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية
 اخراج بعضه وقيل بعضه في اطرعها وجرم به جماعة وقيل
 عن نص في الام وصحة لرامام انه لا يقبل ستم من ذلك وقالها
 قبل في الفصل ولا يقبل في الاخراج فاذا كان او قوت عله من ثمانية

طلاقاً تم قال اريدت محصين بين نطفين في موضع واحد على الباطن
 قبل لانه لم يخرج واحد منه والعدد المذكور بينهما ان تقادرت فيه وان
 لا اخرج واحد لم يقبل وسننه ان يخرج الى النصف وقطع به الشيخ ابو
 علي ووجه الراجع وابعها انه يقبل ارادة الخصيص اذا لم يعطل
 طلاقاً حتى لا اريدت من اربع طلاقات وقال اريدت محصين بين
 بهما لم يعمل لما فيه من يعطل الرابعة ويقبل قوله في محصيه سلاط
 ونودع الرابعة على الثلاث وتطلق كل واحدة طلبة وحيث قلنا لا نقل
 فذلك في النفي في حق من سعى عنها وامان في الامتياز من اخذ في
 حق من سعى بها فراه فلو اوقع بين الاربع اربعاً وقال انه
 اريد الخصيص حفصة بطلقتين في عمرة بطلعتين في حق بطلاق كل
 منها بطلقتين وتطلق كل واحدة من الاجرة بين طلبة على هذا القول
 ولو حصص الاربع بواحد وقع عليها ثلاث بموجب قرانه وعلى كل واحد
 من الاحياء طلبة في الامام والعوي وهذا الخلاف محصور
 بقوله بطلقتين لا باس في قوله علي بن فلا يقبل عليه دعوى الخصيص
 في الراجع لان مقدم وجهها اذا اقامت على طلاق او كل امرأة بطل
 طالق انه لو اريدت بطلعتين بطلعتين بطلعتين فطعا في قوله او وقع
 عليهن طلبة فكان المراد ههنا ان اذا اوجبت بظاهر اللفظ قلنا لا
 يقبل الخصيص في قوله فتشابه طواق في قوله او وقع عليهن
 طلبة في قوله او وقع بطلعتين هذا الخلاف ولو اريدت بطلعتين
 طلاقات لبعضكم اكثر من بعض صدق في التفصيل قطعاً وفي
 تصديقه في الاجاز الخلاف ولو اريدت عليهن او بطلعتين بطلعتين
 طلبة او اريدت طلبة طلفت كل واحدة طلبة في قوله او اطلقه **المائة**
 لو قال او وقع عليهن او بطلعتين بطلعتين بطلعتين بطلعتين بطلعتين
 طلبة ابني على الخلاف المتقدم فلما اذا خاطبته الواحدة فان قلنا
 يقع به ثم واحد وقع ههنا على كل واحد واحد وان قلنا يقع ثلاث

تم

ثم وهو الصحيح طلعت منا كل منهن ثلاثاً وفي الامام محقق ان يقال انه
 كما لو قال او وقع بطلعتين بطلعتين بطلعتين بطلعتين بطلعتين بطلعتين
 لم يطلاق كل واحدة الا طلبة ولو قال او وقع بطلعتين بطلعتين بطلعتين
 في الراجع لحوذان فقال هو كما لو قال ثلاث طلاقات فتطلق كل
 واحدة طلبة وان يقال فيطلق كل واحدة ثلاثاً لان التفصيل يسهر
 نفسه كل طلبة **المائة** اذا اطلق احد امرأته ثم قال لا اشرى بك
 معها او جعلتك شركتها اذ انت مسلماً او جعلت بولي طلاقها طلفت والا
 فلا ولا يطلاق في حال امراته فقال لا امرأته اشرى بك معها اذ انت
 بولي الطلاق وقع والا فلا ولو كان تحت اربع فقال ثلاث منهن او وقع
 بطلعتين او بطلعتين بطلعتين بطلعتين بطلعتين بطلعتين بطلعتين
 فان لم يولد منهن من الطلاق لم يقع عليه شيء وان نواه وان اذا كان
 دونه واحد منهن طلعت طلبة وان اذا اقامت فتشارك كل واحدة منهن
 في طلبة طلفت ثلاثاً وان اطلق ولم يخطر بباله دفعه ليرسك في
 الواحدة والعدد في القفال يطلاق طلفتين لان معنى الشريك بينهما
 وبه ان الحقها نصف فالحققت وهو واحد ونصف فعمل النصف
 في الراجع ولو قلنا ما على هذا التوجيه الحقها ثلاث طلاقات يكون
 لها شل منهن لم يكن باق منهن في الشيخ ابو علي يقع واحد ووجه
 للامام والغزالي وهو شبهه بالخلاف فلما اذا ان السهر في لغير اشركك
 في التسليقة ملدصح ومنزل على النصف ولو اطلق البين ثم قال ان
 لا خيرين اشركك معها ومضى بطلاق فان اذا كان خير كل واحد
 منها هو واحد من الا ولين طلعت كل واحد من الاربع طلبة وان اراد
 ان يكون كل واحد كالا ولين بقاء الطلاق وان مشار كل واحد
 منها كل واحد من الاولين في طلبة طلفت كل منهن طلفتين وان اطلق
 طلفت كل منهن طلبة على قنات لا على قال الراجع وهذا في القفال
خرج لو اطلق واحد زوجته ابنت طالق ثلاثاً لا اشرى بك معها

اذا ثبت سردها ولم يتوعد دافعه حتى الرابعي عن الموسنجي ان هذه
المسئلة جرت بين يدى الساسي فاحاب بانها تطلق واحده وتوعد
وقال قد وقع على الاول لا راء تاثير التثريك يقتضى ان يكون لها مطلق
قال الرابعي وهذا الشرط قريب من التردد فلما اطلق بلا ما وقات
للمابعة اسررك معهن ولم يتوعد عدد ونقل الخرجا في المعادة اما بطلق
طلعتين لان التثريك يقتضى ان لها طلعة ونصف مطلق وقرب من
حوادث لنشاشي قول القاضى لو قال حفصة طالق بلا ما وعمره محتمل
ان يطلق عمره واحده لان المعطوف لجوز ان يحال المعطوف عليه قال
ولو قال لما الله اسررك معها ولما بعة اسررك معها طلعت كل من المائنة
والرابعة طلعة اما الثالثة فلا منها شريك من وقع عليها طلعتان واما
الداخلة فلا منها شريك من وقعت عليه طلعة فمحصها نصفها وشكل قال
وقال لا المرشد مطلق كل واحد منهما بلا ما وحكى الرواية انه
دور عن النص من المائنة بطلق السرى والمائنة ذلحة **الباب**
الخامس في الاستثنا تفسيره لا يستعمل الى متصل ومنقطع والمتصل
اخراج بعض من كل بال واحد او اثنا وهو غير مساو واحد او ثلث
يراد فيها ما وحاشا ولبشر ولا يكون مساويا ما هو مبني في العرسه وهو
المراد منها واما المنقطع كقوله عمنى بنو بلالاد رهم فليس بمساو
هنا واطلاق لفظه لا مستند عليه بما لا لفظ الاستثنا يقع في عرف
الشرع على المعلق بمشيه الله تعالى كقوله انت طالق ان شاء الله **فاما**
المعلق بمشيه غير الله تعالى والمعلق بغير الله تعالى فلا يصح
بطلق عليه استثنا في الشرع قال ابن عامر ولا يبعد في اللغة تسمية كل
معلق استثنا فانه ينفعه عن الاطلاق والمراد بالباب بيان مدعى
الاستثنا الشرعي وما الاستثنا المتصل والاستثنا مشيه الله تعالى وهو
في الناحية محذور وموسر في حكم الشرع وما الاستثنا المتصل والاستثنا
مشيه الله تعالى وهو في اللفظ لا يرد اخلاف اصحابنا في ان قول

الخالف

الخالف ان شاء الله تعالى على شرط او استثنا فقال ابو اسحق وموسر
ومعقذ الهن على الشرط وامتنع الوقوع لعدم الشرط وان لا يكون
الاستثنا بمنع النفي واليهين لصراحتهم لوجوده كان لم يكن
والاستثنا بمنع الاثبات نعم ومن النفي اثبات والاستثنا الاول بالقلب
دور اللفظ لا اثر له في الحكم على الصحيح واما النوع الثاني وهو استثنا
بالمشيه فلا اثر لاستثنائه في القلب في الحكم فطعا وكذا في الباطن على
الصحيح اذا عرف ذلك وان ثبت طالق بلا ما والا واحدة وقول طلعتان
وكذا قول بلا ما غير واحد او متساو واحد او خلا واحد او عدا واحد
او حاسي واحد الا ان غير قد يستعمل نصفه وان ثبت طالق ثلاثا
غير واحد فمقتضى ان كانت استثنا وطلعت طلعتين في غير النصف فالت
امل العربية فطلق لا غير هذا **فاما** استثنا بقدره انت طالق غير طلعة
واحد بل بلا ما قال الما قري في الرواية ولا يصح اصحابنا فيه فان كان
المطلق من امل العربية التي يستعمل بالاعراب في كلامه في الجواب ما قالوا
وان كان من غيرهم كان على وجهين في تقدم في اماله ويستترط صحة
الاستثنا لانه شرط الاول منها مختص باستثنا الاجراح والاحران
فمما لا بد من استثنا المشيه فالاول الاستثنا في الاستثنا المستثنى
منه فلو كانت طالق بلا ما الا ثلاثا بطلا الاستثنا وطلعت ثلاثا
المائة ان يكون لفظ الاستثنا متصلا بالمستثنى منه فلو كانت
طالق بلا ما وسكت او تكلم بكلام اخر وقال الا واحد وان شاء الله لم يصح
ومطلق بلا ما الا ان يكون المستثنى لى او نفس او عده من سبعا او اذ طاع
الصوت فانه لا يقطع في الامام والا فمما لا يجزئ هذا ابلغ من ان يصاح
المعتبر بين الاجاب والقبول لا تخاد المنكلم هنا وجعل ان الفصل بينهما
بالكلام يستلزم لقطع الثالث لا بد من قصد الاستثنا لفظ الاستثنا
في النوعين استثنا الاجراج والمعلق بالمشيه وفيما بشرط اقترانه به
بلا ما او جه وموقول القاضى انه بشرط اقترانه باللفظ المستثنى منه

فلو كانت طالق ثلاثا من غير قصد استثنائها لم يرد له غيرها ان
يقول الا واحد اذ ان سأل الله فقال مستصلا لم يصح بترستنائه دفع الطلاق
الملاى وادعى الاجماع عليه وعلى هذا ففي استنائه طلاقه واما الاستثنا
وجهاان احدهما نعم فيشترط واما القصد من ولا اللفظ الى احدى وجهه
ابن ج و ابن مردبان و ثابتهما كما لو جفت منها لو امرت به الطلاق
باوذا الكامة و من فاتها لم يقع والصحيح منهما انه يقع والناظر فيه
كفى فترانه بلفظ الاستثنا والاستطراد امرانه باللفظ المستثنى منه
قال برامام ولا وجه له وادعى القاري في الاجماع على فطلانه ونسبته
الصباغ لا يركض بن وكلامه بعضه بترجيحه وصحة المأفدي في
الاستثنا المشبه وقال الا و لفظ استثنائه وهو ظاهر في المختصر
والمالك انه يشترط وجوده في المثال فلفظ المستثنى منه ولا يشترط وجوده
في اوله وصحة الداديه والقاضيان الطريي والرواية والموافق وهذا
مع الاول فالوجهين في نية الجمع يشترط اول الصلوة الاولى امر مكفي
وجودهما في اثباتهما **مع** لو كانت طالق لغير احدهما لا يقع عليك
فوجهاان اطرحهما دفع طلقان وثابتهما يقع واحد كقوله اني اؤحد
فهو استثنائه غير اذ استثنى وجزم به الما ورجي بارو كذا لو كانت
طالق واحدة وثابته لا تقع عليك او قال واحد وثابته لا يرد تطلق
الا واحدة وقديره واما الماينه فلا تقع عليك وكذا لو كانت طالق
اثنين والثاني لا يقع عليك او قال والثاني لا فاما لا تطلق الا اثنين بخلاف
قوله انت طالق فاما تطلق كسما مر ولو كانت طالق لم تطلق
ومستابر الباب سدرج في فصلين احدهما في الاستثنا المخرج والثاني
في الاستثنا بمشيئة الله تعالى **الفصل الاول** في الاستثنا المخرج وفيه
مشايل **الاول** اذا كانت طالق ثلاثا لا بد من وقوع الثلاث وبطل
الاستثنا لا استغرانه ولو عطف بعض العدد على بعض في المستثنى او في
المستثنى منه واحكم حرف العطف وهل يجمع بينهما فيه وجهان احدهما

يجمع

يجمع بينهما واصحها المستثنى او في المستثنى فلفظ واحد حرف العطف هل
يجمع بينهما وجهان احدهما يجمع واصحها وهو جواب ابن الحداد والاصل
الاول قوله انت طالق ثلاثا لا اثنين واحد او ثلاثا لا اثنين ولا
واحدة فعلى من ادعى يجمع بينهما فيصير الاستثنا مستغنى فاني بطل وقوع
الطلاق وعلى الثاني كحضر المظالم بقوله واحد فيقع طلاقه وكذا لو قال
انت طالق ثلاثا لا واحدة واحدة وحكي القوي اية بذلك الوجه الثاني
يمطع طلقان من اطلاق اصله انه يجمع ما فيه يعطى على دورا فيجوز
ولو كانت طالق ثلاثا لا واحدة واستثنى فعلى الاول يقع الطلاق وعلى
الثاني محض الاستثنا بالعدد ولو قال في قوله ثلاثا لا اثنين واحد
فعلى الاول يقع الطلاق وقصد ان يات الواحد لا استثنائها وقعت
طليقتان فقط مثال عطو البعض على البعض في المستثنى منه خاصة
قوله انت طالق فليست واحدة الا واحدة فعلى الاول يجمع بينهما فيكون
الواحدة مستثناة من الثلاث فيقع طليقتان وعلى الثاني لا يجمع
فيقع الطلاق وهذا طريق فاطمة لهذا الحد ما بالعليه طاما او لا انت
طالق واحدة واثنين الا واحدة فيصير بترستنائه على الوجهين منه ما اذا
قال انت طالق واحدة واحدة واحدة الا واحدة او قال طلقه وطلقه
وطلقه لا يطلقه فيقع على الاول طليقتان وعلى الثاني ثلاث حكاة
ابن الصباغ هذا عن النضر و جزم به الما ورجي مع حكاية الحداد في
تفرقوا الاستثنا وقرئوا الاستثنا هنا اذ افرق جمع الا اقر بها
وهو الواحد لرجحانه مخرج طريقه فاطمة بهذا ولو قال انت
طالق واحدة واحدة واحدة الا واحدة واحدة واحدة طليقت
ثلاثا على الوجهين بطل استثنائه ولو كانت طالق ثلاثا لا
واحدة واحدة واحدة فوجهاان اصحها وادعى الشيخ ابو علي
الاتفاق عليه انه يجمع بينهما فلا يقع الا طلقه والمال انه يقع
الطلاق ويحمل قوله واحدة وطوقا على قوله ثلاثا ثلاثا واحدة

استبان فكانه قال استبان وواحدة قال وهو يطيله خطا ظاهرا لو
 قال ثلاثة الا واحدة فوجهان احدهما دفع طلعتا ناديا فص استثنى
 الواحدة من الواحدة والثانية واحدة فلو قال لا واحدة فلا يجمع بينهما
 على الصحيح ويبطل الاستثنا وفيه وجه انه كما لو محد الحرف ومن الاستثنا
 المستعرق قوله انت طالون الا انت فانها تصرف لكن ليس عدم ارتفاع
 ارتفاع ههنا للاستعراق فانه لو استثنى بعضها او جزا منها بان قال الا
 بعضك او الا يدك او الا فرجك دفع الطلاق الترابه فلا يفسد ذلك
سما المسئلة المايه الاستثنا من الاستثنا صحيح وقمناه بعض المسئلة
 فهو من الاضافات فقي ومن المعنى اثبات فلو قال انت طالون ثلاثا الا ابيس
 الا واحدة وقعت طلعتان ذاك الحياطي وجهها على سبيل الاحتمال ان
 الاستثنا المايه تصرف لا اول للقط فلو لم يكن الحكم كما لو قال
 ثلاثا الا استر واحدة وقد تقدم الخلاف فيه فيحصل ثلثة اوجه ولو
 قال انت طالون ثلاثا الا ثلاثا او واحدة فعليه ثلثة اوجه احدها قول
 انه على طريقه انه دفع الثلاث والثانية وهو اصح عند ابن جرير
 والغرض الا انه دفع واحدة والثانية مع بيان ولو قال انت طالون ثلاثا
 الا ثلاثا الا ابيس فعليه لا وجه فلو قال انت طالون ثلاثا الا ابيس
 الا استر وفدت واحدة ولغا الثانية ولو قال طالت طالق ثلاثا الا
 واحدة او واحدة فوجهان احدهما دفع بيان وثانيهما دفع واحدة
 وقال الحياطي ويحتمل ان يقال دفع الثلاث **الماله** اذا اراد المطلق
 على العقد المستروع في الطلاق واستثنى منه الاستثنا تصرف
 الى العقد المنوط به او لا العقد المستروع به وفيه وجهان احدهما وهو
 قول ابن القاصر وابن الحداد انه ينصرف لا المنوط به وقيل ان
 المنوط به من النص وثانيهما انه ينصرف لا المملوك فان قال
 طالق حستا الا ثلاثا وقع طلعتان على الاول وثلاث على المايه
 للاستعراق ولو قال حستا الا ابيس وقعت ثلاث على الاول

وواحدة على الثاني ولولا الاستطاعة لربعا الاستطاعة وقع ثمان
على الاول وواحدة على الثاني ولولا اربعة الاولى وقعت ثلاث على الاول
وثمان على الثاني ولولا اربعة الاولى وقعت واحدة على الاول وثلاث
على الثاني ولولا استقامة اربعة وقعت على الاول ثلاثان وعلى الثاني ثلاث
ولولا استقامة اربعة وقعت ثلاثان على الاول ثلاثان ووقع الثلاث على
الوجهين ولولا كانت طالع اربعة الا ثلاثا الا اثنتين طلعت على
الاول ثلاثا وعلى الثاني موطا وقع الثلاث على الوجهين ولولا كانت
طالع اربعة الا ثلاثا الا استين طلعت على الاول ثلاثا الا ثلاثا
الا استين وقد عديم هذا في الرابعي ومقتضاه ووقع الثلاث على
الوجهين ولولا خمستا الاستين الا واحدة وقعت ثلاث على الاول
واستين على الثاني ولولا ثلاثا واثلاثا اربعة فان جمعنا بين
الحال المعطوفة وقلنا بالاول فهو طالع استين الا اربعة والا طالت
ثلاثا ولولا كانت طالع اثنتين واستين الا اثنتين فان جمعنا المعطوف
وقلنا بالوجه الاول وقعت ثلاثان وان قلنا بالثاني فواحدة
ولولا كانت طالع ثلاثا الا اربعة الا ثلاثا الا واحدة الا استين طلعت
ثلاثا **وقد بان** الاول لولا كانت باين الا مائة ونوى الطلاق قال
الموسنجي معنى عما اذا كانت واحدة ونوى بقوله انت باين الثلاث
موقع الثلاث اعتبارا بالنوى او لا وقع الا واحدة اعتبارا باللفظ وان
اعتبر باللفظ لكان الاستين طالع استين طالع واحدة الا واحدة وان
اعتبر بالنوى صح ووقع ثلاثان ورجح هذا في النوى والاول على ط
ظاهر في خلاف انه لولا كانت باين ونوى الثلاث دفع الثلاث فكيف
يبنى بقوله انت واحدة في الرابعي ونوى معنا قوله انت باين الا طالع ونوى
بقوله انت باين الثلاث وقوله انت طالع الا طالع ونوى بقوله انت طالع
الثلاث قال في نظره انه لولا كانت طالع ثلاثا الا طالع الا استين
بقوله الا طالع وهذا لولا كانت طالع طالع الا طالع ونوى في كسار

تطلق حتى يدخل الدار ويجري الى وجهه فيها اذا كانت طالق ان
دخلت الدار من شاة الله بالفتح ولون لانت طالق من شاة الله يقع في
الحال طلقه واحد فالمتولي وعمره وقا لا طرس لا يقع شيء في المتولي
وكذا لو لم تأسأ بقيد وعاب ولم يعلم مستينه ولون لانت طالق
بلا با ولا شاة الله او بلا با وواحدة ان شاة الله او واحدة وبلا شاة
ان شاة الله في المتولي وابن الصباغ لا يقع شيء في الراقعي كساقا
ذكرنا ان طاهر اصرافا لا سندا لا الحيلة للرجعة واحدة من طاهر
اذا كانت طالق واحدة وواحدة الا واحدة ونحوه مستفاه هنا
كذلك قال ويوافق هذا البناء ذكره في المهدب انه لو قال حفصة
وعمره طالق ان شاة الله لا تطلق واحدة منها ولون لا حفصة
طالق وعمره طالق ان شاة الله مرجع الاستئنا الى عمرة وحدها او اليها
جميعا وحدها لا صحها لولا ان شاة الله في الماوردي في الرد في هذه
المسئلة ان اراد استئنا عمره فقط طلعت حفصة وفيها اوجه
فقط طلعت عمرة وفيها اوجه استئنا لم يطلعا وان اطلق والصحيح ان
الاستئنا يرجع اليهما وصل لا للرجعة فقط وبانها وهو جواب
الماوردي انه نفوذ اليها الا ان يكون بولي عوده لا للرجعة فقط
فالرد عام ولون لانت طالق واحدة واستئنا من شاة الله خرج على الوجهين
في جميع الفرق من جملة ما لم يقع شيء الا وفعت واحدة وفات
الغزاة في الغنائم لو رد قوله انت طالق اربع مرات باو النكرار
وعقب الرابعة بقوله ان شاة الله يرجع للاستئنا في الجميع فان الكلام
ما دام متصلا رابطا بالنكرار كجملته الواحدة وهذا قوله انت طالق
واحدة واليمين بلا ما شاة الله ولون لانت طالق واحدة بلا ما شاة
شاة الله من غير او فعت الا ولا لا يقع شيء في ذلك لوان لانت طالق بلا ما
بلا ما شاة الله ولا لوان لانت طالق لانت طالق ان شاة الله
الله وقصد الماكس **قوله** الاول لو قال ان شاة الله انت طالق

جريا للفاضي او الطبيب لم يقع الطلاق ولا العتق ولا الوفا
عبد من حر من غير او لا في الحرف قد حذف في الراقعي ولكن هذا
فيما اذا صرف الاستئنا اليها جميعا فان طلق مستينه ان لم يفي
الخلاص في انه محصر بالحيلة الثانية او مصرفا لها في المتولي
ولا صح اصرافها اليها في الصورين في لا يزوج ويخوذ قوسا
الاستئنا في محو فاحبه وقدمه لكونه لعبد حر من شاة الله
واما ان شاة الله في بولي صرف الاستئنا اليها معا **قوله** في الراقعي
لو ادعى الزوج انه لا شاة الله وانصرفه المراه اعني على بعض
الاقرار ان شاة الله لا يصح صدق بيمينه وان قلنا يصح صدق
بيمينه فحلف انه لم يقل ان شاة الله **قوله** اذا كان طالق ان شاة الله
الله في وجهها في طهرها ان الطلاق يقع وبلغوا الاستئنا وبانها
لا يقع اما اذا كان طالق انت طالق بلا ما شاة الله بصريح سندا
لا قوله انت طالق بلا ما يقع فاحده بقوله طالق ولون لانت
طالق بلا ما طالق ان شاة الله فله اوجه احدها وهو ما اورد القاضي
وتسبه للامام والفقهاء الى الرد مخاب فربما على الترجيع الطاهر
ان السند لا يدخل الاستئنا لا يقع شيء في ثباتها وهو ما اورد
المتولي انها تطلق واحدة والسنة انه يقع الثلاث في الراقعي
وتسبه ان يجوز اظهره ويورد فاذكره المعوي وعنه انه لو قال
انت طالق ثلاثا رايه ان شاة الله يرجع للاستئنا الى الطلاق
ويجب احدها بالقد في المتولي وهو صحيح وقطع به جماعة
قوله اذا كان لانت طالق ان شاة الله او متى لم يستأله او ما لم
فهو يعلق للطلاق بعدم مستينه الله تعالى للطلاق فلا يقع وعن
ابن القاص وحده يقع وكذا الحكم لو كان لانت طالق اذا لم يستأله
او متى لم يستأله او ما لم يستأله ولون لانت طالق ان شاة الله فغير
الفعال انه اسمر اياه على انه يقع واحاها بن القاص لعدم الوقوع

في قوله انت طالق انما هو انما الله اولم يستأنا الله انما هو انما الله
ان يستأنا الله مستقدم على الكلام فيه ان من احد هما ذكر مسئلة استشهاده
بها فيها وهي معصوده في نفسها وهي اذا اعلن الطلاق على
عدم زعمه لقوله انت طالق ان لم يدخل بدلالة ان لم يسافر اذ ان
لم يكلم غيره او باكل هذا او نحوه من الاعمال ان لم يشاهد ذلك او كذا
لوقا لا كان يفعل ذلك انما في معناه فان وجد بينه الفعل المعاق
على عدمه في غير كانه حوله بخلاف ان يطلق ان لم يوجد منه ومات
طلقت في الصور بين ان لم والا ان في العري والحكم بالطلاق من
حين اللفظ بالعلق والاستئنا وان لا رافعي من قوع قبل
الموت ولا سدا ان في العلق فان غرض قبل الموت ما يحق للناس
من ذلك الفعل من وقوعه من حين حصوله انما اذا اعلن الطلاق
بعد منسيته من رعي عباوه متصله بالموت وانما يحتمل عدم النسيه
من وقت حدوث العلة في غيره وقوله انما طالق اذ لم يصرف بلبا
فما سلم منقطع من وانما يحتمل وجود الشرط بقطعها وكذا بقوله
لا طام عن لزمها ان في العلق بان لم يدخل في وان لم يصرف احد
من لزمها ان استناد الطلاق في وقت لفظه وهو محتمل
وقال قوله الا ان يدخل زيد ويحرم في معناه وحكي القاضي عيين
الاصحاب ان طالق الا ان يستأنا الله ما في الرافعي وما في عيني
ان هذا لا يصح لان اوقع الطلاق وعلق منع وقوعه على النسيه
ما اذا قبل الفعل حكما في نوع الطلاق من حين لفظه وحال
سبها في الحال كالموت لان كانت حايلا في طالق قلت بولد لاكثر
من اربع سنين من وقت حكم بالطلاق من وقت لفظه وحال بينها
وهذا الترجيح لا ما في العلق لقوله ان لم يدخل الدار فاد كره
الغزالي في العلق بخلاف اصحاب كلهم وما ذكر في الاستئنا موافق
لما قاله القاضي لا لما قبله لو مات المعلق ففعله ولم يعرف هل وحله

منه الفعل كانه حوله في صورة العلق والاستئنا فوحدها ان احدهما
وقع الطلاق واصحها انه يقع وصح لزمه في مسئلة العلق انه لا
يوقع وان لا الاستئنا الوجه الفطوح به ويوزع في ما اخاره
وهذا الحكم بطرد في العلق بعدم شأنا لزمه في الحال للما في
في الايمان لو حلف لا يدخل الا كان من زعمه فقات ولم يعرف هل اذ لم
لا يعقوا انما تحت اذا دخل ولو حلف لا يدخل الاستئنا فقات
ولم يعرف فوحدها ان احدهما ان لم يدر في حاله لا تحت والعرف ان
الا في ظاهر والمستبته باطنه ولوقا ان طالق اليوم او في هذا الشهر
الا ان يستأنا الله الا ان يدخل الدار في يوم والشهر هنا بمنزلة العمر
الامر الثاني ان يقول الزوج انت طالق الا ان يستأنا الله الا ان يشأ
زيد معناه الا ان يستأنا الله وقوع الطلاق فان معناه ان طالق ان
شأ الله ان يشأ وقوع الطلاق فالطلاق معلق بعدم مسسه الطلاق
وان لا يشأ عدمه ولا وجوده سواء كان بعد لفظه بالعلق او لا فغلب
المعبر من منع ذكره بعضهم ان معناه ان طالق الا ان يستأنا الله
ان لا يظفر في هذا القول بطلاق اذا زيد طلاقا حكاه المعوي
سره في الرافعي والصحيح لزمه الا ان يقول المعلق اردت بالطلاق
اذا عرف الاسرار رجعا في المسئلة المعصودة بقوله اذا ان لا يزوج
انت طالق الا ان يستأنا الله وقد حكي القفال والا امام عن البعض انها لا
تطلق كما في قوله ان لم يستأنا الله واحشاه حما عنهم سره ما
والغزالي والرافعي والتقدير الا ان يستأنا الله مطلق فلا تطلق في الوقوع
على خلاف منسيته تعالى بحال وفي ابن سريج وابن القاص مطلق
وصحح الرازي وحرره بعضهم على خلاف منسيته تعالى بحال وقال
ابن سريج وابن القاص القاضي الحسين والمادري والمعوي في المسئلة
مباحث **فروع** لوقا في الطلاق الا لا يدخل الا ان يستأنا الله في
العضا والقدر ثم فعله وان لا ارد فخرج ما قد رتب غير المرين قال

الشيخ بن الصلاح في فتاويه لا تطلق **مردح** من المبادي ان لا يقع في العبادي
اذا في لانت طالق مستبينة الله اذ قال با زاده الله او عسده او برضى الله لم
تطلق لا حرفا لبا في هذا اذا استباهه على طاهر المذهب بمعنى المعلق
مكانه فان سنا الله الامر بان يقول لا اخرج عشيبة الله اى سنا
الله ويقول انت طالق في حوله الدار اى ان دخل ولوا في حاله لا لام بدل البيا
فقال انت طالق مستبينة الله اذ لا زاده الله طلق في الحال لا بها للعلل على
ما تقدم ولو لانت طالق ما مر الله او قال بقدرة الله او حكم الله او يعلم
الله طلق في الحال لا سيما لا يغير منها التعليق ولو لانت طالق في
مستبينة الله اذ في حكم الله او في رضى الله لم تطلق بل لا في قوله في علم
الله وانما تطلق في الحال لان حرف في صريح ان مراده المستقبل يقول
انت طالق في حوله الدار اى ان دخلت واما علم الله فقد سبق واجاط
بكل شيء لو اضاف هذه لرايتها لا زاده فقال انت طالق مستبينة
او في وصاه او في حكمه او في امر او في فعله لا يقع لانه قد علم
وضوعه وقد لا يعلم **الباب الثاني** في السات في وقوع
الطلاق في عدة وفي محله فالاول ان نردد في انه هل يطلق
ام لا فلا يقضى عليه بوقوعه سواء استوى الطرفين او ترجح احدهما
بغير دليل شرعي ولا شرع فيه بوجبه لكن ما الله احد طرفه لا يتصلح
الكاح الا ان تكون سبب الشك فاحلاف العاقل في وقوع الطلاق فان
لا معنى الامر فيه على استصحاب بل طريقه فيه الاجتهاد فبعضه وعلمها
سبح عنه من الدليل ان كان من اهل نراحتها وان لم يكن فبعضه
في من يغادره بحله وطها وكلام المأثرة في ما يستمر بان خلاف في
الحل وان لم يقع الطلاق ولو شك في عدة الطلاق احدا فلا في الوجود
من شك في طلاق في عدة ان ياخذ بالاحتياط وان كان الشك في اصله
فان كانت غايته ان لا يقع البلاء فيلزم اجعلها ليكون على من الحل ولا
يقول الوعد ان يطلقها ثم يرد هذا اذا كان قد دخل بها وهي في عدته

على

على بعد بطلاق سنوا كان الشك في طلقه اذ تطلق من مرة الرجعة
تفرع على الصحيح في صحتها مع الجهل من جود شرطها وتوقف على البيان
على ما ساق في باب العدة اما قلنا لا يصح ولا يحصل للاحتياط بالرجعة وانما
يحصل بان يطلقها ثم يرجعها قال المولى فان طلقها بعد ذلك فلا دليل ان
يطلقها اسرع حتى يحقق وقوع البلاء فلا يعود اليه الا بزوج اخر سلا
طلاق وان رعت عنها لا ولا ان يطلقها طلقه لتحل لغيره بنفسا وان
كانت غايته ايقاع البلاء فلا ولا ان يلفظ بها وان كان الشك في
وقوع البلاء فان كان في وقوعه بلاشك او يدين فيبقى ان لا حكمها حتى
يطلقها بتمه البلاء وسبح غيره وان لم يكن دخل بها لم يجد دنكا حها
وان كان في انه هل وقع كالات اولم يقع شي لا ولا ان يطلقها فلا يحل
لغيره معها والحال فينا اذا عادت كالبهائم الشك في الطلاق قد يكون
التحيرة وقد يكون في المعلق بسبب الشك في وجود الصفة المعلق عليها
كالقوان كان هذا الطاهر عرابا في وجب طالق طار ولم يعرف قال
اخر ان لم عرابا فاما في طالق لا يقع الطلاق على واحد منها بخلاف ما لو
قال الواحد ان كان عرابا لحفظة طالق وان لم تكن بجمرة طالق فان
الطلاق يقع على واحد منها وعليه لزام متناع عنها لانه من الحكم
والحق عن ذلك ولو وقع المعلق كذلك من اسين في عدد من ولم يعرف
لم يعنى واحد منها ولكل منها استكان عنده والنظر فيه ان لو ملك
احدهما عند الاخر بشرا او غيره واجتمع العبدان في ملكه في ربيعة او جبه
اصحها عند الامام والفرق لا وقطع به التوقيف انه يمنع من التصرفات
فيها ويومر بعين العتق في احدهما قالو كانا في ملكه في ملكه حين
التعلق وعليه الحق على الحال لاسين الحق فياينها عن صاحب المقرب
ان الحق يختص بمن يحد دملكه فيه لا المالك وبالنسبة وما اورد
الشيخ ابو حامد وجمهور العراقيين انه لا ينعين العتق في العبد المستبرأ
وحكم به ورايها انه لا حرج عليه في واحد منها وهذا اذا لم يدع كل

منها ان الامر كل منهما ان الامر كما ذكره وان ذكر الاخر ان كان عتق النسا
 كما لو اقر خريه عبد ثم اشتراه ولو باع الاول ثم اشترى النسا قال
 الفخر لا يحمل ان مقال له المصنف في التاخير لان البيع الاول فوافقه
 انصت وفسر في التاخير واقعه اخري كما لو وصل للاحقة باجتهاد
 بغير اجتهاده وصل الى اخراته لا يفتنى بمحمل منفعه لصعوبة
 بالنسبة للاجتهاد والقياس الاول في التاخير هذا على طريقهم
 واما على طريقة العراقيين فينعين عن التاخير قطعا قال والخلاف قريب
 من الخلاف في اذ الشبه ان ان فاضل احدهما على عهد في التاخير
 او باحد طهراته او معرض عنه والامر بها المجرى تباطا للعقود
 لم يزل الماوردي لو اشاع كل منهما عند الآخر لم يكد باحاذل كل منهما
 ان مصرف في الذي استراه قطعا انتهى وساما في كتاب العلق
 ان هذا التعليق لو وقع من ابي بن معسر في عهد فتنا ولا احيد
 الحصنين في اخري ومحمدا مثل هذه التنا ولا كلامها بصرفها
 صا دالية كما مصرف في نقله عنه على ان ذلك قد فيه اشكال ولو كان
 ان كان غرا فانما يخط طالق وان لم يشر عزا با بعد من حرسية في اخير
 الباب من مثاله **فهر** عن النوسيحي انه لو قال طالق بعد كل سعة
 على جسد ابليس فقياس من مبنا انه لا يقع الا بالذي هل على جسده شعر
 ام لا والاصل عدمه وعن بعض الحنفية انه يقع طلقة في النواوي
 وهو القياس وليس هذا على ما عا صفة سكا في بل هو على طالق
 ودر بطالعه لسي سكا في موقع اصل الطلاق ويبلغ العدد والواحد
 ليست تعدد واصل العدد ايمان في اختيار وقوع طلقة **فصل في الشك**
 في محل الطلاق فيه مشايل **الاولى** اذا طلق احدى زوجتيه او
 زوجاته بعد ما وصى المطلقة فعليه التوقف عن عشيان واحدة
 منها حتى يتدبر وهذا لا يصور فيها اذا خاطب بمعه بالطلاق ثم لم يسمها
 وفيها اذا طلق احدى طالق فوي معه ثم سمها فلا يطالب بيمان ان

صوفه

صدقناه في النسيان وان كان بناءه وادعته لجدد انها المطلقة لم
 يمنع منه في الجواب بان يقول نسيان ولا ادري وان كان محتمل
 بمن كان ممة انه لم يطلها فان كل غنم خلعت وحكم بطلانها
 بالتميز المردودة في معنى هذه الصورة ما اذا طلق احدهما في
 طلقه او من وراحياب او مولى طهرها اليه واستطعت عليه اذ رأى احدها
 منطلعه ولم يعرف عينها فقال لا نطالق فان حرف كل منهما كس
 يكون المتطلعه **الثانية** اذا طلق الزوجته واحبته احدا كما طلق ثم
 قال اردو في الاحبته فهل يقبل منه في زوجته واحبها هو المصور
 انه يقبل قوله مع عينه وكذا لو خاطب به زوجته واسمها وادرك
 الامه في البعوث ولو قال ما عديت واحده فقلبي مطلق الزوجته
 وانما ينصرف الطلاق عنها بازادة الاحبته ولو قال ذلك لزوجته
 ورجل او ذابة ثم قال اردو في الرجل لم يقبل ولو قال له كل واحد
 من زوجتيه والاحبتي طلقت فقال طلعك ثم قال اردو في الاحبته
 قال لا يبغي لا يقبل ونقل عن القاضي انها لو قالت طلقتي باللف
 فقال عقيلا عليها وعلى لرحبته معا طلعك ثم قال اردو في الاحبته
 لا يقبل ولو كان اسم امراته زينب فقال زينب طالق ثم قال اردو
 زينب غيرها فوجها نا حدها واختار الفاضل الحسين
 والطريه انه يقبل قوله سمته واصحها انه لا يقبل وقد تقدم
 وفصل النوسيحي فقال ان رتب طالق ثم قال اردو في احبته يقبل
 وان قال طلقت زينب وقال اردو في الاحبته لم يقبل وفسر ولم
 يروى لرافع الفرق ولو كان تحت امره فان احداها بنكاح فاستد
 فقال احدا كما طلق ثم قال اردو في النكاح فاستد او قال فلامه
 بنت فلامه طالق وهو موافق لاسم واسم الا ان ففيه
 خلاف مقدم **الثالثة** لو قال لزوجتي احدا كما طلق في قصده
 واحده بعينها طلقت ومطابق ما بها المعروف فاذا سمها حسب

العدة من وقت التلظ بالطلاق على الصحيح وقيل من وقت البيان
وعينها على القولين ان المستفترسة بالنكاح الفاسد بحسب عدتها
من احوط فيه او من وقت التفرق بينهما وان كان الامام البناء وان لم
يقصد طلاق واحدة بعينها وقع الطلاق على واحدة منها وله تعيين
واحدة منها للطلاق ذاعية واحدة منقع الطلاق والعين ان يتبين
به وقوعه من حين قوله احدا كما طالق فيه وجها ن وقيل بولا اختيار
حسنا عن سبهم السجاء فحامد والفاضي والطرسي والرواية
الاشدق لا الراجح والفسخ لا يقول اشع وقال النووي هو الصواب
ومؤيد قول ابن ابي شيراز واختر جماعة منهم الشيخ ابو علي الاول
وقال انه ظاهر المذهب وهو القياس وعن بعضهم عنهما ان العينين
بيان موقع او يقع رجا اخر من عنهما فان رشا الطلاق والمهر
ايقاع طلاق او التام طلاق والذمة لواحده من هاتين وسنة
القاضي الخلاف بان العسة بيع او اقرار وبعي لهما وقت احتساب
العدة وعلى براء او يكون على الخلاف المتقدم فيها اذا نوى معصية فكون
الصحيح احتسابها من حين التلظ وعلى السائل بحسب من وقت التيقين
وهو الصحيح عند الاكثر من مذهب القاضي الامام والغزالي وابن ابي
عمر ونحوه اذ عرف ذلك بالكلام في مثلها بل المعنى ان امرين
احدهما في حياة الزوج والاخر بعد موته **الامر الاول** في حال
حياته ومنه صور **الامر الثاني** يجب على الزوج بعين المطلقه في صورة
الاطلاق وقصد معصية ان موقع نفسه عن مال ملكها ومنع من
وباعها الى ان حين وقوع الحيلولة بينه وبينها فالاحر عصى وهو
في صورة الارشال مسبه بما اذا سلم على اكثر من اربع فانه يهر
باحساو اربع فان امتنع عوره الحاحر وحسب حتى يبع ولا يقع منه
بقوله سبب المعصية اطلقه الراجع بكلامه في موضع اخر يعين
بقوله منه اذ اصدفناه على السنيان وهذا في الرواية واذا قال

فيها

فيها اذا نوى معصية هذه التي اردتها فلا حرج ان تدعي عليه انما المراد على ما
سأله الخلاف ما اذا لم ينو معصية وعين واحدة للطلاق فليس للآخر
دعوى هذا اذا كان الطلاق باينا فان كان رجعا لم يجب النساء في
الحال على الصحيح **الثانية** يلزمه معصيتها الى البيان والعين ان طالت
العدة واذا من وعين لم تسترد الذي بعته على السطوع وهذا في
مسئلة الغراب المتقدمه **الثالثة** اذا وطى احد المراتين فان لم يكن نوى
واحدة بعينها فهل يكون ذلك تعيينا للزوجة فيها والطلاق في رجعا
فيه وجهان وقيل قولان اخلاهما وهو احتيارا بن لا يهرس لا وقال ابن
الصباغ والموسوي والرد فانه مؤطام المذهب وصحة الدافع وبانها قول
الا استحاق والمأثر جيني نعم واختر ابن في وقال صاحب الحاشي المذهب
مؤطام المذهب وشبهه الاول الى اكثر من صحة الدعوى وبانها
القولان على ان الطلاق يقع باللفظ وبالعسر فعلى براء الوطى بتعين
وعلى المأثر لا وجريان فيما اذا وطى احدا منه وقد اهتم العشق بينهما
لكن الطامر في العوق انه يعين ان جعلنا معصيتها فهل يكون شيئا من
الاستماعات معصاته وجهان بناء على الخلاف في ان المأثر في حاشا
دون الفرج هل يحرم الرتبة ومعصية هذا النكاح في البلد
فسهون الخلاف المذكور في بحر الرتبة ولا مهر للموطوع ولا يمنع من
الوطى انما يمنع منه اذا لم يجعل الوطى معصاة وان جعله بعينها
لطولت بالبعث بالقول وهل يلزمه بعين الطلاق من غير الموطوع
او سعي على حره منه وجهان وعلى الثاني ان غير الطلاق في غير
الموطوع فالموطوع روجه ولا مهر لها وان عين الطلاق في الموطوع فيعي
وجوب المهر لها وجهان بيان على وقت وقوعه فان قلنا يقع عند
اللفظ وجب وان قلنا عند المعين لم يجب وذكر القوي انه فيه
احتمالين وجوب المهر موطى الاحتمالية وان كان تدوى بقوله احدا
طالق واحدة معصية هي المطلقه ولا يكون وطه لاحدا بيافا

لذلك المعين وسعى المطالبة بالبيان فان من ان المطلقة الموطوءة
تعلبه احدى ان كان الطلاق بائنا والمهر وان من ان المطلقة ان
عمرها قبل فان ادعت الموطوءة انه ارادها حلف انه لم يرد لها فان
فكل فحلفت حكم بطلاقها ايضا ولها عليه المهر ولا حد للشبهة **الرابعة**
اذا ماتت الزوجة او احدى المهر لم يفسد ط المطالبة بتعيين المطلقة
لسان الميراث على المذهب المشهور وهو مويد القول بان الطلاق
لا يقع بالمعين وحكي القول بان حيزه يخرج على اصل المدخول
وأن نظيره في عتق العبد من فديته ان احدهما انه يستند الى حين
اللفظ قطعاً للصورة وتحمل على المعين على البيان لا الا بقاءه
وصحة لرد ما رويها انه يستند الى اصل الموت ورحمة الغني لا يمتنع
الاعلام بغيره مع تصحيحه لرد **الخامسة** في صنع البيان والتعيين
ويحصل البيان بان يشير الى واحدة ويقول المطلقة هذه فتطلق
او الزوجة هذه او لها اطلاق مبين مسعين لاجز اللطلاق ولو كان
اردت هذه وهذه حكم بطلاقها مؤاحدة له باقراره وان لم يرد ما
فاما باطنا فالمطلقة التي توافها فقط حتى لو توى بقوله احدى الماطون
طلاقها معاً لوجه انها لا يطلقان ولا تاحد فيه الخلاف فيما اذا
والا نت طالق واحدة وتوى بلا ما وهذا الحكم لو لم يات بالسواء
وقال اردت هذه وهذه واسأربكل لفظ الى واحدة فان اشتابها
الى واحدة فهي المطلقة وعند الغني هذا الحكم فيما اذا اردت
جميعاً لانه في معنى هذه هذه وهذا لو اردت هذه مع هذه
طلاقاً وهذا لو اردت هذه بل هذه ولو اردت هذه ثم هذه
فالقاضي يطلق لرد ويلد من الماينة وهذا لو اردت هذه
فهذه ووافقته المعوية والتوبيه في لرد ما الم الوجه ان يطلقها كما في
قول هذه وهذه واحدة له كما في قوله الداد لم يرد في الرافعي
الحق الاعراض فقال التوفى ما قاله القاضي اظهر ولو اردت

هذه

هذه مع هذه في لرد ما فقل في ان يطلق الماينة ما والذاريه
انه حكم بطلاقها معاً لوجه ان صاحب القاضي المعوية والتوبيه في
طلاق لا ويلد من الماينة محتمل ان يرد واما لا ويلد التاينة في اللفظ
فما خرج لرد ما في رأي القاضي ان يرد واسأربكل لفظ الى واحدة
وهو يخرج على الوجهين في ما اذا قال لعين المدخول بها او لا نظر الى
اللفظ انت طالق مطلقة فاما المطلقة هل يقع اللفظ بها احراز نظر الى
المعنى والملاحظة او لا نظر الى اللفظ والوجود في مطلق القاضي انه
اذا قال هذه بغير هذه بغيره او مؤافقاً لرد ما في ذلك
لولا هذه لابل هذه او بغير هذه او مع هذه بطلان هذه في هذه
بعد هاهذه او هذه فيل هذه فطلق لرد ويلد من الماينة واما لرد ما
فما على المذهب الحق طالقان انتهى وفي قوله هذه مع هذه محسوس
الشرح ولولا ان اردت هذه او هذه استمر الاستكاد وطولها بالبيان
ولو انهم الطلاق بين ثلاث واداد معصية ثم قال اردت او طلقته هذه
او هذه وهذه واستأربكل منهم فان فصل من الاحريين والاويل
بوافقته او غيرها لم يرفع الا لهما ويرد والطلاق بين من ول
واحد الا حريين فان من انه اراد الاويل طلق وحدها وبقيت
الاحريان على النكاح وان من انه اراد الاخيرتين واحداهما طلقنا
جميعاً وان فصل من الاولتين والمالة مؤافقة او نحوها فقد
يردد الطلاق من الاولتين والمالة وحدها ويلزمه البيان
فان يرد في المالة طلق وحدها وان قال انه اذا الاولين واحداهما
طلقنا وان سرد الكلام سرداً ولم يفصل بينهما فان قال هذه
وهذه متصلاً لا ابن سريج فطلق المالة واحداً ولا سريج في
الشيخ ابو حامد والجمهور المالة مشكوك في طلاقها وهو ان ارد
الرافعي في محتمل ان يكون المالة معصية لا ويلد وان حو رصمه
المالة مرجع اليه في البيان وقيل فيه قوله فان قال اردت عطف

المالته على الثانية فهو كما لو فصل بين الأولى والاخيرتين فان كان
 اردد فخطبها على الاولى فهو كما لو فصل بين الاولى والى المالته
 وقه بعدم حكمها ولو قال ارددت وطلقت هذه وهذه او هذه قال
 القاصي والامام موكا لو قال هذه او هذه وهذه قال القاصي ولو
 قال هذه وسكت ساعة بعد ثم قال وهذه او هذه او هذه او هذه
 الا وفي واحد الاخيرتين فطالب بالبيان لو اتم الطلاق بين
 اربع فقال لاحد ان طلق في نوى معينه ثم قال ارددت هذه بل هذه بل
 هذه بل هذه طلقن كلهن في الوطء بالواو ولو عطفن بتم او بالفا
 على فذهب القاضي نطق الا وفي خاصة وعلى راي الامام وطلعت
 كلهن كما مر ولو قال ارددت هذه وهذه لا بل هذه او هذه طلعت
 الاولان واحدا الاخيرتين ولو قال هذه وهذه وهذه او هذه
 بالواو ردت المالته والمالته وادخلت الرابعة فان فصل الاخير عن المالته
 بوقفة ونحوها فقد ردت الطلاق بين الملائك الاولان ورس الرابعة
 وان فصل المالته عما قبلها طلعت الاولان واحدا الاخيرتين
 وان فصل المالته عن الاولى قال الراعي ينبغي ان يقال تطلق الاولى
 وردد الطلاق بين الثانية والمالته معا وبين الرابعة وحدها
 وعليه البيان وان سرد الكلام ولم يفصل في الدعوى فطلق
 الاولان والرابعة ويومر بالبيان فان قال ارددت الملائك او و
 واحدة فمنه من طلقن بقيت الرابعة وان قال ارددت الرابعة طلعت
 وحدها قال الراعي والوحيد ان يقال صوغ السرد كحمل الاحكام
 الملائكة فيراجع ويحكم بما يسه كما سبق فطهر ولو قال هذه وهذه
 او هذه وهذه قال الراعي فقد مر فصل الا وفي عن الملائك
 الاخير وضم بعضها الى بعض فطلق وردد بين الثانية وحدها وبين
 الاخيرتين معا وقد مر فصل بين الاولى والاخيرتين والضم بينهما
 فطلق الاولان وفصل الثانية عما قبلها فطلق الما بعد وردد

الطلاق

وردد الطلاق بين المالته وحدها وبين الاولى وبين معا انتهى
 ولو قال المطلق هذه ثم قال لا ادري اي هذه او واحدة من الباقيات
 والمشار اليها مطلقه بكل حال ووقف امر الباقيات فلو قال بعد
 ذلك تحققت ان المطلقه المشار اليها قبل ولم يطلق غيرها وان
 قال لواحدة من الملائك من هذه حكم بطلاقها ولم يقبل رجوعه
 عن اقراره بطلاق الا وفي هذا كله اذا نوي طلاق معينه اما اذا كان
 ارسل الطلاق من غير تعيين فكا طوبى بالمعسر والعسر عند هذه
 او هذه فلعنوا قوله وان قال عينت هذه او لا هذه المطلقه ان
 بعثت ولو عطف عليها غيرها بالواو او الفاء ثم اورد قوله عند هذه
 او هذه ثم هذه او بل هذه لغا المعطوف عليه سواء لما يوقع الطلاق
 عند المعسر او عند اللفظ وحكي الما وردد في ما اذا قال هذه بل
 هذه وحدها اتم بطلان معا كما اطلاق المعين وهو على القول بان
 الطلاق يقع من حيث اللفظ وهذا يقتضي جريان ما اذا سار حردت
 العطف وحكي الزوايا عن السافعي من الله عنه انه لو قال هذه
 ثم قال لخطات من هذه طلقنا معا لا ويكون قوله بل هذه استيفاف
 طلاق بهذه ولو قال وهن ثلاث هذه او هذه وهذه بعين واحد
 الا وليس وحرجت المالته **مرع** لو قال حفصة طالق لا بل عمره طلقنا
 معا ولو قال لا حفصة ان دخلت الدار فانت طالق لا بل عمره
 فله ثلثة احوال احدها ان يرده لا بل عمره طالق لا بل حفصة
 فاذا دخلت حفصة طلقنا قال لو لا حفصة طالق لا بل عمره المالته
 ان يرده لا بل ان دخلت عمره الدار من طالق لا بل حفصة طلقنا
 به خولها الدار المالته ان لا يطلق ولا يرده شيئا بهل تحمله على الحالة
 الا ولا الثانية فيه وحيثان **مرع** فان لو قال اذا جاء الغدا انت
 طالق او عبيدي جرحه عني لم يطلق اذا جاء الغدا اذا جاء الغدا عند تخير
 في بعين الطلاق او العتق **مرع** ثالث لو قال من له زوجات زوجتي

طالق لا مرد فانه طلقه واحدة منهن وله عينه في واحدة كما
 لو كان لهما طالق واحد والشيخ عز الدين بين ان يطلقن طهر ثم
المسألة الرابعة في النزاع بين الزوجين في
 الطلاق وله صورة احدهما لو كان قد نوى بعينها وعينها قد دعت
 اخرها المرادة مدون بعينه فان حلفا ثبتت الخصومة وان ذكر ان
 حلف على البت بعدت للطلاق بعينها ولها كذا حلفا عنها اعلى شريه
 كاله ونحو جوارحه اعتمادا على فريضة النكول خلاف ما في الدعوى
 وطلعت لا حربي ستوان لا الزوج انه اذا ادعاهم **المسألة** اذا كان
 طلق واحدة بعينه منهن فادعاهما فادعاهما المرادة المطلقة
 لم يقبل منه في الجواب ان يقول نسييتا ولا ادري بل عليه الحلف
 على البت انه ما طلقها ولا حلف على العلم والسيان ولو نكل حلف على
 البت وقضى بطلاقها **المسألة** تقدم انه اذا قال ان كان هذا الطاهر
 غرابا فمراخطة طالق وان كان غرابا فخصه طالق وان لم يذكر غرابا
 فغمره طالق لا يطلق واحدة منها ولو ادعت التي علق طلقها بانه
 غرابا فمراخطة طلقه فعليه ان يحلف على البت على معنى الطلاق كما في
 النسبة وان قالت كان غرابا فاطلاق لم يثبت ان يحلف على البت انه
 ليس غراب ولا يكفيه الحلف على انه لا يعلم انه غراب قال وسيمه
 ان يقال لا يثبت له الحلف على معنى العراة اذ اعترض به الجواب
 اما اذا اقتصر على قوله لست مطلقه فمدعى ان يكفى منه ذلك
 كما ذكرنا في جواب البايع اذا ادعى الاستبراء الرد يعيب قدس ولو نكل
 حلف في البت انه كان غرابا وحكم بطلاقها ولو علق الطلاق على
 دخولها او دخول غيرها لا بد من ادعاء مدعى حصوله وانكسره
 في القول قوله ولا بد من حلف على معنى العلم بالدخول الى غير
 دخوله وفوت بینه وبين مسألة الغراب وقال الغزالي لا ينسب
 فزوت بينهما فالوجه النسوية **المسألة** اذا كانت الزوجان

فبعد الموت وفيه مشايل **المسألة** اذا مات الزوجان او احدهما
 قبل البیان او التعيين فكذا ابن او عين واحدة لم يرب منها ان
 كان الطلاق باثباتا لمطالبة بمان المعينة وليس للمجهلة بآية
 محالها على الزوجين كما هو موقوف من تركه من مات ميراث زوج بلا
 البیان او التعيين فذا ابن او عين واحدة لم يرب منها ان كان
 الطلاق باثباتا سوا قلنا بوقوع الطلاق عند البلوغ او عند
 التعيين لمقدم الاقناع وميراث من لا حرام ان كان نوى بعينه
 وميراثا قال ودفعه الاخراموت ساءم من التي اردتها فلا ميراث فيها
 فلم يخلو على معنى ذلك وان حلف ورث ثم ان كان بعد الدخول
 فزوت جوب جميع الميراث عليها وجهان وقال المالكية ان كان
 قبل الدخول فهو وان سقط ميراثه منها بعد بلوغها سقط نصف
 الميراث ان كان ميراثا واقل فلا ميراث عليه وان كان كسرا فان توارثا
 اخلافه انشرفان فكل حلفوا او لم يرب منها وان لم يربوى بعينه
 لم يرب لورثه غير المعينة دعوى لا تخليف ولو ادعوه ورثه التي
 عينها المطلقة وعزمهم استقرار جميع الميراث قبل الدخول فلم يخلو
 ومهم مقدون لم يربا لا بد عنه **المسألة** اذا مات الزوج قبل البیان
 او التعيين فكل الوارث ذلك منه طر يقا احداها للعقوبة انه ان
 كانت الزوجتان بائنتين لم يرق مقامه في واحدتهما وتوقف ميراث
 الزوجية بينهما حتى يصطحا عليه او ورثتهما بعد موتها اذا مات الزوج
 قبل البیان او التعيين فكل الوارث ذلك منه طر يقا احداها
 للعقوبة انه ان كانت الزوجتان بائنتين لم يرق مقامه في واحد
 منهما وتوقف ميراث الزوجية بينهما حتى يصطحا عليه او ورثتهما بعد
 موتها وان مات احداهما فميراث الزوج ثم الاخرى فان عين الوارث
 الاخر الطلاق قبل قطعا وان عين المعينة لراخية له او مات الزوج
 بعد موتها فكل يقوم مقامه فيه فولا نفي محلهما طرف احدهما

فما اذا نوي معية اذا لم ينو معية فليس للوارث الثمين قطعاً
وبانيها انما دعي اذا لم ينوها اما اذا نوي فيقوم مقامه قطعاً وبانيها
طرد ما في الصورتين **الطريقة الثانية** ومن المسموح به انه قال
الرافعيون ان فيه قولين فطلقاً سواء كان العبد من نسل الوارث او
ينفعه وفي محلها الطرف المتقدمه وجريه هذه الحلال فيهما اذا
امر المعتق بين عمن ومات قبل ابيان او العبد من نسل الوارث
مقامه وبطرد هناك فيما اذا كانا معا حين السرقة ان كانا
يقوم الوارث مقامه او فلنا يقوم فان كان قاتلاً في حكمه يتعين
الوارث حكمه فيعيينه وقد مر وان ما ساقيله فاذا من الوارث احدهما
كان لودته الاخر اخلفه على انه لا يعلم ان مورثه طلق موته وان
ما ساقيله فاذا من الوارث احدهما كان مات بين موتها فان بين
الوارث الطلاق في الاو ولا لم يخل وان بينه في الثانية فلو ارث
الاو لم يخلفه على بقى العلة والوارث الثانية ان يخلفه ايضا فخلفه ايضا
على التان موته طلقها **فزع** لو شهد شاهدان من ورثة الزوج
ان المصلحة ثلاثة فاذا كان الزوج مات فليها فليث شهدا بينهما
وان كان مات بعد ما لم يقبل وان كان بين موتها كان شهدا بالطلاق
التي ماتت قبله قبلت او مطلق التي ماتت بعد لم يقبل **الثالثة** اذا
وقع الابطال من الطلاق والعنف لولا ان كان هذا الطاهر عملاً
فامر ان طلق لولا ان لم يكن عزاً با فبعد هرا ودخل عليه جماعة في طلقه فقال
ان كان اول من دخل بدنه وجنى طلق الا فبعد واستل حال الطاهر
والداخل فوجها واحدها انه يقرع بينهما فان خرجت الفرقة للعبد ينسب
ان الحب كان في المرأة بالطلاق لم يقصر حكم الفرقة وحكم مرفوع الطلاق
ايضا مواحدة له واصحها واسمها انه لا يقرع فاذا دام المعلق حاله لم يخل عليه
مهما منع من التمسك في المرأة وسقط حلقها من العسر والمحرمة ولو
كانت وان علم بغيره كالحاج خامسته ومنع من استخدام العبد والصرف

فيه

فيه وعليها دفعها الى البيان ولذا دعي العبد في اصح الوجهين وقيل
لا بل وجوه الحاحه وسبق عليه من اجرته فان فصل شي حفظه الى
البيان ليصرفه للاستحقاق والماوردي ولو اراد العبد ان يكتب
وسبق على نفسه من حسيه واذا اراد السيد ان يستخذه وسبق عليه
فصل بحاج للسيد او العبد فيه وجهان ولسم هذا الحجر لا قيام
اليه نفعه نصفه الطاهر او ما ان خالف واذا من الحالف الحالف قال
حدث في عين المرأة طلق فان صدق العبد لم يخل على الصحيح وقيل
يخل على حق الله وان كذبه واو على العتق صدق السيد يمينه ومن يخل
اذا لم يطلب العبد يمينه فيه الوجهان فان خلف انقطع الخصومة
وان فخل خلف العبد وقضى بعتقه باليمين المردودة وان قال حسب
يمين العبد فان صدقته المرأة لم يخل على الصحيح وان كذبه خلف ومظهر
ان يحجب فيه فوفق خلفه على طلبها الوجهان فان فخل خلف وقضى
بطلانها ايضا وقوله لم يخل في يمين العبد لقوله حسب في يمين المرأة
ولذا عكسته ولولا ان لم اعلم الحب في ايمانها فغن يقال انه يقال له
بطلانك بالبيان ما ساقين سبب والاحتمال فاكلا وخلف من يدعي
الحب في يمين المتعلق به وحكم ما حلف وقال الجمهور وهو الذي اوردته
الرافعي من صدق في الامر موقوف وان ادعى احدهما علمه فان اقربه
حبس وعز حتى يترف وان اذخر حلف على بقى العلم فان خلف استمر
الوقف وان فخل وحلف المدعي يمين الرد وحكم له بما جلد عليه فان
خلف الزوجة انه كان عزاً با وحلف العبد انه كان غير عزاً با في الماتة
طلق وتنفقت وهو ظاهر ان جعلنا بين الرد كالا فاما اذا جعلنا
كالسنة فسباني في الدعوى ان في ذلك مخرج على الخلاف في نقاد
العتقين ولو كان في الجواب لا ادعى لم يكن اقراراً بالحس في حق الآخر
ولو كان العلق طلاقاً في وجهه فادعي عليه فافترى وكل وحلف بنفسه
ودن بعض حكم بطلاق الخالفه ودن غيرها ولو ادعت واحدة منهن ففكل

عن المين فقلت حكم بطلا فها وله ان يخلع اذا ادعى غيرها ولا يجعل نكوله
في حق واحدة مكرلة في حق اخر انا لو علق طلاقا ورجعه على الدخول
فادعته احدا منها وانكر ولم يخلع وحلفت من يطلق وورث صاحبها
فان كانت الصفة واحدة واذا كانت المعلق قبل البيان على قيام دارته
مقامه طر ميان احدهما انه على القول المسفد من المسئلة الباسه والباسه
القطع بالمنع وحصر جماعة منهم السرحس الخلاف بها اذا لم يخلع
في المرأة وقالوا اذا دعت في العبد بقطع بالحوار لا نه يفر على نفسه على
موجب قوله في الرابععي وموختن موافق لما تقدم في الطلاق وان
المودر وموختن في الصحيح ان الوارد لا يقوم مقام المودر وان
فلما لا يرجع الى بيان الواردات اقل مكرل وادف او كان ولم يعلم اقرع
بين المرأة والعبد وعلى الصحيح فان خرجت القرعة للعبد عتق فان
كان الخلف في مرض الموت اعتبر من المثلث واستمر كاح المرأة فسرت
الا ان يكون ادعت انه حث في عنها والطلاق باس وان خرجت للمرأة
لم تطلق والورع ان يترك المراث للشبهه ومثل متعين العبد للرق فيه
وحضان احدهما وموالم المودر المهدب والروا في موطاه المذهب
نعم وعلى هذا مصرف في العبد على اصل المثلث ومصرف فيه وهو شاك في
ملكه فيه وحضان وعلى الروا لا مصرف البيع وعلى الشا في دهره وان كانت
له ذره وطهر واصحهما عند الدافعي لا وعلى هذا اصله اوجه اصحها سعي
الاستكمال فيه وقف فيها جميعا قبل القرعة وباسها لا يوقف وله
بيعه من غير ذراهبه وبالمثل ان القرعة معاد لان يخرج القرعة للعبد
وصحفة لروا ما لم حدا وان قلنا يرجع الى بيان الواردات فان غير المثلث
في العبد عتق وورث المرأة وان دعت بها فله تحليفه على الت والعتد
ايضا على نفسه على سعي علمه بان مودره حث في يمينه وان لا اعلم الحال
فوجهان اصحهما ان الحكم للقرعة كما تقدم في مقابلة خلاف المودر فانه
لا يرجع عند ادعائه الجمل بالحال الى القرعة على المذهب لانه بمنزلة ذخر

ديانة

وسانه خلاف وارثه قال ابن الصباغ وهذا يدل على انه لا يرجع الى بيان
الواردت بعد اعتنا فيه بالالتباس وبانها عن ابن سرح ان الامر يوقف على
ان عوتقوا او يخلعون اخر دت وهكذا الى من يحصل البيان وفيه وجهان
الواردت اذ لم يبين حكم عليه بالعق والطلاق معا في الرابععي فلم يبين
بالبيان المراد اذ لم يبين ان طاف او متى امر بالبيان وصح عليه
وجف قد وهو ضعيف **مروم** الاول لو قال ان كان هذا عرا با فزوجتي
طالق وان كان حيا فاعبدني حرا وان كان عرا فافقصة طالق وان
كان حيا فافقصة طالق لم يعلم ولا حث لحوار ان يكون غيرهما **الملاح** عن
الموسبي انه لو قال لا احد سني انا طالق وفلانته او فلانته فان اراد
صير لثانته الى الاول فيهما حرف والمابنه حرف والطلاق متردد بين
الاولين والثالث فان عتق لثانته طلق وحدها وان عتق الاولين
او احدهما وان اراد ضم لثانته الى الثانية وحدها حرا والاول حرا
طلق لثانته واحدا الاخير بين العتق اليه وهذا الضمير العرب
يعرف بقرينة الوقف والرحمة كما مر في صبح معين المجهه فان لم يوجد
برسه والذلي اذ ان بعض فان كان الرجل غادفا بالعربية ففضيئه الواو
لجميع بين الاول والثانية في الحكم فيمحلان حرا واحدا والماله حرا
وان لم يخرج غادفا بها طلقت لا وبسنا وبمخرى من الاخيرتين للشاك
الثالث لو قال لزوجانه الادبع وندخلسن صفا الوسطى منك طالق
قال الموسبي فيه وجهان في الرابععي والمفهوم ان احدهما انه لا يقع
وبه قال الاصحاب لا حثه اذ ليس للادبع وستطا والثانته انه يقع الطلاق
على الوسطى وقال المودر في الزحمر ضعيف والمختار بالثانته موافقه
بالمثل واحد من الوسطين فعنها الزوج **الرابع** قال الموسبي لو قال
لا مائة المد حولاها ايتها طالق فان كان قبل ان يراجعها احدا طالق
ولا قال لم يوقعه لم يوقع احدا لم يوقع الاخرى لوقوع الثلاث
عليها بخلاف لابن الحسن يدسعي الامام فان عتق الطلاق في الكذي

نفس عدتها فذلك وان عنبه في الاخرى فليس على ان المعنى بان
للمواقع لصح او انقاع فلا يصح بان والا ولا سببه بالذات واذ البقعة
عدتها الاخرى لم يحز للزوج ان يتزوج فواحدة منها قبل المعنى الا
اذا لم يتغيره **الحامس** لو كانت طالق لا بدسند بالواد وهو يعرف
العربية طلق والمعنى ان اوله في الطلاق **الشرط الثاني** من
الكتاب في معلق الطلاق بالشروط وهو حايث اذا علق الطلاق
بشرط صارا الشرط شيئا لوقوع الطلاق ولا يجوز للزوج الرجوع عنه
في لا يجوز حلل المهر بعد عقد واذ وان الشرط ان المسموع واذ
ومنى قد مراد علمها ما وكلها ومهنا واذ المصانفة الى الزمان وما في
معناها ومن فقولها ان دخلت الدار اذ دخلت مني فقلت او اى وقت
او اى حين او اى زمان دخلت فانت طالق مني فقلت الدار مسكني
طالق اصلها ان يوافيها في معناها وان لا يدخل الا على امر محتمل
ان يقع وان لا يقع دون المحقق الوقوع فيقول ان جازيد
ولا يقول ان طلعت الشمس واذ لم يدخل عليها ولا فرق بين ان يكون
الشرط حايث الوقوع او معلومه لقولك اذ طلعت الشمس فانت طالق
ولا يقع الطلاق في النوعين لا بوجود الشرط دون بعضه عن
ابن سريج انه اذا علقه بشرط معلوم الحصول لطلوع الهلال ل
والشمس طلعت في الحال فذهب مالك وليس بشهر ولا لحرم
الوطى قبل وجوب الشرط ولو علقه بعدم بخل لقوله ان لم افعل كذا
فانت طالق لو علق الطلاق بشرط ثم قال قبل وجوده عجلت تلك
الطاقة لم يسجل على الصحيح وقد مر ولا فرق بين ان يتقدم الشرط
على اعطاء الطلاق لقوله ان دخلت فانت طالق او يتاخر لقوله انت
طالق اذ دخلت فلا يقع الطلاق الا بوجوده ولو علق الطلاق بحرف
الشرط وقال انت الطلاق فان فسخه غيره من الكلام موضع يد على فيه
ولا ياردن ان علقه نصفه نصفه في حينه وانما خلف لا حتم لان

يكون

يكون اذ التعليل على موجود مثل ان يريد ان كنت فعلت كذا وكانت
فعلته ولو تم الكلام لما دفع الواضع يد وذكر الشرط في العناد في
مقهاهه بوقوع الطلاق واذ انت بانه لا يقع فطلبت فوجدت
المسألة فطلبت فزجوا واذ الحكم فلو كانت طالق اولا وان كان
وسكت وان قطعه محاذ اطلقت في الحال لان العلم امره قد مر
عن التعليل ان كان قصده مغل على التخيير او اذ الاستئناف فتركه
وقبل لا يقع لانه اذ المهرين فزجوا وقد مر عن الموسنجي انه قال
ان قصده المعلق اذ يقع طلاقه وصدق ان ادعاه للفرقة وان
لم يقصد وقع ولو ذكر حرف الحوا ولم يذكر شرطه فغاد لم يثبت طلق
فلا ياردن ان اذ شرط طاقا فسبق لستاني في الجواز لا القاضي لا يقبل
قوله طاهر اذ حرف الجزاء يحتمل غير الشرط فقال يريد ان يقول اما بعد
فانت طالق ولو كان ان دخلت الدار انت طالق فدف في الحاحل
على المعلق وجد فيها خا بر عند جماعة من النجاة والاسس في
ان يريد التخيير فمواخذبه ولو اذ بالواد ومثل الفائق را ان
دخلت الدار وانت طالق في المعوية ان لا ياردن في التعليل فانت الواد
مقام الفاء اوردت تعليقه به خوفا في حال كونها مطلقة قبل وان
قال في رد المحتار في البورجي وان قال لم اقصد شيئا طلعت في
الحال والغنى في طالق لا سيما وانت طالق في المودعي وهذا فاشد
حكا وذيلا والمحشاه انه عند الاطلاق تعليق بالدخول ان كان في يله
لا يعرف العربية وان كان يعرفها لم يثبت تعليقا ولا غيره الا بالبينه لانه
غير متيقن عنده واطلق المارد في بانه تعليق واثام الواد مقام الفاء
صوب الكلام عن الاعاد ان لا ياردن في جعل هذا اندا في معاف احداها
ان كل اذات شرط بعقر الحالكه احل المراد هو في نفسه ويكون
معناه ان دخلت الدار فانت طالق فبعدى مراد فترك طالق وان
يكون مستقلا بنفسه شرطا وحرا ومعناه ان دخلت وانت طالق فام الواد

مقام الفاء وان موقع الطلاق في الحال فرجع اليه فان رجع انه اذا اراد
او التام في صدق بيمينه وان رآه اراد التام صدق بغيره ولو
كانت طالق وان دخلت الدار في ليل سيج هذا البغاع فكما كانت
لا تطلقني فاذا دخل الدار فالتام طالق وان دخلت الدار ولو كانت
طالق اليوم وان دخلت الدار وان جاز استر الشهر طلقت في الحال دخلت
ام لم يدخل في الدار ولو اوعى السرط ودون الجرا وودعه فقال
وان دخلت انت طالق وقديره انت طالق وان حصلت عوصي بدخول
الدار وودعه الوفا وان دخلت الدار فانت طالق ولو كان دخلت الدار
فانت طالق لا الرواية حمل امر من احدها انه عطف على كلام متقدم
كانه وان طلت ويد فانت طالق عطف عليه وان دخلت الدار فانت
طالق وحمل اسدينا في الطلاق في الحال بمعنى انت طالق وان
دخلت الدار فرجع اليه فان قال ادركت لا وصدق بيمينه وان
اراد التام قبل ولو علق الطلاق بشرط ودون مخيم
فسبق لسان في لا الشرط طلقت في الحال بواحد له بالارادة ولو
كانت طالق لو دخلت الدار فقبل فطلق في الحال لان لو يفتق
حوايا كانه اذا ان جعله عينا فلم يجعله وفا لا ما قد روي
بطلاق الا بالدخول وحرب لو حرم في قال ولو كانت طالق ولو
دخلت الدار فخرج منها لم تطلق حتى يدخل الدار ولا يخرج الزوج
منها فان دخلت وخرج منها لم تطلق بغير عليه المرسل لان بقدره
لو لا ابوك لطلقك في الدار فاما فان كان كاذبا دفع في الباطن
ولا يعرف الا من حبيب وكذا الوقت صرح في قوله لو لا ابوك او قال
انت طالق لو لا الله او قال لو حنالك قال لا يسلط جرت فاده اهل
بعد اذان الرجل اذا اراد بطلاق نفسه بدخول الدار
ان يفسد المعنى للطلاق بالدخول انت طالق لا دخل الدار هو
محال للغة وذكر له وجهان من حيث اللغة فان دخلت طلقت الا

فله

ولا وقد في اللقطة لوقا لحلا لله على حرام ولا دخلت هذه
الدار كان بغيرها وان لم يكن ادب بعلق وسبيل الغلط على الوفا
انت طالق ما طلت فلا تا او لا فعلت كذا اهل يكون بعلق على الكلام
والفعل فقال ما فصله لغير النفي ويكون معناه ما دمت اطم فلا ما
فهو قريب من معنى التعليق هذه الكلمة لا رادة التعليق كانه بعد
فان رآه بعد رفيه فاقصده على ما يقتضيه وضع اللسان قال
ولو كانت طالق ما

وبشرط في صحة التعليق ان يكون الحرام متصلا بالشروط عما كونه فلو
سكت عنها لم يحرر على او معنى طلقت في الحال وان يقصد التعليق
اذا قدم الجرا في اوله بان يقصد عند تولد انت طالق بقلية على
الشرط الذي يقرب فتوقضه في اثنا قوله انت طالق فوجهان
فامر في التعليق بمشبهته الله تعالى اما لو قصد بعد الجرا بان
قصد عند قوله ان دخلت الدار المذموم فوجه فانه يقع في الباطن
ولو سمع منه التلفظ بالطلاق فقال قلت متصلا بها ان كان
كذا قال القاضى بصدق بيمينه ولو لم يسمه لم يقبل طائها
ولا قبوله باطنا خلا في تقدم وجزم المتوخى بالقبول اذا عرف
ذلك فيفقه هذا الشرط قسما قسما شتم على فصوله وقواعد
عمده وسمي بسملة في نزع متفرقة **المسألة اول** في سنن
المسألة اول في التعليق بالاقوات ومن اربعة انواع النوع
الاول **المسألة اول** في التعليق بالوقت منظر في ذاك لانت طالق في
اول ستم رمضان مثلا او غرة ته طلقت عند اول جرمين
الشهر ولا يتقيد بربوية الهلال فتوراي قبل الغروب لم تطلق
حتى تغرب وتوراي بعد الغروب ساعة تبين فوقع عند الغروب

وذلك الوقت في راس الشهر او في ابداءه او في استيفائه او في
دخوله او في شهره او في مستهله او في هلاله او اذا كان الشهر
ذو القعدة طالع في اول شهره او يوم من شهره اذا طلعت عند
طلوع فجر اول يوم منه ذلك الوقت في راس طالع في يوم كذا في
المناسك ان يقع في قوله في يوم كذا في شهر كذا عند انقضاء
وهو على هذا القياس من الوقت في وقت الطهر والعصر والوقت
اردت في وقت في يوم كذا وسهر كذا وسط الشهر واليوم او
اخره ما لم يقبل في الظاهر على الصحيح لئلا يدور في وقت لاردت
في وقت في وقت كذا في اليوم الثاني او الثالث فذلك لا يقبل
على الصحيح ويدور لان العزم يقع في الدلالة الاولى والوقت لاردت
مستوفى الشهر فلا يدور في ذلك الوقت في راس الشهر ثم قال
اردت السادس عشر ذوق في رمضان ان طالع في رمضان
وقع في الحال ذوق في اول رمضان او اذا كان رمضان لم يقع الا
في اول رمضان القابل ذوق لاردت في اول الشهر او في
نصفه اخر اليوم الاول منه ذوق في وقت لاردت في اول الشهر اخر
النصف الاول منه فكل يدور فيه وجهان ذوق في راس طالع في
اخر شهر رمضان مثلا في اوله او في اخره انما يطلع في اخره اتمه في
وجهان ذوق في راس طالع في اخر شهر رمضان في اوله او في اخره
يطلع وبه جزم المادوي لئلا يقع مع اخره او قبله في الكلام
المقدم وثانها انما يطلع في اوله جزم من ليلة السادس عشر
وثانها انه يقع في اول اليوم الاخر في سنة الحوارد في كل سنة
وعلى هذا القياس في راس طالع في اخر السنة وعلى يد طالع
عند اخرج من السنة وعلى الثاني في طالع اول الشهر في راس
وقياس الوجه الثالث ان يطلع في اول اليوم لخير ذوق في راس
طالع في اخر طهره يطلع في اوله عند اخرج من الطهر على

الماضي

الثاني في اول النصف الثاني منه ذوق في راس طالع اول اخر الشهر
فثلثه وجه اصحها فطلع في اول اليوم الاخير منه سواء كان كاملا
او ناقضا وثانها عن ابن سريج انها تطلع في اول النصف الاخير وهو
اول ليلة السادس عشر ذوق في راس طالع في اول النصف الاخير في اول
اليوم السادس عشر ذوق في راس طالع في اول الشهر فثلثه وجه
احدها لا بن سريج انها تطلع في اخر النصف في اوله عند غروب الشمس
يوم الخامس عشر والماضي عند اهل الليلة لاوله وهو ما اوردته
ابن الصباغ الثالث وهو قول الاكثر من انما تطلع عند غروب
الشمس في اليوم الاول ذوق في راس طالع في اول اخر الشهر طلعت
عند من جعل الشهر اليوم الاخير عند غروب الشمس في اليوم
الاخير عند من جعل النصف الثاني منه عند اهل ليلة الشاكر
عشر ذوق في راس طالع في اول اخر الشهر فوجهان احدهما تطلع
في طلوع فجر الخامس عشر وثانها يطلع في اول يوم من الشهر
في اوله في صاحب المذهب والجمهور في النوبة والرافعي وطلوع عند
استمالة هلاله على الوجهين وبني في راس في هذا فيما اذا قال
ان طالع في اخر اول اخر الشهر ذوق في راس طالع في سطح شهر
كذا في وجه اصحها وهو في الامم وبه اجاب الشيخ ابو
حامد انما تطلع في اخر من الشهر وثانها وهو ما اوردته البغوي
والتوسل انما تطلع في اول اليوم الاخير من الشهر وما لهما ان يقع
عند اول حرام من الشهر وراعيه ان يقع في اول حرام الا في اخر
من الشهر وصححه القاسم في المؤيد في الصوائف الاول ذوق في راس
ان طالع عند السلاخ الشهر لم يقع وقوله الا في اخر حرام منه
ولا في منه في اوله ذوق في راس طالع في راس شهر رمضان او
بقائه طلعت في راس الشمس في اول يوم منه **دواع** قال في السنة
ذوق في راس طالع عند انقضاء الشهر طلعت عند غروب الشمس الخامس

عشر وان كان الشهر ناقصا لا يراعى في الحمل ان يطلو او لا يطلو
 الخامس عشر والذين زادت في النية ان يفع يوم الخامس عشر وظهره
 ان يفع في اوله ولو كانت طالق نصف النصف الاول من الشهر
 طلق عند طلوع الفجر يوم النصف الثاني من نصف النصف سبع ليال
 ونصف وسبعة ايام والليل ستادق اليها فبقا ليلته نصفه
 يوم فتكون بها ليلته وسبعة ايام نصفها وسبع ليال ونهايته
 ايام نصفها ولو كانت طالق نصف يوم كذا طلعت عند الزوال
 معه وان كان اليوم من طلوع الفجر يكون النصف الاول اطول
النوع الماخذ المعلق محض الاوقات وفيه مسئلتان **الاولى** اذا
 قال اذا مضى يوم فانت طالق فان كان بالليل طلق عند غروب
 شمس الغد وان كان بالنهار طلعت عند مجزئ ذلك الوقت من
 اليوم الثاني قال لا يراعى ومنه يعلق يوم من البعض المعروف
 وقد مر انه اذا زادت ايام في يوم لم يجزئ من الساعات في رجع
 وان انطبق التعليق على اول يوم طلعت عند غروب شمس ولو
 عرف اليوم باللامر فقلت لانت طالق اذا مضى اليوم فان قال
 مما را طلق وعند غروب شمس وان لم يدر متى من الايام سيرا
 وان قال ليلتي الغد من به الراجح في السنة انها تطلق ولو كانت
 طالق اليوم طلقت في الحال سواء كان بها او لا فانه في النية
 ولو كانت طالق في هذا اليوم وكان ذلك ليلته او في هذه
 الليلة وكان ذلك مما را في وقوع الطلاق في الحال وحيث ان
 اصحها يقع تعليلها بكونه سارا وتكون العظة وانها لا تطلق
 ولو كانت طالق الشهر او السنة وقع في الحال **الثانية** اذا قال
 اذا مضى السنة فانت طالق كما في المعلق فانقصا ببقية تلك
 السنة العربية سواء كان لها ثمة منها او فليلا ولو ما فليطلق
 عند استهلاك المحرم ولو لا اذا مضى سنة بالتالي لم يطلو حتى

عصا

عصا ثنا عشر شهرا من ذلك الوقت وحتى لا يمام في الخلع خلافا
 في ان السنة المنكره لخلع على سنة كاملة ام على سنة الوقت ثم
 ان يطبق قوله ذلك على اول الشهر ولا شهر كلما شوا ووافقت
 او كاملة او منقصة اليها وراى الامام بصوره غير اذ صور
 الراجح فيما اذا لم مضى من اول رمضان سنة فانت طالق وهو
 موافق لقول القاضى انما يتصور ما لا عند ادسلته استهلاله
 في صورة وقوع الطلاق بالتعليق لانه بعد حصول تمام الغراه
 عند اخرا اللفظ لا ابن الصياح مما وعندى انه اذا مضى حرا
 لسبب لا يمنع ايضاح اسم الشهر عليه الا منع احثابه شهرا
 ومضى هذا اذا كان التحلل بين المذنب والغريب لسر المانع
 وان يطبق بل قاله في انما استهلاله قد اقتصر الاول بعد البتة
 منه الى استهلاكه ويختص به احد عشر شهرا بالاهل ولا يخلو
 الباقي من الشهر الباقي عشر لا بين يوما واذا قد مضى من المحرم
 خمسة ايام طلقت من خمسة ايام من المحرم القابل وفيه وجه
 لا بن بنت المضاف الى انه اذا انقضى شهر الاكثر لكان قد مضى
 ولو سلك بعد انقضاء احد عشر شهرا فاما كان قد مضى من شهر
 التعليق لم يوقع الطلاق لا يبين في هذا الوجه في هذه الرد
 وجهان احدهما الخلو لو قال اذت بالسنة سنة عدده وهي ثمانية
 وستون يوما او سنة شمسية وهي ثمانية وخمسة وستون يوما
 لم يقبل على المزيب ويدرس لو قال اذت بالسنة ببقية السنة
 صلا لانه غلط على نفسه والسنة المحترقة في الشرع هي العربية
 وهي ثمانية واربع وخمسون يوما وخمس موم وشدس يوم
 من الفارسية لا يحد يد بذلك فقد يكون اربعة وخمسين قد
 يكون خمسة وخمسين يوما بعد التسمية ولو لا اذا مضى شهر
 فانت طالق لم تطلو حتى مضى شهر هلالا كما مر فان قاله فمقدرا

بإدراك الشهر طلعت عند انقضاءه كاملا كان وناقضا والا فان قاله
لولا طلعت محض بلا من يوم ومن ليلة الحادي والدلائل بقدر ما
مضى من يوم التعلين ولو كان نقضا اطلقت بعد ان مضى من
اليوم الحادي والى ذلك ثين قد رما مضى من التعلين ولو كان نقضا
الشهر طلعت محض بقية ذلك الشهر كما مر في اليوم والسنة ولو
قال اذا مضى الشهر فانت طالق فهل ينزل ذلك على بقية شهر
لذلك السنة او على ليلة اشهر وان لم يكن بقيت منه لادنى اكثر
منها ففيه وجهان اصحهما اولهما **النوع الثالث** اضافة الطلاق
الى الزمن الماضي فاذا كانت طالق امس او الشهر الماضي او في الشهر
الماضي فله اربعة اجوال احدها ان يقول قصدت ايقاع الطلاق
في الزمن الماضي لم ارد ايقاعه الا ان لم يقع في الماضي ولم يقع في
الحال المنصوص ان يقع وخرج الربيع فولا ان يقع ما اذا علقه بصفة
مستحيلة كقوليه ان صعدت السماء فانت طالق ولا يصح ان يترك
احدهما ان في الصورتين قولنا احدهما وقع في الماضي والاخر في
الماضي وبه لا اكثر ونرا القطع بالوقوع هنا لخلاف ما اذا
علقه بتخييل ولم يثبتوا قول الربيع والثالث القطع بان لا يقع
هنا في هذه الحالة وتخصيص الخلاف بما اذا اطلق ولم يثبت
الحالة الثانية ان يقول قصدت ايقاع طلاق في الحال طريقتان
احدهما منه وجهان والثاني القطع بان يقع ولا فرق في الحالين
بين ان يكون وجهه فالامس او تزوجها بعدد وما واجبان في اتمه
اذا وصف الطلاق بصفة مستحيلة هل يلغى الطلاق والوصف
دون الطلاق كما لو قال لغير المدخولها انت طالق فطاعة طاعة
او طاعة رجعية وبناءه بعضهم على الخلاف لا يلا ان الطلاق يقع مع
احراز اللفظ او عفته فعلى الاول يقع لان وصفه بالحال صرف له عن
وقوعه وعلى الثاني لا يقع لما ربه المضارب الوقوع وانما مشله

يقولون

يقولون الطلاق بصفه مستحيلة اما في القول او طرقت اربعة
السماوات طالق او عدلا لقوله ان احسب بينا او جمع بين
السواو والسماوات طالق طالع في نوع الطلاق فيها لئلا اوجه
احدها لا يقع والثاني يقع في الحال والثالث لا يقع عليه ان
كان المستحيل عرفا كالصعود لم يقع وان كان مستحيلا عقلا
كاجتماع الويل وقبح الحق المتوسط المستحيل شرعا بالمستحيل عقلا
لو قال ان تسبح وجوب الصلوات الخمس وصوم رمضان طالق
واستقوا على رجب عدم الويل وقوع في التعلين والمستحيل عرفا
قال طران وهو المنصوص في وجه طابعه منهم الامام والحق في
المستحيل عقلا ايضا وقال المتوسط المحدث انه يقع ولو قال
انت طالق الشهر الماضي والفاصل الطرية محكم فوقع في الحال
قطعا كما لو قال انت طالق في سنة فلان وقوعه في سنة
وقوعه الرابع منه وعن سرج ايداد او دانه اراد باللام الوقف
فهو كالوقوع في الشهر الماضي ان اراد بها التعليل وقع في الشهر
شتر بخاله لولا ان كان رايه فيها فبما اذا قال في الشهر الماضي
انما نطلق في الحال ففي هذه اولى **الحالة الثانية** ان منعديا
مراده عورت او جوزا اخرين موعا جز عن بعضها بالاسماء
وفي معناه ما اذا اطلق ولم يرد شيئا محكم بوقوع الطلاق في
الحال على المزمع **الثالثة** لم ارديه ايقاع الطلاق في الماضي ولا
الحال وانما اردت برجيها وعن طلاق بقدوم فان قالت انت
زوجا غيرة طلعتا في تلك السنة ونحوها موعود او انه طلقها فيها
في نكاح اخر وبانت وحد نكاحها فان عرف ذلك اصدق فيه
او اقام عليه بعينه فان صدقته شاذ اذ ادبه قبل وان كذبته وقالت
انما اردت انسا للطلاق فجلعت على ذلك وان لم يعرف ذلك اخر
ولم يصدقه ولم يعرفه بعينه حكم بوقوعه في الحال كذا قاله

الغرض في قول الرافعي اذا كان محتملا فيبقى ان يقبل النفس فيه
وان لا يقع الطلاق وان كان كذا فانه لو قال لا ابتداء لطلاق
في الشهر الماضي زوج غيري لا يقع طلاقا وان كان فيه انتهى
وقد حكاها الرواية وجهها وان قال اردنا طلقها في الشهر
الماضي في هذا النكاح طلاقا رجعييا او ناسا وهي لان في العدة
او ناسا في الماوردى او قال وقد راجعتهما من الطلقة الرجعية
صدق بيمينه ولا يطالب بيمينه بالطلاق بخلاف ما اذا ادعى انه
طلقها في نكاح اخر فانه يطالب باليمين فان ادعى عليها والقول
فوالها بيمينه في بعيه فاذا حلفت وقع الطلاق في الحال ويكون
عندها من الوقت التي ذكرته وقع الطلاق فيه ان صدقته فيه
على النصوص المشهورة ولا صاحب الكافي لا يراه انما يكون من
حين يقرر وجزم هو وعينه فيها اذا قال طلقك في رمضان
بل في سؤال فان القول قولها في استحقاق الفقه فان كان
محاطا بعد في النظر في ان المحاطة لم يمنع انقضاء العدة وان
قد ثبت في العدة من وقت يقرر فان وطبها بعد الوقت الذي اسند
السيد الطلاق اليه فان لم يحرم وطبها خرج على الخلاف في انما
ينبغي على العدة او يستأنف وتحت الشبهة من ان يكون من الاجتماع
او قبله ولا المتولى اذا حلفت سقطت بفقهاء من ذلك الوقت
ان كان الطلاق باينا ونسب الطلاق فان كان قبل الدخول
هذا المذهب ولا القفال والقاضي ان كان الزوج غائبا عن
البلد وعن منزله لا يدخل عليها في القول قوله في اسقاط الفقه
مع يمينه وان كان محاطا لما في القول قولها قال وهذا اذا كانت
طلقك من سنة فقلت بل طلقني اليوم وقال هو لا يقبل قوله
في اسقاط الفقه ولا في سطر المهرات كان قد دخل بها قبل
لا قرار وحكي الامام عن بعض الناقضين عن القاضي انه قال اذا

حين

كذيقه في القول قولها في انه انشا طلاقا في بعض عليه بطلان
هذا الذي انشاه والذين اقرب به قال وهو مضطرب لا يجوز بسببه
في القاضي **مروء** **الاول** لو قال اذا مات زيد ادخل الدار و
ضربك ويخبره فانت طالق قبله بشهر او قال انت طالق قبل قوت
زيد او قبل قدومه او دخوله او قبل ان ضربك بشهر فان وجد في
الصفة المطلق عليها او المضاف اليها العلية من الموت والدخول
ويخبر قبل مضي شهر من حين اللفظ لم يطلو وعنه وحيد بغيره
مفع من حين اللفظ به يخرج من الخلاف في قوله انت طالق في
الشهر الماضي بطل المهرين موجودا في الصفة حتى لو قدم او دخل
او صر بها فانما بعد مضي شهر من حين المعلق لم يقع الطلاق
قال لرامام في قول الضرب المعقود عليه ضرب يقع الطلاق قبله
فشهر فلا يحل المهرين بالضرب لاوله بخلافه في قول من صرح في
ان الصفة اذا وجدت في المتن لا يحل المهر وان وجدت في
الصفة المذمومة من القدوم ويخبر بعد مضي شهر وجب اللفظ
تبيينا وقوع الطلاق قبلها بشهر وبحسب العدة من حليل ولو
مات قبل مضي شهر من وجود الصفة لم يرتفع الزوج وان
خالها قبل وجود الصفة وحده نكاحا فان كان بين الخلع
وبين وجود ما اشتر من شهر صح الخلع ولم يقع الطلاق المعلق
وان كان ودفه فان كان المعلق لا فاسما انه باطل وعليه رد
المال هذا المشهور وقال ابن الصباغ اذا وجدت بعد التعليق
بشهر لا يقع الطلاق لان ادان المعلق بعتض جعل العقد يوم
ملا شرطان في الوقوع في الماضي والمشرط لا يستقدم شرطه خلاف ما
اذا وقع طلاقا مقدم ما على وجود صفة من غير تعليق في قولها انت
طالق قبل قدوم زيد بشهر فانه يقع الطلاق كان لوه لانه ليس فيه
مقدم مشروطا على شرط ولو علم عن غيره كذلك كما لو قال اذا قدم

للاعر

زبد فانت جرفله يستمر حكم كذلك فلو باعه وبين البيع
والقدوم أكثر من شهر صح البيع **المأخذ** لو كانت طالق أسير
عنداً وعند أسير لا صافه طلعت في الحال ولو لم يكن عنداً
أو عند أسير من غير صافه فالبيع مطلق عند طلوع فجر غد
وكذا نقله الإمام في قوله أسير عند أو موقوف فيه ولو كانت
طالق اليوم عند أو اطلق طلعت في الحال طلقة فلا وطلق في الغد
أحر إلا أن يقول أنه إذا بدلت ولم ينزل ولا يعلو وإن قال
أردت نصف طلقة اليوم ونصف طلقة غدا طلعت اليوم طلقة
وعند آخره وإن قال أردت إيقاع نصف طلقة اليوم ونصفها
الآخر غدا فوجهان أحدهما تطلق طلعت في اليومين أو شهرين
لا تطلق إلا واحدة وجرم به المؤبد ولو كانت طالق غدا اليوم
فوجهان أحدهما وهو ما أوردوه المعنى أنه لا لو لا تطلق
اليوم عنداً وإنما للقاصي أنه حاكم وصحة النسخ أبو عاصم أنه يقع
واحدة في الغد ولو كانت طالق اليوم وعنداً بعد غدا طلعت
في الحال طلقة ولا يقع شيء في الغد ولا بعد ذلك ولو كان اليوم
عنداً أو اليوم وراثة الشهر بخلاف ما إذا قال في اليوم في الغد
وفي ما بعد غدا فانه يقع في كل يوم طلقة في المدحولة بها قاله
المؤبد قاله كذا لو لم يرد في الليل وفي النهار في الرفع وليس
فوجهه بواضح ويجوز أن يحلف الطرف ويحد الطرف وقال
الردائي إذا كانت طالق اليوم وعنداً طلعت واحدة في الحال
ورجعنا إليه في عندات وأدق وقوع آخره طلعت طرائف
أراد وقوع طلعت في هذا اليومين لم تطلق إلا واحدة وإن
أراد تأخير الطلاق غدا لم يقبل ودين وإن لم يكن إرادته
فوجهان أحدهما للبراقية لا تطلق إلا واحدة وما بينهما تطلق
طلعت بسوية بين المعطوف والمعطوف عليه وأما إذا كانت

طالق

طالق اليوم وإذا جاء الغد فقال أسير حتى يراجع فإن قال أردت
إيقاع طلقة اليوم وطلقة غدا وقصا كذا كانت مدخولة
بها فإن لم يكن له دين لم يقع إلا واحدة قالوا لا اليوم وغدا ولو
قال أنت طالق الليل والنهار لم تطلق إلا واحدة ولو قال اليوم وغدا
فوجهان أحدهما يقع واحدة في الحال وأصحهما أنها لا تطلق إلا في
الغد قال الرافعي في توافقه ما ذكره الشيخ أبو عاصم أنه لو كانت
طالق غدا أو بعد غدا وإذا جاء الغد وبعد غدا لا يقع الطلاق في
الغد ولا وعليه استقر الرأي في بئر النباشي أبو عاصم أنه إذا ورد
الردائي عن المسود للمزني أنه يتخير بين موقع طلقة في اليوم
أو في غدا وكذا لو كانت طالق اليوم بعض تطبيقه وفي غدا
عند تطبيقه طلقت واحدة اليوم ثم إن أراد إيقاع الباقي من ذلك
التطبيق في غدا لم تطلق في غدا لم يجز اليوم وإن أراد بعض تطبيقه
أخر طلقت في غدا تطبيقه بآية وإن لم يكن له زيادة فوجهان
أحدهما لا تطلق إلا واحدة والثانية تطلق طلقت في اليومين أو شهرين
بها **المأخذ** لو كانت طالق قبل موت فلامه وفلان شهر فإن
مات أحدهما قبل الشهر لم تطلق وإن مات بعد مضيته فوجهان
أحدهما أنها تطلق قبل موته بشهر والثانية حرجه أسير حتى أملا
تطلق أصلاً لعدم تحقق العصية فانه يكون قبل موته لا غير ما كثر من
شهر ولا يقال عرفاً أنه قبله بشهر وإنما يطلاق ذلك إذا انقضى الشهر
بشهر من غير زيادة ولا نقصان قال الرافعي في قياس المسئلة ما إذا
قال أنت طالق قبل عيد الفطر ولم يمتحن بشهر فعلى الأول تطلق
أول رمضان وعلى الثانية لا تطلق قال السودي والصواب الأول
ولو كانت طالق في محرم ثلاثة أيام طلقت إذا طلع الفجر من
اليوم الثالث ولو قال في معنى ثلاثة أيام طلقت إذا مضت ليلة
أيام فإن كان قال بالليل طلقت إذا غربت الشمس اليوم الثالث

وان قاله بالتمار طلقت عند مجي مثل ذلك الوقت من اليوم **الرابع** الزوج
 المعلق ينكح ولا وفات وفيه مستأيل ولا اذا كان
 المدة خوله بها انت طالق بلا مائة كل سنة طلقة تعلقت الطلقات
 الثلاث بالسنتين المتصلة بالمعلق فيقع طلقة في الحال ولا حقة
 وفروعها اختلاف في لا الفاضل ابو العلي مطلق عن قطة في
 وهو كلام الامام والعزالي في لا النسخ ابو حامد وياقوت ومنهم الماتري
 مطلق عن الزمان المتعقب للزمن الذي يعقب كلامه لان عقب
 كلامه يكون اول السنة فعدد دخولها يقع الطلاق وهي فيه وجه
 اخر انه يقع مع اخر كلامه بناء على ان المستروط مع الشرطان اذا
 السنين العربية وقعت الثانية اول المحرم السنة الثانية والثالثة
 اول محرم السنة الثالثة وان اراد ان يكون من كل طلقت سنة
 اخر اذا طلق لم يرد واحد منها فكل عمل على رد الاول الثاني
 فيه وجهان استنبهما التاجي ثم وقوع الطلقتين في خبرتين فيرجح
 مفروضهما اذا امتدت العدة او اجمعها وان اباها ثم جدد نكاحها
 قبل انقضائها اليقين في وقوع الطلاق في الثانية من السنتين
 قولنا عود الحث وان قلنا يعود فان كان التجدد في اثنا السنة
 طلقت عقب النكاح وان كان قد فساد السنة التي يعقب وقوعها
 فيه لولا المنسوخ ولو لم يجد نكاحها حتى انقضت السنة الثانية
 فان محل وقوع تلك الطلقة وطلقت في السنة الثالثة ان قلنا
 ليجوز الحب ومري يابنه فان وقعت في العدة حتى دخلت السنة
 الثالثة او اجمعها لم يلحقها طلاقا اخر وكذا لو بان لا هو ولا ستر
 المنسوخ لا انقضت السنة الثانية والثالثة ثم جدد نكاحها لم
 يلحقها طلاق في لا امام ولا جرحي هذا قولنا لا صطري في عود الحث
 بل هذا قولنا انت طالق فدايم اباها قبل العدة ثم جدد نكاحها بعد
 فانه لا يقع وطعا **الثانية** لو كانت طالقا في كل يوم طلقة او

في سنة امام فان قال ذلك بالتمار طلقت طلقة في الحال وبانية عند
 طلوع فجر اليوم الثانية وبانية عند طلوع فجر اليوم الثالثة وبانية
 ابو علي الطبري الاول ان لا يطلو حتى في مثل ذلك الوقت الذي
 قال فيه فلو كان اردت ان تكون بين كل طلقتين يوم كاملين
 وفي قبوله ظاهر اوجهان والوجهان كالوجهين ان من ضرر
 انكاف يوم بل خرج منه ما عثك ستاعات ثم مرة بعد ذلك
 الرابع في وقبات ما اجابوا به فيما اذا قال اذا مضى يوم فانت طالق
 بان يقبل وان قال ليلة وقع عند طلوع فجر كل يوم من الايام
 الدلالة التي في زمن التعليق طلعه ولم يقع معه او عقبه او بعد
 زمن طلوعه فيه الخلاف المتقدم في السنة ولو قال انت طالق كل
 سنة من هذا طلقة كان ابتداء الملك من ذلك الوقت **فروع** الاول
 لو كانت طالق اقبل الاوقات طلقت ليلة القدر وقد مر في
 لا انكاف حكم فاذا كانت طالق ليلة القدر ولو كانت طالق
 افضل ثلثا بام طلقت يوم عرفة وفيه وجه فسيب الفخار انهما
 فطلق يوم الجمعة عند الغروب في لا التوفيق وخصيصه بعد الغروب
 ضيق او غلط **الثاني** فاذا كانت طالق بين الليل والنهار لم يحكم
 بوقوعه فاما بزوب الشمس في لا التوفيق هذا اذا كان له بها ان قال ليلة
 طلقت بطلوع الفجر **الثالث** فاذا كان الحداد والفناء وغيره لو قال
 انت طالق قبل موت زيد او قبل موت زيد او قبل موت زيد او قبل موت زيد
 وان قال قبل موت زيد بضم الفاء والباء او قبل موت زيد بالتصغير لم يقع
 الا في اخر جرح من حياته وفي اخر جرح من شعبان ولو كان بعد قبل
 موته وقع في الحال في لا الفخار ولا مع لا جميع غيره
 قبل الموت ولو كانت طالق قبل ان يترك الدار ويخوه
 فالا ينفق وجوده في لا التوفيق محتمل وجهين احدهما انه يقع في
 الحال قبل موته واصحها انه لا يقع حتى موته ذلك الفعل ولو

سبحان ابن الصواب ما قاله الفخار
 لان اصل الاول يوم الجمعة
 سلم الاجابة في بعض خصوص
 الاحتمال او الطلاق
 الاحتمال وان قال جميع ان يترك
 الصلاة فعلق التوفيق لا يوجد

قال انت طالق مع مودة لم تطلق حتى لو كان قبل الدخول لم يتشط
المهر ولو كان للرجعية انت طالق حال انعقادها فذلك على
المذهب وفيه وجه انها تطلق طلقه عند انعقادها وستا بعد
اخر على قياس نصفه في ما اذا كان ولد فولد انت طالق ولو لم
يولد في بطن واحدة انه يقع بالتاثل طلقه فالتاثل وسات العدة
بخلاف قوله مع مودة في التاثل وليس يصح ولو كان انت طالق
في احرار من احرار حيا في حال الرضا في حاله والدي حيا في حاله
الزوجه باقية في ملك الحاله ولو كانت طالق في حاله فليطلى
بهذا اللفظ ابنه في ان الطلاق هل يقع اللفظ وعقبه في قوله
انت طالق وفيه وجهان فان قلنا انه يقع معه وقع وان قلنا عقبه
والا فانه في احتمال وجهين اعتبارا بقوله انت طالق في الشهر الماضي
وبه خلاف فلا يقل ان اطلقك فوجهان احدهما فطلق في الحال
كقوله قبل مودة وثانيهما لا لانه لا حاله بعد هذا الحلف نحو قبل
الطلاق ولو كانت طالق فطلقه فلهما يوم لزم في وجه وان
اراد الاضي المستعمل لم يطلق حتى يجر ذلك اليوم وسر من وان
اراد الاضي الماضي طلقت في الحال ولو كانت يوم السبت انت طالق
فطلقه قبلها يوم الجمعة وان لم يرد شيئا في اليوم لم يطلق حتى
مضى يوم الاضي المستعمل **الرابع** لو كانت طالق كل يوم فوجهان
احدهما فطلق كل يوم حتى يتم الثلاث وصحة النودي وثانيهما انها لا
تطلق الا واحدة ومعناه انت طالق ايدا ولو كانت طالق اجمالا
يوما ويوما ويومها ولم ينوشيا وقعت واحدة في السوخي المفقود
من مطلق اللفظ وفروع ثلاث طلقات دفع احرها في اليوم
الخامس ولو قال اردت طلقه من حكما في يوم دون يوم او وقع
في يوم دون يوم قبل **الخامس** لو كانت طالق في شهر قبل رمضان
طلقت في شعبان وكذا لو كان في شهر بعد رمضان ولو كانت

شهر

شهر قبله رمضان طلقت في ذي القعدة وكذا لو كان في شهر بعد رمضان
رمضان ولو كانت طالق قبل ما بعده رمضان وان زاد الشهر او
اخرج به فقال في شهر قبل ما بعده طلقت في احر جزا من رجب
قال القاضى ان اراد اليوم تغير ليلة طلقت قبل الفجر من اليوم
اللا يبر من شعبان ولو كانت طالق في شهر بعد ما قبله رمضان
او قال بعد ما قبله رمضان واراد الشهر طلقت عند اسنهلال
هلال ذي القعدة وان اراد الايام ففي اليوم الثاني من شوال ولو
كانت طالق في شهر قبل ما قبله بوجه رمضان طلقت في جنادي
الاخره ولو كان في شهر بعد ما بعده ما قبل رمضان طلقت في الحجة
ولو كان في شهر قبل ما قبله رمضان طلقت في رمضان لان ما قبله
رمضان شوال وكذا لو كان بعد ما بعده رمضان ولو كانت طالق
في شهر قبل ما بعده قبله رمضان فلهذا وجه اطرها انها تطلق في شوال
والثاني انها تطلق في رجب والثالث فطلق في شعبان وهو ما
اودده صاحب الفروع في الطلاق وعلى هذا القياس لو كان في شهر
عاقلا بعد رمضان طلقت في اول شوال لان كل بعد من قبله
وعلى المتوالي هذه الالوجه ورايتها انها تطلق في رمضان
والصحيح انه فعل فيستل عن حرف ما فان اراد به التوكيد فيلحق
دستقظ من كلامه بما هو متناقض وهو قبل وبعد وينبغي قوله قبل
رمضان فيقع في شوال وان اراد بما عني الذي مصره قدره في
الشهر الذي بعده قبله رمضان وقوله بعد قوله متناقض ويستقطما
وقعه المتناقض وهو بعد وسما قوله قبل الشهر الذي قبله رمضان
وهو شوال فيقع في رمضان ولو قال لم ادر بها شيا حلت على الساكن
وعلى هذا القول بعد ما قبل بوجه رمضان ان اراد بما عني الذي
وقع رمضان وقد صم بعض الفضلاء في المسئلة بين فقال

ن

ما

ما قبله المعية ابد الله تعالى ولا يزال عنده احتساب
في فتي على الطلاق بشهر قبل ما قبله من رمضان **فاجاب**
الشيخ ابو عمر بن الحاجب المالكي حية الله وفصده ضبط المسائل وقال
هذا الميت يشهد على ما منه اوجه لان ما بعد قبله لا ولد يكون
مليح قد يكون بعد من وقد يكونا مختلفين فلهذا الربعة اوجه وكل منهما
قد يكون قبله قبل وقد يكون قبله بعد صارت تاييده فاحر واعشره
بحسب علمها تفسير الجميع وهو ان كل ما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالقها
فلا يبقى حينئذ الا بعدة ومضت مكور سبعين او قبله ومضت فيكون
شوالا فلم يبق الا ما جميعه قبله او جميعه بعد فالاول هو الشهر
الرابع من مضى ذلك والحجة والثاني حتى الرابع ايضا لكن على
العكس لان معنى بعد ما بعد بعد شهر باحر رمضان بعد شهر من بعد
وذلك جهادى لرحه اذ انقضى ذلك شهر قبل قبله رمضان والحجة
وقبل ما بعد بعد سبعين لان المعنى بعد رمضان وذلك سبعين
وبعد ما قبل قبله رمضان شوالا وقبل ما بعد قبله رمضان شوالا ايضا
فهذه الاربعة الادلة الاولى ثم الاربعة الاخيرة على ما تقدم كان
بعد ما قبل قبله رمضان شوالا وبعد ما بعد بعد رمضان ما والاخر
وبعد ما قبل بعد رمضان سبعين وكذلك بعد ما بعد قبله رمضان
وذاده ايضا حاشا اني هذه الخواب في المسائل موافق للوجه الاول
الاظهر في مسئلة الوجوه المتقدمة واجوبه المسائل السال في محصر
اربعة اشهر طه فان ما جادى لرحه ودر الحجة ووسطان ومها
سبعين وشوال فجاء في ما اذا كان اكل مسل ودر الحجة فيما اذا كان
الكل بعد وسبعين في ثلاث سنابل وشوال في ثلاث **الفصل**
السادس في التعليق بالتطليق ونحوه وما في معناه ومقدم عليه انه
مقدم ان اذ اذات الشرط سبعة ودرهما ان التعليق ان كان بابا
فلم يقبض شي منها القور ولم يشترط وقوع التعليق عليه بيب

المجلس

المجلس الا في مسئلتين احدهما اذا علق عشيته فانما يخص المجلس
ثامر والثانية اذا كان التعليق باعطاء مال او ضامن فانه يختص
المجلس اذا كان فصحة ان اذا اثبت ان هذه الادوات لا تقتضي
شي منها فدر الطلاق بذكر العقل المعلق عليه بل اذا وجد من واجد
بخل المهر لا موثر وجوده بعد ذلك الا كما يقتضي التكرار والتعدد
وفي متى وجهان غير بيان احدهما انما يقتضيه مطلقا سوا زيدت
عليها ما ام لا وانما انما ان زيدت عليها ما اقتضته والا فلا وجزم
به الطريقة في العقد اذا عرف ذلك فالتعليق المطلق والطلاق
وفيها مسائل الاول ان يعلقه بالتطليق فيقول ان طلقك او
اذ طلقك اذ منى او ما او اى وقت طلقك فانت طالق فتر
طلقها فان كان بعد الدخول وقع ما وقع بالتخيير وما علقه بالتعليق
فان تجزوا حدة وعلق واجله وقع اثنتان وان تجزوا اثنين وعلق
واحدة او بالعكس وقع الثلاث ولا يشترط ان يكون الطلاق في
المجلس كما مر ولا فرق بين ان يكون الطلاق بالصرح او بالكلام مع البدنة
ولو قال لم ارد التعليق وانما اردت الاحتمال انى اذ اطلقها يكون
طالما بدلت الطلاق لم يقبل في الحكم ودر بين نص عليه وذكر الرابع
قولا انه لا يقبل وانما الاحكام احتمالا ولو طلقها وكيله وقع الطلاق
المجرد ومن المعاقوب في الماد ودر اذ اطلقها طلاقا ونفسها فطلق نفسها
طلقة واحدة وتطلقها بنفسها واخرى بالتعليق وكذا هو موافق لمرم
قال ولو قال اذ اوقع عليك طلاقا فانت طالق فطلقها وكيله في
وقوع الطلقة المتعلقة وجهان وكذا في غيره فان كان قبل الدخول
وقع المخرج ومن المعلق على المخرج بخل المهر حتى لو خبا بعد
ذلك وطلقها لا يحل الخلاف في عود الخنس ولو خالها ايضا لم يقع
الطلاق على المزمع ستوا كانت مدخولا بما ام لا بخل المهر ان
جعلنا الخلع طلاقا وان جعلناه وسخا لم يخل وطرح جماعه من محاور

ان المعلق انما لم يقع في غير المدخول بها لان الحرمان ينفك عن الشرط وبقع
 بعده وان لو وقع معناه اوقع المعلق كمالا لو كانت طالع طالع
 واستدل لواله والدي انقضاه لزاما والخر لا يستبانه لا المحققين
 الطلاق المعلق يقع مع الشرط لا بعده وفي الصور بين وجه عزيب
 انه يقع الطلقة الثانية المعلقة ايضا ولو كان اذا طلقك فان طالق اذا
 وقع عليك طلاق فان طالق ثم قال لهما ان طالق طلقك فلا طلاقان
 بقوله انت طالق وثلاثة بوقوع الطلاق عليها **الثانية** التعليق مع وجود
 الصفة فطالع يقع به الطلاق المعلق بالتعليق والمنجر فاذا فاك
 لزوجته ان طلقك فان طالق ثم قال ان دخلت الدار فان طالق
 فدخلت وقت طلقه يمين الدخول وثانية يمين التعليق الطلاق
 بالتعليق وانما جرد التعليق باليمين فلو لم يدخل الدار لم يطلو ولا
 محرم وجود الصفة ليس بتعليق حتى لو تقدم تعليق الطلاق
 بالدخول ثم قال ان طلقك فان طالق ثم دخلت الدار لم يقع الطلقة
 المعلقة بالتعليق ويقع المعلقة بالدخول ولو كان المعلق عليه ايقاعه
 الطلاق عليها بان قال ان اوفعت عليك طلاقا فان طالق كذلك
 الحكم ان وحده التعليق في الدخول بعده طلقك طلقك احد المدخول
 والآخرى لا ايقاع وان وجد المعلق بعده بالدخول والدخول
 وحده لم تقدم تعليقه على تعليق الايقاع لم تطلق الطلقة المعلقة
 بايقاع الطلاق فيه وجه ان التعليق بالصفة مع وجود الصفة
 ليس بايقاع وجه اخر ان لفظ الايقاع انما يقع في طلاق بمنزلة خلاف
 لفظ التعليق في مؤامرا او هذه السج ابو حنيفة ولو كان التعليق بوقوع
 الطلاق بان قال ان وقع عليك طلاق فان طالق فوحد التعليق
 والصفة مع وجود الصفة ووقوع الطلاق فاذا قال لهما بعد ان
 دخلت الدار فان طالق فدخلت وقع طلقه بالدخول وثانية
 بالتعليق بالتعليق وجود الصفة وحده بعد ويقوم التعليق

بالدخول

بالدخول على التعليق بالتعليق في وقوعه ايضا فاذا لان
 دخلت الدار فان طالق ثم قال ان وقع عليك طلاق فان
 طالق ثم دخلت طلقك طلقك كما لو جرد الطلاق وناخر التعليق
 بالدخول على التعليق بالوقوع وانما وجود التعليق وحده بعد
 فليس بوقوع الطلاق كما انه ليس بطلاق ولا ايقاع فاذا قال
 بعد قوله ان وقع عليك طلاق فان طالق ثم دخلت الدار فان
 طالق لم يدخل لم يقع شيء في الدار وان كان بعض اصحابنا يجمع
 بين مسئلتى التعليق بالتعليق والوقوع والعرف بينهما واصح فمذهبنا
 انه كان نسوي بينهما والمستوية محتمل ان تكون في عدم الوقوع
 احكاما للثانية بالاولى اربعة الوقوع احكاما للاولى والثانية اربعة
 اسات خلاف فيها بالمثل والحرمان والكل بعيد ويقع الطلاق
 المعلق بوقوع الطلاق بتعليق الوكيل في مسئلة الوقوع وان لم
 يتعلق بطلاقه في مسئلة الوقوع وان لم يتعلق بطلاقه في مسئلة
 التعليق في الايقاع وفيه وجه انه لا يتعلق بطلاق الوكيل احكاما
 له ولو كان المدخول كما دخل عليك طلاقا فان طالق ثم
 طلقها وقع عليها ثلاث اول بالسحر وثانية بوقوع المنجر وبالثالثة
 بوقوع الثانية وهذا اذا قال لهما بعد هذا القول ان دخلت
 الدار فان طالق فدخلت وهذا اذا قال لهما اذا دخلت الدار
 فان طالق ثم قال اذا وقع عليك طلاق فان طالق فدخلت
 يقع ثلاث طلقات ولو قال لهما طلقك فان طالق ثم طلقها وقعت
 المنجر واخرى بمصولة التعليق المعلق عليه بوقوع ما لم يجهل
 بسبب لواله الوسطى به قال القاضي ابو حامد انها تقع واصحها
 وجزم به المتولي انما لا يقع في الدار في من اوقعتها بلزمت ان يجعل
 مجرد الصفة بعد التعليق بطلاقها ايقاعا على اصح لا يدخل اليمن
 لانضا اللفظ التكرار ولو قال لهما طلقك فان طالق ثم قال اذا

وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها طلقا بلا واحد بالتخيير
 وامنان بالتخيير **دفع** الاول لو قال ان طلقك عمرة لحفصة
 طالق ثم رد حفصة فطلقها طلقا طلقه المنجزة وطلقت عمرة
 بالتخيير طلقه ثم تعود الى حفصة طلقه اخرى من مطلق عمره وقال
 ابن الحنفية لا يطلق حفصة الا طلقه عمرة وعلقه الا حيا فيه ولو
 بد اطلاق عمره طلقها طلقه المنجزة وطلقت حفصة بوقوع
 الطلاق على عمره ولم يرجع بوقوع الطلاق على حفصة طلاق على
 عمره ولا فرق في ذلك بين ان وطأ وعمره من اوقات الشرط ولو كان
 المعلق عليه وقوع لا المعلق فان قال ان وقع طلاقه على عمره
 لحفصة طالق وان وقع على حفصة فعمرة طالق ثم طلق واحدة منها
 طلق طلقه وطلقت الاخرى طلقه لوقوع الطلاق على صاحبتها
 وطلقت المنجزة طلقا طلقه ثانية لوقوع الطلاق على الاخرى لا
 يقع على الاخرى طلقه ثانية مطلقا صاحبها الطلقه الثانية الا
 بحلال البين لا الاول فان كان التعليق بكما تكرر وطلقت كل منهما لا
المادة لو قال لحفصة ان طلقك عمرة فانت طالق ثم قال لعمره ان دخلت
 الدار فانت طالق ثم دخلت طلقا بالاحول وحدها حفصة ولو
 قال او لي عمره ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال لحفصة ان طلقه
 عمرة فانت طالق ثم دخلت عمر الدار طلقا ووز حفصة لانه لم
 يوجد بعد طلاقها الا مجرد الدخول ولو كانت المستلحة محلها لم يصح
 تعليق طلاق حفصة منى وقع طلاقه على عمره فانت طالق طلقا
 منها طلقه بدخول عمره سواء كان تعليق طلاق حفصة منى وقع طلاقه
 على عمره فانت طالق طلقا كل منهما طلقه بدخول عمره سواء كان
 تعليق طلاق عمره بالاحول فيلزم تعليق طلاق حفصة او بدخول **المادة**
 لو قال لامرأة ان اعتقت عبيدي فانت طالق ثم قال للعبد ان دخلت
 الدار فانت حر فدخل عتق وطلقت ولم يقدم تعليق العتق على

المطلق

التخليت بان قال ان دخلت الدار فانت حر ثم قال ان اعتقت عبيدي
 فانت طالق ثم دخل العبد الدار عتق ولم يطلق ولو كانت الصبيحة
 في هذه الصورة اذا وقع العتق على عبيدي فانت طالق طلقا بدخوله
الرابع لو قال لزوجاته الاربع كلما طلق واحدة فعتق الاخرات
 طوالت فاد اطلق واحدة منهم طلقها بالاحول والملاط بمحمل
 الصفة فان طلق واحدة وقع على كل واحدة منهم طلقه فانه فان
 بالثلاثة كل من الاربع الطلاق الثلاث واحد الوفا كلما طلق واحد
 منهن فاد طوالت ثم طلق واحدة طلقها طلقا بدخولها في واحدة منهن
 بمحمل الصفة وهو طلقها فان طلق واحدة طلقها بمحمل الطلاق
 اسن احدا من المنجزة والاخرى بوجوه الصفة وقد كانت طلقها
 طلقه مطلقا ولا يستتم لها ثلاث وكل لا وليا لاضا ثلاث
 واما الاخرى ان يطلق كل منها طلقه مضافه ولا الاول فان
 طلق بالثلاثة كل لها ثلاث كالا وليس **الخامس** لو كان ثلاث نسوة على
 الترتيب ثم قال لهن ان طلقن لولا وليا فالتاينة طالق وارت طلقها
 الثانية والثالثة طالق فارت طلقها الثانية فالا وليا طالق وطلقت
 الاولى طلقا بالتخيير واحدة والثانية واحدة والثالثة واحدة ولم يطلق وليا
 فان طلق الثانية طلقها بالاحول والثالثة بوجوه الصفة ولم يطلق وليا
 فان طلق الثانية طلقها بالاحول واحدة والثالثة بالصفة وطلقت
 الثانية ايضا ولو طلق واحدة منهن ومات قبل البيان وكان الطلاق
 فاطعاً للبيان اما لكونه قبل الدخول او لكونه الطلاق الثلاث
 او دونهما فانقضت العدة قبل موته ولم يرجع لم يحن للثانية الخاصة
 في الميراث لانما طلقه على كل تقدير ولا اول والثالثة الخاصة
 فيه فولا ان احتمل عدم الطلاق بوجوده في حق كل منها وقدر
 الامر ان لا احد طلاق ولو فرض ذلك في اربع نسوة عن طلاق
 الثالثة بطلاق الاولى الى اخره ثم طلق واحدة بهيمة ومات قبل

البيان في سنة التمهيد سبعين واحدة منهن للطلاق وأما المازعة
 على البراءة فموقوف الأمر إلى الرد من مطلق ولو كان لغيره كلما وقع على
 حفصة طلاقا فانت طالق ثم قال لا حفصة طلاقا فانت طالق ثم قال لا حفصة طلاقا فانت طالق
 طلاقا فانت طالق ثم قال لا حفصة طلاقا فانت طالق ثم قال لا حفصة طلاقا فانت طالق
 منها بلا ما **الثالثة** إذا لم يزل أربع نسوة وعبيد إذا طلق واحدة
 فعبد من عبيد يخرى وإذا طلقنا عبيد فعبداً حران وإذا طلق
 ثلاثة مملوكين أعبد أحدهم وإذا طلقنا مملوكين فمملوكين وإذا طلقنا
 طلق الأربع معا ومرة يتبع عشرة أعبد وهذا الحكم لو علم بان
 متى دعت ما نقصان الذكر أو تكون الحكم ككفا كلما وقع ذلك
 بكلمة فقال كلما طلقنا امرأة لغيره فعليه أوجه أصحها أنه يعتق في
 خمسة عشر عبداً مطلقاً لا ولياً واحدة والثانية مملوكين وبطلان
 الثالثة أربعة وطلاق الرابعة سبعة وإن سبقت فلت يعتق
 سبعة من مملوكين ولا أربعة وسبعين إلا من مملوكين والثانية
 أربعة وسبعين المالة مائة وسبعين الرابعة أربعة والمائة يعتق
 سبعة عشر عبداً يعتق بطلاق المالة خمسة عشر عبداً والثالث
 أنه يعتق عشرة من يعتق بطلاق الرابعة عشرة والرابع أنه
 يعتق عشرة كما لو علقه بان أو إذا وهو قول ابن القطار وجزم به
 الفقيه لأنه وحكاة الإمام عن القوادخ وقال أنه علق بصرح
 ولم يذكره للتحقق بالوجوه المعينة لكن لا ينال من الغرض والخامس
 أنه يعتق ثلاثة عشر عبداً بتطليق واحدة وثلاثة مطلقاً الثانية
 وأربعة مطلقاً الثالثة وخمسة مطلقاً الرابعة وضعت المحسوس
 الأربعة الأخيرة وعلى الصحيح لو كان مطلقاً رتبة فعبداً من
 عبيد يخرى كلما طلق رتبة فعبداً حران وهذا هو العشر
 فصل في عشرة عتق سبعة وثلاثون عبداً باليمن الأول عشرة لكرها
 عشر والثانية عشرة لكرها خمسين والثالثة عشرة لكرها

بلا ما

ثلاثاً وبالرابعة ثمانية لكرها مرتين وبالخامسة عشرة لكرها
 وبالسادسة ستة عشر وبالسابعة سبعة وبالثامنة ثمانية
 وبالتاسعة تسعة وبالعاشر عشرة ولولا ذلك لما طلق واحدة
 منهن فعبداً حران طلقنا مرتين فعبداً حران وهذا إلى
 آخره فالتكليف لا بد له وإن كان في صورة كفا له صاحب
 النسيب وطلقعت عن ثلاثة عشر على الصحيح معنقوا وطلاق
 واحدة أربعة ومطلقاً الثانية أسيرين وبالمالة ثلاثة وبالسبعة
 أربعة وبجانبه الوجه أنه يعتق عشر وما ذكره في النسيب من
 ذكر لكرها وجه في هذه الصورة غلط **الرابعة** التعليق على المطلق
 أو في غير من لا قولاً ولا فعلاً كالضرب والحد حوله فإذا قال
 أن لم أطلقك فانت طالق وإن لم أصريك فانت طالق فخص من
 يمكنه أن يطلقها أو يضربها فيه ولم يفعل لم يطلق مصر عليه
 وحضر على أنه إذا قال له بصيغته إذا وصفت من يمكنه أن يفعل ذلك
 منه فلم يفعل إنما يطلق ولا يصحاب طريقاً أحدهما التسوية بين
 اللطيف وجعلها على قولان فلا يخرج أحدهما أنه لا يقع فيها
 معنى من يمكن الفعل فيه ولم يفعل وإنما يقع عند الناس من
 الفعل نظيره من لا يات كقولك أن ضربت فانت طالق وبأنهما
 يقع وأصحهما تفريز المصنف ومعنى التعليق بان من فانت طلاق
 ومعنى التعليق بان فانت فانت لم أطلقك فيه إلا ما تعلل الطلاق
 ففي الفعل من الطلاق والضرب وغيرهما عتق أو ماله أو كلاً
 لقوله متى لم أطلقك أو أضربك أو تدخلني الدار أو ماله أو كلاً
 أي حين ذلك لم أطلقك أو لم أضربك أو تدخلني فانه يقتضي وقوع
 الطلاق بها سقابة في زمان يمكن فعله فلم يفعل فطعنا المشهور
 كما في إذا على الصحيح وقال الرد واحد لا خلاف فيه ومنهم من طرد
 فيه القولين ويخرج من ذلك أن أدات الشرط كلما يقتضي الفور

في طرفة النفي الا ان فاتها للراحى كذا ذكره واقسمه الراجح فيه
 والارواح لا تلوذ بالارواح وتوقيد النفي من مائة عاق الطلاق
 عليه بجملة ان لقوله ان لم اطلقك اليوم فانت طالق وفرعنا على
 الصحيح فيقع الطلاق قبل عزوب الشمس لحصول الناس حينئذ ولو
 قال ان تركت طلاقك فانت طالق اذا مضى من مكر ان يطلقها
 فيه ولم يطلق فان طلقها في الحال واحدة ثم سكنت لم يقع اخرى
 وان كانت مدخولا بها لانه لم يترك طلاقا وان قال ان سكنت
 طلاقك فانت طالق فطلقت لم يترك طلاقا في الحال لحصول الصفة وان
 طلقها في الحال ثم سكنت فطلقت خرا بالاسكوت ان كانت مدخولا بها
 ولا يطلق بعد ذلك لا محلا لا غير بالحث ولو قال كلما سكنت عن طلاقك
 او كلما اطلقك فانت طالق ومعنى فلانة اوقات تشيع اوقات ثلاث
 طلاقات بلا تطلق فطلقت فلا فاذ ان قال لها عذبت الطلاق فطلقتك
 على الف فقبلت فانت ولم تطلق البائنة والثالثة فان جدد نكاحها
 حال الفلانة في عود الحث وان لم يكن مدخولا بها بابت لا وبلا
 ولا يقع عليها الطلقات الا جبريان فالوجوب نكاحا وقتلنا يغود
 الحث فاذا مضت لحظه ممكن ان يطلقها فيه فطلقت طلقا اخر
 والحق انما عييل المومنجي بتعليق الطلاق سمي الطلاق ما اذا قال
 انت طالق حين لا اطلقك احيث لا اطلقك احيث لم اطلقك او
 حيث لم اطلقك او ما لم اطلقك فان لم يطلقها عقبه وقع الطلاق
 في الحال قال ابن سريج ولو قال انت طالق يوم لا اطلقك فامضى
 يوم لم يطلقها فطلقت وسما في مريد مفرج لذلك ولو قال معاق
 الطلاق على رعيه فاذا مضى واخواتها ان رديها ما اراد بان وهو قوت
 الطلاق في رعيه في قبوله في الحكم وجهان اشبهما ان يقبل التفريع
 اذا قلنا لا يقع الطلاق في التعليق منفي العمل بعدم فعله
 على الفور على القول المنصوص في ان والمرج في اذا تخلف فضع

عند

عند الناس من وجده والناس محل بموت حلالا وجيزا اذا قال ان لم
 اطلقك فان لم اصرب فانت طالق وفات احداهما قبل العمل ساء وجود
 الصفة وهو موثبات التعليق عليه بمعنى موقوف الطلاق في قبيل
 الموت قال الحنفية في اخر من يقع قبل موتها وموتها زمان يصح
 عن قوله انت طالق ولا يرثها ان كان الطلاق بائنا وان كان الطلاق
 ما ساء فهو كالسنة في المرض في اربها الخلاف وان كان رجوعيا
 فوابا ولا ينفك هذا في موتها فاما في موته فتقع قبله في اخر
 ومن قدرته اذا ضاقت عن قوله انت طالق وقا بعد المرافعة حتى لو
 حذر في قتل الحنوز بالمتوب سنا ان الطلاق وقع قبل الحنوز وقال
 الرواية هذا احسن فظاهر المذهب الاول وعنه انه لو قال لها ان
 لم اتردج عليك فانت طالق فلا فاحتم قله وماتت انه قال مرة لا رثه
 لانه لم يوجد من جهة عمودك مرة برثه لانه وجد العجز في حاله
 لطعمه قبل خروج الروح قال ابن سريج ولم يذهب احد من اصحاب
 الى ان الطلاق يستند الى وقت التعليق وهو محتمل ولو كان التعليق
 سمي فعلم غير التعلق كسما لو قال او لم اصربك فانت طالق فانها
 رذائل البسوة الى الموت ولم يفتق ضرب لم يقع الطلاق في الحال ولا
 نقض موقوفه قبل البسوة لان الضرب بعد البسوة ممكن في الطلاق
 بعد غير ملين وحسن الزوج لا يرث بايا من الطلاق بموفعه بعد
 الاقامة افضل به الموت بان وقوعه قبيل الحنوز في الغنلا وكان
 بخوثران يقال يقع قبيل الموت ولا يوجب الحنوز بائنا من غير الطلاق
 كالضرب والدخول وان افضل به الموت لان ضرب الحنوز يحقق
 الصفة وبعها كضرب العاقل على الصحيح فان عده عهد وان لم يجعله
 عهد او قلنا البائنة محبت محبة ولو فسح احد الزوجين النكاح بتسبب او
 التمسح به او غيرها لم يحصل البائنة عن الطلاق بمجرد ذلك لاحتمال
 النكاح والنكاح وطلاق ولا شرط النكاح الا لا يحقق الصفة فان

جدد نكاحها بمطهرها لم يفسد النكاح فلا يقع المعانق وان لم يطلقها
 حتى مات احدهما اسى على قول عود الحنف فان قلنا يعود رفع الطلاق
 في النكاح المأثري قبل الموت وان قلنا لا يعود نكاحا وتزوج قبل
 الفسخ وان لم يجد نكاحا بعد الفسخ فكذلك هذا ذره من مام بها
 وقال فيها اذا كان المعلق عليه منى الصرب والفسخ النكاح وجدد قلنا
 بعدم عود الحنف ومات من سئل ان يطلق قبل الفسخ هذا موضع النظر
 والوجه ان لا يحكم بوقوعه وان قلنا ان الطلاق يقع بعدم الفعل على
 الفور فلو اذره على زوجه كالو حلف سفي التطلق فمسك وجعل على
 فيه فتعذر الاحتياطى بخرج على الخلاف في حسا لاسي والمشرع **الحاسر**
 لو اصبحت ان المفتوحة مقالان دخلت الدار فانت طالق وان
 دخلت الدار فانت طالق او انت طالق ان دخلت الدار وان طلقك فانت
 طالق وان لم اطلقك فانت طالق وقع الطلاق في الحال لان
 المفتوحة للتعليل والحسرة والبيع ابو حامد والامام والغبوب
 واهزون لا يطلق في الحال والمفتوحة في حق التعليل كالنكاح
 وقال ابن القاصر والقاضي ابو الطيب والمتوسط حكم بوقوع الطلاق في
 الحال فان حق غيره عملا معننى اللط لا ان مدعى انه قصد ذلك
 فنصدق ورحمة ابن الصباغ والرافعي وقد ذره الماوردي وجميع
 ومفع في قوله ان طلقك فانت طالق طلقها واحدة باقراره
 وواحدة باسمايه وقوله انت طالق اذا كان هذا قوله ان كان هذا
 بفتح الهمزة فطلق وان لم يميز بين اذا واذا في الرافعي يمكن ان يكون
 الحكم كالولم يميز بين ان وان **فروع** لو قال لامرأة طالق في كلام
 نطق واحد ثم ان قال لا ردت بقول طالق انت طالق او
 كنت طالق اطلقت ما في الوجود الصفة وان لا ردت في كلام اول
 بالابنية اي باجيدها اختلفت واحدة والابن الصباغ
 وذلك يدل على انه اذا اطلق مفع طلقها وعن القاضي ان

انت طالق

بار
 افهام الاول
 سأل عن قوله
 طالق

تزوج

وقوع الطلاق وحيثما اكد ههنا يقع لان طالق اكد فيه
 انت طالق في حال ما يكونين طالق والمرأة لا يكون طالق اكد بطلقة
 والرجل هو الطالق فلم يوجد الصفة فلا تطلق وهو كلام عجيب
 وبانيهما انما يطلق في الحال ويقدره فقصر طالق ما وقعت عليك
 وقال الشيخ ابو عاصم لا يطلق في الحال لان تقديره انت طالق في
 حال كونك مطلقة فعناه اذا اطلقك يقع عليك طلقنا ان
 وانما حرم هذا في المدخول بها وعلى هذا القول ان انت طالق ان
 دخلت الدار طالق فان طلقها قبل الدخول فدخلت طالق وقعت
 الطلقة الحلقه اذا المهر كانت بذلك الطلاق وان دخلت غير
 ذلك لم يقع ولو لا انت طالق طالق ان دخلت الدار طالق قال
 ابن الحداد هذا يعلق بطلقها في دخول الدار طالق فان دخلتها
 طالق طلقه رجعت وقعتا وطلقتين رجعتين وقعت المأثمة فان
 دخلتها غير مطلقه لم يطلق ولو لا ان دخلت الدار طالق فان
 النكاح راجع فان قال يصيب على الحال ولم امر الكلام قبل
 ولم يطلق فان لا ردت التطلق طلقا فالدخول ومحر في صيب
 الموقوف طلق عند الدخول ولو لا انت طالق طالق ان دخلت
 الدار طالق فجعل شرط طلاقها ان يدخل الدار طالق فان
 دخلتها غير مطلقه لم يطلق لو لا ان دخلتها راجعه فدخلتها
 غير راجعه فان طلق وكان الطلاق رجعا ثم دخلت طلق طلقين
 احريز بالدخول **الفصل الثالث** في التعليق بالحالة والولادة وبينه
 مستأيل **بداية** اذا قال لزوجته ان كنت حاملا فانت طالق فان
 كان بها حمل طاهر وقع الطلاق في الحال وان قضى كلام الغزالي
 ان لا يصح بوقوعه حتى يضع وان لم يكن بها حمل طاهر وادعته لا
 تصدقها طلق وان كانها لم تطلق حتى ولد هذا له القفال وغيره
 وحكي الغزالي عن القاضي ان الطيب عن الامام انما تصدق في

الحيز وعلى الاول لا تطلق ولو شهد لهما به اربع نسوة منظران
 انت بولد نسوة اشهر فادونها من حين المعلق بسا وقوع الطلاق
 عنده ليس الحمل حينئذ ان انت به اربع سنين فافوقها من المعلق
 سببا منها لم تكن حاملا وان الطلاق لم يقع وان انت به لما بين المدين
 فان كان الزوج يطاها فان كان من حره وطيبه فالوضع سنة اشهر
 فاحترام يقع لان الظاهر حرقه من هذا الوطى وان كان بينهما كون
 سنة اشهر ولم يطاها بعد التعليق بقول لا وقتل وجهان اظهرهما انه
 وقع ومما كالموجع فيها اذا اوصى الحمل فلا بد من اثباته لاكثر من
 ستة اشهر وافر من اربع سنين من الوصية وليست مستغرسة
 فهل يستحق الموصى ومن يحرم الوطى قبل تحقق الحار وحجب التفرج بينهما
 فيه وجهان اظهرهما وموصى في الاطلاق وقطع به جماعة لا لمن
 بكرة وبانيها نعم وموقوف الشيخ ابي حامد والقاص المطرس وسنة
 القاضى الحسين في ان صواب فطلقا وعلى هذا لا يستبرأ وتفرع
 عليه ثلاثة فروع **الاول** هل يكفي بالاستبراء اذا احدا من
 دلالة ان كانت حره فيه وجهان اظهرهما اولها وعلى هذا فلهما
 طهر ارجح منه وجهان كان في الاستبراء وعلى الاول ان كانت
 حاملا فلا بد من طهر وحصة كاملة بعد ذلك وان كانت طاهرا قبل
 مكفي بقيه ذلك الطهرام لا بد من ان الحصة الذي بعد فيه يتم
 بالى من سنين **الثاني** لو استبرأها ثم اعاد المعلق فقال ان حاملا
 فانت طالق واستبرأها او لا فلا المعلق ثم علق طلاقها استدا فلهذا
 يكفي الاستبراء المقدم ام يحسب الاستبراء ما منه وجهان اظهرهما
 انه يكفي فان القاص وطهر فادونها ان اربع سنين من سنين
 محسب وعلى الاول يكون من حين الاستبراء وعلى الثاني من حين
 الحلف **الثالث** اذا طاب بذلك صغيره لم يحض بعد لهما من سنين
 ممكن من حمل فيه فان ولنا كذا سنة تدعيها ثلاثة افران استبرأها

سنة

ملته استبرأ وان قلنا مقرا واحدا فاستبرأها فاشهر واحد او ثلاثة في الحمل
 كانت استبرأ الرفيقه والا طهر فيها انه استبرأ وحال الدعوى عن القفال
 انه يستبرأها ثلاثة اشهر حرة كانت امانة ولو طابت بذلك السنة قبل
 كفى سنين التمس دلاله على البراءة ام لا بد من الاستبراء فيه وجهان يشبه
 الثاني ومما كالموجع المتقدم في الفرع السابق في مقدم من سنين
 حيث جاز الاستبراء الممنوع الوطى بعد كذا ذروه وقال القاص منى على
 معين فيما اذا كان تحت كايلا فانت طالق فانه يحرم وطها لكونه
 حرة الى برص الحمل والاحتمال في البراءة فاعلى الثاني لا يحل له
 الوطى هنا الى حتى يحقق عدم الحمل فانه ولدت بعد ما وصى فامتنع
 الحال وقوع الطلاق على ما تقدم كان ذلك الوطى وطى ستمه ج
 به البرد ومن يجد **ر** لو قال ان احملك فانت طالق وكانت حاملا لغير
 تطلق لا مضاد لك فلا محذور وان وضعتا وكانت حاملا لم يمنع من الوطى
 فان وطى مرة منع منه حتى يحيض **اخر** لو قال ان لم تحبلى فانت طالق لغير
 تطلق حتى يصر اليسته من الوطى فان وطى مرة منع منه حتى يحيض **اخر**
 قال في الاملا لو قال لزوجته ان كنت حاملا فانت طالق فانه وسار
 ومن حاملا في عالب البطن طلقت اذا عظمه مائة دينار وله علمها شهر
 المثل لعسناد السمي وجهه بعضهم بان الحمل مجهول فاستبته قالوا
 جعله عوضا فيه وجهه اخر وان كان شرط كونها حاملا فاعلى من
 البعض **الابنية** اذا قال ان كنت حاملا او لا لم تكوني حاملا فانت طالق
 فالحكم في الاول حيث حكينا بوقوع الطلاق بحكم هنا بعد
 وقوعه وحيث حكم بعدم وقوعه هناك بحكم هنا بوقوعه فان كان
 الحار محققا في الحال فان كانت في سن لا يحتمل الحمل طلقت في الحال
 وان لم يكن محققا لم يحكم بوقوعه الا ان كان منظران وصعلا ومن
 سنة اشهر من حين المعلق بان عدم وقوع الطلاق وان وصعلا لغير
 من اربع سنين فافوقها بان وقوع الطلاق في شو حاصل استبرأ ام لا وان

وصحة سنة اشهر فلا كثر ولا ربح سبعين فما زاد منها فان وطأها الروح
فغير استبراء بعد ان استبراء احدها فوقع الطلاق وحكمنا بوقوع
الطلاق لو جرد المرأة على الحمال ثم راجعها وان وطأها وكان بين
الوطي والوضع سنة اشهر فاكس في وقوع الطلاق وحكمنا
اطهر ما ايد به وان كان بينهما دوز سنة اشهر او لم يطأها لم يقع
بجرم الوطى لان استبراءها طهرها وان كان بينهما دوز سنة اشهر او لم يطأها لم يقع
في ولا وطأها ان جرم والثاني في القطع به بخلاف الاول والكلام في
ان لا يستبراء كونه سنة اقرا او بطهر او بحضه وفي ان لا يستبراء
السابق على التعليق من كل حكمي كما مر في المسئلة الاولى وفيه طرفة
فاطعة بان لا يستبراء ثلثة اقرا ومن التي وردت في المأورد في ثلثة اقرا
استبراء فان لم يطهر حمل ولا دسه حكمنا بوقوع الطلاق من اهل
الطاهر فان لا يستبراء ثلثة اقرا فقد مضت العدة وان كان بطهر
او بحضه اعتماؤه وحملها للادراج بانقضاء العدة وحكمنا احداهما
محل حتى مضت كثر مرة الحمل والاشيخ ابو محمد لا انه لا يقع في
الطلاق بانقضاء مدة لا يستبراء بل يتوقف على بقائه بانقضاء مدة
الحمل من غير ظهوره وحمل الحامل بغير المرأة فانه لو علق بالاستبراء لم
يضع ما لا يستبراء وثبته لمرام والغلط واذا مضى بوقوع الطلاق
بعد لا يستبراء فان تولد له ونسبه اشهر سنة ان الطلاق لم يقع
ويعصنا ذلك الحكم قطعاً وان وطئها وطئاً بعد ان طأها حال الحمل عليه
بان كان بينه وبين الموضع سنة اشهر فاكس في بصر الحكم بالطلاق
الرحمان وان رجب بعد لا يستبراء اقرا او بالاقرا اما ان نزلت
على الحمل والمأورد في استحالة وطئها بهذه الامارات وحكمنا
مخرجان من التولية في بقاء الحامل المعدة اي اذا طأها عليها رتبة
الحمل بعد انقضاء مدة واحد من الحوت وموقعه على جرم وطئها

في

قبل لا يستبراء كما تقدم **الثالثة** في تعليق الطلاق كونها حاملاً حاصلاً
فان كان تحت حائل به كرفات طالق طلاق وان كان انثى فان
طالق طلقين وان ولد ذكر او ذكراً وان ولد ذكراً وان ولد ذكراً وان
طلقه وان ولد انثى او اسس واما ان كان ذكراً وان ولد ذكراً وان
ولد تحت خنثى فمضى بوقوع طلاقه وموقفه لا حرم من طهر حال
الحسن عن الفاضل ابو العتوب انه عمن ان لا يقع مولد ذكراً
شيء فيجعل المسئلة ذات وجهين وان ولد ذكراً وانثى بان وقوع
ثلاث طلاقات وسقطت العدة في جميع الصور بالولادة
والوقوع عند التعليق ولو كان حملات فان كان في بطنك
ذراً فان طالق طلقه وان كان حملات انثى وان كان مائة بطنك انثى
فان طالق طلقين وان ولد ذكر او انثى لم يقع شيء وان ولد ذكراً
ذكراً او اسس من حيطان اصحها قول الفاضل انهما تطلق طلاقه
وثانيهما قول الشيخ انه يحكمنا لا تطلق وموافق ما قاله صاحب
المقرب انه لو كان حملات علاماً فله ان ينفك بعد من لا
يسحقان شيئاً وهذا عند الاطلاق اما اذا كان ذكراً في الحصر
في الحبس فيقبل ويحكم بوقوع الطلاق قطعاً ولو ولد ذكراً وحرم
او انثى وخنثى فعلى الاول ان كان حرم الحبس الذي مع الذكر ذكراً
يضع طلاقه وان كان انثى لم يقع شيء ان كان الحبس الذي مع
الانثى ذكراً لم يقع شيء وان كان انثى وقعت طلاقات وعلى
الوجه السائل لا يقع من كل حال ولو كان ما في جوفك
ذكر فان طالق طلقه وان كان مما فيه انثى فان طالق طلقين
ولد ذكراً وان طلق طلقه وان ولد انثى بطن طلقين وان
ولد ذكراً وان طلق طلقه وان ولد ذكراً وان طلق طلقه او
انثى فقط تطلق طلقين والامام وفيه نظر الوجه ان لا يقع شيء
اذا اتت قوله واحد ويعبر في الصور المذكورة في المسئلة ان يكون

فلو ان الولد ذكر او انثى فموم المغليق فانه ان كان علقه بعد او مضغه
لا توصف مذكرة ولا انوثة فليست بمومية حاملا بذكر ولا انثى
لكن المتعارف ابيت له حكم الذكورة والامانة فاعتبارا ردا لظهور
بعد في المرات واجرى عليه حكمها **الرابع** العلق بالولادة وقبضه
مستأيل **الاول** لو كان لامرأته ان ولدت او اخا اولدت فاستطاع
اذا ولدت ولد احبا كان او مبينا ذكر كان او انثى او خشي عند
انقضائه بتمامه ولو اسقط ما بان فيه خلق الا دمي ومصير الامة
مستولدة به طلقت وان لم يسن فيه خلق الا دمي بماله ولو ولد
ولد ين معاف من طلعت بالاول ثم ان كانا حملا واحدا فان كان
منهما دون ستة اشهر عدتهما بالناية ولا يتكر والطلاق وان
كانا حملا فان كان بينهما ستة اشهر فاكثر فقد جعل لهما مامرهما
انقضت العدة به مبني على حقوق الزوج فان الحق انقضت به
العدة وهو ملحق بها اذا انت به لا فليس اربع سنين ومرا وليا من
خير الطلاق ومن خير الا لفظ العدة فيه فولا ان كانا اشراكا لله
وان لم يخف لم ينقض العدة والاكثر من الاول انقضت العدة به
مطلقا سواء ولنا الحق ام لا وسواء كان الطلاق بائنا ام لا وفيه وجه
الشائنا ان دعائه وطبها يستبهم بعد وضع ليرد الانقضت العدة
به والاولاد **الثاني** لو كان طلقا ولدت ولدت طالق فانت
بأولاد من حمل واحد فان كان بينهم دون ستة اشهر وان ولد منهم
دفعه واحد فان كانوا في سنة واحدة وقع بكل واحد طلاق
وان ولد منهم متعاقبين فان كانوا اربعة طلقت ملا ما موضع الولادة
الاول وانقضت عدتها بوضع الرابع وان كانا البتير لم يصر
في عامة كتب الشافعي وجب الله عنه ان عدتها سقضي موضع
المائة ولا يطلوب طلاقا ثانيا وحكي ابن حمران وغيره من
امنا لا سقضي به ونطق الطلقة الثانية وعند الاموال والجمعا

طريقان

طريقان اشهرهما اثبات قولنا اصحابنا الاول وبناهما بعضهم على
القول في الرجعية اذا طلعت مستأنفة العدة ام مبني على ما يبنى
لم يطلو لم ينقض العدة وان قلنا مستأنفة تقع ويلزم العدة
واحد وما في كل صومع معارضتها الاطلاق المعنوية لقوله للرجعية
انت طالق مع انقضائه عندك وقوله لزوجته انت طالق مع موافقة
والطريق الثاني وهو صحيح عند المحققين ونسبته المادردن
متايد برهنا من كتاب الطلع بالاول وانما سموا انما واه ابن حمران
معلط وما ولد على ما اذا ولد لهم دفعة واحدة او على ما اذا كانت
حاملة من زنا او وطئ شبهة واصحابها الزوج فيقع بولاده كل واحد
طلقة ولا سقضي العدة بوضعها او علمنا اذا ارجعها قبل وضع الباني
ولو انت ملته او ولد من حمل واحد متعاقبين في ثقت طلقا بولاده
لراوليه فكل منقض عدتها بولاده الثالث ولا يقع البائنة بها او يقع
ومستأنف العدة فيه الطريقان فان كان بين الولد الثاني والثالث
سنة اشهر فاكثر فالثالث حمل حادث لا لحقة ويكون العدة فلا ينقض
بالولد الثاني ولا يقع عليها الا طلقة واحدة ولو كان بين ولد
والثاني اكثر من ستة اشهر طلقت بالاول طلقة وسقضي عدتها
قبل وضع الثاني والثالث لانها حمل مستأنف ولحقها به لم وضعت
بعد انقضائه بما قاله الماقدوني كذا قال ابو حامد ولا يصح
عندي لانه لا يمنع ان يظاهما في العدة قبل انقضائه الثالث
فحمل وتوابعه في عدته في الوضع فسقضي العدة فلا وجه لما
قاله بل يقول بنظر طريق الثاني والثالث فان كان بينهما اكثر
من ستة اشهر انقضت عدتهما بالناية ولم يطلو به وكان لاحقا بالرجح
وهذا الثالث مولودا بعد انقضائه العدة فيكون لحقه على ما ذكر
في المولود بعد العدة وان كان بينهما اقل منها فما حمل ولحقها
بالناية ما بينه ولا ينقض العدة وسقضي الثالث ولا يطلو به

وبالحق بالزوج . **السابعة** لو كان ولدت ولدا فأن طالق طلقه
وان ولدت ولد ذكرا فأن طالق طلقه مؤلدة ذكرا طلقه مؤلدا
لوجوه الصنفين بالوفا لقلت وجلا فأن طالق طلقه وان قلت
سا با فأن طالق طلقه بثلث رجلا شيئا فأنها مطلقا **الرابعة**
لو كان ولد ذكرا فأن طالق طلقه وان ولدت انثى فأن
طالق طلقه وان ولد ذكرا فأن طلقه طلقه وان ولدت بالاقراء
ولد انثى طلقه طلقه اعندت بالاقراء وان ولدت حتى لم تقع
في الحار الا واحد وتوقف من الثانية على من خالدها ثم ولد
ذكر او انثى فان ولدتها معا طلقه بلا ما اعندت بالاقراء وان
ولدت لذكر او لطلق ولحقه مؤلدة ولا يقع من مؤلدة
الانثى على الصحيح وسقطت العدة مؤلدة على القولين خير
نطلق مؤلدة طلقه انثى بعد بالاقراء وان ولدت من نثى
او لطلق طلقه نثى وتوقع الثانية مؤلدة الذكر الطريقتان
ولو اشكل الحال فلم يدور ادلهما معا اد مررتا او عرف لترتيب ولم
يعرف المتقدم منها فعلى الصحيح يوجد بالمتيقن وهو وقوع طلقه
والورع عند الشك في المعيد مررتا الى ان نكح زوجا غيره وعنده
الشك في المتقدم ان يلزم نفسه طلقه بعمل القولين اخر فطلق
بلا ما على كل تقدير ومعتد بالاقراء ولو ولد ذكرا فأن انثى فان ولد
معا اد مررتا ثم ولدت لذكر طلقه مؤلدة الذكر من صورة المعنة
ومؤلدة اولهما في صورة الترتيب طلقه وسقطت العدة مؤلدة
الانثى ولا يقع بها شي اخر على الصحيح وان ولدت الانثى الا انه الذكرين
مررتا وقع مؤلدة الذكر الاول الطلقه الثالثة وانقصت عدتها
بوضع الذكر السابق وان ولدتها ثم الذكرين معا طلقه مؤلدة طلقه
ولا يطلق موضع الذكرين وسقطت العدة به على الصحيح ولو ولد
ذكر انثى ثم ذكر او انثى ادخلى دفعت طلقه بوضع الذكر وطلقه

نصف

بوضع الانثى وانقصت عدتها بالمائة ولو وضعت انثى ثم ذكرا طلقه
بوضع الاول والثالثة بالوضع الثالث ولو كان من قبلها كسر
فأن طالق طلقه وان ولدت انثى فأن طالق طلقه وان ولد ذكرا
فأن وقوع طلقه عند التعليق الاول وانقصت عدتها بمؤلدة
طلقه ونعتد بالاقراء وان ولدت ذكر او انثى فأن وضعت ولا
الا فأن وقع مؤلدة طلقه وان وسقط مؤلدة الاخر وقوع طلقه سابقه
لكونها حامله من مفسضة عدتها على المدة مؤلدة الذكر وان
ولدت لذكر او لان وقوع طلقه وسقطت العدة عنها مؤلدة الثانية
ولا يقع بمؤلدة انثى اخر على الصحيح وان ولدتها معا فان وقوع
طلقه لوجوه الحل ولا يقع بمؤلدة شئ على الصحيح وهو مبين
فروع ابن الحداد ولو ولدت ميتا دون لم يعرف حاله فهل يبين
لمعرفت لا اموال العتبات مردا بلا حمل وحملا لا النورى الراسح النور
فروع الاول اذا كان لزوجة الا ربع ومن حوامل كمالا ولدت
واحدة شكن فصواحيبا طواق قولت جميعا بلهن احوال **احرى**
ان يحوز على الثغاب فوجهها اظهرها وموحيوات ابن الحداد واحدا
العتقاد وجزم به المورث انهم يطلقون كل من لا ولد والرابعة
بلا فان مفسضة العدة والثانية طلقه والمائة طلقه ان
نعتد في العدة وعده الا ولا الا قرا وعدا استينافها العدة ان
وقوع الطلقة الثانية والمائة الخلاف المشهور قايها وموحيوات
ابن القاصر واختاره القاضي ابو الطيب في العدة ولد كوف
انا لا ولا لا نطق مطلقا كل واحد من الاخرين مطلقا وسقطت
عدتهم مؤلدة فتمت في الما فدرى له مستاعدا من العاقل حد بعد
به على فادره ويرجع عندي ان تراجع الزوج فان اراد بقوله فصواحيبا
طواق الشرط والجواب ما قاله ابن القاصر وان اراد به التعريف
فالجواب ما قاله ابن الحداد فان اطلق او فأن الرجوع لها ارادته تكون

حبل على التبريق **الثانية** ان يكون معا فطلق كل واحدة بلا ما واعتبار
بالاخر **الثانية** ان يلد انسان معا ثم استأن معا فعلق جواب ابن
الحداد فطلق بلا ما فطلق كل واحدة من الاولتين طلقه مولادة
صاحبتها ومولادة كل واحدة من الاخيرتين طلقه مطلقا للملا
وعند الاقرا وطلق كل واحدة من الاخيرتين طلقه مولادة كل من
الاولتين فكملا لهما طلقان على الصحيح وعلى القول بالآخر يطلق
كل منهما طلقا ثالثا وعند الاقرا وعلى جواب ابن القاصر لا يطلق كل
واحدة من الاولتين سوا طلقه ولا كل واحدة من الاخيرتين سوا
طلقتهن سقضي عدتهن بالولادة واما الاولان بعدتهما بالاقرار
على الوجهين **الرابعة** ان يلد ثلاث منهن معا ثم يلد الرابعة فتطلق
الرابعة بلا ما قطعاً وتطلق كل واحدة من الثلاث على جواب ابن
الحداد بلا ما انتين مولادة اللتين ولد باعها وبالثالثة مولادة الرابعة
ان يفرغ العدة **الخامسة** ان يلد احدا من الاولتين معا فعلق جواب
ابن الحداد مطلق كل واحدة من الثلاث طلقه مولادة الاول سقضي
عدتهن بالولادة فلا يقع عليهن من غير الصريح وعلى القول الذي رواه
ابن حبان يقع على كل واحدة طلقان احدهما وان بعد وف بالاقراء
وتطلق لولا مولادهم بلا ما وعلى جواب ابن القاصر لا يقع على
شي ولا على كل واحدة من الثلاث سوا طلقه **السادسة** ان يلد معان
او لا مرتباً ثم استأن معا فعلق جواب ابن الحداد فطلق لولا ملا
مولادة الثلاث وكل من الثلاث طلقه مولادة الاول فاذا ولدت
الثانية انقضت عدتها من الطلقه ووقع على كل واحدة من الثلاث
معا طلقه ثانية وسقضي عدتها مولادتهما فلا يقع على كل واحدة
شي مولادة حاجتها على الصحيح وعلى قول الآخر يقع ثالثا وعند ابن
بالاقراء وعلى جواب ابن القاصر لا يقع على لولا شي ولا على كل
واحدة من الاخران سوا طلقه **السابعة** ان يلد استأن معا ثم استأن

زيت

122
مرتباً فعلق جواب ابن الحداد يقع على كل واحدة من الاولتين مولادة
لآخرين طلقه واحدة ان يلد استأن معا فعلق جواب ابن
الحداد فطلق لولا ما فطلق كل واحدة من الاولتين طلقه ثالثا
ان يلد استأن معا فعلق جواب ابن القاصر لا يطلق كل واحدة من الاولتين
سوا طلقه مولادة صاحبتها وعلى كل واحدة من الاخيرتين سوا طلقتهن
مولادة الاولتين لا ابن الحداد ولو خاطب من ذلك ثم يطلق كل واحدة
منهن طلقه فان ولدت معان مطلق واحدة منهن لا نعد من سقضي
مولادتهن فان ولدن مرتباً انقضت عدة الاولى من الطلقه
المخيرة بولادتهما ووقع بولادتهما طلقه ثانية على الثانية وسقضي بها
عدتهما وتطلق كل واحدة من الثلاث والرابعة بلا ما واحدة
بالخير فاعان مولادة لولا والثانية وعلى قياس قول القاصر
لا يقع على كل واحدة منهن سوا الطلقه المخيرة **الفرع الثاني** لو
بارك الاربع كلما ولدت واحدة منهن كان من طلقها مولادة
كل واحدة منهن ثلاث والوالدة وغير من كان ولدت معا طلق بلا ما
بلا ما واحدة مولادة نفسها واسم من مولادة اسين من الماقيات
غير معسرين وعليهن العدة فان ولدت معان طلق الاول بلا ما
طلقه مولادة نفسها واخر ابو مولادة الثانية وبالثالثة مولادة الثالثة
ان يلد في العدة وعند الاقرا وتطلق الثانية مولادة الاول ولا
تطلق مولادة نفسها على الصحيح وسقضي عدتها وعلى القول الذي رواه
ابن حبان تطلق طلقه اخر وعند الاقرا وتطلق الثالثة مولادة
الاول طلقتهن في طلاقها مولادة نفسها الطلقه الثالثة الخلاف
والرابعة تطلق مولادة الثلاث بلا ما وسقضي عدتها مولادتهما فلا يقع
مولادتهما على الاولان على الصحيح لسومهن ولو اركبوا ولد استأن
منهن فالأخران طلقان فلولدت على الترتيب لم تطلق واحدة منهن
مولادة لولا فاذا ولدت الثانية طلق كل من الثالثة والرابعة

طلقة ولا يقع على الا ولست شيء فاذا اولدت الثالثة نظر ضمن المالك الى
المائة وتطلق الاولي والرابعة ولا يصح فيه وحيثما سقط طهرها
مسلة بعلين عمق العبد وطلاق الزوجات اصحبها انما لا يصح فاذا اولدت
الرابعة وعلى جواب ابن ابي ابياد دطلق الاولان طلقة طلقة وتعتد ان
بالاقران والاخران سقطت عندهما بالولادة مسخران وكلما تهنى بطلو طلقة
وعلى قياس ابن القاصر لا يطلقان بولادة الاخيرين فانها ان المالك
يصير المانية مطلق لولا بولادة المانية طلقة او في الرابعة طلقة
بانية ثم اذا اولدت الرابعة طلقتا الثانية وطلقت الاولى طلقة ثانية
المالك لو ولد له رجبته رجب وعمره كلما اولدت واحدة منها كان لها طالقان
فولد ثانيا موقوع بولادة الاولي على كل منهما طلقة فاذا اولدت البانية
وقع على بولي طلقة ان تعتد في العدة وسقطت عنه المانية فلا
يصح عليها طلقة بانية على الصحيح ولو اولدت رجبتي يوم الخميس وعمره يوم
الجمعة ثم ولد له رجبتي يوم السبت ثم عمره يوم الاحد فاعتدت كل واحدة
منها بولد بن وقع بولادته يوم الخميس والجمعة على كل واحدة طلقان
وسقطت عنه رجبتي بولي يوم السبت فاعتدت على كل واحدة طلقان
الصحيح ووقع على عمره بولي طلقة بانية وسقطت عندهما بولي يوم
الاحد ولو ولد له كما ولد لها فانتا طالقان لم تطلق واحدة منهما
الا بولي دهنها معا او مرتباً فلو اولدت كل واحدة ولد بن بولي بانية
ثم ولد لها طلقت كل منهما بولي بانية الا ولى بولي بانية بولي بانية
طلقة ولم يملك بولي دهنها الثانية وسقطت عندهما على الصحيح وبطلقان
على القول بالآخر وتعتد ان بالاقراء وان اولدت الاولى ولد بن ثم تخرج
ولدت طلقت الاولى طلقتين في المانية طلقة على الصحيح وان تبت
على القول بالآخر وان اولدت المانية الولدين معا طلقت كل واحدة
طالقتين وان اولدت كل واحدة منها اولاد من حمل واحد مرتين
لم يطلاق واحدة منهما بولادة اولاد من حمل واحد مرتين لم يطلاق

دخول

واحدة منها بولادة الاولى فاذا اولدت الثانية الولد الاول
وقع على كل منهما طلقة فاذا اولدت المانية وقع على بولي طلقة ولا
يصح على المانية شيء على الصحيح سقطت عندهما ووقع عليها طلقة على
القول بالآخر ولو ولد لها ثانيا ولد لها الاخرى ثم الاول فاعتدت
الى بولي طلقت كل واحدة بولي بانية طلقت واحدة وقع بولادة الثانية
الولد الاول على كل واحدة طلقة وبولادة الاول الولد الثاني
طلقة اخرى فاذا اولدت الاولى الولد الثالث سقطت عندهما فاذا
ولدت البانية الولد الثالث وقع وقوع طلقة اخر اعلمها الحدان ولو
ولدت احدهما ولد لها الاخر ولد له ثم عمره يوم الاحد فاعتدت كل واحدة
اخر من بولادة البانية الولد الاول وقع على كل واحدة طلقة ولا
يصح بولي دهنها الولد الثالث والثالث سقطت عندهما بولي بانية
ثم اذا اولدت الاولى الولد الثاني سقطت ولدت الاولى
المانية الولد الثاني فوقع على الاولى طلقة بانية فاذا اولدت
المالية سقطت عندهما فلا يقع عليها شيء اخر على الصحيح وعلى
القول بالآخر سقطت بولي بانية الى بولادة المانية الولد الثالث
سقطت عليها طلقة بانية **الرابع** لو كان كان ولد ولد له من
هذا الحمل ذرفاقت طالق فاولدت ولدا ولم تلد غيره فالشيخ
ابو علي يعقوا ان لا يقع فليس من شرط كونه اولاد ان تلد
بعده اخر فانما الشرط ان لا يستقدم عليه غيره وعلى التولية وحجها
انه لا يقع شيء في النود والصور الا ولد ولو كان كان ولد
ولد له ذرفاقت طالق طلقة وان كان انشأ فانت طالق
طالقتين بولي ذرفاقت طالق فانت طالق فانت طالق
واحدة وان سقطت عندهما بولادة الاخرى ان ولدت الاخرى ولا
طلقت طالقتين في سقطت عندهما بولادة الذرفان ولدتهما معا لم
يوقع شيء كذا القول لعبد من حجابها او لا فهو خير حجابا معا لم

عنق واحد منها وعن ابوعلى البوسنج انه قال يحتمل ان يطلق بلفظ
لان كلامها يصح وصفته بالا ولحيته قال وعرضته على شيخنا
القفال فلم يستبعد وجزم بالمعنى ولو اشتبه الحال فلم يعلم
اولدها معا ومزجها لم يحكم بالطلاق لاحتمال المعية قال المتولي
ينطق بلفظ ما ذكره وقال لا يحوط الا احد بلفظين ولو علم
الترتيب ولم يعلم السابق حكم بطلقة فقط احدا بالحق ولو قال
ان كان اولها ليد منه من هذا الجملة ما كانت طائفة وان
كان اخرها ليد منه منى كانت طائفة ولو قال اولها فاولها
وان سبقت ولادة الذكر طلقت طلقة ولا يقع بولادة الانثى
على الصحيح وان سبقت ولادة الانثى لم يقع شي ولو ولد
واحد كان طائفة ما كان الا بلفظ طلقت وذر المنوفه
الوجه المتقدم وان كان انثى لم يقع شي وان قال ان كان ولد
للهينه ذراعت طالق وان كان انثى ففرقك طالق وان ولدتهما معا
لم يطلق واحدة منهما وان ولدتهما على الترتيب ولم يعام السابوق
وقع الطلاق على احدهما فيتزوج عنها ويؤخذ معها الى السان
ولو كان اولها ولد ولدت له منه ذراعت طالق وان كان انثى
فغيره حرف ولدتها على الترتيب ولم يعلم السابق قال الشيخ ابو عمير
نزع بين المرأة والعبد فان حررت على العبد عتق وان حررت عليها
لم تطلق **الخامس** تقدم ان الطلاق والعلق بالولادة انما يقع اذا انفصل
الولد فلو خرج بعضه ومات الزوج او المرأة لم يطلق ووردت اليه
من الميت ولو كان ميت فعنته في حرج ما في الولد لم يعق العبد ولو
حينئذ وفرق او محاربه حرج ما في الولد لم يعق العبد ولو
الفضل قبل الفرق او الحار عتق **السادس** قال ابن الحداد
لو قال ان كنت حاملا بغيري فانت طالق طلقت وان ولدت
حاربة فانت طالق طلقت فقلت غلاما بانته وقع عليها طلقة

من

من حين القبول وانقضت عدتها بوضع وان ولدت حاربة طلقت
ولو لا ديتها واعتدت بالا قرا فان ولدتها فان تقدم العلم بان
انها طلقت طلقة اذا وضعت الحاربة انقضت عدتها ولم يقع
ولو لا ديتها شي لانها من بها وان تقدمت ولادة الحاربة طلقت
ولو لا ديتها وبان موضع الغلام انها طلقت طلقة اخرى من حين الملقظ
وسقط بولادة العدة **السابع** لو قال للمولدة اذا ولدت ولدا
فهو حر وامر الخ طالق فقلت فان كان حيا عتق وطلقت وان
كان ميتا طلقت ولم يعق **الثامن** لو قال دهي كامل ان العتق با
رحك فانت طالق فقلت لقتنه نظرقان مخلوق وقد مضى عليه اربعين
اربعين يوما لم تطلق لانها لم تخرج الرحم اربعين يوما ثم
خرج فان مر عليه اربعين يوما من الخلو وطلقت هذا اذا اطلق
فان قصد ذلك اسقاط الولد ثم العتق اي وقت كان طلقت
الفصل الرابع في العلق بالحيض وفيه صور **الاول** لو قال للرجلة
ان حضت حيضة او حضنت او متى حضت حيضة فانت طالق
لم يطلق حتى يحضر ثمر فطرته او لا الطهر او معه على الخلاف في
ان المشروط يقع بعد الشرط او معه وقال ابو عمير ان
مضى يوم وليلة واما مراده اذا انقطع الدم على ذلك ولو كانت
حاضنة في الحال لم تطلق حتى فطرته ثم يحضر ثم فطرته ولو قال
ان اذا او متى حضت فانت طالق فانتصر عليه لم يعتبر انقضا
للحيضة ومن حكم بوقوع الطلاق فيه وحدها واحدا عند انقضا
او الحيض بحكم بوقوعه عند روية الدم وهو ما اردوه القاضى
واحتيازا لا يمام واظهرهما وهو ما اردوه الجمهور انه يحكم به عند
روية الدم فان انقطع قبل بلوغه فله ولم يبعد الى انقضا خمسة
عشر يوما بان انه ليس بحيض وان الطلاق لم يقع وعلى قول من
يحرم التمتع بما عند روية الدم مؤثرا لو كان لم يكونا حاملا

فانت طالق وقد مر الخلاف فيه ولا فرق على الوجهين من ان يراه
 في ركني ديتها ام لا صرح به الامام وفي الماد ورجح ان ارته في ركن
 العادة طلقته برويته وان ارته في غيره لم يطلو حتى يرضى يوم
 وليلة ويخرج من ذلك ليلة واحدة ثم يعطى على الحيض يقضى
 حيضا مستقلا ولو قال بحايض ان حاضت فانت طالق لم يطلو
 حتى يظهر ثم يحض المذهب كسائر الاوصاف المتعلقة علمها فانها
 لا تكون الا مستقلة حتى لو قال في الماد مرة انت طالق اذا
 ادركت الماد لم تطلو حتى يطلع ويذكر في العام المقبل في
 الرابع في ركني في الايمان ان استدانة اللبس والرجوب ليس
 ورجوب فله من الحكم فذلك في الطلاق فيه وجه ان استمر الدم
 بها بعد العلق ستاعة بمضي في نوع الطلاق ويكره دوام الحيض
 وفي ابر الصناع وهو فيا شريعت وطرده فلما اذا لم يرضى ان
 فانت طالق ولا فاعادة او للقائمة ان قمت ومعدت فانت طالق
 وحققه واما في مضي الطلاق وحلى المولى ايضا الخلاف في الصور
 وفي ركني في الماد ورفق بان دوام اللبس يستبطل الاجتهاد به
 ومنه دوام الحيض في لوى لا اذا طهرت طهرا واجدا فانت طالق وان
 احدها انما لا يطلو حتى يحض طهر كامل ونزى الدم وثانيها ان
 تطلو اذ مضى حر من الطهر كما مر في الحيض ولو لا اذا وان طهرت
 فانت طالق طلقته في اول الطهر ولو لم طهرت حصة فانت
 طالق طلقته عقب كاحضة مسقلة طلقه مكنى الطلاق الثلاث
 سنية ولو لا ان حاضت حوضه فانت طالق ان حاضت حوضين
 فانت طالق فاذا حاضت حوضه وبعث طلقة فاذا حاضت اخر طلقة
 ثانية ولو كان قد قال ان حاضت حوضه فانت طالق ثم ان حاضت
 فانت طالق لم يطلو بالعليق اليها في حتى يحض حوضين بعد ذلك
 لا سعادته به ولو قال كلما حاضت حوضه فانت طالق ولما حاضت

حيضتين

حيضتين فانت طالق فاذا حاضت حوضه طلقة فاذا حاضت اخر طلقة
 طلعت اخرين لوجود الصفتين وذكر الاول ولو قال كلما حاضت
 فانت طالق طلقته ثلاثا في اول ثلاث حوض مسقلة ويكره بدعيه
 الثانية لو قال لامرأته ان حاضت حوضه او قال حوضه واجد
 في ثلث طالقان فلهما وجه احدهما يلغوا ولا يطلقان وان حاضتا
 واطهرهما اذ يلعو قوله حيضة فطلقان عند امساك الحيض وثالثها
 انهما يطلقان في الحمار كالعليق بالصفاء المستحيلة وفي الامام
 يحتمل ان يربدا اذا حاضت كل واحدة من كاحضة وهو السابق للغير
 منه من له عليه بصحة حاله ومقتضاه وقوع الطلاق عند تمام
 الحيضتين فاذا ازداد اللغطين فاعمل استحاله ويحتمل ان كانا
 من بركة محار من لا يبعد الحمل على بركته حتى لا يقع الطلاق فيهم
 من بوجوب الحمل على الامكان حتى لا يلغوا اللغطين في التعرض لا يحالوا
 سكاذا كالمهر وهو الطلاق وجه وبجس الخلاف فيما اذا قال لهما ان
 ولدتا ولدا فانت طالقان واما لو قال ان ولدتا ولدا واحدا ولدا
 فانتما طالقان وقال الحارثي يوحى ان لا يقع الطلاق في عمل الوجه
 الذي يقول ان الطلاق يقع في التعليق المستعمل يقع منها والله
 اذا علق طلاقها بحضها ففاحضت فاقول قولها مع غيرها خلاف
 ما اذا علقه بالدخول او غيره من الاعمال فادعه وادخره لا يقبل
 قولها ويحتاج الى البيه عليه لانه لا يعرف الامن منها وكذا كل
 ما لا يعرف الامن منها كقولها ان اصبرت بعضي فانت طالق فاذا كنت
 اصبرته بعينها وطلو لوى فانت طالق ان احضت دخول السائر
 ففاحضت فاحضت فاحضت فاحضت فاحضت فاحضت فاحضت فاحضت
 العادة الطاهرة فان عاقل لا يوجب ذلك فيكون كاديه وثانيها
 بغيره لا يطلق لان ذلك لا يعرف الامن منها وقد يحتمل لغو
 او سلبها طريق بعض المتصوفة هذا من المعانيه ولو علق الطلاق

بالولادة فادعيتها وانكر الزوج وقال الولد مستغفار من جهات احدهما
 فقول القاضى لا حامد وابن الحداد وسببه القاضى ابو الطيب
 مطلقا انها صدق كاتبة الحيز وما لا اله الا الله الصبيح واصحابها
 وبه قال الشيخ ابو حامد انما لا تطلق بطالب فالتدبير لا مكابها
 ولو شهد لها بها اربع نسوة ثبت الشك ووزن الطلاق ولو كان
 حصة فزنتك طالق فالتحضر وانكر الزوج لم يقبل قولها في حق
 الضرة ولو صدقت لا الحق له لا لها وحلف الزوج انها لا يعلم خفيها
 وكذا لو علق طلاقا في وجهه بحضرته فالتحضر لا يقبل قولها
 ولا حلفه ولو قال اذا حلفت فانت وصرتك طالق فالتحضر
 صدق سميتها في حلفتها وطلق ولا صدق في حق الضرة ولا حكم
 وطلاقها وانكر صاحبها القريب صدق فيه ايضا وانكر الصبيح
 ولو اقامت اربع عدول على حيفها بنت وطلقت الضرة وهذا خلاف
 ما تقدم **فردع** اذا صدق المرأة في دعوى الولادة فذلك في حقها لا
 في حق غيرها ولو علق بولا منها طلاقا وعمق عبده او طلاقا في حقها فالتحضر
 ولد وحلفت طلعت ووزن الضرة ولا يعتق العبد ولو قال لا متبه
 اذا ولدت فالتحضر واما امر الطالق فالتحضر ولدت عتقت ولم تطلق المرأة
 لو قالت فامر اخطى طالق ولدت جرف فالتحضر ولدت لم تطلق المرأة ولست
 بعق الولد **السراية** لو قال لا مزانية ان حلفت او اذا حلفت فالتحضر
 طالق ان لم يطلقا حتى يحصيا جميعا امامها او مريتا فان ادعياها
 وصدفهما طلعتا وان دعيتهما صدق بيمينه فان حلفت لم يطلق واحدة
 منها وان نكل فحلفتا طلعتا وان حلفت احداهما ووزن الاخرى طلعت
 الحالفة ووزن الماكلة وان صدق احداهما ووزن الاخرى طلعت
 المكذبة اذا حلفت ان حلفت ووزن المصدقة قال الراعي ويحى ما تقدم
 عن صاحب القريب ان يقال لا ينحصر في حقها حلفتها واذا حلفت حلفت
 ثبت في حق المصدقة فطلقتا جميعا ولو لم تحلف ان حلفت

نبرة

وغير طالق ولا لعمره ان حلفت لحفصة طالق فالتحضر فالتحضر فان
 صدقتا طلعتا وان دعيتهما لم يطلق وان صدق احداهما ووزن الاخرى
 طلعتا المكذبة ووزن المصدقة ولو قال لزوجتي الدلاء واحصى فالتحضر
 طالق ففقد على كل واحدة منهن حصر الدلاء فان لم يحضر فان
 صدق ففقد طلق وان دعيته لم يطلق واحدة ففقد ان صدق في اثنين
 وكذب واحدة طلقا لا كذبه ولم يطلق المصدقات وعلى قبا قول
 صاحب القريب فطلق ففقد ان صدق واحدة وكذب سائر لم يطلق
 واحدة منهن **الحبس** امثلة لو قال لزوجتي الدلاء واحصى فالتحضر
 طالق ففقد على طلاقا وكل واحدة منهن حصر الدلاء وان حلفت فالتحضر
 وان لم يحضر صدق ففقد طلق وان دعيته لم يطلق واحدة منهن
 وقبا قول صاحب القريب فطلق كل واحدة مائة وان صدق
 مائة مائة واحدة طلعت المكذبة ولم يقع على المصدقات سوى على
 قبا قول صاحب القريب فطلق ايضا بيمين الكذبة وان كذب
 اثنين ادلاء واحلف لم يطلق واحدة منهن ولو قال لهن فلما حلفت
 واحدة منهن فتن طواقا حلفت ثلاث منهن فطلق مائة مائة
 وان لم يحضر صدق ففقد حلفت طلعت كل واحدة طلقة ولو صدق
 واحدة منهن كذب مائة مائة طلقت المصدقة طلقة بقولها وكل واحدة
 من المكذبات طلعين طلقة بدوت حصصها بقولها وحصة بقول
 التي صدقها الزوج وان صدق اثنين كذب اثنين طلقت كل واحدة
 من المصدقين طلقين كل واحدة من المكذبات ثلاث طلقات **السراية**
 لو قال لزوجتي الدلاء واحصى فالتحضر طلقا حلفت واحدة منهن
 ففقد حلفت طواقا ففقد على طلاقا لم يحضر من محض فادان
 حلفت ان صدق ففقد طلق كل واحدة منهن مائة مائة كذا ففقد لم
 يطلق واحدة منهن وان صدق واحدة وكذب مائة مائة طلقت كل
 واحدة من المكذبات طلقة ولم تطلق المصدقة وان صدق في اثنين

وذا ب استين طلق كل واحد من المصدقين طلقه وطلق كل واحد
من المصدقين طلقه وان صدق بلا فطلق كل مصدق طلقه
والمكذبة بلا فاطاها وان المستقلة مفرقة على قول ابن ابي ابي
والصحيح ان الصفة للتعريف لا للقييد اما على قول ابن القاصر
المستقلة المقدمة اليها للقييد فاذا انفصلت عن وقت واحد
فذلك وان رتب فالجزم فاقدم فما اذا لا يترك حاجبة فصولها
طوال الوقت ونظر المسئلة ما لو لم يكن لم اطامها اليوم
فصولها طوال الوقت فان لم يطا واحدة منهم فيه طلع بلا فاما
وان وطى واحدة منهم فيه طلق بلا فاما وطلق كل واحد من النساء
طلقين وان وطى اثنين طلق واحدة منهما طلعين وكل واحد
من الاخيرتين طلقه وان وطى بلا فاطلق كل واحدة منهم طلقه ولم
يطا الرابعة ولو لم يمسس بولها لا يترك لم اطامها فصولها
طوال الوقت لجميع العروق فان ماتت او تنقلا ان يطا من طلق كل
واحدة بلا فاقبل الموت وان ماتت واحدة قبل الوطى لم يحكم بطلا فيها
ودفع على كل واحدة من الباقيات طلقه ولو ماتت فانه قبل وطئها
بين وقوع طلقه على الاول قبل موته فيها وطاق كل واحد من
البائنين طلقه بائنه ان يمسا في العدة فان ماتت فانه قبل وطئها
بين وقوع طلعين على الاوليين قبل موتهما وطلق الباقي طلقه
بالبه وان ماتت الرابعة قبل وطئها بان وقوع الطلاق على الكل
واما لو لم يكن لم اطام واحدة من ذلك اليوم فصولها طوال الوقت
فان وطى واحدة منهم فيه انحلت اليهن وان لم يطا واحدة منهم
ودفع على كل واحدة منهم طلقه وذكر الامام في المسئلة استكالا
في وقوع الطلاق فاصدقها في قولها حصت وذكر ان الشيخ
ابا حنيفة تردد في وقوعه واجاب عنه وقال يطبق الاصحاحين
وقوعه **فروع** لو كان زانية الدم فانت طالق فزوجها من غير ان

الجماس

العباس الرواية انه حمل على كل دم واطامها انه محصن بدم
الحصن وعلى هذا فلا يترحققة الرواية من العلم به فانه روية
الهلاله قال ابو العباس الرواية وان قال اذا زانية دما فانت طالق
فان حيصت او نفست طلق وان دفعت او قطعت جرحا فلا اذا
اطلق ويحمل وجهها اخر فان زادت دم كذا ومن في قوله في الحكم
وحكمه ان عدس **قيل** **السا** لو كانت طالق كل حصن طلقه وهي
حاصلة في الحال قال الموسجى الذي يستضيئه طامرا انه يقع طلقه في
الحال وطلقه في اول الحيضة البائنة وبالله في اول البائنة فان
ولو لا اذا حصن نصف حصنه فانت طالق وعادتها ستة ايام مثلا
بعضه يوقوع الطلاق عند مضي ثلثه ايام قال ولو كانت
طالق قبل ان يحصى حيضة بشهر فزالت الدم بعد شهر على عادتها فقل ان
يطلق في الحال او بعد مضي اقل الحيض خرج على قوله بما لم يربط
والظاهر في الراي في هذا هو الخلاف المتقدم في ما اذا لا اخصت
فانت طالق بل يحكم بالطلاق بروية اول الدم والمستعاض من كلامه
مخرجه على اصل الحديث **السا** لو كان اذا دخلت الدار حاصلا طامرا
فانت طالق طلقه به حولها بكل حال وان قال لا يطلق بدحولها
حتى يخلها حاصلا طامرا لم يطلق بدحولها في الرواية **الرابع** لو كان
اذا حصن يوم الجمعة فانت طالق فاستد الحيض بها قبل خروجه امضت
فلا طلاق **الخامس** لو كان اذا اغتسلت من حصة فانت طالق
فراة خمسة ايام دما وانقطع واغتسلت لم يطلق قطعاً حتى يقضى
خمسة عشر يوما **الفصل السادس** في التعليق بمسببة غير الله تعالى وفيه صور
الاول اذا علمت الطلاق على المسببة فان علقه بمسببة فان لم يثبت
طالق لم يثبت حصول المسببة على الفور وان علقه بان واذا بان
فانت طالق ان ثبت او اذا ثبت استمر طان فان لم يثبت في الحال
طلق ان كانت مكلفة مختارة عاقلة فبأنه فان كانت محلا في ذلك

الذكر

فتبين ان فان اخرجت مشيتها عن المجلس لم تطلق على المدعي لا من احد
ان هذا خطاب يستدعي رعيه وجوابا منها فندل منزله القبول في العقود
وناسهنا انه ضمن بحرها وعليها البضع فهو كالقول لا ينفك
وفيه وجه انما تطلق متى شئت والكلام يرجع الى وجهين ذكرنا ان
هذا عليك للطلاق او بطلان على صفة هي المشية فعلى مردود كون على
المردود وعلى المانع تطلق متى شئت وقد مر في الكلع وندى عليها ما لو كان
روحي طالق من شئت فعلى مردود بشرط ان يكون القبول على الفور وعلى
المانع لا تطلق متى شئت وهذا اظهر عند جماعة ولا راجح عند
صاحب السمة ولو على الطلاق على مشيتها او لا على وجه الخطا فانك
روحي طالق من شئت فعلى الاول لا بشرط الفور وعلى الثاني بشرط
وعلى هذا ان كانت خاصة اشترط ان يقول شئت في الحال وان كانت
عامة فليبادر اليه عند بلوغ الخبر وما لا امام الا لا بشرط هذا
فالرافعي اذا كان الاظهر في الصورة بين انه لا بشرط الفور حسن
ان تعلق بشرط الفور سيما اذا اعلو شئتها على وجه الخطاب فتجوز
المعبرين انهم من المراد بالمجلس مجلس الواجب او مجلس المليك ما لم
يصل الفصل فثابت خلاف بين العراضين في المارزة اما لو قال امرأتي
طالق من شئت فلا يشترط الفور بل خلاف ذلك في قوله خطاب ولا
ملك فهو كالملق بالخلع والاعرف القاضى الماردي فقال لو كانت
طالق اخر شئت ولم يشر في خلع مشيتها على الراعي متى شئت طلقت ان
قال ان شئت فمشيتها على الفور ولا فرق بين قوله انت طالق وارضى
ولا من يجوز رضاه على الراعي وقوله ان رضيت فكون على الفور ولو قال
انت طالق متى شئت لم يخص مشيتها بوقت بل متى شئت طلقت ان
الماية لو على الطلاق مشيتها ومشيته فمكافؤ لوقا لا انت طالق من شئت
او شئت انك اذ اراد ان لا يملك الا عيشتها معا بشرط حصول شئها
في مجلس الواجب في الاظهر وفي اشراط مشيتها انها او ريد الفور

وجنان

وجنان احدهما نعم وقال القاضى ان القفال رواه عن اصحاب وجزم
به المحامي وسليمان الصباغ واصحابها لا يخرج على مشيتها حكمها لو
انقردف كالوقا لا انت طالق من شئت ودخلنا لادانته لا يشترط
الفور في الدخول وهو مر على كل من المشية والدخول حكمه لو انقرد
ودرج على هذا ما لو قال لزوجتي ان شئت فانت طالق فانه لا يطلق
واحدة منها الا عيشتها ولو شئت احداها دون الاخرى لم يطلق ولو
شئت احداها في المجلس والاخرى بعد لم تطلق لراعي وشي طلاق
التي شئت في المجلس الوجهان في ان المعلق بمشيته الاخرى هل
يخص بالمجلس لا رضاحتها اجنبية عنها فالمتوي ولو شئت كل منهما
طلاق نفسه دون ضررها فالمتوي في القباشر وقوع الطلاق في
المبادر الى الفهر من معلق طلاق كل منهما على مشيتها طلاق نفسها
لا غير والرافعي وكلام المتوي متنازع فيه قلت وفيه مظهر المتوي
استرط وقوع مشيتها في المجلس ومواعم من ان يشاكل واحدة فنهما
طلاقها واحدا او طلاقهما معا **الماية** لو قال انت طالق من شئت او شئت
زيد فقالت هي اريد بدست ان شئت او ان شئت او فقال الزوج او عمر
شئت لم يطلوا من مشيتها لم يوجد في الحال والمشيته لا قبل الاحايين
وفيه وجه انه اذا قال عمر شئت انه يقع ولو قال شئت من شئت يقع
المرة او اد شئت طلقت **الماية** لو قال انت طالق بلا انك انك انك
او زيد واحدة فثبتا ابوها او زيد واحدة فثبتا ابوها لا يقع
شي ومواسمنا من اصل الطلاق لقوله انت طالق الا ان يدخل ابوك الدار
فدخل ومعناه الا ان يقول ابوك شئت واحدة وعلى هذا الوش
الدين ولا نالم يقع شي ايضا لانه شاة واحدة وزياده والماعذ انه يقع
واحدة ومعناه الا ان شئت ابوك ان يقع واحدة يقع والنايذا فيها
يطلق طلعتين ولا استثنائا من قوله بلانا ومعناه الا ان شئت ابوك لا
يوقع منها واحدة فلا يقع الواحدة في المتوي والاحزان غلط وللوجهين

الا ان النيات على ما لو كانت طالق لان نشأ الله والا ان نشأ زيد
 مثل الطلاق وقع ودفعه معلق بالمسئبة او المعلق بالمسئبة وقوعه وما فيها
 اذا اطلق ما اذا اراد المعنى المانع فذلت قطعاً وطلق واحدة وعلى النية
 لو لا اردت المعنى الاول دين ويقبل ظاهراً في اظهر الوجهين ولو كانت
 انت طالق واحدة الا ان يشأ انك او تشأ بلاك وان شأ انك او شأ
 بلاك لم يقع شيء حوالة على الصحيح وان لم تشأ شيئا او شأ واحدة او
 استثنى طلق طلقه ولو كانت طالق واحدة ان شأ انك او شأ واحدة
 وقعت الواحدة ولو كانت طالق بلاك ان شأ واحدة شئت واحدة
 او استثنى لم يقع شيء **الخامسة** لو كانت طالق لو لا انك فوجهان
 اصحهما انها لا تطلق لان معناه لو لا انك لطلعتك لان لو لا
 بعض جواباً ولم يذره فاعيب ويحرب في قوله انت طالق لا دخلت
 ولو كانت طالق لو لا انك لطلعتك لم تطلق بغيره المتوكل
 بها اذا كان صادقا في خبره فان كان كاذباً وقع باطلاً ولو
 اقر به حكم به ظاهراً **السادسة** لو كانت طالق انك لطلعتك
 لم تطلق لقوله ان شأ الله ولو لا انك لطلعتك فوجهان قال
 قال ان طرقت وصعدت السماء ولو لا انك لطلعتك فوجهان
 عشيته فتي شأ وقع ولو كانت طالق انك لطلعتك فوجهان
 البغوي يقع في الحال في الرابع فيمكن ان يقال هو لقوله
 الا ان يشأ الله والا ان يشأ الله **السابعة** لو كانت طالق انك
 شئت لست شئت ومن كل مرة معلقاً بحكم بالطلاق وظاهره
 يقع باطلاً قال القفال يقع وصحة الراجح في جزم به جاز المعلق عليه
 وجود لفظ المسئبة ولو لا انك لطلعتك في جزم به جاز المعلق عليه
 الفاضل ويجوز ان فيها اذا علق عشيته زيد فقال شئت كاذباً وفيما
 اذا انك لطلعتك فوجهان في جزم به جاز المعلق عليه
 كاذب ولو وجهه في المسئبة باطلاً ولم يلقطها فعلى قول

القفال

القفال لا يطلق ويحذف الا لا ورد في رواية **الثامنة** لو قال لزوجتي
 الصبيبة العيزة ان شئت فانت طالق او قال لزوجتي هذا الصبي
 وهو غير فاضل وجنى طالق فقال لست شئت فوجهان احدهما
 ونسبب لهما انك كذا وجزم به بعضهم وصحة المتوكل في الاول
 ان ميل الا لست شأ ليه انه لا يقع ولو شأ بعد بلوغه للراجح
 وثانيهما ونسبب من الصباغ لست شأ ليه انك كذا وصحة جماعة
 انه يقع ونسبب ان يخرج على الخلاف في قبول روايته فان لم يقبلها
 ففي قوله وجهان مسان على ما اذا قال لست بالعمة شئت ومن
 كرامة ويجوز ان في ما اذا علقه برضاها في لا رضىنا وان لم يكونا
 مهينين من فلا اعتبار بعشيتهما ورضاها وقطعاً ولو علقه بعشيتهما وهي
 مجنونة او مغنى عنها او عشيته مجنون او مغنى عنه فقال شئت لم يقع
 بل المذهب ولو قال المعلق عشيته شئت في حال سكره خرج على
 الخلاف في ان السرا ان المجنون او كالمجاهي ولو علقه
 بعشيته لم يقع قال بالاسان شئت طلق فاق كان طاقاً
 فخرس في استاريته شأ فوجهان اصحهما انه يقع وثانيهما وهو طاهر
 المص والاحتياط السخايب حامدة وابها عه لا يقع ولو مات زيد
 لم يقع طلاق ولو غاب لم يقع شيء في الحال **الثانية** لو علق الطلاق
 بعشيته ثم رجع عنه فلو ان تقول شئت لم يقع فاق لو لا ان
 اعطيتي النافذ طالق ثم رجع عنه قبل الاعطاء في لا يسيط
 ولو قال طلق بعشاك ان شئت فهذا تعليق وتوقيد والرجوع
 عن المعقود غير جائز وعن المطلق غير جائز واراد حم فيه معينا
 وند مقدم حله **الثالثة** لو احتلفا في وجود المسئبة فعلى قول
 لا يرد في القول قولها مسنداً وعلى قول القفال في صاحبها
 الدخيل القول قوله وان لم يرد في القول قولها فاضا من المذهب
 وهو ترجع منه على القول الصحيح ان مشيتها لا تقيد بمجانس

حاشية
 قال في الابانة ان القفال
 قال شيخ عشيته المجنونة
 والصغيرة

التواجب ولو حصل في مسبة دله فلا بد من اليقينة **مروغ** لو دل
 ان شئت واثبت فانت طالق في المتولي واذا شئت واثبت بعد
 بحكم بالطلاق على قول من لا الواو للزيت واما على طريقة من لا
 ايماء للجمع فلا يقع الطلاق بهذا التعليق لاستحالة الاجتماع
 وهذا القول ان ثبت ولم يلد فانت طالق ولو قال انت طالق
 ان شئت او اريد
 ولو دل انت طالق شئت او اريد طلقت في الحال ولو دل انت
 طالق شئت فانت طالق في الحال فقلت في الحال شئت ام
 اريد ان لا اسمع ابو علي لا يطلق حتى يوحده مشبه في المجاز
 اما مشبه ان يطلق او مشبه ان لا يطلق وحزم الرواية بهذا
 وهذا الحكم لو قال انت طالق على ان وجه شئت ولو قال انت طالق
 ان اجبت او رضيت او اردت الطلاق فقال رضيت واجبت
 او مويت ولو قال احبى الطلاق او اريدني واموتي وارضى وارض
 علمكم الطلاق فهو قوله شئت او احتار في ذار صينا واحببت او
 ارادت قال المعوي يقع الطلاق وقال ابو سفيان اذ قال لثاني
 الطلاق ونوبي وقوع الطلاق بمشيتي فقال شئت لا يقع
 الطلاق وهذا القول لا حسي اريد في الداعي وهذا القول لو قال
 انت طالق الا اريد ان لا اريد او اريد او اريد في ذلك وقول الطلاق
 على حاسه به فلا نفي بغيره ولا يخصص ما سدد واما ما لم يخصص
 ما في فلا بد في ما جعله ما يغا من وقوع الطلاق بتمام
 وقوعه فيلزم من له الوسعي وحكي الرواية في هذه حريص قال
 ولو قال انت طالق ان لم يشأ فلان فقال فلان لم يشأ وقوع الطلاق
 وقد اقول ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان في اليوم
 لا استأصنع الطلاق قال الراعي في من ساس التعليق سعي
 الدخول وسابرا لا فعلا ان يقال لم يشأ فلان لم يشأ في الحال

فقد

فقد شئت من بعد فلا يقع الطلاق الا اذا حصل الماس بعاب
 المشبه في صورة المقييد باليوم لا يقع الا اذا مضى اليوم
 حاله من المشبه وبحوزة ان يوحه ما ذكره بان قول انت طالق ان
 لم يشأ فلان محمول على التعليق بلفظه بالمسبة واذا كان كذلك
 فمضية اللفظ وقوع الطلاق باحد الامر من المشبه او الا نأما
 لو قال انت طالق ان شئت او قعدت **الفصل السادس** في التعليق
 في مسائل رتبة مسائل **الاول** اذا دل لزوجته ان طلقك او اذا
 طلقك او ما طلقك او متى طلقك او متى طلقك او متى طلقك او كلما
 طلقك فانت طالق قبله فلا تأثم في ان طلقك او انت طالق
 واحدة او اثنين وفيه اربعة اوجه احدها انه لا يقع شيء وهو
 استمر الروايتين عن ابن سريج والاصح عند كثير من اصحابنا
 الامية ونسبه بعضهم الى الجور بطلان المراد اجاب به قال
 مسلم وهو مفرع على ان الطلاق لا يقع اذا دل لغير المدخول
 بما انت طالق طلقة واحدة طلقة وعلى هذا الوجه ان جعلنا
 الخلع طلاقا لم يصح وان جعلناه فستباح صحت لو علو طلاق
 رجعت على فعل واذا ان فعله ولا يقع طلقة فيقول ان جئت
 منك فانت طالق فله حش ولا فاقا ثم فعله فلا يقع والناظر انه
 يقع الطلاق المنجز دون المعلق وصححه جماعة منهم الراعي
 وهو الرواية الماسه عن ابن سريج والناظر انها ان لم تكن مدخولا
 بها وقع الطلاق المنجز خاصة وان كانت مدخولا بها وقع
 الطلاق الثلاث فيقع الطلقة المنجزه والباقي من الثلاث المعلقة
 والرابع انه يقع الطلاق الثلاث المعلقة سواء كانت مدخولا بها
 ام لا ولا لا اما ما تقول بعدم وقوع الطلاق في هذا طالع منها
 للشافعي وعن الشيخ عز الدين لا يجوز التعليق في صحيح الدور
 وعدم وقوع الطلاق بوجود التعليق والصفة بعد التعليق

الاول فالخبر قال ان دخلت فانت طالق فوجه الدخول
 ونحوه الخلاف فيه لو قال اذا طلعك فانت طالق فله ثلاثا
 قبله بيوم فمتر طلقها بعد يوم ولو طلق قبل مضي يوم وقع المخبر
 دون المعلق قطعاً كما تقدم فيما اذا قال انت طالق قبل مضي شهر
 وقد تقدم منك خلاف ما لا مثله مناه على من ادخلها في
 طلعك فانت طالق قبله شهر او سنة وان طلقها قبل مضي تلك
 المدّة وقع المخبر دون المعلق وان طلقها بعد ما مضى الوجه ان كانت
 مدخولاً بها ومرة في العقد وقع عليها طلعك وان كانت عدتها
 فقد انقضت واذا عتقت طلقه من الوقت الذي ذكره لم يقع عليها
 شيء وان كانت غير مدخولة بها لم يقع شيء ايضاً ونحوه الخلاف
 انصافاً فيما اذا قال انت طالق اليوم فلا بان طلعك عند واحدة
 متر طلقها من الغد وبهذا كان المعلق بالمطلق كما مر ولو كان قد
 علق طلاقها على شرط قبل ان يعلقه بالنطق بالدخول السداد
 فوجه الشرط كالدخول ونحوه بعد المعلق بالنطق وقع
 المعلق ولا خلاف في لانه ليس بتطليق ولا خلاف ما اذا وجد
 المعلق وحصول الدخول ونحوه بعد المعلق بالنطق فانها
 لا تطلق على الوجه الاول وهذا هو الوجه الاول لا يقع
 المخبر لانه لم يطلق ولو كانت صغيرة ان ادخلها فوقع عليك طلاق
 او احدثت منك فشيء وقوع الطلاق المعلق على طريقه ابن الحداد
 وجهان احدهما يقع لان المهر يقع فلا عمل جليها واظهرهما
 وبه قال المصنف الطبري والسيد يحيى والرداية لا يقع للرد
 ونحوه وان انحلت المهر ونسقطها كما لو قال اذا احازا من الشهر فانت
 طالق فله عليك اسقاطها بان يقول انت طالق قبل ان ينفذ الشهر
 بيوم وعلى هذه الوجه فلهذا الطريق استعمل في دفع الطلقات
 الثلاث اذا علفت من الخلع واسقاع الصفة في المنيونة ومن

قال الامام الميرزا محمد باقر
 في المسألة السادسة من
 كتاب النكاح في
 الصحيح للشيخ محمد باقر
 في جرد المسألة السادسة

الصفحة

الصفات ما لا يمكن اسقاعه في المنيونة كالوطي ونحوه الخلاف
 ايضاً فيما اذا قال لزوجتي ان اعمدك فانت حر قبله ثم اعتقه
 فعلى الوجه الاول لا يعتق وعلى الوجه الاخر يعتق ومطل المعلق
 ونحوه ايضاً فيما اذا قال انت طالق فلا قبل ان اطلقك واحدة
 فعلى الاول لا يقع عليها شيء سواء طلقها واحدة او اثنين او ثلاثا
 فان مات احد ما حلهم نكاح الطلاق قبل موت كالقول انت لغير
 اطلقك فانت طالق وعلى الثاني يقع المخبر ونحوه ايضاً فيما لو
 قال اذا طلعك فلا بان طالق قبلها طلقه وطلعت فلا ثا
 فعلى الاول لا يقع شيء على لانه يقع المدان ولو طلقها
 واحدة او اثنين وقع المخبر قطعاً ونحوه ايضاً فيما لو قال
 المدخول بها ان طلعك فانت طالق قبلها طلقين فوقع على
 الاول شيء ويصح المخبر على الثاني ولو قال للمدخول بها وقع طلعها
 ولا يخبري من هذا الخلاف في الفسخ من جهة ولو قال ان فسخت
 النكاح بعيني او بعينك او باعسان او ان اسحققت الفسخ
 بذلك ادان استقر مبرك بالوطي واسحققت الفسخ او الفسخ او
 طلب الطلاق في الايلة فانت طالق قبله فلا ثم فسخت بذلك
 او وجدت الاسباب الممنعة لهذه الاستحقاقات بعد الفسخ
 وبما لا يستحقاق ولا يقول سطر للدور من المنيونة وقال
 القاضي في القصاص لو قال لها فسخت النكاح فانت طالق قبله
 فلا فسخت بعينه تحدام او مرض لم يصح للرد على طريقه ايضاً
 الحداد في الوفا لان الفسخ نكاحك فانت طالق قبله فلا ثا
 او نكاحها لو استمرى فسخت النكاح ولا يقع الطلاق ولا
 يقول عتقت الا فسخت ونحوه في الفسخ من جهة فلو قال
 متى وكلما فسخت نكاحك فانت طالق قبله فلا يصح القول في
 طلعك فلا يقع على الاول **الباب** لو قال للمدخول بها انت

طلعتك طلعة امك بما عليك الرجعة او طلعة رجعية فانت طالق
بما طلع من فطنتها واحدة ففيها الوجهان الاولان ولو طلعتك بلا
او خالها قال ذلك لغير المدخول بها وطلعتك واحدة او اسنن او
بلا ما وقع ما وقع ولو قال المدخول بها ان طلعتك طلعة رجعية
فانت طالق فليتها واحدة وطلعتك طلعتك فطعن في طعن لو قال لها
منى طلعتك طلعة رجعية فانت طالق بلا ما ولم يقبل منها ثم
طلعتك طلعة فارجعها فغن ابن سريج لا يقع المهر ولا المعلوم للدور
وقال الشيخ ابو علي هذا غلط بيننا وبيننا او قال ابن سريج اجل
بيننا يقول ذلك بل يقع المهر ولا دور لكن لو كانت صغيرة
فانت طالق معها فلا اذا اطلقها خرج من الوجهين فيما اذا قال
لغير المدخول بها انت طالق طلعة معها طلعة من يقع طلعتك ان
ام طلعة ان فلنا طلعتك ان لم يقع هنا شي على القول بتصحيح الدور
وان فلنا دفع هناك واحدة دفعت المهر من ان لم يقبل معها
وقال الامام المروى عن ابن سريج من طلق عتقها وان لم يقبل معها
استمى المحلى عن ابن سريج قد نقله ابن الصباغ وغيره عن المسور المزني
وجزم به السندي وروى عن ابن سريج المستله على الخلاف ان
المعقول يترتب على العلة او يقع معها وان المشرط لم يترتب
على المشرط او نوحه معه والصحيح في الاول المعصية في الباطن
الترتيب ولو طلعتك طلعة بعوض او لم يدخل بها وقع
المهر فلا خلاف **المأثرة** لو قال ان وطنتك وطنتك باحافه وطالق
قبله فاذا وطنتك فطالق سواء كان طلقا ام لا ولا في هذه
الصورة خلاف بخلاف ما لو قال ان وطنتك فانت طالق قبله فلا
بانه يحرم الوطى **الرابعة** لو قال ان طنتك وظهرت اذ البتة او
لا عتقك او طنتك فانت طالق فلا خلاف ان طنتك فانت طالق
ان واحصت فانت طالق قبله فلا فاذا طلعتك فوجدت منه

المهران

المهرات او ظاهرا او لا عن او حلفت بطلعه قبل المهر فانت طالق
المهر صح فان الرافعي ومن ان يقال فمهرها على ان الفاظ العتق يقع
على صحيتها وفاسد ما يقع المهرات قبل الايلاء والطهارة وان كانا
فاسد من اسنن وان الغرض الذي ارادها ان لا يثبت عتقك فانت
طالق قبله فلا فانه لا ادلا عن ان يصح الايلاء واللغات وان قلنا
العتق الزايدة وفوق الطلاق وصحة الطهارة والغرض منها عتقك
قد ينعان مع الاحدية وقد يقع اللعان في الموطوءة بالشبهة
وبعد الطلاق المهرات بها كالمهر المستقل لا يعقدا كما اذا
استرعى زوجته اما لو قال ان تسحق النكاح بعين او بعينك وان
استعيت وسفر على القول بتصحيح الدور **فروع** احد ما لو قال
بما وقع طلاقا على حفصة فمرة طالق قبله بلا ما ومها وقع طلاقا
على عمرة فحفصة طالق قبله بلا ما ثم طلق واحدة منها لم يطلق
في ولا احرى لان ما انت عمرة لم يطلق حفصة طلعة لانه لا يلزم حمله
من ايات الطلاق بنية **المأثرة** لو قال زيد لعمري ومها وقع طلاقا
على زوجتي طالق قبله فلا فانه لا يرد مثل ذلك لم يقع
طلاق واحد منها على زوجته فاذا انت زوجة الاخرى فثلاثة **المأثرة**
لو قال لزوجتي متى دخلت الدار وانت زوجتي فبعدى هر قبله
وان لعبد متى دخلت الدار وانت عبيتي فزوجتي طالق فلا فانه
قبله فدخل الدار لم يطلق المرأة ولم يعتق العبد قال الامام ولا
بخالف ابو زيد في هذه الصورة لانه ليس فيها سد باب المهرات
ولو دخلت المرأة او لا ثم العبد عن العبد ولو دخل العبد او لا
ثم المرأة طلعت المرأة ولم يعتق العبد ولو لم يقبل في الطرف قبله
وامر على قوله متى دخلت الدار وانت زوجتي فبعدى هر ومن
دخلت الدار وانت عبيتي فزوجتي طالق فدخلت العبد
وطلعت المرأة وان دخلت المرأة او لا ثم العبد او العكس فالحكم كما

تقدم لو قال لامرأة مني اعتقت انك جارية هين وانت
 روحى فهي حرة ثم قال مني اعتقتك انت فانت طالق قبل اعتد
 سبعة ايام قال ابن الحداق ان اعتقها قبل سبعة ايام اعتقت
 الجارية ولم تطلق المرأة وان اعتقها بعد سبعة ايام لم يعتق
 ولم تطلق **لو قال لامرأة ان صليت وانت فمستورة**
 الراس صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فطلعت صلاتك الصلوة ولم
 يعتق **من التعلمات في مسائل سفره الاول**
 لو قال ان حلفت بطلاقك اذا احلقت او منى او بها حلفت
 بطلاقك او ذكر ذلك من غير اضافة اليها فقال ان حلفت
 بطلاقك فانت طالق وقد علق طلاقا جليدا بجملة محتاج الى
 التطرية في حصة الحلف به فقال لا ابن سريج الحلف ما يتعلق به
 منع من الفعل او حب عليه او يحقق خبر وحلت بصدقه وبما به
 الجمهور فاذا قال بعد ذلك ان حلفت الدار فانت طالق او
 ان خرجت منها فان لم يخرج او ان اضر بك او ان طهرت فلا ما او
 ان لم اضر احد او ان لم يخرج هذا كما طلت فانت طالق وقع
 الطلاق المعلق بالحلف في الحال ثم ان وجدت الصفة المعلق
 عليها وهي في العدة طلقتا حرا ولو لم يلد اطلقت السمسم وحا
 رأس الشتر فانت طالق ثم قال اذا حصنت او اذا طهرت او اذا سبت
 فانت طالق لم يقع الطلاق المعلق بالحلف لان هذا ليس
 بحلف بل بعلق محض ولو قال ان قدم ثلاث فانت طالق بطرقان
 قصد منه فان منع حلفه فهو حلف وان كان ممن لا يستنع
 حلفه كالسلطان والمخيم لم يكن حلفا فلا يطلق وكذا
 ان لم يقصد منه بل الثابت المجرد لم يطلق ولو قال الروح طلعت
 السمسم فقالت المرأة لم تطلق فقال ان لم تطلق فانت طالق
 كان حلفا بعتق الطلاق وما حلف المعلق به حلفا لا حولا للدار

لن

من فيها اذا كان بصيغة ان وما لم يجعل المعلق به حلفا
 لطلوع السمسم فهو كما اذا كان بصيغة اذا فان علمت
 الطلاق في الاول بصيغة اذا فنزلها اذا وحلت الدار فانت
 طالق وفي الثاني بصيغة ان فنزله ان طلعت السمسم فانت طالق
 في حها ان اصحها انه اذا كان في الاول فنتطلق وان كان في
 الثاني فلا تطلق فيها وثانيها انها لا تطلق في الاول
 وتطلق في الثاني وفي المسئلة وجه ان يعلم الطلاق بان
 صفة كانت حلت منع به الطلاق ولو قال ان استمت بطلاقك
 او ان اعتدت بغيري بطلاقك فهو كقولك ان حلفت ولو رد قوله
 ان حلفت بطلاقك فانت طالق اربع مرات فان كانت الروجة
 مدحولا بها وقع بالمرّة الثانية طلقت واحلت المهر الا ولا
 ثم يقع بالمرّة الثالثة طلقة ثانية بالمهر الباقية وتخل ويضع
 بالمرّة الثالثة بالمهر الباقية وتخل من سبب المهر الباقية
 فيقع بها الطلاق واذا حلفت بطلاقها في نكاح افراد النساء
 يعود الحث في الطلقات الثلاث وان لم يرد مدحولا بها
 وقع بالمرّة الثانية طلقة وبسبب من يخل الاول والثانية
 من مسعقة وفي طهر رامة في النكاح المجد والحلاف
 في عود الحث والثالثة والرابعة وافعتان في حال السوء
 لا ينعقدان ولا يخل بها شي ولم ينعقد من امرنا للنفقة
 بل ان يقصد التاكيد بالاعتقاد لم يطلق ونظره ما
 لو قال لغير المدخول بها اذ طلت فانت طالق ودرع مراد يقع
 فيقع طلقة بالمرّة الثانية ومن غير مسعقة وتخل بالثالثة
 ولا يسهل الصعلون لا لا ينعقد المهر الباقية في الكلام
 ويملأ الثالثة والباقي ولو قال لامرأة ان حلفت بطلاقك
 فانت طالق فاعاد ذلك مرارا فان كان قد دخل بها طلقت

كل منهما فلا تأوان لم يكن دخل في واحدة منها طلعت كل منهما
طلعت باثنتي عشرة عود الحنف للتميز الثالثة الخلاف وان
كان دخل باحداهما ومن الاخرى طلعتا معا للمرة الثانية وبات
التي لم يدخلها ولم تطلق واحدة منهما بالمرّة الثالثة فان
حدد نكاح البائن وحلف بطلاقها وحلف بالمرّة طلعت المهر
بها طلعت ثانية ان كانت في العود او حدد نكاحها بعد المهر
ونفي طلاق التي حلف ونكاحها الخلاف في عود الحنف ولو قال
لا مراتبه ان حلفت بطلاقها مرة سكتا طالق وكسره مرارا
لم تطلق عمرة وهي معلق لطلاق عمرة فاحلفت بطلاقها جميعا
فلا تطلق عمرة وذلك القول بعد التعليق الاول اذا حلفت
الدار عمرة طالق وانما تطلق عمرة اذا حلفت بطلاقها اما في غير
واحد بان يقول بعد التعليق الاول ان دخلت الدار فانتكها
طالفا نادى عشرين بان بعد التعليق الاول ويقول لا حر
ان كان حذافا طالق ولو قال ان حلفت بطلاقها واحدة
طالق وكرهه مرارا لم تطلق واحدة منها ولو قال بعد ذلك ان
حلفت بطلاقها فانتكها طالق فان طلعت واحدة منها لا يعتد بها بعض
المعلق الاول وعليه البيان وذلك القول ان حلفت بطلاق
احدا فانها طالق فان تم قال اذا حلفت بطلاقها فاحدا
طالق طلعتا جميعا ولو قال ان حلفت بطلاقها فعمرة
طالق وان حلفت بطلاقها فبعين طالق فعن ابن القاصر ان
انما ما قاله لزينب مرة اخر الم تطلق انما عا د ما قاله لعمرة
طلعت فانما عا د ما قاله لزينب مرة اخر ا بعد ما قاله لعمرة
طلعت رجب ايضا ولو علق طلاق روجه على نفي الحلف
بطلاقها كما حكم كما تقدم في المعلق في طرف الامان الجواب
على المدعي الصحيح المستشهد به ان لا يعتد في العود بالبدا

لا

734
الى الحلف واذا اعتصم فلو قال اذا الم ا حلف بطلاقها فانت
طالق فم اذا عا د ذلك مرة وبالثالثة نظر فان فصل بين المرّة
بعد وما يمكن فيه الحلف بطلاقها ولم يطلعتا فيه ولم يحلف
عقب المرّة الثالثة طلعت فلا تأوان لم يعتد ببعين لم يقع
المرّة الاولى والثانية حتى يقع بالثالثة طلقة اذا لم تحلف
بعدها بطلاقها فلو قال كلما لم ا حلف بطلاقها فانت طالق
ومضى زمان فحلف ان يحلف فيه فلم يحلف فعنت طلقة واذا
مضى من مثل ذلك ولم يحلف فعنت طلقة ناسه ولو قال
لا مراتبه انما امره لم ا حلف بطلاقها فانتكها فم ا حلفت طالق
فلا ابن القاصر ان سكت بعد ساعة فحلف ان يحلف فيها
طلعتا في الطرفة ولو رد ذلك مرارا استصلم لم يقع طلاق
ما دام حرره ولو رد هذا القول بلا ما وسدت عنت كل
مرة ساعة طلعت كل واحدة فلا تأوان كانت مدحولا بها وان
لم يكن بابها لا يبي ولا ينفق ما بعد في الشخ ابو علي
وصوب القفال وغيره ما قاله ابن القاصر وهو خطأ عدي
والعباس من هذه الصيغة لا يعتد في العود انه لا يقع الطلاق
على واحدة منها بالسكوت فلا ان يفتق الناس عن الحلف بموثة
او موته لان قوله انما امره لغيره يعرض للوقت بخلاف
قوله اي وقتا واي زمان لم ا حلف او كالملة ا حلفت في الجواب
فما قاله ابن القاصر وثابعه الامام وغيره على ذلك ولو قال اذا
حلفت بطلاقها فانت طالق اذا الم ا حلف بطلاقها فانت
طالق سكت في الوعد الرحاحي بطلاق طلعتين المسئلة
الثانية لو قال لامرته ان بدائك بالكلام فانت طالق ففان
بدائك بالكلام بعد حرسه بدائها بالكلام ثم طلعت لم تطلق
ولم يعتد العود لا يحلف فيه ان لا يعتد في العود بالبدا

العبد ولم تطلق والوفاء ان يدان بك بالكلام فامر
 طالق قال زيدان بك بالكلام فامر طالق فترد
 الخالف اولاً زيداً بالكلام لم تطلق امره منها وان بدا كل منهما
 صاحبه بالكلام بعد ذلك ولو قال ان بك بالكلام فبدي
 عراو قال فامر طالق قال له زيد مثلك ثم سلمه كل منهما
 على الاخر دفعه واحدة لم يعتق عبد كل واحد منهما ولا يطلق
 امراته ويحل المهر حتى لا يقع عتق وطلاق على واحد منهما
 اذا سلم بعد ذلك على الاخر ولو قال لها ان كلمك فاستطلق
 ثم عاودة امره اطلق ولو رد ذلك اربعاً فان كانت مدخولاً بها
 طلفت ثلاثاً ونعتب المهر منعقد في الرابعة ان فلان يعود
 الحنت وان لم يكن مدخولاً بها بات بالمرّة الثانية ويسقي المهر
 منعقد يحل بالنائمة بوقوع الكلام في خال النومة وقال
 سهل الصلوي لا منعقد المهر لثابتة لا يناسي بقوله ان
 كلمك منعق قوله فان طالق في خال النومة ونكرو ولو قال ان
 كلمك فان طالق فاعلى ذلك طلق بقوله فاعلى ذلك قيل اذا
 وصله بالكلام الاول لم يطلق ولو قال ان كلمك فان طالق ان
 دخلت الدار فان طالق طلقت بالعتيق المأخوذ ولو قال طالق
 ان حلفت بجرمة عبدي ثم قال لعبدك انت حر ان حلفت بطلاق
 امرأته طلقت المرأة ولم يعتق العبد ولو عتق فقال لا ولا ان
 حلفت بالطلاق فان حرّم قال لها ان حلفت بجرمة عبدي
 فان طالق عتق العبد ولم تطلق **السنة** لو قال ان طلق
 رمانة او عتق فان طالق طلق نصف رمانة او نصف عتق
 لم يحس لان نصف رمانة او عتق رغبة وكذلك لا يحس نصف
 عبد في الحفارة على الصحيح وهذا اذا كان الف حبة من الف
 رمانة ومجموع ذلك زيد على رمانة وطالعت لا عملك دارا

ولا عتبه الملك نصف دارين ونصف عتق ولو قال ان
 اطلقت رمانة فان طالق وان اطلقت نصف رمانة فان طالق طلقت
 رمانة طلقت طلعتين ولو قال طلق رمانة فان طالق طلق
 اطلقت نصف رمانة فان طالق طلق رمانة طلقت ثلاثاً منها
 اطلقت نصف رمانة ولو قال لا مراينة ان اطلقا ما بين الرمانين
 فان طلقا طلقا فان طلق كل واحد منهما رمانة ونصف الاخرى
 والاخرى فانها طلقا ولو اطلقا احداً او كلت احداً
 واحدة منهما ولم تاكل الاخرى استبنا لم تطلق واحدة منهما ومبدأ
 بخلاف ما لو قال ان دخلتما ما بين الدارين فان طلقا طلق
 طر واحد منهما او احداً فوجهان احداً او طلقا فان طلقا طلق
 واحدهما لا ومنهم من اجابهما في الرمانين ويجري الوجهان
 بما لو قال ان رحتما ما بين الدارين او اطلقا ما بين الرمانين
السنة المعلق بالشان والشان الجزاء الصادق
 الاول ولو قال له زوجة ان شرعتي هذا فان طالق واحد به
 او اطلقت ولو عرف ذلك عتق مطلق او اخرجت راحتي ثم
 احرقه لم يطلاق وفيه وجهان لا يحسن بالجزء الا ان يكون
 قالو قال احرقه من هذا على ما سأل ولو قال له زوجة من
 شرعتي مكا او منكن بكذا فان طالق فله رغبة على الزوج طلق
 الاول دون الثانية وفيها الوجه المذكور وفر من الغزاة المستلقة
 فما اذا قال ان شرعتي هذا فان طلق فان لا يطلق واحد منهما
 لا سعادسا ودهامعا ولو شرته امرأته ان يعا طلقا لا الافي
 وقد يعتم من قوله من شرعتي مستلقة اسقلا لا الواحد
 بالنساء كما لو قال من اطلقت منك هذا الزعيم فكلناه لم
 يطلقا لا النور والصوائف انما يطلقان في الشر فمسلة
 الرعيف ولو شرته كآفته لم تطلق ولو احرقت بالآخر اعدوى

طلاقه طلعت الصادقة خاصة وعلى الوجه المسمى بكونهما
 لو كانا اجريتين وحصلت النكاح بالكتابة كالنكاح ولو ارسلت
 وشو لا يشره قال القاضي والمفتي لم يطلق ولو علق الطلاق
 بالاختيار كما لو كانا اجريتين وان زيدا قدم فانت طالق او من
 اخبرني بان زيدا قدم فهي طالعة طلعت النكاح سواء كانت صادقة
 ام كاذبة وسواء اخبرته او لا او ثانيا وسواء اخبرته على الجمع او على
 التخييل ولا فرق بين ان يقول ان اخبرني بان زيدا قدم اذ ان
 زيدا قدم واخبرني بعد ذلك ومن زيدا وما اذا قال ان اخبرني او يمكن
 اخبرني بعد ذلك ومن زيدا وجهه ان لا يطلق الا اذا كان الخبر
 صادقا وهو ما اوردوه القوم اخذوا بادهاء المأدور من عدم صحته
 ونسبه الدواعي الى القفال بقرينة من قوله بعد ذلك ومن زيدا وبين
 ان زيدا قدم **الحكم** مسنة له وهو بان حفصة وعمره فقال
 عمره فقال حفصة لبيك فقال انت طالق فاستأثر عن قصد
 فان قال حسبت ان المحببة عمره وهي التي قصدتها بالطلاق
 لم يطلق عمره ولا طلاق حفصة وجهان لان الحداد اصحهما
 نطق وانها لا قال الراعي في بعض الطرق اشار الى ان
 الحداد في وقوعه باطنا والعتق باطنا فطلق طامرا قال
 الامام ولو كان ابن الحداد فطلق حفصة طامرا فطاعا وش
 طلاق وعمره وجهان لكانا اقرب وقال المأدورين يطلق كل منهما
 في الظاهر دون الباطن وان قال علمت ان المحببة حفصة بطل عن
 التي قصدت فان قال قصدت حفصة ودون عمره قبل قوله
 وطلعت حفصة طامرا وباطنا وقال المأدورين يطلق عمره
 ايضا طامرا وباطنا وان قال اردت طلاق عمره دون حفصة
 طلعت عمره طامرا وباطنا ولا طلاق حفصة وجهان
 اصحهما انها تطلق طامرا وتدين وتاينها عن الجمع الى حامد

والقاضي

والقاضي انما الطيسا بما لا يطلق ويصل الامام فقال ان حرا
 الزوج في كلامه فبان بالاداء الا اذا ادائه مسرعة في الكلام
 غير مستطرد جوابا ثم قال اردت عمره لم يطلق الا عمره وان بان
 بالاداء انطار الجواب فان فضل جواب حفصة ودونه قوله
 انت طالق يطلق حفصة ولا يطهر طلاق وعمره لان اذا قال
 اردتها بواحد بقوله ولو قال بعد هذا والجواب كما تقدم رتب
 طالق ومن امراته المالة طلعت رتب ولم يطلق عمره لم يطلق
 ودطلق حفصة في الاصح وان قال عرفتها بما حفصة وقصدت
 طلاقا طلعت دون عمره وان قال اردت عمره طلعت عمره طامرا
 وباطنا وحفصة طامرا على المذهب وهذا الفرع ليس من
 التعليق في **السد** ادسه لان الحداد اذا قال لعبد لزوجتي
 ما انت سيدتي فانت طالق فلعين دون له سدا اذ لم كانت
 حر فوقع الطلعين وعق العبد سلفا فان عوف السيد اذا
 ما فان لم يخرج العبد من بيته عتق فخرج منه وروى فاقته
 صلواته بعضنا والمبعض كما لقن في عدد الطلاق يقع الطلعان
 ويحرم على السيد وجعها ولا نكاحا حتى يسكن وجاعه وان
 خرج منه عتق ووقع الطلعان وملا سريهما المودة الحرة
 حتى لا يكون له ان يجامعها ولا يجدي نكاحا وما بينهما فم قال
 الامام وهو في غاية الصعقة وتجربان في كل صورة علق
 وبها عتق العبد ووقع طلعين في واحد بصفة وحده كما لو
 قال العبدان دخلت لذار فانت طالق وقال السيدان
 دخلت فمحرروا لو قال العبد لزوجته اذا عتقت فانت طالق
 طلعين وقال سيدا اذا جاء الفداء سحرا لا يسبح او على اذ اجا
 العبد عتق العبد ولم اذا عتق طلعت طلعين ولا تحرم عليه قطعها
 لسقدم العتق على الطلاق ولو علق السيد عتق العبد عتقه وعلى

العبد الطلقين باخراج من حماه السيد بان قطع المصادقة
الطلاق حاله اذ في السابعة لو كان من له فكاح الامه حاربه
مورده كانه واحده وعنه ثم قال لها اذا مات سيدك فانت
طالق فان السيد والزوجه يرثه فوجهان اطهرهما وهو حواء
ابن الجداد ونسبه بعضهم لا استخرج ايضا انما لا تطلق
ولا يباينها وهو قول الشيخ انه لا خامد انهما طالق فلا يفسخ النكاح
وعلا طمس من لا لا اول وعلا الامام القائل بالتابع واثار
بعضهم لا امتزاع الوجهين من القولين المتقدمين في ما اذا قال
كلما ولدت ولدت فان طالق فولدت ولدت بعد ولدت فعلى القول
بان الطلاق لا يقع هناك بالولد انما لمفسرة انفسا العدة
لا يقع منها هذا اذا لم تكن على السيد ومن يستغرق فان كان
فوجهان اصحهما ان الجواب كذلك لا فان لا يمنع الانسقال
وعلى القول بان لا يقع يقع فان ادعى الورثة الذين من بعدهم بان
استقال الملك المملوك وعاد الوجهان في وقوعه كذا ذكره وهو
مفرغ على انه سبب في الوفا استقال الورثة المهر من حين الموت وفيه
وجه انه يسقط المهر بالايضا فعلى هذا يقع الطلاق فطعا ولو قال
لها اذا مات سيدك فانت طالق وقال سيدك اذا مات فانت حر
فان اذات فان خرجت من الملك عفت ووقع الطلاق وان لم
يخرج منه فاذ الوجهان في وقوعه لان الزايد على الملك يرثه
الزوج او بعضه فان اجاروه حاربا وهو واثار الورثة خرج
على الخلاف في ان احاراه الورثة سعيها اذ ابتدا الضرر فعلى
الاول يقع وعلى الثاني لا يكون وقوع الطلاق على الوجهين
قال الشيخ ابو علي ولو كانت السيد ومات ففي وقوع الطلاق
الخلاف ولو طرما منع من الميراث فعلى الاول لا يقع الطلاق
واذا ثبت دفع الطلاق لم يفسخ **وع** لابن الجداد ايضا قال

في الرجوع

لزوجته الامه ان استر بك فانت طالق وقال سيدك فانت
فانت حرة ومير باعها ثم زوجها عتقت في الحال على النابيع وعلى
القول بان الملك في ذم الحية والمسترية بقدر استقالها في
النابيع قبل العتق قال ابن الجداد دفع الطلاق في الامه هذا
جواب على قول الملك في ذم الحية وموقوف اما على القول بان
النابيع والنكاح بان واما على القول بان للمستترية ففي وقوع
الطلاق الخلاف المتقدم فلا يقع على قول ابن الجداد وهو الصحيح
ودفع على قول ابن الجداد ولو كانت صبيغته ان طلقك فانت
طالق لم يفسخ فيه الا هذا الخلاف لا حية ولو استترى رجعة الامه
وطلقها في المجلس استترى على قول الملك فان طلق الملك في ذم
الحية والنابيع وقع وان طلقه فلا ولو افسخ البيع بعد ذلك
وان طلقه موقوف فان تم العقد بان انه لم يقع وان لم يتم بان
انه يقع وهو كالمطلق المرفعه بعد الدخول يوفى الطلاق
فان رجعت الى الاسلام بان وقوعه والا فلا في الاستخراج
على وجه وقوع الطلاق وتم البيع فان كان رجعي فله الرجوع
عملك الميراث ولا يتوقف على انعقاد عدته وان كان فلا
قال اصح انه ليس له وطهرها بالملك وقدم **الساميه** اذ قال
انت طالق يوم بعودم فلا في اودخل الدار وعودم او دخلها
في اتنا الميراث ووقع الطلاق فطعا ومن الا في وبين
وقوعه من اول اليوم وفيه وجهان احدهما لو قول ابن شريح
انما تطلق الاب وبانيهما قول ابن الجداد واختيار القاضى
الطبري انا بين في وقوعه من طلوع الفجر قال الموسلي وكهما
ما حوذا من القولين فيما اذا نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه
فلان يقدم في استنابه بل اللهم النذر ولازم به صوم يوم
ودطهر في بدنها فيما اذا مات الزوج بعد الفجر وبطل العقد

فيه المراه على الاول دون الثاني وثالثا فانها اذا مات من بينهما على
 الاول دون الثاني اذا كان الطلاق باينا وثالثا اذا خالفها قبل
 القدرم صح على الاول ولم يطلق بالقدم ولم يصح على الوجه
 الثاني ان كان الطلاق باينا وان كان الطلاق جعيا كان على
 الخلاف في خلع الرجعية وفيما لو كانت طامرا في اولها فخاصة
 ثم قدم بحسب بنية ذلك لظهورها على الوجه الثاني دون الاول
 وحبري الوجهان فيما لو قال لعبدك انت حر يوم بعدك فلا ريب
 في يوم وقدم زيد في نفسه هل يصح البيع وسائر في النذر
 ولو قدم فلان ليلته يطلق في اصح الوجهين الا انه يقول انه
 اراد باليوم الوقت مطلقا **فروع** عن ابن سريج انه لو قال ابي طالق
 يوم لا اطلقك فاذا مضى يوم لا يطلقها فيه طلقت لولا يوم
 لا ادخل دار زيد طلقت اذا مضى عليها وقت يمكن ان يدخلها فيه
 من ليل او من ارباب المعرف في هذه ارادة الوقت دون اليوم
 المقدر وان اراد الماد في العزق وقال الحن لولا ليل لا ادخل
 فيها دار زيد فانت طالق لم يطلاق الا مضى ليله لا يدخلها فيها
 والعرف ان اصل العرف بعد ان عن الوقت باليوم دون الليلة
 قال ولو ادعى انه اراد المهاد دون الليل والوقت دين فيه وعلى
 هذا لو قال يوم ادخل الدار فانت طالق ولاسه لا يحمل على الوقف
 ولا ابن الحداد يحمل على اليوم الذي هو سائر المهاد في ذلك
 لا دخل ذلك اليوم بانها طلقت في اوله وتعتبر فيه من اليوم
 واحتاروه القاضى هو الطبيب وحرره الرواية **السابعة**
 لو قال انت طالق احتر الطلاق بالثالث المصلحة طلقت فلا نكاح الو
 قال كل الطلاق او الطلاق كله ولو قال انت طالق اعظم
 الطلاق او اسده او اطوله او اعرضه او اسعه او اكبره بالبا
 الموحدة او طلقة عظيمة او جيرة او اكل الطلاق واغته او ملا

ملله

لعنه لولا المتول في المسجد سوا كان الغاذف فيه ام لا والعرف
 دلالة القرينة على ان لما فاع انما كحرمة المسجد وهو لولا الغاذف
 فيه والمعول فيه فادق لا المعلق فيها انه اراد غلظ ذلك ففي قوله
 ظاهرا نزدا او الاظهر انه لا يقبل في الراعي ومقتضى فهم
 انه لا يعرف الحال وقوله ان قدوت في الدار وصلت راح المعلق
 في الراعي لولا ان كان ذلك في المسجد في طالق بل يعنى
 ان يعنى قوله زيد في المجلس **الثامنة** والعشرون اراد ان
 اقول فلا نكاح طالق فكلته وسمع طلقت شو الجواب ام لا وان
 لم يسمع فان كان عدم سماعه له موله او استعمل قلبه طلقت
 وان كان للفظ ادرج او صممه فوجهان احدهما يطلو وجرم
 به الامام والعزالي والرواية في اللفظ وحكاة القاضى عن
 الاصحاب وثانيتها وصح جماعة من العرايين واختاره القاضى
 ولم ينقله انما لا يطلاق حتى يرفع الصمير اذا كان وجهها اليه
 وعرف انما كتمه وقطع الحساب بعد ما اذا كان الصمير تحت
 منع السماع اصلا وان كان لمخبر صوتها تحت لا يسمع وهو المفسر
 من الكلام لم يطلاق قطعا لا يسمي مكله وان سميت مكله
 وان وقع في سمعه شئ ثقافا ومنه المقصود وذكر ان كان
 بعد المسافة بينهما ولو خطف الرمح الكلام وحمله واوقعه في
 سمعه ففى وقوع الطلاق تردد للامام والطائفة لا يقع ولو
 كلف في حال جوفها اطلق المائدة في وابن الصباغ القطع بانها
 لا تطلق حتى الامام عن القاضى انما تطلق في الوجه يخرج به
 على الخلاف في حصة الماسي والخرم وقامعة العزالي او الراعي
 هو الاظهر في تعليق القاضى انه ان حلف ومزجونه وقع
 وان كانت عاقلة احملت وجهين ولو كنهه سكراته فان

انتهى الى السدر الطالح كالمحمونة وان لم يفته الله فوجبان
اصحها انه يقع ويقل عن البصر وان لا يرد او دان لنا يقع
طلا في الشران وقع هذا في الفوجبان وفي الحاشية من ان لم
دلت شر معصية لم يثبت كالا عني وان كان شره معصية
على الصحيح ولو لم يثبت خال نومها او اغما بها لم يقع ولو لم يثبت
في حال نومها او اغما به او بعد موته لم يثبت في طلق وان طلق في حال
خوفه في الصحيح انه يقع ربه وجهه عن لا خابده انه لا يقع ان
كالنا بمرور به جزم الامام وحكي القاصي وجها قالوا انه ان كان
مكلم مثله وقع وان كان لا يكلم مثله لم يقع في سبب الباخذ وان
هلم في حال شره وقع ان كان بحسب سماع وكلم واثار المولى
الى الخلاف المتقدم في كلامها في حال شرها ولو لم يثبت طلق فان
كان لا يعجز مثله كاي بن سبه لم يقع وان كان مثله بغير حجب ولو
كلمه وهو غائب لم يقع ولو طلق رجلا كلاما يسمع المحلوف عليه
لم يقع ولو طلق الحائط كلاما لم يسمع الا المحلوف عليه فوجبان
ولو سلمت على جماعة موفيه فان لم تغز له بينهما وقع وان
عزله ففني وقوعه وحشمان ولو لم يسمع لم يقع ان كان باطلا وان
كان صريحا فوجبان ولو لم يسمع ان طلق فاما او عيايا عن البلد في حق
وقوع الطلاق في الحال فوالان ما على من الخلاف في وقوعه اذا
علق يستحيل في الراجح ويحتمل ان يقال لا يقع حتى خاطبه
مخاطبة المتكلم وبلغ حوصلة اجاب القاصي ابو الطاهر اذا قال
ان طلق ميتا او جبان دان طلق ولو لم يسمع ان طلق رجلا فان
طلق في كونه فلو قدومه طلق وان كلمه بعد لم يطلق بعد
الكلام ان سلمت زيد اقبل قدوم عمر دان طلق ولو لم يسمع
قلت زيد او عمر ان طلق لم يطلق الا كلامها ولو لم يسمع

ديدا

زيد او عمر او خالد مع ذرفان طلق فان زاد بقوله وخالف
دبر اسبنا وكلام كان شرط الطلاق كلامه الاولين دون
الاخرين فاذا طلق واحد منها لم يطلق في ان طلقها معا او
منفرد بن طلق وان زاد بقوله بمرمع خالد الشرط حيا وشرط
الطلاق وكلامهم طهر وان طلقها الا واحد منهم لم يطلق وان
طلق جميعا واخرون كلامه بذكر عن خالد لم يطلق وان جميعا
ملا وخالف في الكلام وفوت بين زيد وعمر دنه طلق وان
اطلق ولم ترد شيئا حمل قوله وبمرمع خالد على الاسبياف
دون الشرط وقبل ان طلقها وخالف مع عمر وطلعت وان لم
دلت منه فوجبان وان كان طلق رجلا فان طلق وان
قلت طو لافان طلق وان طلق اسود فان طلق فقلت
وخلط طو بلا اسود اطلق بلا فلو لم يسمع ان طلق ردا او عمرا
او بكر اطلق وكلامهم دون كلام بعضهم ولو لم يسمع
طالق لا طلق زيد او لا طلق عمرا ولا خالد ان طلق واحد منهم
طلق **ما** السابعة والعشرة في اطلاق الطلاق في رديها
او بروية او بروية غيرهما المعلق كما لو كان اذا راد الهلال
فان طلق ففيه اربعة اوجه اصحها واسمها ان الروية
يحمل على العلم للعرف الشرعي والعرف بروية غير المعلق بروية
فروية فادب بروية عند الحاشية او احرمها الحال من
لصدقه طلق وبانها انما يحمل على حقيقها اللعوبة وما
المعانيه فلا يطلق حتى يراه المعلق بروية وبانها ان كان
المعلق باللغة العربية حمل على العلم وان كان باللغة
على المعاشية في حق البصر والاعني وجزم به المولى وان شر
الامام وان يحمل فيها على العلم وانها ان يحمل في حق المعلق
فالعجسية على العلم في حق الاعني وروية المصير المرفوع ان

حمله على العلم فقال المعلق اردت بالروية المعانية قبل باطنا
د في قبوله طامرا فلما اوجبه احد ما فوالا السخا اعطاه لا يقبل
واشبهها انه يقبل وما اليها انه يقبل من البصيرة وانا لا نعلم ونقطع
الخبير والموسل بعد م قبوله من لا نعلم ونعلم العدد كروية
الهلال للعلم بطاوعه فناطق قد خول ليلة الحادي والستين
فان لم يركبوا كذا في السيفان ابو اسحق المروزي والي حامي
وقال اخرون منهم العوة اخذ والسخوى لوليه من الهلال في الشهر
الاول بخل الامير والروية في الليلة الثانية والبالغة في
الاول والارل روية في الليلة الرابعة في لا تسمى ملا في
وقال الموسلا لا تطلق مروه في الليلة الثالثة في لا تسمى
ملا في لا في لا صاحبها حارس والمهدب لوليه من احسن صار
قرا لم تطلق مروه في وقتها نصير في وقتها اوجه ما علم اذا
صرح المعانية وبعيد ان يكون الروية بعد عز وامن ولا
انزلها قبله على الصحيح ولوقا ان ران الهلال في مصر
فانت طال في تحت مروه غير ما قطعوا ولا تستك بالعدد ولو
داي صوف الهلال في الماله تطلق **دروع** مسورة حمر بعد الباب
لوقا ان سرف من مينا فانت طال فاعطاها لاسنا ودفع
فاحذف منه سبالم فناطق لان ذلك جنابة لا سرفه في الراقعي
والعرف قد سار في فيه ولوقا خلعت بطلا فيك ولا يخرج
من الدار ثم قال لم اختلف في الففال لا في الففال في الحكم ودين
ولوقا المديون لرب الدين ان اخذت مالك على ما مر في طالق
فاحل مختار اطلقت امرأة الدين سوا كان مختارا في الاعط
اولم كرمما وسوا اعطى مفسده او توكيله لوليه الدين او
لوكيله في المادروي اذا اخذه وله لم يكت سوا كان
بامره او بغير امره لانه لم ياتخذ ولوقا موهنة عنه واحاله

لم تطلق ولو احدى الحام واعطاه له في البجوى بطلق
ولم اقل له المادروي وعمارته لا تحت باحد السلطان ووصفه
اياه في حر صاحب الدين او في حجرة في احدى المحلوف عليه
في حجرة او في حرة تحت الحالفون في العرافين وصاحب الهمة
لان دمة المديون وبرا باحد الحامه ووصف الماخوذ ملكا له
فالذي اخذه من الحامه ملك نفسه في الموسلا لان يكون
قال لان اخذت حقت في احدى الحامه وسلمه الديطان
قال ولوقا المديون بعد الحق وند في يد صاحب الحق
فلم ياتخذ لم تطلق ان صاحب الحق واحد في حقه من لصما
طلعت في الدار في ولوقا موهنة عنه مبرع لم تطلق في
المادروي بطلق وكره الروية في احسن لا ولوقا ان اخذت
حقت من في طالق لم تطلق باعطا وجمله ولا باعطا السلطان
من ماله في ان حرمه السلطان حتى اعطى مفسده في الطرقي
في حق الموهنة ولوقا ان اعطيتك حقت في مراه طالق في عطا
ما حبا ره خنت سوا كان اخذ مختارا في الاخذ او مكرها
ولا تحت بدفعه في حله سوا اخذه باسمه او بدونه ولا باعطا
وجمله بامره او بدونه ولا باعطا السلطان ولا باحد صاحب
الحق من لصما ولا باعطا عوامه والحواله به وان لم ياتخذ
بالدفع فقل المولي في الموسلا في ان جا بالحق وند من يدي
صاحبه او في داره وقع الطلاق لحصول الاعط ولوقا ان لم
او فحقت يوم كان مراه طالق فغير الواف فيه في حاله افتي
الفاصل من من رحمه الله بانه ان قصد بالانفا الاعطاحت
وان قصد به البراءة من الدين على اي وجه كان لم تحت ولوقا العره
امراه طالق ان لم ياتخذ على الشغل ولا ياتيه في الحصر اذا

ما طلة مطا لا بعد مطال ان يطلق قال الروي في ذلك على هذا الحلف
 انه يضر بها حتى يموت ولا ينفك فضر بها ما هو لها لو قال انت
 طالق مريضه والنصف لا يطلق حتى يموت ولو وقع فوجها ان احدهما
 ان الحكم كذلك وقد لحق واختاره ابن الصباع وبانيهما وبه قال
 الماوردي والسيد يحيى انه ان كان من اهل العربية طلق في الحمار
 ومريضه خبر مبتدأ محذوف ثاني وانت مريضه وخبر بعد حرف كانت
 الماوردي وان لم يكن من اهلها سبل عن مزاده فان اراد احاد
 الامر بن حمل عليه فان لم يزد شيئا حمل على الخبر وطلعت لان
 وان لم يكن مريضه فان نصب ولم يكن من اهل الاعراب ولا عرف
 معنى المضروب ولا المرفوع فوجها ان احدهما انه كالعرفا عينا را
 باللفظ وبانيهما انه يلحق حكم الاعراب وتطلق في الحال اعتبارا
 بقصد لفظ الطلاق وحذ الوفا كانت طالق وجهه او عطيه
 لو قال له زوجتي انت ملكا اخر من ماله فقال ان كنت املك
 اخر من ماله فان طالق وكان لا املك لا املك لا املك من رجع
 فان قال اردت ان لا املك زيادة على ما له لم يطلق وان قال
 اردت ان لا املك ماله من غير زيادة طلق وان اطلق فحمل
 الادل على الصحيح ولو قال ان كنت املك الامانة طلق فطاعوا منهم
 من طرد الوجهين في هذا الوقت لا املك من هذه الارغفة الامانة
 او الا اسحق من هذه الامانة فليطاع ولم يسكتوا في ذلك الوقت
 لا على السطر مخ لا العيب لا امدة الدست فافسد عليه ولو قال
 ان خرجت لا ناديت فان طالق فسماني في كتاب الامان ان سألته
 ولو قال ان خرجت لا غير الحكم بغير ادنية فان طالق فخرجت
 لا الحكم وقضت حاجة اخر لم يطلق ان خرجت بحاجة ثم عدلت الى
 الحكم طلعت ان خرجت لا الحكم وبغيره فوجها ان اصحابها انطلق

ولو

ولو خرجت زوجته الى دارها فقال ان دودها للداري
 اورد ما احوق وهي طالق فذكرت مائة وعادت الى داره مع
 الكار والافعال لم يطلق لان الكار لم يرد ما لم يصحها
 ولو عادت وخرجت ثم دودها الزوج ثم نطق اه ليس في لفظه
 ما يقتضي التكرار ولو قال المرأة التي دخلت الدار من شياي
 طالق لم يطلق في احدة منهن لا بدخول الدار ولو استأجر الى
 واحدة بعينها ولو لم يدره التي دخلت الدار طالق طلقت في
 الحال دخلت ام لا ولو قال له احبب امرطلة في بيدي
 فقال ان خرجت من مدني القرية احبب امرطلة في يدك
 فقال اخرج فقال جعلت لك بيديك فقال طلعت بعيني
 فان ادعى الزوج انه اراد بعد خروجه من القرية صدق
 والا طلعت في الحال قاله القفال وقال ايضا فقلت ليس
 الله فيه رضى فان طالق فماتت صوما وصلوة فسمي ان يطلق
 لانها لم تكن قلة ولو سرت اوردت طلق قال ابو عامر العباسي لو
 قال لزوجتي ان طليت استنى فغير ذلك فان طالق ثم استأجر منها
 فقلت له طلع في عينيها لا يجوز هذا اذا قال لا يضاه وجهه وامه
 فدعى لامه الى فراشه فحضر الحرة فوطئها ثم قال طاروا بها الله
 ان لم يسلوا في احلام الحرة في طالق قال ابو حامد المروزي
 نطق لا بما الحرة فلا يكون احلام الحرة وحلى ان العباسي
 الروي يخط وحيها ان لا يطلق لظنه انه مخاطب عن ما قال
 ومثالا ظهر به افعى الحماطي قال الفياضي لو حلف
 لا يطلق ان عمه اذات من اول سورة البقرة بغير رباكه

ابرهف وللعرا اختلاف في راس العشر في دور المسئلة
 على اعداد المعنى لما ادى اليه اجتهاده اخذ المستفتي به
 سبل ايضا عن امرأة صعدت بالمفتاح فقال الزوج ان لم
 يلق المفتاح من السطح فانت طالق فتركت ولم تلبه في لا
 بطلت وحمل قوله ان لم يلبه على الماسد كما لو اتمها لوقال
 لرجل فعد معي فاستنع فقال ان لم تقعد معي فامراة طالق فسلم
 بفعل لا بطلت ولو تقعد معه يوما من الدهر اخلت غشيه لو مات
 احدهما قبل التعدي او ماتت قبل ان يسقط المفتاح طلقت الا ان
 بنو الخالف الحال فتطلق وان الامام حمل المطلق على الحال
 للعرف في ذالم سقط المفتاح في الحال ولم تعد معه في الحال
 طلقت في ذالم الواراد رجل ان صرف عنه فقال اخر
 عدي حرا وامراة طالق ان ضربته فكف عن الضرب اخلت
 المهر ولو ضربته بعد ذلك لم تحنت ولو كان لها دجاجة
 بفسد البسات فقال ان لم يبيعها فانت طالق فتركت
 واحدة منها فعتلها طلقت بعد البيع وان خرجتها ثم
 باعها فان كان بحيث لو دحت حلت صبح السبع وانحل
 المهر ولو اذ اذراف سورة المفرة في صلوة الصبح
 فانت طالق فقرأ ما لم يفسد بصدقه لم يطلو على
 ظاهر المذهب ولو ان لامة مملوك فامراة طالق
 فقبلها بعد موتها طلقت ولو ان لامة مملوك فامراة طالق
 فقبلها بعد موتها لم يطلو في هذه قبله سبوع
 وفلك قبله حرامه كذا رواه الرافي عن القاضي فظاهر
 كلام القاضي انه يقبلها عن الخفية ولو ان لامة مملوك
 عسلت ثوبا فانت طالق فعسلته احنبيه ثم غشيه الخوف
 عليها من الماسط فانت لا تحنت كذا في القاضي في ذالم الموطا

قال

قال الرافي في ذالم عنه غيره فقال ان اذ العسل من الدان
 لم تحنت وان اذ الماسط فانت فلو ان طلق لا احد
 عنه **قلت** وقد حكاها القاض عن القاضي في ذالم لو طلق
 امرأته فلا تملكها لست حرمتها على نفسي في ذالم فلو وقع الملامت
 لم يقبل قوله لو ان ابنتا شيئا فانت طالق طلقت
 بابتلاهما ويقع فان قال ادون غيره صدق ولو ان ابنت
 ابنتا لم يوق فانت طالق طلقت بابتلاهما وبق نفستهما او رلق
 غيرها فان قال ادون ويقع خاصة فلو ان ابنتا شيئا
 فانت طالق يقصد ضرب غيرها او نفسته فزق عليها خشية
 يخرج على قول المهر فان قلنا لا تحنت فادعي انه اراد ضرب
 غير ما فاصباها لم يقبل في البغوي فادع كمن ان يقبل ولو
 نادى امرأته فجايبه فامر شتم فقال ان لم يحس امرأته
 طالق فانت وقعت امرأته صومنا بالجواب بحيث سمع في ذالم المسافة
 لم تحنت والاحت ولو ان دخلت على فلان واره فامراة طالق
 فجافلان واحتره بيده وادخله الدار فان دخلها معا لم تحنت
 وان دخل فلان ولاحت لو حلف لا يخرج من البلد حتى
 يقضى دين فلان بالقبل ففعل له سبعين دينه وقضى المائة ثم
 خرج حيا فان قال لا اخرج من دينه واقضى حقه قبل قوله
 في الحكم لو طلق امرأته ففعل له طلقتها فقال طلقتها ثم قال
 طلقت واحدة قبل قوله لان قوله طلقتها صالح للاستدعاء
 مستعين للجواب ولو ان سرقته ذمها فانت طالق فتركت
 في مهابا معشوشا طلقت على المزمع ولو ان احنت عن
 خطايتها فانت طالق ثم خاطبها فقرأت اية فصحت جوابه
 فان قصده في جوابه طلقت وان قصدت القراءة فقط لم

يطلق وان لم يبين الحال فالاصح ان لا يطلق ولو قال ان لم
 يستوف حقائق من زوجه ابدا فانت طالق وكان اخواتها
 اطلقوا بعض الزوجه فلا بد ان يستوف حقيقتها من المأوى ويدل
 المؤلف ولا يخفى الا برأيه انما يقع عند الناس من الاستيفاء
 لو استأر الى ذمب وحلف بالطلاق انه الذي اخذه من فلان
 وسيد سامدان انه ليس ذلك الذي ذمب قبل وطلب على المذموم
 وان كانت ستمائة على التقي فيه وجه لو حلف بالطلاق انه
 لم يفعل كذا استشهد ستمائة ان عنده انه فعله وسقى صدقهما
 او طنه لزمه ان ياخذ بالطلاق قاله ابن العباس المرواني لو
 علق الباب على وجهه ففتحة احد امره فقام من تحته منكن
 في طالق فليس كل واحدة انا فحتمه لم يقبل قوله في خلاف
 الروح انه لا يعرف ما بين تحت لم يرد من المعسر ولا احد
 من لو حلف بالطلاق انه افقد فلانا لانت فلان وقام
 ان المبعوث لم يصر اليه لم يقع الطلاق على الصحيح ولو قال
 لها ان لم تطعيني فانت طالق فعالت لا يطعن في اصحتها
 تطلق حتى يامر بما يشي بمصع او منهاها عن من ينفقه وفيه وجه
 انها لا تطلق بهذا القول ولو رايته طالق امر دخل في امره
 ولا اذا لها الا ان لم يملك دارا فدخلها ختمت لو قال ان لم
 تكوني الليلة في ذاري فانت طالق ولا راد في وقوع الطلاق
 وجهان يمسسان على الختم في التعليق المستجمل وعلى المثلث
 هل يحصل بفعل المزمع ولو قال انت طالق المطلقه الزاوية
 ففي وقوع الطلاق وجهان يفرقان بين الخلاف في التعليق بالخال
 لو قال انت عندك الليلة فانت طالق فهناك لا يستشهدا وهي
 ظاهريه لم تطلق ولو قال انت تحت كذا في فانت طالق لم يخاطب
 غير ما في حايته لم تطلق على ظاهر المذهب فلو حلف ان لا يخرج

من

من الدار الا باذنه فاحرجها موثقي كونها لا تخرج اذ فادجها ان
 اقصمها المئع ولو دخل موصفا في جماعة فخرج وفيه للسرخس
 عذرا فقال له وجهه استبدلت محضك ولست حنف غير لا تخلف
 بالطلاق انه لم يفعل ذلك فان خرج بعد ان خرج الموم ولم يبق
 منات الا ما للبشر لم تطلق ان في مثال غيره طلقت كذا في القام
 وفي النووي مذهب صيغ في الطرفين وصواب المسئلة ان خرج
 بعد خروج الجميع فخر ان قصد اخذ له احد بدله كان كذا فان
 كان عالما انه اخذ به له طلقت فان كان ستمائة فلو طلاق
 الثاني وان لم يفرق قصد خرج على الخلاف في الثاني ان اللفظ
 الذي يختلف لا لانه بالوضع والعرف على انها محتملة لانه يسمى
 استبدل الاعرفا وان خرج وقد بقي بعض الجماعة فان علم ان حقه
 مع الخا بغير قبلة فحكمه ما ذكرناه وان علم انه كان فاقيا او سلك فيه
 ففيه الخلاف في تعارض الوضع والعرف ولو راي امره بحسب
 حسيه فقال ان عدت الى مثل هذا العفر فانت طالق فحتمت
 حسيه من سكره اخرى ففي وقوع الطلاق وجهان في النووي
 اصحها انه يقع فيه ولو قال ان لم يخرجني الليلة من هذه
 الدار فانت طالق فخالع مع احبني في الليل وحده والنكاح
 ولم يخرج لم تطلق لان الليل كله مع الممن ولم يصر كل
 الليلة ومن زوجته ولو حلف ان لا يخرج من البلد الا مع زوجه
 فخرجت منه فخرها بخطوات لم تحت في وجه الموم وحجته
 النووي تحت في اخرها فاحصل البر بان يخرج معا ولو قال ان
 خرجت من هذه الدار فانت طالق فوسع مومنها حتى صار بابا ثم
 خرجت منه فالنفا من تحت ان خرج من موضع الدار تحت الا فلا
 وان فقال ان كان تحت يتي لره حش والافلا ولو حلف ان لا
 يصر بها الا بالواحي فسميته فخر بها فاحسب حش فلا تحت

وصحة النوى ولو قال علمت من احب شيئا مولى فانت طالق
انصرف ذلك لا فلو جوب دبه وبهمه فاحتمل دون ما يقصد
العلم به كالاكل والشرب قال الدارقيني لا يخفى ان لا يفسد
انما يقوله على النوى ولو سرق من زوجها وبنها خلفته
عليه وقد اعفته لم تطلق حتى يحصل اليقين عن الرد والموت فان
نلت في حياتهما فوقع الطلاق على الخلاف في الحث بفعل المهر
وقال النوى ان نلت بعد التكمين من الرد طلفت على المهر ولو
سمع لفظ الطلاق من رجل وحقق انه سبق لسانه اليه لم يضر له
ان يستشهد على مطلق الطلاق ولو قال اني دخلت الدار فانت طالق
واستأثرت لا ينعى منها فدخلت غير ذلك البعق من الدار ففي
الحث وجهان صحح النوى الحث قال لكن لو ادعى انه اراد ذلك
الموضع دين لو كان كانت امرأتى في الحام فامس حره وان كانت
امرأتى في السوق فامرأتى طالق فكانت عند الغلبه كما ذكر
عمت الامة ولم تطلق ولو قدم ذكر الامة فقال ان كانت امرأتى
السوق فامرأتى طالق وان كانت زوجتي في الحام فامرأتى طالق
كما ذكر طلفت الزوجه وان كان الطلاق رجعي اعقت الامة
والافلا وقال المتولي ان كان رجعي البني عتق الامة على انه اذا
قال كل امرأة غلطتني لم يمتد الا المطلقة الرجعية ان قلنا لا
فلا يعتق الامة ولو قال ان كانت هذه في السوق ومهر في الحام
فهذه وهذه طالق فكانت كما ذكره في حصول العتق والطلاق معا
لو طرح العصر في الدار واحكم راسه وحلف بالطلاق انه
ما استحال خيرا ولم يفتح راسه لامرته فماتت وجده صار
خلاف وجهان احدهما انه ان كان طائرا في حال صبر ورتة خيرا
ومت حلفه حكم بوقوع الطلاق والا وانيها لا حكم به لان
الاصل عدم ولو قال ان كان هذا امرأتى فانت طالق لم يضر

النسابة

النسابة تبعه هل يكون النوى اقرارا بانه ملحق فيه وجهان
واحد اقدم النوى على المعلن في النوى بعد وقوع الطلاق
اذا تقدم النوى والمجاهد في الحالين لا يطلاق لاحتمال
ان يبيع ملك غيره بطريق شرعي او قد يار لو كان بين يديه تفاحا
فقال لزوجتي ان لم تأكل هذا التفاحة اليوم فانت طالق
وقال لاميته ان لم تأكل هذه الاخر اليوم فانت حرة واشتهتا
قال بعضه الوجهان ان ما كل فيهما واحدة فلا يقع الطلاق
ولا يعتق لان الاصل بقاء النكاح والرق وبالأحرار محمد
كل منهما وما طر ما غلب على طمنا ان يمسها معقوده عليها
ويجتمد الزوج معها ولو خالف زوجته ذلك اليوم وناع الامة
لم تجرد النكاح والشر اخلص من الحث وقيل تبع الامة من
المرأة في ذلك اليوم وما كل المرأة التفاحين ولو قال لامرأته
كلما كلفت رجلين فانت طالق وطئت رجلين مطمة وقبعت
طمنا على المذنب وقيل واحدة ولو قال انت طالق اني رديت
النساء واستترت العبيد لم يمتد الا ان يمدح ثلاث سنين
او استترت بلمة عبيد ولو حلف ان لا يخرج من الدار فارقا
عصما من سحره في الدار والعرض خارج حث في اصح الوجهين
ولو قال ان لم يصوب عدا فانت طالق فخاصة بوقوع الطلاق
على الخلاف في خاصة الشره وقال القاضي لو قال ان لم يصبر الاثام
طالق فخاصة بطلاق في الحال ولا الرق لان المربع هو الحلية
فانت طالق فبأنها حابة لانه تطلق واصل المسئلة اذا قال
والله لا يصعدن السما وفيه خلاف وقاله وما شذوا بعضهما
فلما لا يقع الطلاق عند عدم الاحتياط لا يقع هذا وما هو
الصحيح عند النوى ان لم يقبل في الحيف فصلت فيه

لم تطلق وقال المتولى لوق لان لم ارجع هذا العبد اليوم
 كانت طالق واعتقه من دفع الطلاق في الحال لم يتوقف
 على مضي اليوم فيه الوجهان قالوا لا كل من هذا الرغيف
 غدا اطلق اليوم ولو كانت العبد مفرق فوقع الطلاق وجها
 بمسبان على ما اذا حلف لا يفعل شيئا فادع على فعله وكذا الرجل
 السيد قال ولو دبره او كابه لم يثبت في الحال لجواز بيع المذبر
 وان يعجز المكاتب نفسه فباع فان لم يفتق البيع طلقت ولو قال ان
 لم يبعي الحر فانت طالق واعتقه لم يطلاق وان كان البيع فاشدا
 ولو قال ان يعتقه فانت طالق فباع حر لم يطلق ولو قال
 انت طالق ان يعتق الخمر او صلبت محبة فباعها وصليت محبة
 وبنه وحدها تطلق ولو قال للشابة لا يبيع من حبلتي هذه
 الخمسة من فني طالق لحملها ثلاث سنين فان كانت بقيلة لا
 يسقط واحد من حملها طلق وان استعملت به الواحد لم يطلاق
 واحدة منهن قبل تطلق ولو قال لا تطلقين بل انا ان لم اطلقك البتة
 فوجدناها خاضعا او محررة دون المزية عن الشافعي ومالك ابي
 حنيفة انه لا تحت وانما من عليها رد ولا يثبت فيها الدية
 ما قاله المزيدي وهو احتياط القفال وقيل هو على الخلاف في
 فوات اليرثا لا كراهه ولو قال اذ لم اسعك الله من الجماع
 فانت طالق فقبل بها اذا جامعها واقرب منها انزلت وقبل بعينه
 مع ذلك ان يقول لا اريد الجماع تايبا وان كانت لا تنزل
 بجامعها لان يسكن لذمتها فان لم يشته الجماع فيجوز ان
 ينسب على بطلان الطلاق بصفة مستحيلة قاله القاضى
 ولو طار طار فقا لا يلزم امطرد هذا الطار اليوم فان طالق
 فاصطاد طائرا وادعى انه ذلك الطير قبل قول وان قال لا
 اعرف احواله قال القاضي بخبره وان يقال يقع الطلاق لا

حسب
 قال الرازي عن المتولى عن العراب
 لما قال انه لا تحت ولا يثبت فيها الدية
 السامعي والهماني واعترض
 ما ليس بالحليل والحقير
 من الايمان وشي ومن حلف
 ان يعصى الله فلم يمت حتى
 عصى

الاصل

الاصل انه لم يصطد به حجة ان يقال بخلافه لان
 الاصل مقام النكاح وصح الزوجي السابق كما تقدم
 فيها اذا قال انت طالق لم يدخل فيه اليوم المدار
 فان طالق وجهه حمله ولو كان من كان من سنين
 وهو طالق وكان فبعضه في وسطها فان كان السطح غير
 محوط لم يطلاق وان كان محوطا طلقت اظهر الوجهين
 فان لو حلف لا يدخل الدار فوضع سطحها لوق لا يطلاق
 لهما او للدخول بها ولم يسق عليها سوى طلقة امه طالق طلقة
 وجعية لم تطلق وهذا لو قال لهما ان دخلت الدار فانت طالق
 طلقة وجعية ثم اقامتا فطلقين لم تكهما وطنا بقود اليمين
 طلقها طلقين جعيتن ثم راحوا او كانت غير مدهون لهما
 فحلفت لم تطلق وهو مخالف لما تقدم انه لو قال انت طالق
 الان طلقت يدعيه مستينه ومن في حال المدعة انها تطلق
 في الحال وما اذا قال انت طالق الطلقة الرابعة على احد
 الوجهين ولو قال ان لم اسامرك بك ما فرتك العاقبي
 من السعة يوم كذا فانت طالق فمضى ذلك اليوم فقال
 قد اسلمته اليك فيه واخرت المرأة لقول قوله
 بالنسبة لا عدم وقوع الطلاق وقولها في عدم
 تسليم حقها انتهى مدة المخالف لما افنى به ابر الصلاح
 في رجل قال لزوجتي ان عبت عن مستقار بواشي
 ولا اواصلك بشفقة فانت طالق فغاب فليس للشهود
 ان يشهدوا على انه لم يؤاصلها بالشفقة والقول
 قولها مع عنتها فيه فاذا حلفت قال طاهر المحكم
 بوقوع الطلاق اذا ثبت العينة وقد يحل بها برفق
 ودر القاضى فيها اذا حلفت ان لا يخرج الا باذنه فخرجت

فقال الروح كنت ادمت فانك ان الموتى قولها وقال الدعوى فيها
 اذا قال ان خرجت بعز اذ بك فانت طالق فخرج وادعى امها كانت
 اذمت وانك خرجت بحمل وجهين من حيث انا لا اصل بها الشكاح وعمل
 عدم الادق ولو اذ ادسفر الرجل وطتك فطلا او امر ان لم
 احضر بلا سنة فغاد فكل فنام السنة انغزل الرجل وكذا العرج
 من عجز ان البلية بحيث يحذله التخصر ثم عاد ولو لم يجر له ينزل
 لو وكل رجلا في نطق بزوجته فطلقها ثم اضر الرجل الطلاق
 اذ الوكاله يجب على الرجل ان يشهد حسنة انه طلق زوجته
 ولا يقول وطلني فيه لان شهادته لا يقبل حسنة ولا القاضى
 ولو وكله في ان يستبرأ له شيئا فاستبرأه لم جازح وادعى على
 موكله انه طلقه لم لو كل فنام سنة ومن الله تعالى ان يشهد
 بالملك لموكله ولا يقول استبرأ له والا فلا لو قال ان لم
 اخرجك من هذه البيلة بعد العبد فانت طالق فخرجها
 بعبد يحل للمهر سوا اخرجها بعد نكح العبد الناحية او
 قبله ولو قال ان لم اخرجك من الدار لا تحل العبد حتى
 يخرجها عن جميع الفرا المضافة اليها قال القاضى ولو
 قال ان لم اخرجك من الدار فانت طالق فخرجها
 في اليوم الاخير من السنة وقد مضى بعد ما وطئها لم تحل
 بينه اخلت المهر ولم يطلق لو قال ليها طلاق ما بان
 فانت طالق فهاجت دون اذ فيه لم تطلق لانه ليس بمع حلف
 بالطلاق انه يصوم الستة الايام الاولى من شوال فيرض فيها
 بطلاق على طاهر المذهب وان لم ارجل اليوم وعين قبل الزوال
 فامرا على طالق فسترع فيها قبله فلما فعله في الشهر ذاك الشمس
 قال القاضى بطلاق وهو الصحيح وقال القضاة لا قال المتولى
 لو قال لاخذ امرأته ان دخلت فانت طالق ثم قال لا تترك

استفاد

خاتمة

ملكه اذ ولد اذ البنت اذ الدنيا او ملا السما او ملا الارض او ملا كل
 ستي او ملا العالم او ملا الجبل العظيم او اعظم من الجبل او كيف
 كنت او اين كنت او حيث كنت ومن اين كنت وكذا لو قال ان كنت
 انا او من اين كنت انا لم يقع الا طلقة واحدة رجعية الا ان
 ينوب آخر ولو قال انت طالق معا لطلق واحدة العاقل ولو
 قال معا ليرى في القفال فطلق واحدة نظرا الى وجهتها
 وقال غيره فطلق طلقين نظرا الى الموزون ولو قال بلا شه
 متا فيل او عشرة او عشرين في القفال فطلق طلقة نظرا
 الى الصحة وقال غيره فطلق بلا قاضيه وحاشا لا فطلق في الصور
 حالها الا واحد ولو قال عدد الزاب فزوجها ان اصمها في البديب
 انه يقع الثلاث ولو قال انت طالق او ما به طالق طلقت
 بلا ما العاقل اشره لو قال انت طالق هكذا او استار باصابعه
 الثلاث وقع الثلاث وان استار باصبعين طلقت طلقين
 قال الامام ومما اذا اشار اشارة مفهومة لذلك فان اضر اليه
 فزمنه النظر للاصابع او يخرجها اذ يدورها ويحذف ذلك والا
 فقد يعتاد الاستانة باصابعه بالكلام فلا يطرأ الحام
 بوقوع العدد ودون الجبل في الاستانة بالثلاث عن ابن شريح
 انه يقع واحد وهو غريب والرافعي روي عنه وقوع الثلاث
 ولو قال اذ لا اشارة الا اصبعين المقوضين قبل يمينه
 وعن الشيخ انه محمدا لا يقبل ويد بن قال اردد واحد
 قال المعنوي لا يقبل والاشارة مركبة في العدد روي عن صاحب
 المغرب انه يقبل والاشارة كتابه فيه ولو قال هكذا واستار
 باصبع واحدة طلقت طلقة ولو قال انت طالق واستار باصابعه
 الثلاث ولم يقل طالق في القفال ان تولى الطلاق طلقت
 بلا قاض ولا استانة صريحة في العدد وان لم يوافق لم يطلق كما

لو كانت طالق ثلاثا ولم ينو طلاقا وقال غيره حمل ان لا
 يطلق وان نوى قال النووي في هذا الصرح وهو اقل ما قطع به
 صاحب المهدب انه لو قال انت ذاك انا صا بعد اذ لا في نوي
 الطلاق لا يقع **فد** وقد افطع به الرواية وحمل في قوله
 انت الملائكة فانه لا يقع اصحابها لا يقع شي والباقي يقع الملائكة
 والملائكة تقع واحدة وحمل في القاض عن النص انه لو قال
 انت ملائكة طلقات لم يطلق لو قال انت طالق طلقت ثلاث
 طلقات فانه لا يقع الا واحدة **الحكاية** عشر لو قال ان دخلت
 الدار او قلت زيد انا طالق بطلق باني صفة وجددت بينهما ثم
 بطل المهر بطلق بالآخر اذ هذا لو قدم الجزاء قال ان طالق
 دخلت الدار او قلت اذ قال ان دخلت الدار وان قلت زيدا
 طلقت باني صفة وجددت بينهما وان وجد قاسمعا ومطلقات
 وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار او ان دخلت الدار الاخيرة
 فانت طالق وكذا ان دخلت هذه الدار الاخرى اذ اطلقت الراجعي
 في ابن الصباغ والنووي لو قال ان دخلت هذه الدار او دخلت
 هذه الدار فانت طالق لم يطلق الا بدخولهما معا لا بجعل
 الطلاق جوابا لشرطين بخلاف ما لو قال انت طالق ان دخلت
 هذه الدار وان دخلت هذه الدار الاخرى فانت طالق بدخول
 واحدة منهما قال ابن الصباغ وكذا اذا قال ان دخلت هذه
 الدار فانت طالق وان دخلت الدار الاخرى فانت طالق بدخول
 واحدة منهما ولو قال ان دخلت واكملت فانت طالق لم يطلق
 الا بوجودهما جميعا فطلق في احدى سنوا فقدم الدخول لا بآخر
 بشرط بعضهم بقدمه بناء على ان الواو للمعية لو قال ان دخلت
 فانت او لم اطلت بشرط وجودهما وقدم المفعول **البالي**
 عشر لو قال ان دخلت الدار التي كنت ايتها فانت طالق من غير

عطف

عطف لاحد الشرطين على الآخر او قال انت طالق ان دخلت
 ان اكلت لم يطلق الا بوجودهما وما الذي بشرط بقدمه بينهما
 فيه وجهان الصحيح واشهرهما وجزم به الأكثر وان
 بشرط مقدم المذكور راجعا وهو الكلام في مثل انما على الدخول
 او لا وهو الدخول ومقدوره ان طقت زيدا صا طلاقا
 معلقا بالدخول ومعناه ان دخلت فدخلت زيدا ولو
 قد من المقدم واخرت الماخريان دخلت ثم طقت لم يطلق
 النووي وبطل المهر حتى لو دخلت بعد ذلك ثم طقت لم
 يطلق كلام الرواية بمعنى خلافه فانه لا ينعى لان اكلت
 ان شربت لا يطلق حتى شربت ثم ياكل فذلك كالتأخير
 ثم اكلت طلقت حينئذ والمائة وبه اجاب الفقهاء الفاضلي
 في الغرر في الوجيز خاصة ونسبه الامام في الاصحاب مطلقا انه
 بشرط وجودهما كما يقطع به اول والباقي ما بينا فان دخلت الدار
 او لا دخلت زيدا ما بينا طلقت وان عكس لم يطلق لو قال ان
 دخلت الدار فانت طالق ان دخلت زيدا او قال لا امام الا انه لا
 بشرط ترتيب من الصبي وبطلق بوجودهما معا سواء قدم
 الاول او الثاني على الصحيح ولو قال اذا دخلت الدار ان قلت
 زيد ان شربت عمرا لم يطلق حتى يفعل المائة بعشر لفظه
 مصر بعمرا ثم فطم زيدا ثم دخل الدار وقال ان عدت
 ان سالتني فانت طالق بشرط على الصحيح ان توجد سوالها
 او لا ثم وعدت ثم عطفته وقال صاحب المهدب لو قال ان سالتني
 انا عطينك ان وعدت فانت طالق بشرط ان توجد السؤال
 ثم الوعد ثم العطية قال الراجعي وقضيه المزمع من بشرط
 وجود الوعد ثم العطية ثم السؤال والمعنى ان سالتني واعطيتك
 ان وعدت فانت طالق كما هو في رجع الكل لا المطلوب

واحدة ولم ير للوعد معنى بعد الخطبة ولا للسؤال معنى بعد
الوعد والخطبة ولا فرق في المسئلة بين ان تكون التعليقات بان
او باذا او عيني او غيرهما من ادوات الشرط ولا بين ان يكون بعضها
بهذا وبعضها بهذا **مع** لو قال ان دخلت الدار فاسطأ الوان
قلت في هذا احتمال ان يريد انما اذا دخلت الدار فاسطأ الوان
باللام وحتم ان يريد انما اذا اطمأنت فاسطأ الوان باللام
فالسؤال يقتضي بموجب مراده وادنى الغرض الى الاطلاق
في قوله ان قلت في هذا اولد فاسطأ الوان وهو معلق
لتعليق الطلاق وهو حار **الثالث** عشرة استنباطا من اسما
الاعضاء صحيح فلو قال لزوجاته الاربع ادعيتن طوا الوان
حقتن او الا واحدة على الايمان كما في قوله ادعيتن
وقال القاضى حسن لا يصح وتطلق بخلاف ما لو قال لزوجاتي
طوا الوان الا فلانة وفلانة فالاصحاب مصلح كما في قوله نسائي
وعندي ان قوله اسطأ وطعن في اقرب لما قوله ادعيتن طوا الوان
قوله نسائي طوا الوان فلا يصح ويجوز في الخلاف في الاقرار كالمو
في الزيد مولا العبيد الادبغة الامم او هذه المسئلة ليست من
المعلق في **سنة** **الرابع** عشرة اذا لم يلق من طهرت فزعمه ان
يطلق زوجته طلقت زوجته او فاسطأ الوان او زوجتك طالق فقال
نعم طلعتنا وقع الطلاق قطعا وان امتصرت على قوله نعم فان نوى به
الطلاق وقع قطعا وان لم ينو فغلا في قبلة وجهها فظهرها
وحكى عن المصنف في الاملا وجزم به جماعة نعم وهو مخرج في
الطلاق في الجواب وذلك كان صريحا في الاقرار فلو قال القاضى
للمدعي عليه املك المال الذي ادعاه فقار نعم كان مفادا فاسما
انه كما في وقوع الطلاق وقا لاسن المفاصير يقع وليس لثانها
لا ينعقد الا بين الامم وبنائها جماعة على القولين كما اذا قال الولي

وحد

زوجك فلا ينفك فقلت وامتصرت عليه هل يصح النكاح لئن
تعتنى هذا السائر جميع القول بانه كتابه وقد صحح الشيخ ابو
علي وشاذ فقال ليس نعم صريح في الطلاق في كتابه وهو صريح
في الاقرار به اما اذا قال له ذلك من يستحقه على طلاق زوجته
بانا ودخل عليه حرفا لاستفهام فقال اطلقت او حدثت او مو
مراد فقال طلعت فقال نعم كان ذلك اقرارا بالطلاق فان
كان كاذبا لم يطلق بطلاق وان ادعى انه اذا اقرار بالطلاق
مستقدم وانه راجعها صدق لو قال لزوجتي نكاحها فاعلى ما تقدم
فيما اذا قال انت طالق فنتبه بذلك منهم من يذهب الى الوجهين
المستقدمين مطلقا من غير تخصيص بالثامن الطلاق وعلى هذا
يكون قوله نعم في صورة الاستحباب صريحا في الطلاق وعلى
هذا يكون قوله نعم في صورة الاستحباب صريحا في الطلاق على
وجه وادعى المولى في الخلاف فيه والصحيح المستفاد من ذلك
المادد في ان قال نعم في جواب قوله زوجتك طالق فاسطأ الوان
طلقت لانه اجابه بلا صريح في جوابه حكمه الصريح وان قاله
في جواب قوله زوجتك طالق فاسطأ الوان طلقته كان اقرارا بلزمه
في الظاهر دون الباطن ان كان كاذبا وان قاله في جواب
الطلاق كان اقرارا بالطلاق هذا اصح ما في الباب وان جبط
فيه اصحابنا استثنى لو لم يقع به لم يفسد لفظه به فيه وجهان
رواهما الدواعي عن حده وكذا لو فيه الاخرى ولم يسترد ولا
معنى نعم وطا كان وكان ذلك اما لو اطلقت وامتصرت عليه
فظهر بان احدهما انه على الخلاف في نعم وثانها القطع بان
ليس بصرح وقد تقدم في النكاح ذكر وجه ان الاقرار بالطلاق
السؤال ومطرها ما لو قال لزوجتي نكاحها فاعلى ما تقدم
في هذا ان قال نعم فقبلت المستدعي في صحة البيع وجهان فقدما

في بابه وما جاريان فيها اذا قال بعث وانصر عليه وفيما اذا قال
 المتوسط للولي روحك وملك فلا من فلان كذا فقال
 نعم او زوجتها ولم يقتل منه وفعل الزوج احدا وبه حزم الامام
 والغرض ان لا يصح البيع ولا النكاح واظهر ما عند الخبير انما
 يصح ان قال له افعي ولو فدت وحجل المنع في النكاح اظهر ما
 كان ما سألما فقل في قوله روحك كما قال في قوله فقلت ولو قيل
 له انك زوجة فقال لا لا لمصوم فيه قال الاصحاب لا لا يقع وان
 توفي قال الراعي لا فاس لو فرق بين ان زوجا السائر مسلما
 انما الطلاق او مسجرا كما مر ولا به قد عرفت انه لو قال للست
 زوجة كان كانه على الطاهر وحكي العرائض عن صاحب الفروع انه
 يكون كسائر في الاقارب وصرح فيه وجها في سبيل
 المحققين ان كانه وبه احاطت المعنى على هذا لما حكي عنه على انه
 لم يرد الاقرار بطلاق قهرا وقا فيها قول القاضي انه صرح فيه وعلى
 كلا الوجهين ان كان كذا وبالمعنى فطلقا ولو قال له فاس
 منه ووجها واستأثر بها فقال لا قال الراعي في هذا اظهر في قوله
 اقرارا بالطلاق ولو قيل اطلق امرأتك فقال نعم كان معصرا
 لم يحرر اذ اطلقها فان فتره بخلافه فقد فاته ونحوها
 قيل وان كان السؤال عن ثلاث طلقات ففتره بواجده او
 اثنين فتد وان لم يفتره لشيء لا المتوسط ان كان السؤال عن
 ثلاث لم يحرر الطلاق لان ثلاث بعضا وان ذكر عن واحد لم
 يحرر شيئا لا الراعي في كل من الطرفين لو فدت لا يخفى وان
 الموقوف الصواب انه لا يقع متى وان كان السؤال عن الثلاث
 في فداي القاضي انه لو قال رجل فقلت كذا فيكرهها
 ان كنت فعلت كذا في امرأتك طالق فعلا نعم وكان قد فعله لم
 يقع الطلاق وقال الراعي في هذا الاستدعاء طلاق مكنون

قالوا وطلقنا امرأتك مستند عيانه طلاقها فقال نعم ^{في} كذا
 عشرة في صورة متلفظ بها المزوج من الحث بصرف من الحث
 وسددت بما لا غير ما ومن حسن احدتها لو كان لم يدرى
 في عدد الخبورات التي في المدة اليوم فانت طالق وان لم يخبرني
 بعد ذلك ولا سألني الوقوف على عدد الخبورات او لضيق الوقت
 او لان لم تدر حيا بعد حيا هذه الرمانه فكل سرها او ان
 لم يخبرني فانت طالق فطرق الخلاص ان يبدى بعدد يتيقن
 ان عدد الخبورات والخبرات لا ينقص عنه وبذلك جاهد من
 الاعضاء او منوا اليان يقول اذا علمت انما اثبت من مائة مائة
 وواحدة مائة وانسان مائة وثلاث وهاهنا الا ان يمتنع في
 العدد الذي يتيقن من الخبورات والخبرات لا يزيد عليه فيكون
 بحية بذلك العدد وذات له الا ان يقصد المعين واليعرف
 فلا يلحق بذلك ولا الامام بهذا اللفظ يتبادر الى الفهم
 منه التقرب والمعين معبى ان يحل عليه فلا يلحق من
 الحث الا به فان اذا اختلف مقتضى اللغة صارت ترد في انه
 لم يرد طاهر الاطلاق والاستبهان انه يربطه ولو قال ان لم
 يعرفني عدد الخبورات فقد حلى الامام عن الاصحاب انه يتلخص
 بذلك لان التعريف يحصل باحاطة به ولا يضار زفاده على العدد
 وخطاه كما تقدم وهذا الحكم لو اكل امرأته لم يحرر بعدد
 ما اكلت فانت طالق فيبدا بعدد يتيقن انها اطعمته وبمدداته
 الى عدد يعلم انها لم يتلقه ولو قال ان لم يعد الخبز الذي في
 البيت اليوم فانت طالق فيبدا يتلخص من الحث وجها واحدا
 انه يبتدأ بعدد يتيقن ان الخبورات اثنتي عشرة وبمدد عليه واحدا
 بعد واحد حتى يبلغ العدد الذي يتيقن انها لا يرد عليه كانه
 قوله ان لم يخبرني فانت طالق انها تبدا من الواحد ويتردد حتى

سمي الي الخد المسقف بالامام والنفوذ في اللسان
 فلم يعتبر او قوع العود ولسنا الامر كذلك وقرين
 ذلك ما اذا ائتمها لثمة فقال ان لم يصد من حال مدة السرة
 فانت طالق فعالت سرفت ما سرفت لم يطلو العائنه او
 الكلا ترا او سمعنا اذ يحزن ما واحدا فواه ما الكلاه فقال ان لم
 غيري ثوى ما اكلت عن ما اكلت فانت طالق واخطت دراهمها
 فقال مثل ذلك فطريق الخلاص من الحثان مده ما حث لا يماس
 معها انسان لا ان مر به القمير الذي يحصل به العسر واليسر
 فلا يحصل الخلاص من ذلك واعتبر من الامام عليه كاعراضه على
 الاولة الثالثة لو كانت في امراته طلقة او نحوها فقال
 ان بلغتها فانت طالق وان قد فيها فانت طالق وان اسدتها
 طالق فطريق الخلاص ان يتلع بعضها ويقذف بعضها فلو
 احره حث في عين الاحتساك متقدمة او متوسطة ولو كانت
 ان اظلمها فانت طالق وان لم ياطلمها فانت طالق لم يخلص من الحث
 باخل بعضها بل يقع الطلاق المعلق بعدم الاكل وان قول ان
 لم ياطلمها يقتضي كل جسمها ولم يوحده وعن الشيخ الاحمد
 انه لا يقع وابر الصباغ والدواب في علقاه فيه والاعمر في
 وقول الشيخ صحيح ما دام المضاف الاخر والمراه فانتان فاما اذا
 مات اولف من وقوع الطلاق ولو علوق الطلاق بالاكل فيبقى
 الحث بالاستلاع وجهان احدهما انه لا يثبت ولو قال لها وفي يد ما
 لو زنا ان فليتيه فانت طالق وان شرهته او اشربه غير ان فانت
 طالق وان شرهته فانت طالق فطريق الخلاص ان يبله حرقه حتى
 يحترق ويرى منه ما روى عن الستافعي عن جرد دفع الروحنة
 فسماهلوا موطا وانا ان محبته او شرف حمة او حرقته
 او شعبيته فانت طالق وان لم يعرعه فانت طالق فالحلية في الخلاص

قال هذا الشرع لو اشكر او لمحا مصنعه في الماحض بدو وعطيه
 فادع السرا بعة لو كانت لها ومن على السلام ان صعدت
 فانت طالق وان نزلت فانت طالق فاحدا من الحثان لم يطر
 طرفة من عليه ان احلها او يحلها فاصعبه او يبرلا و
 برمي ينفى ان يكون ذلك بغير امر ما وبان يصحع السلام الارض
 ومن عليه يقوم من موضعها او بان ينقل من سائر ارض الى
 جانب ذلك السلام فان نصب واحصح في نصبه الى رمن
 حث في غير الحث ولو كان انسان على سائر احد مما على البحة
 العليا والاخر على السفلا فقال الاول والاخر ان نزلت منها
 قبل ان يصعد الى فامر ان طالق وان الاخر ان صعدت
 اليك قبل ان يتر على فامر ان طالق فرفع السلام وما عليه
 ووضع على الاول والاخر فاحل اعلاه اسفل حرا جميعا من
 العن **الحث** مسنة لو كانا طلقا هذه الرمانه او ان اكلت
 وماله فانت طالق فكلها الاحنة لم يثبت ولو قال ان اكلت
 مده الرغيف فانت طالق فكله ما فاق لا القاصي لا طاقوا
 في الحبة وقال الامام ان كان الما في حث يحفر ويحصل له
 موضع فهو كل الحنة باصططبان سمي قطعه خبر **السادسة** رجل
 وامراه حالسان فوقع حجر بين يديهما فقال ان لم يحترق من
 رمي هذا الحجر فانت طالق فالفاضي فانت رماه فخلو فامر
 بطلاق لا لافعي في حثه كلام الامام المتقدم للعرف وان
 قالت رماه اذ لم يخلص من الممن فوحد بالحث لانه فوحد بسبب
 الحث وسكنا في المانع فلو قال انت طالق اليوم الا ان شتا
 زيد ومضى ولم يعلم مسيئته حكم بوقوع الطلاق اي على الخلاف
 الذي فيه **السابعة** لو قال كل خطه سكتين بها اذ لم اقل منها
 فانت طالق فقال المراه انت طالق فلا فاحل اخر ان يقول انت

يقول انت طالق ثلاثا من ذوات وان شاء الله او انت فلتا من قلب
انت طالق ثلاثا . **السادس** منه لو قال ان لم احط حصى ما سجد
الذي بناه في حرك فانت طالق في القاضى والطريقين يضع
المصحف في حجرها وموقف فيه الرفع . **السابع** لو قال في حرك
الملاث من لم يخرج من كبر بعد دو كعات الصلوات المفروضة
في اليوم واللييلة ذه طالق فقلت واحدة سبعة عشر واخر خمسة
عشر والثالثة احدى عشره لم تطلق واحدة من لان الاول فرض
المقيم في غير الجمعة والثاني فرضه يوم الجمعة والثالث فرض
المسافر المقتصر ولا القاضى بمعنى ان يطلق التي في واحد عشره
والتي في خمسة عشره على القول بان الجمعة ظهر مقصود وحكاية
الرواية في وجها وبها شئ هذا ما اذا لم يحرط بعد تكررات
الصلوات المفروضة فقلت واحدة وثمان عشرة والثالثة
سبع عشره والثالثة احدى عشره . **الثامن** لو قال لها ومنى
فيما ان خرجت منه فانت طالق وان كنت فيه فانت طالق فان
كان حاريا لم تطلق خرجا واقامت لانها فارصة بجرانه والرافعي
ويجوز فيه ما ذكره الامام للعرف والرواية الا ان يرد جملة
ما اله رد عن العقلاء انه يخرج على الوجهين في الحث بالاكراه
والخلبة اذ لا فعل لهما في وقت مملها فيه ولا نسب فاشبه ما
لو قال ان لم يشتر في ما هذا الكوز فانت طالق فاصب في الحث
مولانا لا الشيخ ابو علي ومنه لاستنبه ذلك لان الشرب فانما لا
مركب لوجه والمثل في ذلك المالا لا يستخرج بانها لوجه
مع الحث مملها فيه وان كان راداجت مملها فيه وطريق اخر
ان يحملها انسان منه عقيب ذلك بغير اختيارها ولو قال ان لم
يخرج من هذا البئر الان في ست طالق فقلت ان لم يخرج في الحال
ستوا كان فيه كما اوله فكنز لا نه اسم لما كان حرمانا . **المسألة**

الخامسة

الحادية عشرة في احكام التعليق ان الذي يجري في حال
المخاصة وموضعها غالبا اذا واجهت المرأة زوجها عكسوه
مفوق لها ان كنت كذلك فانت طالق كما لو قالت لزوجها يا
خبيث فقال ان كنت كذلك فانت طالق فانه منطوق
قصد ان مكافا ما عظم شتمها له وان بعد ظاهرا غاصته بطلانها
طلعت في الحال سواء كان متصفا بالحسن ام لا لان منعناه
اذ كنت كذلك في دعائك فانت طالق وان قصد التعليق
فان وجدت الصفة المعلق عليها طلقت والا فلا رابو
الحسن العبادي والحسب من باع دينه بدنياه واخس
الاحسان من باع دينه بدنياه غيره فالرافعي وشيخه ان يقال
الحسب في العرف من متعاطي لا يليق بحاله لشدة البخل وان
وقع تردد في وجود الصفة لم تطلق لان اصل عدمها
وان اطلق اللفظ ولم ترد مكافاه ولا تعليقا حملناه
على التعليق فينا طرد العرف بالمكافاه كان على الخلاف السابق
في انه يعتبر وضع اللغة او الصرف والا صح فيه عزم المولى
اعتبار الوضع ومقاله بعض جواب لقاض كذا
الحكم في جميع الالفاظ الواقعة في المخاصة والشتم كالسوء
قالت له يا ابي او غيرها يا سفيه ايا قواد او يا قريظا او يا
ديوت او يا زوج العجبة او يا قليل الحسبة او يا فلا سرا ويا خيل
او يا سفله او يا احمق او يا غوغا فقال ان كنت كذلك فانت
طالق فان قصد المكافاه او التخلص من العار طلقت في الحال
وان قصد التعليق في كان متصفا بتلك الصفة طلقت
والا فلا وان اطلق معنى ايما يحمل فيه الوجهان والسفيه
الذي يفعل ما يوجب الحرج والقواد الذي يحمل الرجال الى اهله
وخلتي بيته وبن امه قاله المولى والرافعي يشبهه ان لا يحصر

ذلك ما لا ملد فقال مؤلفي الجمع بين الرجال والنساء بحرام
والعزطيان الذي يعرف من يربى بزوجته ويسكن عنده
والديوث الذي لا يمنع الناس من الدخول إلى زوجته والمو
والعباد في الرقعة مؤلفي نستر بجاهدته يعني للناس
والغيبه هي المغي والقليل الحسية الذي لا يغار على أهله ومخارمه
والغلاش الذي يربى الناس به سترى الطعام فيكوت
منه وهو لا يريد بشاره والبخيل الذي لا يودى الزكاة ولا يقصر
الصيف والسفلة والعباد مؤلفي الذي لا يربى للناستين يوم
وامه فالسويحي الاويل ان يقال هو من يتعاطى الافعال البريه
ومغودما ولا يقع هذا الاسم على الانسان بان يتفوقه بادا
كالشمر كاسم الكرم والسيد في تقيضه والاحقر في الروايات
وابوالعباس الروياني مؤلفي بقصت اموره واحواله عن قرابت
امثاله نقصا فامثاله بنا بلا مرجع ولا سبب وقال صاحب المهدى
هو من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه بصحة قال الماوردي
هو من يصنع كلامه في غير موضعه فيا في الحسن موضع القبح
وبالحسن ويقرب منه قول الروياني في موضع آخر مؤلفي
بحاوت بالفعلة والقول وهو يعلم صحة فان كان لا يعلم قبحه
فهو مجنون وقال صاحب السمه والسمان هو من يعمل ما يقصره
مع علمه بفحشه وقال بعلبا لاجز من لا يدفع بعقله الغوغا
قال الروياني مؤلفي بحايط المفسدين والذين يخرجون
على العامة في الاسواق وتخاطب الناس ولا بغية له من وقع
او وقع ضرر قال ابو غاصم النبيل احد العلماء المتقدمين للمقولة
ذلك وقد سئله عن المسله مل است من حضر الماحطة بالكسائر
والماقر بالايول قال لا قال فهل انت ممن حضر يوم عزصر
السلطان ام لا السحور فيقال فلان اجله من فلان قال لا قال

فهل

151
فهل انت الرجل اذا خرج الامير يوم الجمعة جلس له على الطريق
حتى يعبى مكانك حتى يصل ثم ينصرف قال لا قلت فلست العوم
انما العوم من يفعل ذلك ولا يحتقن انما يحتاج الى تحقيق
مدلول هذه الالفاظ اذا حمل اللفظ على المعنى لا المكافاة
واللوسم من قل شعر وجهه مع الخساره مع عارضيه قال الامام
ودفع في الفتاوى ان امرأة قالت لزوجها فلحمود ودي فقال
ان كنت قد كنت طالق وقصد المعلق والذين المعنوي في
معنى من العلة وقيل موصفة الوجه وقيل الدلالة والخساشه
وكان جوا بانه ان المسلم لا يكون بهذه الصفة فلا يطلق
قال القزلا دينة نظر بالزوج وقع في العبادي ايضا ان احلا
قال لزوج الله في محاصمتها لم تحرك لحبك فقد رايت مثل
هذه الحبة كثر افعالا ان كنت رايت مثل هذه الحبة كثر افعالا
طالق وقصد المعلق فقالت الحبة ليست من دوان الاثمال
ان نظر بالما شاكلها ولو بها وعدد شعرها وذلك هو المثل
الحق وانما معنى بالحبة في مثل هذا عن المحولية والجاه وذلك
فما شاكله في الخرافات على هذا الى العرف وتوقع الطلاق
لكثرة الامثال ولا بعد ايضا المثل الى موجب اللفظ فلا يقع
قال الفاضل ولو قال لها في المحاصة ايتي وكوني انت فقالت
دايتي وكوني انت فقال ان لم احسن انما مثل لسببك فاست طالق
وان قصد المعلق لم يطلاق لانه اذا وجهه وان قصد المكافاة
والمغاضبة طلق ولو كانت له انت من اهل النار فقال ان كنت
من اهلها فانت طالق فان كان الزوج مسلما لم يطلاق وان كان
خافرا احكم به فوقع الطلاق فانما سلم بعد حين انه لم يقع ولو قال
ان لم اك من اهل الجنة فانت طالق قال الفاضل فان كان اذ
اذبت وبنحائي الله لا يقع الطلاق ولو قال لها ان عرجا لا

باد بلي فانت طالق فقال له انت عظيم سمحني فقال ان لم يكن
 عظميا فانت طالق لا اليوسعي لا يجوز فيه على مناس المذهب
 الا احد القولين اما ان يراعى المصلحة او بعض موقوف الطلاق
 في الحال حملا على الكفاية ولو نسبت له فعلا صحيحا لرضا
 و الترتيب فقال من يفعل مثل هذا فمراة طالق كان قد فعله
 لم يظن لو قال ذلك وسرقت كذا فقالت لم افعل فقال ان
 كنت زنيبت او سرقت فانت طالق بحكم موقوف الطلاق عليه لا بقرار
 السابق في المولى ولو قال ان كنت ما زنت فانت طالق لم يظن
السابعة عشرة لو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق
 قضى اليوم ولم يطلقها قال ابن شريح لا يظن لان عند تحقق
 الصفة فانت موقوف الطلاق وقال الشيخ ابو حامد يقع في آخر
 لحظة منه فاذا بقي منه ما لا يستع قوله انت طالق بحقوق الشرط
 قال النووي وموافق وموافقا وهو المختار وهو المادري ما قال ابن شريح
 الصحيح وما قاله الشيخ ابو حامد فاستد واما ما سجد او قال ان لم
 ابر عبدك اليوم فانت طالق اليوم فلم يبعه حتى مضى اليوم فطلق
 لان زمن البيع او شئ من زمن الطلاق لا حياجه الى اجاب
 وقوله ولو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق قضى اليوم ولم
 يطلقها فقضى قول ابن شريح انما يظن عقبا الغروب وفيما ش
 قول الشيخ ابو حامد انما يظن قبله وهو ما اورد في الرافعي
الثامنة عشرة لو قال انت طالق في مكة او مكة او في الدار
 او في البحر بقول النوبختي انما يظن في الحال الا ان يكون قولي
 اذا انت بمكة او في الدار وفيه في الجملة انه يحمل على التعليق عند
 الاطلاق ولا الرأى ان طالق في الطلوع وما في الشمس خلاف
 ما اذا كانا طرفي منظرهما لو قال انت طالق في الشتاء وما في
 الصيف لا يظن حتى يحى الشتاء والمادري ان اراد قولها بمكة

دونه اعني ذلك روعي ذلك وكذا اعلمته سوا كانت بمكة ام لا
 وان لم يكن اراده روعي حضوره بمكة دونه لانه الاظهر
 من كلامه فاذا حصلت بمكة تطلقت سوا كان الزوج بمكة ام لا قاله
 النوبختي وقال هو بطل فابدأ التخصيص بعينه فلو كانت
 طالق في مكة فانت لا تطلق قبله **الثانية عشرة** اذا علق
 طلاقها بخالفه امره بان قال لها ان خالفك امري فانت طالق
 ثم قال لا تتكلمين بديا مثلا فكلت لم يظن لانها ما خالفته امره بل
 نفسه قال لا تغتلبا وفيه نظر لان املا العرف يعود به بخالفه
 الامر وحكاية الرد بان عن والده احتمل ان يرد وهو اقبس عندي
 ولو علقه بخالفه نفسه بان قال ان خالفك امري فانت طالق ثم
 قال فومي ففقدت يقع الطلاق لان الامر بالتشيئ يفي من اصداد
 حكاية الامام عن اصحاب وصرح به في الاول المأخوذ من ابن
 الصباغ والرد بان في ضعفة الغزالي ولو قال ان امرتك امر
 فخالفك فانت طالق لم قال ان لم يصعد السها فانت طالق
 فوجعلنا حاد ما يظن لعدم الاستئناس وقاسها لعدم امكان
العشرون لو علق الطلاق على صفة كالتوقا ان دخلت
 فانت طالق ستم قال قبل الله خولك بخرف تلك الطلقة او عملتها
 ولم يدخل على المذنب والمستهور على هذا الوفا لم يخلط طلاقا
 او عملت لك الطلاق ولجعتا فان قال اردت الطلاق المعلق
 صديقي يمينه ولم يتجمل وان قال اردت طلاقا مستدا اطلقت في
 الحال والتعليق بان حاله وان لم اطلق ولم يعبر شيئا لم يقع في
 الحال شي وفيه وجه ان الطلاق المعلق يتجمل بالمجمل فمطلق
 الحال لا يتجمل المين فلا يطلق عند وجود الشرط ونسبه الطلقة
 لا ابن شريح وفي شرح الجليل عن الاباية والنسبة ان الطلاق
 يقع في الحال فعلقا والطلاق في وقوعه عند وجود الشرط

وفي فناء الغاضي انه ان كان السلق كان له يتبع ان كان
 ما اذا قيل لا اذا طرف ولا ظهور له **الحكمة** اذ في العشرة
 لو كانت طالق اذ امضى حين او زمان طلق في لحظة ولو
 قال اذ امضى حقبا وعصرا او مرفقا طالق طلق في لحظة
 واستبعد الامام والعرف لا فقال لا احام والذو اراه ان
 العصر من زمان الحوى انما فاذا انقضوا من العصر والدم
 من من العصر والقاعة بل لحظة لا وجه له وكذا لو قال انك
 طالق حين او زمان طلقت بعد من لحظة وكذا لو قال
 انت طالق لا شهر طلقت بعد شهر الا ان يريد به المطلق
 وباقه مفعول الحال وسامد وذر السوسني احتيا لا يقع
 في الحال لا محروا ام كالمو قال بعتك بلا سنة وقصعة التزويك
 ولو كانت طالق اليوم اذا خا العذوق حلهما واصحها وجرم به
 جماعة انه لا يقع الا طلاقا صلا وقا منها انما يطلق في العقد
 طلاقا مستندا الى اليوم كالمو لا اذا قدم زيد فانت طالق قبله
 بتهروا لا الغاضي عندى ان الطلاق يقع الان ويلغوا قوله
 اذا خا العذ الثانية والعشرة من لو لا اذا قدم فلان فانت طالق
 فاذا قدم محمدا اذا اطلقت راكبا كانا وما سببا وان قدم به
 ميتا لم يطلاق وان قدم بموتى لا الغاضي بوالطبي ان كان
 يوم المهرين عا فلا يقع وان كان محنوقا فيه انضاد وقع وان حمل
 ودم به ان كان بامرته واختبارا فهو كالمو قدم راكبا وان لم يكن
 بامرته لم يقع على المشهور الظاهر في الراقعي وما في حقه خلاف
 لانهم يقولوا طريقا اذا حلف وان لم يكن بامرته لم يقع على المشهور
 الظاهر في الراقعي وما في حقه خلاف لانهم لا يدخل الدار الحمل
 بغير احتبارها انه على القولين فاما اذ اره حتى دخل مسننه وان
 اره حتى قدم مسننه او قدم فاسببا للمهر او جاهلا وهو ممن

منع

يمنع لو عرفها حتى وقوع الطلاق بخلافه لا في وقوع
 طلاق المرأة والناسي والجاهل **السائلة** والعشرة اذا
 علو الطلاق بفعله او بفعل غيره فوجد ذلك الفعل منه
 او من ذلك العيز وهو مكره او فاسد او جاهل به ففي وقوع
 الطلاق طريقان احدهما عن القفال النطع بوقوعه ولا
 يخرج على الخلاف فيما اذا حلفت بالله تعالى على عدم ففعله
 المخوف عليه في هذه الاحوال ومن ضعفه الثانية المشهور
 التي عليها الجمهور ان ذلك يخرج على القولين في الحديث في المحض
 من غير حث ولا منع قالو علقه بعدم دخول الاستطاف او
 الحجب المدة اليوم او بعدم حج الناس في هذه العام لم يدخل
 زيد الاحني الذي لا يلقى لا يمينه واما اذا احرهما عامسا فقال
 اذا قدم فلان فانت طالق فصد ان لا سقي وحدها وكالمو قال
 اذا خا زوجتي فلا فانت طالق وقع طلاقا قطعا اذا وقعت
 مبهرة الامور في حال السنين او الجمل او الاكراه او غيرها كما
 بحث فطعافها ومنهم من جري القولين في صورة الاكراه
 لان المرأة كالألة وان قصد حمل المخوف عليه على ذلك تكون
 يعرف منه انه لا يرى بخالفته اذا حلف لعلامة وفرسه وصاحبه
 وروجه ورسما او قصد سعليه على فقول بعثته ان يكون
 ذلك وادعاه من الفعل لم بحث على المذهب اذا وقع ذلك
 منه في حالة السنين او الجمل وكذا الامام في موضع والغزالي
 لا خلاف فيه ومنهم من جري في الخلاف ويقرب منه علسه
 وهو انه لو حلفا لا يفعل ذاعامدا ولا ناسيا ففعله ناسيا
 لا الغاضي بحث بل خلاف وان وقع المخوف عليه في حالة الاكراه
 لا الغزالي يحمل بخرجه على الخلاف الا في وجه انه قصد
 المخالفة وارت ذلك على المحذور الذي خوف به واقفي في الغضاء

تفي الدين من رتبة الوقوع مثلا ان الاكراه لا ينافي التكليف وما
 حدث في الدين من وقوع الطلاق في وقوع الفعل في احراز النسب
 والجهل والاكراه القولان في حصول الحث بوقوعه فيها في الدين
 بالله تعالى احد ما انه يقع واختاره الشيخ بن المصالح في الطلاق
 ودل عليه قولنا ان العلماء يوزعون في هذه المسئلة واصحابنا لا يرفع
 الطلاق ولا حث في الدين بالله وعدم الحث في الدين اولا من عدم
 وقوع الطلاق وروى في المادري في الترحيم في المسئلة وعلقه عن
 شيخه وشيخ نفسه في القاض في الدين من رتبة في الغالب في الخلاف
 على فعل مستقبل من افعال من رتبة في بقية الحث او لا يقع
 بخلافه ان لا يقع طلاقه بالعقل مع السببان والجهل الا انصرفه
 عن الحث والرفع بقصد العلق على الفعل مطلقا يقع في الصور
 كلها ولغا من يحلف على فعل يقع فلا يمتنع وقوع طلاقه بالسببان
 والجهل الا عند قصد الحث والرفع ومما يسهل معرفة من فعل غيره
 وفعل نفسه في ان المصباح في القولان كالقولين في اذ اكراه
 الصام على الاكل لم يفتقر هذه السببية بعض ترجيح عدم
 الحث اذ الراجح عدم النظر واختلفا لاصحاب في ان الحث في
 الناسي هل يثبت على الحث في المراه ام لا والمرسوم احتلوا
 فثبت من الناسي اذ لا يثبت لان لا يثبت ومنهم من جعله اولا في الحث
 ومنهم من حصص الخلاف في السببان والاكراه بما اذا حلف
 على فعل بنفسه دون ما اذا حلف على فعل غيره ففعله واما ما سببا
 كما تقدم عن ابن رزير في لو احتمل الحال ان يكون قصد يمينه
 المنع من الفعل واحتمل مجرد العلق على الصفة في لو حلف
 على فعله اذ قرينه وجع اليه وعمل بعض قوله ماذ اظنه اذا علق
 على فعل مستقبل او حلف عليه اما اذا حلف بالله او بالطلاق وعمل
 في فعل وقع حاملا بوقوعه او فاسيا في لو حلف بالله تعالى

بالطلاق

بالطلاق على نفي فعل وقع حاملا بوقوعه او فاسيا في لو حلف بالله
 بالطلاق فقال وبالطلاق ان ربه البعث في الدار وكان فيها ولسر
 يعلم به او علم ولسر في قصد يمينه ان الامر في ذلك في طه او
 فيها ايمى اليه عليه ان لم يعلم خلافة ولم يقصد ان الامر كذلك
 حقيقة او لفظية التي متصلة لم يثبت وان قصد ان الامر
 كذلك في نفس الامر او اطلاق في وقوع الطلاق والحث فيه
 قولان مشهوران ووجه من الوقوع والحث في الحالف بعينه
 المعلق بقوله الطلاق بل من يمينه في الدار او اطلاق
 اقد خرج في الدار كالحالف بقصد العلق ووقع الطلاق
 بفعل من الاحتياط في لو قال ان دخل هذا الطفل او هذه الدابة
 الدار اذهب السمور فانت طالق قد حلت في الحساضي
 وكما ان لا يثبت وان حصل له حوز كرها لم يثبت في لو حلف
 ان يثبت لانه ليس له قصد واحتمل في صحيح فلا اثر للاكراه
 فان قلنا لا يحل الناسي لعل يخل عليه في الدار فانه لا يثبت في
 المسئلة وكما ان يخل وهو الاظهر ويحتمل وسواء خلاف في
 ذلك في الامار **السابعة** والعشرة اذا قال ان زانية
 فلا فاق طالق طلعت رديته حيا او ميتا مسقضا او قايما
 سوا كان الزانية والمرتب عا فلا او محبونا صا حيا او متكرا قايما
 والمعتبر رديته متى من يذهب وان قلنا لا يثبت الا ان يرى بين
 او رجله وقد اخرجهم من قوم قايما لا يطلاق لانه لا قصد وعليه
 انما رآه وجبه وجهه ان المعبر رديته وجهه ولو رآه ملقوا فكله
 في ثوب لم يطلاق على المذهب ولو رآه في المنام لم يطلاق ولو رآه
 وهو في ما صاف محلي لونه فوجها واحد ما وهو قول القاض في انه
 يطلاق واحتمل انما يطلاق ولو رآه وهو في ما صاف محلي لونه فوجها
 احدهما وهو قول القاض في انه يطلاق واحتمل انما يطلاق

سعدا على اللون طلعت ولواراه متاله في المرأة او في اللان الصا فيه
لم يطلو ولوق لا امرأة العتيا فهو يعلق يستحيل فلا يقع في لراح
وفلر ختم على احناعها بمجلس واحد حيث لو كانت حصرة لرام فعل
مذالوق لا اردت الرويه بالعين فوجها ان اصحها انه لا يقبل طاهرا
والفاضي لو حلف لا ينظر الى وجه نفسه فراه في المرأة حيث لا
مصور الا كذلك ولوراه مكرمة في الحث العولان. **الحاشية**
والعشر ولوق لان مسست فلا فانت طالق طلعت اذا مسست
شيئا من يد به من غير جابل حيا فان او ميتا ولا يطلو عس شعرة
ولا طفره والامام والوجه القطع وان جرى فيه تردد في
الظهاره والرافعي والاستبه بحج الردده **السابعة** سنة
والعشر ولوق الطلاق بالضرب طلعت اذا حصل الضرب
بالستوط او غيره او الكسرا والاذر سوا كان في غير جابل سوا كان
المضروب صاحبيا او سكرانا او مائما او مقي عليه غا فلا او مجسوتا
ولست شرط الاحساس به وفي الشرط الا بلام وجهان استمرهما انه
لست شرط وانما حرزم به الما في لا وفي الا مساس بمحامل
مع احاقق وما لا اليه الامام ولا يكتفي الا بلام من غير ضرب
كالوضع عليه حجر ابقيل حتى يصدم حته والمصدم بحجده
لا يكتفي والمعية من الضرب بالصفة عالم بولم او دون بحث فو لم
كان في ضرب الميت والرافعي فالرواية استا لا خلاف
فيه وقطع السر والعرض ليس يعرف فلا يطلو به وكذا القرض
بالاطفار وقطع بعض الاعطفا ولولاه او رفته فوجها واحدا
انه **الحاشية** **السابعة** والعشرون ولوق الطلاق فقد
زيد وقع فقد حيا كانا وميتا ولوق لان قد مات فلا في السجدة
فانت طالق غير كوز القاذف في السجدة سوا كان المقدوف فيه
ام لا خلاف ما لوق لان قلت فلا في المسعد فانت طالق فان

بحر

اسركت معها فان اذ المستا دكة في تعليل طلاقها برحو
الدار يعلق به وان اذ المشتا دكة في وقوع الطلاق عليها
عند وقوعه على الاو يل بدخولها طلعت عند دخول الاول
ولو هذه الدار لم تطلق في الفاضل فان اذ المعنى الاول لم
يصح على طاهر ما يقوله المتأيد ان من قال لا معنى في مسك لا
تعتد به ولوق لان دخلت الدار فانت طالق قبل هذين
وامتار الامانة الا حيا لا ابن الحداد ان دخلت لا وله طلقا
جميعا وان دخلت الثانية لم تطلق واحدة منها لانه علي
طلاق الاول فالحد حوله ثم وجع عنه وعلق بدخولها طلاق
الا حيا يعلق به ولا يصح رجوعه عن طلاق الاول الى
معلق طلاقها بدخولها الدار ولا غيره على طلاق كل
واحدة منهما بدخولها من دخلت منها طلعت ومن لم يدخل
لم يطلو ولوق لان ان اذ يعلق طلاق الثانية بدخول
الاولى طلقتا بدخولها وان اذ يعلق طلاق الثانية علي
دخولها من طلعت كل واحدة منهما بدخولها وان لم يرد شيئا
فان لم يحمل على الاول ملكون دخول الاول موقعا طلاقها او على
الما في ملكون دخول كلاهما موقعا طلاقها فيه وجهان الاول
بغالب ابن الحداد ولوق لان لم اطلاق عند الما في وسط
السوق فانت طالق بالحيلة ان يدخلها في عمارة ويطاها
فيها ولوق لان اذ ابلغ ولدي الحثان فلم احسنه فمرا طالق
في الموسني الذي اراه انه اذ ابلغ عدا حثان الحثان فلم
حسنه حيث لا لم يرد فيه توقف وسعدا لا مكانا
لوق لان اذ ابلغ ولدي العبد فلم اعلمه سقيد لوقا مكانا
وفي العبادي وفيه عندنا يوم السابع من ولادته ويغيب
منه ما دفع سقدا ان رجلا لامرأة طالق ان افطر علي

سالم

حار ولا يارد فاستفتى فيها ابن الصباغ فقال لا تحت لانه لا
بد له من فطره على احدهما واستفتى فيها الشيخ ابواسحاق
فقال لا تحت لانه لم يصرف فطره نحو الله لانه عليه
السلام في الحديث فقد افطر الصابغ لابن الغزي وهذا
صريح مذهب الشافعي والاول معتق مذهب مالك قلت
وسألت عن الغزالي في الايمان ما وافق قول ابن الصباغ
قال ليس صحيح ولو قال ان سألت فلا فاسهر وعرضا وتسل
الحث والمساكنة معه في جميع الشهد لا تحت بالمساكنة معه
ساعة ولو قال امرأته طالق فافطره الكوفة وقد كان يوم
الغضب لم يكد لم ياكل ولم يشرب قال لا يوسخى فاستفتى قولنا
انه لا تحت لانه لا فطار ساول المأكول والمشروب وهذا
موافق لعنوى ابن الصباغ المتقدم قال ولو حلف لا يعيد
في الكوفة فقام بها يوم العيد ولم يخرج الى المدينة
لاحت ايضا وانه لو قال ان طالت اليوم الا دعفا فافطره
فانظر عينا فافطره حث وان قال ان طالت اكثر من عشرين
فانظر خبر ابا دم وكذلك وانه لو قال ان ادركت الطهر مع الامام
فامراة طالق فادركتها بعد الركعة الاولى لم يطل في
قياس مذهبنا قال لا يفسخ وفيه نظر لان الطاهر لا يقع
لانه لم يردك الجميع وانه لو قال لعدة ان من سكا الا نوحا
فامراة طالق فمعه احد من معين احدهما اعتب والآخرين
في يوم واحد كانه قال ان ضربت كل واحد منكما الا في يوم
ا ضربت الا هزينة فمعه هذا تحت بضربا حديما في يوم
وضربا لاخر في يوم اخر والثالث انه يرد الامتناع عن كل
ضرب كل منهما الا في يوم واحد من غير ان يعقب اجتماع
الضربين في يوم واحد فعلى هذا لو ضرب احداهما في يوم

والا

والاخر في يوم اخر لا تحت واذا اطلق فالحمل على المعنى الثاني
اويل وانه لو طلق نسوة طلقة واحدة ثم قال كل امرأة ارجعها
من طالق كذا طلت فلا فافرج امرأته ثم طلق فلا فافرج
اخر طلقت لا ويل ودرا التامية فان كلمة مرة اخرى طلقت
التامية ايضا وانه لو قال ارجع امرأته ارجعها طالق ثم ارجع
نسوة ثم مات يقع الطلاق على امرأته واحدها وطريق
المسئرين حتى لو افضت العدة من ذلك الوقت لم يرت ولو
دخل بها فقلبه مهر مثلها ولو ارجع حفصة ثم عمر ثم طلق
حفصة ثم ارجعها قال لا اذا انها تطلق لا بما صار دت
بالاخيرة اخرة بعد ما كانت اويل وانه لو طلق طلاقا سكا
امراة فهو محمول على العقد ومن الزط الا ان يخوف
وانه لو تخا صهر الزوجان في المراءدة فقال ان لم يحل الساعة
لا الفراش في طالق ثم طالت الحصة من نصف الساعة
ثم دمت لا الفراش في قياس انما تطلق وانه لو قال ان كل
سنة ادم فانت طالق في قياس انما تطلق بكلام الواحد
والاثنين الا اذا اعطيناهما حكم الجمع وانه لو قال ان دخلت
الداء فبعد من هذا طلق فلا فافرج طالق فافرج ارجع ارجع
اراد فيقبل به وانه لو قال ان طلقا عبيد يرق فامراة طالق تحت
على ما يفضيه القياس من ملكاه معا حتى لو ملك احدهما عبيد
ثم باعه من الاخر لم تحت ولو قال اذا البست لي حيا طالق
فلست على النواحي تحت على قياس المذهب وانه لو قال ان
اعدست هذه اللبلة فامراة طالق فاعسل من غير حنابة
وقال وصدت الاغتسال من الحنابة في قياس ان لا يرد لا
يقبل في الظاهر وانه لو حلف في حنك الليل بالطلاق
ان لا يكلم فلان لا يله ولا يله له فغلبه ان لم يمتنع من كلامه في

اليوم الذي فيه ولا فاس لو كلفه بغيره الليل والله لو كان وذكر كلاما
 بالجمعة فيه بعض فقهاء الانعام ان استمع احد حرام ففعل
 فانت طالق فطلعت طليقة رجعية وخامعها لا عدتها من ان
 يبنى وقوع الطلاق على الخطاب بل يندرج تحت الخطا ويحكم
 ان يقال لا تطلق لان عزمه منعها عن غيره والله لو قال انت
 طالق من دخلت الدار مني او دلتا او عسرا او اني لا اردن انها
 تطلق واحدة ان دخلت الدار مني او دلتا او عسرا او اني لا اردن انها
 وان اذاد وقوع الطلاق بالعقد المدة فبمع التلاف وتلقوا
 الزيادة والله لو كان حرجت من الدار فانت طالق والمساو
 لستان لا خط فيها فخرجت لا التمسك فالذي يعصبه المهر
 انه ان كان بحيث يعد من حيلة الدار ومراقبتها لا تحت والا
 تحت والله لو كان لا يورث ان تزوجت ما دامها حين فاسرا
 طالق فمات احد ما تزوجت فماتت فانت طالق وان التمسك اذا
 لم يكن له لفظ سعيه لا فعل كما اذا حلفت لا تسرب لعلنا
 فانت طالق ما لا تحت والى فنتي فانه لو حلف ان لا يعطيه يفضل
 من الرمح ادهه السهم فنتزع الرمح واذا حلف به ومعا اخر
 فطعنه تحت والله لو كان ان شتميني وان لعنتيني فانت طالق
 فطعنته لا تطلق لمطعمهما وهذا هو قولنا بعدم عزاي
 الصاع في قوله ان دخلت الدار طلق وخالفه غيره وانما اذا
 خرجت للقرعة المضافة فتا لان ملكة هذا القرعة من بلاثة
 ايام فانت طالق فخرجت من ملك القرعة لملائه ايام واقل
 ثم رجعت اليها فلا ينبغي ان تحت والله لو قال في نصف الليل
 ان بت مع فلان فانت طالق فخرجت من ملك القرعة لملائه
 ايام واقل ثم رجعت اليها فلا ينبغي ان تحت والله لو قال
 في نصف الليل ان بت مع فلان فانت طالق فماتت فماتت

الليل

الليل تحت على ما يقتضيه الفياض ولا يشترط ان يستجمع
 الليل ولا اكثره قال النووي المحتار ان المسح يحل وطلعه
 على اثر الليل اذ المراد منه ما سبق في بيته من لكن
 الظاهر تحت من لا وجود للفرقة **قلت** ونفتا وب
 القولا اعتبارا اثر الليل فانه قال فيها اذا قال ان سبي
 من الليل في هذه الدار في مرة طالق بماذا احتسب اعتبارا وعظم
 اللبلة او لا بالراعاة فانه لو حلف ان لا يعرف فلان وقد
 عرفه فوجبه وطال صحته معه الا انه لا يعرفه بحديث
 ظاهر المذهب وبه لا اشعر الاسرا فادي والله لو كان تحت
 على ثوبك فانت طالق فوضع راسه على مرقعه له لم يطلو كما
 لو وضع عليها فماتت او حلف فانه لو حلف ان لا ياكل ما لا تلاف
 فنت ما حلف لا لفظه واحده تحت وهذا هو ساهذا فظ من
 طعنه قال النووي ومما استكثرت والمحتار في صورة
 الشاربيناه على اختلاف في انه يملك بالاحدام لا ان قلنا
 بالاصح انه يملك واما في صورة خلط الارزاد والاشراك
 في الاكل من المختلط ففيها فظ لا يملك في من المختار وحده
 والا يخرج على مسئلة الضيف فانه لو حلف بالطلاق لا
 حكم احده ابا الا فلا فافلا فافلا فافلا جميعا تحت فافلا
 قال لا اظلم الا هذا وهذا حكمها جميعا والله لو قال ان
 دخلت دار فلان فماتت فماتت طالق فماتت فلان فماتت
 ثم عاد اليها فدخلها لم يطلو لانه ليس له ادمه والله لو قال
 ان قبلتك اليوم فماتت طالق فماتت يوم الخميس فماتت يوم
 الجمعة فالضرب لم يطلو فانه لو قال ان عظمك فانت طالق
 ففرض صبيها ففعلت فانت طالق ففعلت فانت طالق ففعلت
 حلفان لا يصوم زمانا تحت يصوم ساعة من يوم اذا قلنا

بمن حلف لا يصوم تحت بالسرور فيه واذا حلف ان يصوم الامام
 فاما ان يحلف على ايام العمد على صوم بلسه ايام ومو الاولي وكسو
 حلف يصوم من ارضه برصوم يوم لا سماء له عمل ارضه وانه لو
 قال ان كان الله يعذب الموحدين فامانة طالق يقع الطلاق
 قال النووي هذا اذا قصد ان الله يعذب واحدا منهم فان قصد
 ان كان يعذبهم كلهم اذ لم يقصد شيئا لم يطلاق لاحصاء العدد
 ببعضهم وانه لو قال بالعصية ما معناه بالعربية على ما فيه بعض
 الايمان ان معدودا على حد يلقى فانت طالق فطاهر يقتضي
 وقوع الطلاق والسهة اذ الفاء على نفسه وانه لا يسميه امرأته
 باللعان لحلف ان لا ما لا حراما ثم قبل علما او لمسه تحت الصوم
 لغتة بخلاف ما لو قالت فعلت هذا حراما فقال ان فعلت حراما
 فانت طالق لان هناك رتب كلامه على كلامها وانه لو قال انت
 طالق من حرج من الدار ثم قال لا يخرجني من الصفة ايضا فخرجت
 من الصفة لم يطلاق لان قوله لا يخرجني من الصفة كلام مبني
 وعن الزنا فان لا يجرى عاصم العاصي وانه لو قال انا طاهر القدر
 الذي يطحنه فانت طالق فوضعت القدر على الكافور واوقد
 عذبه لم يحن وانه الوسخ المتورع لا يجرى ووضعت القدر فيه
 وانه لو قال ان كان في بيتي نار فانت طالق فكان فيه سراج
 حث وان ما لا سائل ما رالحلف لا نار في بيته وكان فيه
 سراج حث وانه لو حلف ان لا ما طر من طعامه فذفع الله اليه
 الحبة فحبه حرم من عنده لم يحن لانه سسمه لك وانه لو قالت
 المرأة لزوجها لا طاعة لي معك على الجوع فقال ان كانت طاعة
 يوما في بيتي فانت طالق ما نوي المحاراه فحصر حصة الصفة
 ولا يطلاق بالجوع بين ايام الصوم وانه لو قال ان فعلت هذا

فانت

فانت طالق فباعنها واسر فاحرب ودخلها لم يطلاق على
 اظهر الوجهين وانه لو قال ان لم تلو في احسن من العمد وان
 لم تلو في احسن من العمد فانت طالق فبعض عليه الشافعي
 والاصحاب واذ لو قال ان لم احسن احسن من العمد وان كان
 زنجيا استودقك الراقعي ولو قال اضوا من العمد فلا علم
 جواميم فيه وانه لو حلف انه يعمل معها فابسر ما ضره فقال
 سردي لم يطلاق لانه لا يضرب على الاحتسان والعطا وانه
 لو قال لا اخذ من ماله صدي وطلق زوجته واخذ من ماله
 لم يحن لانه ليس بصهر وعن ثوري الحنظلي انه لو قال
 لامرأته ان قصدك بالجماع فانت طالق فقصده المرأة
 فجماعها لا يطلاق لو كان قال ان قصدت جماعتك طلقت
 وعن ابي العباس الرواسي ان رجلا كان سخر امرأته فقالت
 اصنع لي ثوبا ليكون لك فيه اجرا فقال ان كان في ثوبي اجرا
 فانت طالق فقالت قد استعفت في ذلك ابراهيم بن
 يوسف العالم فقال ان كان ثوبه من يوسف عالما فانت
 طالق واستعفى ابراهيم بن يوسف فقال لا بحث في اليدين
 الاولة لانه مباح لا اجر فيه وبحث في الثانية لان الناس
 يسمون على عالما وفيل بحث في الاولة ايضا لان الانسان
 لو جرت في مثل ذلك اذا قصد البر او اذ كان المهر دخل الفتر
 وصحة الرواسي ورواي لا معنى للحلف فيه لانه
 ان قصد الطاعة كان فيه اجر وبحث في الاولة ومقتضى
 الصور المذكورة انه لا يحن لانه لا يقع منه فيه الطاعة
 قال شافعي ان لم يلو في الشافعي افضل من ان يلو في غيره
 طالق واذ حلف ان لم يلو في حصة افضل من الشافعي
 فان حلف طالق ولو الا يطلاق امرأته واحدها فامر في مسله

وقال القفال لا اتي في هذه المسئلة وعن مجموع بن ابراهيم
 المروزي انه لو قال السني ان لم يجرى الخبز والستر من الله فامر بال
 طلاق وقال المعتز ان كان من الله فامر بالطلاق او قال السني ان
 لم يجرى او جاز افضل من علي فامر بالطلاق وقال القاضي ان لم
 يجرى علي افضل من الله فامر بالطلاق مفع طلاق المعتز
 والرافضي ووافقهما قاله القاضي فسدل عن سنان حلف
 بالطلاق من مزل العاكة في صلاة لا يصح صلاة وحلف
 حنفي بما يصح فقال ما يقولون في سابعي امضه وصل ولم
 يوضا لحلف بالطلاق في الرض سقط فامروا لوفه هناك يقول
 نه هنا والاعتقاد ان حكمه في فروع الطلاق على وجه الحنفى انه
 لو قال اقرعني هذا البيت عن فاسك فان دخلت فوجدت فيه
 سني من فاسك ولما كثره على اسك فان طلق فدخل البيت
 فوجد فيه ما دنا لهما منهم من قال لا يطلاق للاستحالة ومنهم من
 قال يطلاق عند الناس فكل موته او حوته وانه لو تخاصم
 الزوجان في حرج الزوجة حلتوفه الوجه فعدا خلفها وقال كل
 امرأة في حرج من الداد حلتوفه الوجه لمفع نظر الا حلت عليها
 من طالق فصحت كلامه فزجعت ولم يقع نظر العيز عليه طلعت
 ولو قال كل امرأة حرج حلتوفه الوجه لمفع نظر الاجاب
 عليها فطلعت فزجعت ولم يصح ما اجتمع لم يطلاق وسيل
 بعض اصحابنا عن حنبل قال ان لم يجرى الله على العرش فامر بال
 طلاق واسعري قال ان كان على العرش فامر بالطلاق وقال
 ان ادخل الحنبل المعنى الذي ورد به القرآن لم يطلاق امراته ولو قال
 ان كان في كفي راء امر اكثر من بلاه فامر بالطلاق فكان في
 يده اربعة لم يطلاق والرايد على بلاه دواهم لا دراهم وسيل
 السافعي عن هذه المسئلة في العشق فاجاب بهذا وفسر

العاص

العاصي المسئلة فيما اذا كان في يدي اكثر من بلاه كراه
 اي يسوي بلاه من غير اضافة له لانه كان في يده اربعة لا
 يطلاق قال ولو قال اكثر من بلاه فكانت اربعة في يده اربعة لا
 ابن الصلاح انه لو حلف لا يخرج فلان من الحبس حتى يبيت في
 منه حقه وقد وكل وكلاما مطلقا فخرج لا يقع طلاق الا ان
 يكون من بعد اخراج الزميل اخرج من الحبس حتى يبيت في
 اخرج فلان في اخرج وبله باذنه وفيها ايضا انه لو قال لهما
 عند نسوة استمدوا على ان غيب عنها سنة فاما لهما زوج وما
 من بلاه فامر فهدا الطاهر اذ اذير والزوجيه بعد سنة
 وفاقيت ذوالها بذلك محكم بحكم بصفة الاقرار طاهر ولها الزوج
 بعد انقضاء عدتها واما باطنا مستوقف على ان يكون نوى الطلاق
 بذل الشا ومحمد منه غيره من اسباب الفرقة قال ولم يجعله افراد
 من اجل قوله استمدوا على ان غيب عنها سنة فاما لهما زوج وما
 لا احره في فناء والنووي من رجلا في الغلامه اعمل الشغل
 الغلامه فقال لا احشيه فقال الطلاق انك تعرفين
 مسكن الناس ثم عمدا الغلام ذلك الشغل فاجاب بان قصد
 بذلك ان الغلام حاد فطعن به ومولا تخفى عليه غالبا
 الامور العرفية محقة لم يقع طلاق وفيها ايضا ان رجلا
 حلف بالطلاق من زوجته لا تزني مع امه الا الحام فهذا اذا
 ذهبت الام او لا لحقتها الزوجة واحتمل في الحام حيث قال ان
 قصد منها من اجتماع في الحام حيث والافلا سوا قصد
 منع الزنا بوجوه او لم يجرى قصد وفيها انه لو حلف بالطلاق
 ان الله يحكم بالقران على هذه الروايات السبع والاشوا المردية
 عمر لما بعين لم يثبت في فتاوى القاضي ان زنا زناه لو قال
 لا حية على الطلاق لو سارت مكانا اسبعت نفسك خيرا

فان كان يعلم ذلك منه ويطنه لم يحتسب الا ان يقع خلافه
وفيها انه لو قال لزوجتي اني اريد ان اطلقك فقلت لك استهزأت
طالق فقلت تمام بلسانك خمسة ثم قلت لا اريد فقلت ان اريد
المعلق على الغول او الرضى وقع والراعي خمسة وارضى
وان اذاد المعلق على المصير لم يطلاق في اتمام الحبر لو حلف
خالف عا اتمام الحجاب في مسامحة حكمنا بصدقه بين الاحاديث
صحيح لم تحتسب الاجتماع الميسر على صحته واعترض عليه الشيخ
ابن الصلاح في القليل بانه لا يحتسب فان لم يحصل الاجتماع على
صحته للشك في الحث ولو حلف كذلك على حديث ليس بهذه
الصفة لم تحتسب فان كان رواية فلا يعلق على عدم الحث
بالاجتماع واجاب عنه بان المضاف لا الاجماع القطع بعدم
الحث ظاهر اذ اطلاقا وعدم الحث في المسئلة في الظاهر
مع احتمال الحث باطنا ويحتمل كلامه عليه وهذا الخراف
مبنى على مسئلة مختلفة في ما هو ان ما في هذا من الخافين صحة معارضة
او ضطوفا ففقال بعضهم هي معلومة وهو الذي بناه الشيخ جوابه
عليه واستثنوا من هذا ما قد رجع فيه عليها معتد مسكن
الحفاظ لعدم الاجتماع على بلعه بالقول وهو موضع قليل
جد او قال الاكثر من والمحفوظ في ضطوفا كغير ما بين
الاحاديث الا ان هذه يجب العمل بها لصحتها ويطعن
الامة لها بالقبول وبغيرها لا يعمل به الا بعد الشك عنه
واذ تراين برهان الا انك اذا استدعيت ما حملوا الكلام برام
على انه لا تحتسب طائرا ولا سمكة الترام الحث والاجماع
ثم اذا حلف كذلك على ما فيها وهذا اصح الكتب بين القرائن
وكذا بالخبر اصح من كتاب مسلم على الصحيح وما انفقا
عليه اصح ما انفرد به احدهما ثم ما انفرد به البخاري على الصحيح

نز

ان لو قال لزوجتي طالق فقلت لك استهزأت فقلت لك
لو قال العبد لسيدته اعطني فقال لها ما تريد اعطيتك ولو قال
لامرأته خذني اليوم من هذه الدار فقلت لا فقال ان لا يخرجني
منها فقلت طالق وقع ولو قدم المعلق بالخروج على الاثر اخرجها
طلقت ايضا ما فيه لوقال لامرأته اطلقك احيا طالق
تلاها الساعة فان اذانت احداها قبل الاخرى علمنا ان الطلاق
وقع على الباقية يومئذ فان كانت قد حاصت نكاح جعفر
قبل موت صاحبها فقد انقضت عدتها وان كان وطئها في
عدتها هذه ومن لا يشترط عليه مهر مثلهما وعليها العدة من
يوم دفع الطلاق ولا يحل لغيره الا بايقضا العدة من يوم
الوطئ لوقال طالق ان سالتني الخلع ان لم اخرجك لمعك
فقلت واني حرة ان لم اسلك ذلك قبل الليل ان سالتني
الخلع فقلت لزوجي خالعك على الف فعطيتك فقلت لا لئلا
يجب واحدة منها وفي الاصل لو قال مني فقلت مني فقلت
امري فقلت طالق فقلت لا يعطاك من مالي شيئا لم تحتسب
انه لا يجوز له الاطعام ولا لهما الاستفاد ولو قال ان دخلت
عليك فقلت طالق فقلت لا يعطاك من مالي شيئا لم تحتسب
وفيل لا يطلاق الا بال دخول ولو علق طلاق امرأته بزمان فلا
وهو حسن المظن به بعقد انه لم ينفذ فكان قد رماها باللعن
يجب عليه ان يجبر به الخالف سزاو ولو قال لامرأته ان قال
لا امرأته يا قريظان فقلت طالق فقلت له فطلق فان اذاعده
صدق بيمينه قال ولو قال اسطالق ان لم اعطك مائة دينار
فقلت الطلاق فقلت طالق لا تحتسب اذا لم ار والطلاق
واما اردنا ما قال ولو قال لامرأته ما دبت ان اطلقك
فقلت ان اردنا الطلاق فقلت طالق لا تحتسب ان لم ار

ثالث طالق انه يحتم بالسفر القصير ولو الى سائر السبل
لا يفسد السفر الى طويل وقصر ومنها انه لو قال امراه من
سهمي خول الدار طالق معلق في ذلك بالسهمي في الحال دون
المستقبل وانما كان كانت صبيحة مستقبل لكن لا يوارثها هنا
الا الحال فلو استمها بعد ذلك لم يطالق **ن**

باب الرجعة

وفيه بابان باب في الاركان والاحكام وباب في التراجع فيها
المادة الاولى في اركانها واحكامها وفي فصلها **الاول** في اركانها
وهي ثلاثة الرجوع والمرأة والصيغة **الركن الاول** المراجع
ويستلزم فيه اتمية النكاح والاستحلال فلا بد ان يكون بالغاً
عاقلاً غير مسرود فلا يصح رجعه المجنون في المرتد والصبي لم يند
النكاح على القول بخواتم النكاح في الرجعة وهو الاطهر ولا يقرض
ذلك في حق الصبي انتهى وقد جزم الحنبل بهه او ضابط من
ملك الرجعة في العقد انه كل من طلق رجعة طلاقاً فقتضى
وجوب العدة بغير عوض ولم يستوف عدداً الطلاق الذي
ملكه فخرج منه من قال بوجوبه بفسخ النكاح منه او منها او
بافساخه والمطلق طلاقاً لا يفسخ العقد وهو طلاق وغير
المدخول بهما ولم يستدخل ما ولد له الذي حلل بهما على الحديث
واما على المتقدم فله الرجعة في عدتها على الصحيح ومن طلق
بعرض من الزوجة او غير ما دس استوفى ما ملكه من الطلاق
ومولاه من طلاق في الحرس او كانت الزوجة اوامة فله
رجعتاً اذا اطلق المقتضين فتقدمت في طلقين في العدة
سواء كانت الزوجة حرة اوامة فملك رجعة واحدة اذا
اوقعها مسفردة ولا فرق بين ان يكون الطلاق بالصرح
او بالكايه ويدخل في الضابط ما اذا كان الطلاق بالاحار

نحو

نحو بان طلق المولى بالاحبار او اطلق عليه احكام وما اذا اطلق
نفسها بملك الزوج وما اذا قال لغير المدخول بهما ان وطئناك
فان طالق ثم وطئها فان له الرجعة ويصح رجعة المحرم على
الصحيح فلا يوقف رجعة العبد على درسيده على الصحيح
ورجعة الغاضى على الخلاف في ان الطلاق الرجعي يقطع بذلك
النكاح ام لا فعل الاول ينف على ذنبه وعلى الباقي لا يستعبر
الامام ولو طلق الرجل طلاقاً ثم قال اسقط حق الرجعية او
طلعتها على ان لا رجعة له لم يسقط شرطه في الولا والرجوع
في الهبة **الركن الثاني** في الصيغة وحصل الرجعة باللفظ
الصرح الدال عليها والصرح قطعاً استوفى لفظاً وهو مولاه
الفاظ رجعت وراجعت وارجعت اذا وصله باسم المراه او
ضمها او استادها اليها فراجعت هذه وتصح ان يصفها بالنكاح
او بالرجعية او لا بنفسه فيقول راجعتك الى نكاحي او الى رجعي
او لا بنفسه فيقول راجعتك من الطلاق ولو قال راجعتك
بالحبة او بالكرامة او بالانكاح او بالهوان او عداه بلفظ الى يقال
الى المحبة الى اخره رجعت فان قال اردت ان كنت احبك و
اهيئك او ادلك في النكاح فراجعتك لا عندك لا فاكنت
عليه صحت الرجعة وان قال اردت انك كنت احبك او اهتمك
او ادلك قبل النكاح فرددت الى ملكك الحال لم يحصل الرجعة
وان طلق او تعددت مراجعته بموته حصلت الرجعة لانها
المهتومة منه قال الرافعي وقوله للمحبة والامانة الطاهر منه
العلل الاول وابسته الاحتمال فيه ومنع كونه صريحاً بغيره
الزينة فان لو قال احببت راجعتك او سببت راجعتك فان
اراد به اخباره براحته من بعده لم يكن رجعه وان اراد بحالها
بذلك فطريقان احدهما يصح وثانيهما انه على الوجهين في

صحة الرجعة بالكفاية وفي لفظ الرد والاداءة او احدهما
 انه صريح في الرجعة وجزم به جماعة وادعى القاضي الاتفاق على
 وقا بينهما لا رضى كفاية وبالكفاية انما يصح اليه والى النكاح
 كان صريحا والافلا في لفظ الاضناك بلفظ ارجعه اوصحها عند
 المعزى والرافعي ونسبه بعضهم الى الضران صريح والرافعي
 وعلى هذا المستند ان لم يجرى في استراط الاضناك الخلاف في المقدم
 في لفظ الرد الذي اوردته المعزى انه يستعمل في قول اسفلك
 على وجهين مع حكايته الخلاف في استراط هذا وما بينهما
 انه كفاية وصحة جماعة فيما في صحة الرجعة من عمل الخلاف
 الا انه وادعاه انه ليس بصريح ولا كفاية وغير بعضهم عن الاولين
 بالقولين ولو كان كذلك ادركت عليك فلهذا اوجه احدهما انها
 صريحة في الرجعة والباقي انما ليس بصريح فيها وما كانا
 والباقي انما ليس بصريح فيها ولا كفاية فلا يحصل الرجعة بواحد
 منهما وقيل الرواية لا موطاها المزمع في الخلاف شبه الخلاف
 في انعقاد الايجار بلفظ البيع وتحتسب الرجعة بغيره لانكاح
 بصيغتي الاجاب والقبول وجهان فالماستر حسي وجماعه حصل
 وبذلك لا يحصل الاحتار ابن القادر ولعله ظاهر ولا يتحقق
 نكاحا فطعا وفي صحة الرجعة لغة العربية من جميع اللغات
 طرف احدهما انه ان احسن العربية لم يصح بغيرها وان لم يحسنها
 فوجهان وقا بينهما انه ان لم يحسنها صح بغيرها وان احسنها
 فوجهان وما كانا بطريقين المتقدمين في النكاح وقا بينهما القطع
 بالصحة مطلقا والرافعي وبعضها المتعرض لمعنى النكاح
 بالقادسية لان الرجعة راجعة وحدها لم يشتر فيها رضى
 رجعة الاخرى لا سيما في الخصاير صريح الرجعة في
 الالفاظ المتقدمة وجهان ظاهرهما نعم وقا بينهما لا وكلاهما

نوحى

نوحى بمصود مما ذكر من صريحها وفيه قولان احدهما انه لا يشترط
 بل يستحب فان لم يستشهد ففي استصحابها لا يشهد على الاقرار بها في
 العدة وجهان نسبة بعضهم الى الجديده ومقابلته للعدلة
 والرافعي لا يصح هذه النسبة فان قلنا لا يشترط صحة النكاح
 مع النسبة فان قلنا يشترط ليرفع بها فالقول لا ويحتمل ان
 يصح لان الرضى قد يفتقر اليه في وجهان ما بالكفاية
 حصلت بالكفاية وان كان قادرا على المطلق في التولية ويصح
 رجعة الاخرى بالكفاية لانها ابلغ في الاقحام من الاستسار
 ولا يفرض رجعة المراجعة بالزوجية فلو لم يراجع رجعت
 فلهذا صح ولو كانت مطلقة عما به مقابل راجعتها وبعبارة
 دسبها فان قلنا يجب الاستسار وصحة الرجعة والا فلا ولا يقبل الرجعة
 المتعلين ولو كان اذا اجاز است السهر وان دخلت الدار وان قدم
 زيدا وتعلق كذا او راجعتك اذا احاطت العدة لم يصح وان حصل الشرط
 ولو لم يها طلعك او اذا اطلعك فقد راجعتك ثم طلعها لم
 يحصل الرجعة وهذا لو لم يراجعك ان شئت فقال شئت
 خلاف ما لو لم يثبت او ان ثبت بفتح الهمزة ولو لم يها راجعتك
 ثابت طالق ثم راجعها فلهذا اوجه اصحها انها مطلق وقا بينهما لا
 والمعلين لاغ وبالله ان الرجعة لا تصح وللخلاف المسافات لا
 الخلاف في ان المشرط بوجده مع الشرط وعينه ولا يحصل الرجعة
 بالمغل كالوطي والاستمتاع بما دور الفرج والنسب والنسب
 والنظر الى الفرج وفيه وجه عزيمته بحصوله كذا
 حسيقة سواء انما الرجعة منها ام لا ولو لم يراجعك اسر كان
 كالاولى راجعة لا رجعة **الرجعة الثالثة** محل الرجعة رضى
 المرأة ولا يشترط رضاها ولا علمها ولا رضى وليها ولا علمه ولا
 رضى سببها ولا علمه ان كانت منه لئن استحب لا اعلام

ولست طمها امران قبولها الجمل وتعيينها وانما ما في العدة
 الستة ط الاول قبولها للاستحلال فلو اراد الزوجان
 اواحدهما في عدة الرجعة فراحعه في تلك الحالة ثم اجمعا على
 الاسلام فمها لم يصح الرجعة ولا بد من استئذان في الاسلام
 وخرج المخرج قولنا انها موقوفه فان اجمعا على الاسلام في
 العدة بان صحتها كالطلاق والافتاد لم يثبت اليهم بخلاف
 ما اذا كانت حايضة او نفست او صامتة في دهرها ان كان
 محرما اذا اجمعا منه ولو ارادوا احدهما بعد الدخول ثم
 طلقها في العدة وواجمعا فيها وقف الطلاق فان اجمعا في
 الاسلام فيها بان وقوع الطلاق دون صحة الرجعة ولو كانا
 كافرين في سلبت بعد الطلاق فراحعه في عدة محلله لم يصح
 فان اسلم فيها احتاج الى استئذان في الرجعة والرجعة في حالة
 محتملها او نيتها فيما اذا اسلم الزوج قبلها كالرجعة في حال
 ردها السابق بعينها فلو طلق احد الرايين ثم قال قبل ان
 يحينها واحقت المطلقه مسكها لم يصح ان كانت المطلقة مسلمة
 وان كانت معينه ونسبها فوجهها واحد بما لا يصح له تعدد
 استباحة البضع فلا يصح في غير موضعها كالسكاح وانما فيها
 يصح لانها لا تنقض في حتم الطلاق فلما اجمعا الطلاق
 بين غير معين صحت الرجعة ايضا ولا اشتراط تحقق الطلاق
 وجهان الاول ان قدم زيدا ولم يعلم من قدم ام لا فراجع
 ثم علم انه كان قدم في صحة الرجعة وجهان من القولين
 فيها لو باع مالا به ظاهرا حيا نه قبل موته وان المالك لم يزل
 يصح في الارواح لا في الارواح اجمعا لا يصح الثالث ان
 حوت باقية في العدة فلا يصح الرجعة بعد ما وطعا وبينة
 في عدة وجهت عن وطى في الفلاد في بونها في العدة

الواجبة

الواجبة بالحلقه نفعها على العقد به وجهان اظهرهما في
 بونها في العدة الواجبة بوطى الدبر نفعها على الصحيح في
 وجوبها به وجهان ويست على الصحيح فيها اذا وحسنا كسطل
 الماعط المذهب في وجوبها به وقد عرفت في غير عدة في وجه
 فيما اذا طبت في عدة بشبهة وشرعت في عدة وطى الشبهة
 على ما سأل في العدد ولو كان تحت حرة وامة فطلق الامة
 رجعا كان له فراحعه وان لم يجز له ابتداء العقد عليها
 ثم بعضا العدة التي في محل الرجعة بخلاف في العدة
 في ثلثه **الاول** وضع الحمل فسقطت العدة فوضعه شوا
 وضعه حيا او ميتا كما لا يعصنا او ناقصا ثم مدته ثم لا
 اذا طهرت في العتيط وصورة الادمين فان سقطت
 فطعه لم يظفر فيها عتيط ولا صورة فوجهان اصحهما سقطت
 به ومهما ادعت الفاشي من ذلك فان صدقها الزوج
 فذلك وان انكره فالقول قولها مع يمينها على المذهب
 وفيه وجه انه لا يقبل كما لا يقبل في النسب وانكر الزوج
 انما وضعته ووجهه فانه لا يسمو بها الا بعد وضع
 الحمل وله كابل احاجة الى اليقينة وان ادعت انها سقطت
 صدقت ونالت الا لا محمد انه لا يقبل قولها في الاسقاط
 وذاع انما ان ادعت وضع ولد بعين ولم يظفر لم يقبل
 قولها وحيث صدقنا ما في الوضع فهو بالنسبة الى
 النفس العدة لا بالنسبة الى النسب وبنا فيه الوجه
 المقدم في الارار في صحة اسقاط المرأة مع انكار
 الزوج ولا الا يقبل في ثبوت الاستئذان ووقوع الطلاق
 المعنى بوضعها على الاصح كامة في الطلاق ولو ان الرجعة
 او الامة بولد وانما ولدته منه وقال سقطت اذ و

استعني به لم ثبت نسبه ولا احسن الولد ولم يحكم بالطلاق
المعلق بالوضع ولا بد من النسبه وانما يقبل قولها بالنسبه الى
انقضاء العدة بشرطين احدهما ان يكون من محض فان كانت
من لا يحصر لا يقبل والثالث ان يدعي في عدة الامكان
ومن يحلف باحد لاف الموصوع فامكان وضع العدة الكامل
في سندها والخطتين وقت امكان الوطى لحظة للوطى
ولحظة للولادة وسنه استمر بينهما للحمل فان ادعت
لدن ذلك لم يقبل وكان للزوج مراجعتها وان ادعت جهاض
سقط طهرت فيه الصورة فامدة امكانه مائة وعشرون
يوما والخطتان من وقت امكان الوطى بعد النكاح وان
ادعت القاضية لا صورة فيها على القول بانقضاء العدة
بالقايها فكل الامكان تمامه يوم ما والخطتان من مكان
الوطى **النوع الثاني** العدة فالاشهر فاذا ادعت بانقضاءها
وان انفكاك وقت الطلاق عملنا بمقتضى الحساب الاختلاف
فيه فالقول قوله مع كمينه وله الرجعة ولو ادعى هو يعلم
الطلاق كما لو قال في رمضان ادعت فاحره طلبا للنفقة
كما لو قالت في شوال عمل بقوله كل منها فاما محصره فليس له
رجعتها وليس لها ان تزدج ويستحق النفقة **النوع الثالث**
العدة فالاشهر او سنا في العدد انما اذا اطلقت في الطهر
حسب ما قبله قرا وان اطلقت في الحيض فلا اعتنا ببقية
ولا بد من معنى بلامة اقرا كواملا فاذا اطلقت في الطهر فان
قلنا اقل مدة الحيض يوم وليلة ففي اقل مدة يحكم بانقضاء
العدة فيها وجوه اطهرها واسهرها انما انان ودلائل
يوم ما والخطتان وعلى هذا ففي لحظة الاحيرة من العدة
وجها ان اطهرها الا وانما ليس بانقضاء القرا الاستقال

من

من الطهر الى الحيض فكون الحصول في الحيض من العدة
والا على انها انان ودلائل يوم ما والحظة ولا يحتاج الى اللحظة
الا على القول بان الاستقال من الطهر الى الحيض فافقد
فرض مفارقة المطلاق لا حررا من الطهر ومطهره ذلك فيما
اذا علق به والثالث انه قلادة ودلائل يوم ما وليلة والحظة
عمل القول بان لا يقضي الا مضي يوم وليلة من الحصة الثالثة
وهو محل عن رضه في التوسط في الخلاف في الخلاف المتقدم فان
الطلاق المعلق بالحيض لم يقضي بوقوعه وطهره الدم امر متوقف
على مضي يوم وليلة وعلى هذا امر اليوم والليل من العدة امر
حينئذ بانقضاء العدة قبلها فيه وجهان بطهرها بدعيها
بثبوت الرجعة فيها وان قلنا اقل مدة الحيض يوم فقط نقص
عن العدة الذخيرة للملين وحاشا لادعاء المودعة منقصر
الملين ولم اره متقولا ملين ولا تنب يوما والخطتين بل لا ين
والحظة واحدة ودلائل يوم والحظة احده وان طلعت في الحيض فقل
مدة بعض منها عدتها سبعة واربعون يوما والحظة ومدة
الحصة من العدة ام لا وتبين بمطابق انقضاء العدة فيه ما تقدم
فيها اذا طلعت في الطهر وجب ما تقدم في المطلقة في الطهر
في غير المبتدأة فاذا اطلقت قبل ان يحضر لهما حائضا ينبغي امرها
على القول بان القرا مل بشرط ان يكون محسوبا بدعيها او لا
ان لمة بشرطه حكمها في اقل ما يقضي به عدتها حائضا عما على
الخلاف والا صح انه انان ودلائل يوم ما والخطتان وان
شرطناه فان قلنا في حقها تمامية واربعون يوما والحظة مائة
في الحرة واما الامة فان طلعت في الطهر فان مدة الامكان فيها
سنة عشر يوما والخطتان على المستوي ويحي فيها اعتنا وخطا آخر
ار يوم وليلة من الحصة الثالثة الخلاف المتقدم وان علق

الحبر فاولهما احد وثلاثون يوما ولحظة كذا قاله الرازي وقال
 المادري ان كان ثلاثون يوما ولحظة فان جميع ما تقدم
 في قبول قولها في ذلك الامكان اذا كانت لها عادة مستقيمة
 دائرية على الحرام الاقل فان ادعتا بقضاء عدتها على وقت عادتهما
 صدقت وان ادعتا بقضاء ما في اقل منهما وهو ممكن في بعض
 مبيها وجهان احدهما لا والشيخ ابو محمد بن محمد بن محمد بن محمد
 الرواسي وجزم به المادري وظهر ما عند الاكثرين نعم ولو
 ادعتا بقضاء عدتها فيلزم مدة الامكان ورد قولها في نص
 هذه الامكان فان كذبت نفسها في الدعوى الاولى وادعت
 الغلط واثبات دعوى لا نقضا صدقت بمسئمتها وان اصررت
 على الاولى ففي تصديقها الا ان وجهان احدهما لا وجزم به
 القاضي ابو الطيب ومحمد بن الصباغ واصحابهما انها تصدق وبما
 قال وجهين فيما اذا ادعتي المحرم عليه غلطا فحشا ورد في
 قوله في الفاحش من قبل قوله في القدر الذي يقع مثله في المحرم
 وكالوجهين فيما اذا باع الوكيل بوزن وسلم المال من وجه جميع
 ما عين به او خط عنه قد وما سغا بن به قول البايع بصدقه وان
 وحسب قتلها فلو لم يخلع وحلف الزوج على انها لم تنفق
 وكان له الرجعة ان اقتص الطلاق بوجوبها وحكي الرواية
 عن الغزالي انها تزوج اذا مضى لها ثلاثة اشهر اذا اخلوا
 عن كل شهر عن حصن غالبا **فرع** قال الامراء اذا ولدت
 فانت طالق فولدت امرها في اقل زمان سقطت عدتها
 سبني على الخلاف في ان الدم الذي نراه الحامل في مدة الحمل
 ومن سوتر يوما بعد خمسة عشر يوما حيض ام لان جعلناه
 حيضا وموا الاظهر ان قلنا من كان بقضاء عدتها في سبعة
 واربعةون يوما ولحظة ان كذا قاله الداربي وشبهه الرواسي

لا

الا الاكثرين وقبل لحظة واحدة وهو ما اورد في الفاحش الطري
 والمغربي كما لو طلفت في الحيض فكانت لم يترفعها سبعة عشر
 ليلة اظهر خمسة واربعةون يوما وحصتين يومين ولحظة
 للطعن في الثالثة وقال المحاملي ان ذات دم نفاس سبعة اربعون
 يوما ولحظتان بخلاف ما اذا طلقتها في الحيض وان لم يره بعض
 لحظة انتهى ذكر الغزالي في الاول في الوسيط والمالي في الوجهين
 وان لم يجعله حيضا في الدعوى اقل ومن امكانه ان يستوفى
 يوما ولحظة سوتر منها من نفاس في حسب ذلك قرا
 وبعد ما مدح حصتين وطراشان وثلاثون يوما ولحظة
 للطعن في الثالثة وقال المتولي اقله مائة يوم وسبعة ايام
 ولحظة ولم يقدح في نفاس سبعة واربعةون يوما ولحظة
 اظهر وحصتين وبخط للطعن في الثالثة واعلم ان
 الاصل المبني عليه هو ما لو ذات النفاس بعد السنين التي من الشهر
 مدته حيضا وبعضها نفاسا فان كان بين كل دم من اقل خمسة
 عشر يوما نفاسا جعل ذلك نفاسا لقولان فيما اذا ذات
 الحيض يوما ما واما نفاسا وان كان خمسة عشر يوما نفاسا
 فغيره فالحز الدم الذي في اليوم الحاصل بعد الولادة دم
 حيض اذا كان يوم وليلة او دم نفاس فيه فولا في عمل البايع
 من تكثير النفاس الذي بينهما نفاسا فيه القولا ان فان جعلناه
 نفاسا جافيه القولا ان وان جعلناه دم نفاس كانت فيما
 بعد الدم الاول من ايام النفاس طامرا اذا عرف ذلك بالبرهان
 فرفع على ما اذا كان كل دم اقل الحيض وبين الدمين اقل الطهر
 وان جعلناه ذلك الدم حيضا في اليوم المختلط طهر وان رانها
 لم يزد ما عمل النفاس ما سوتر قد شرعت في الطهر عند الولادة
 وهو صحيح على المشهور ان التي وضعت ولم يرد ما ليس لها نفاس

وفيه وجه انه يحضل لها الحظ في نفاس نفاس على هذا
 بعد سعة واربعة يوما والخطان احدهما للنفاس والاخر
 للطهر وان لم يجعله حصلا بل جعلناه تقاسما فالحكم ما ذكره
 على قولنا انه بشرط ان يكون بين دم النفاس ودم الحيض أقل
 الطهر وان لم يشترطه فالحكم ما ذكره المؤلف **مرح** **دا** ان اذا
 دلى من الرجعة مطلقا في العدة لزمها استئناف عدو من وقت
 الوطى ومدخل فيها ما في من العدة الاولى ولا سبب الرجعة الا في
 الثاني من الاولى فان وقع الوطى بعد مضي فراين كان له الرجعة
 في الثالث وهو الاول من المدة المستغاة للوطى وان كان
 بعد مضي فرايلة الوطى في الفرائض الماضية منها وما الاولي والثاني
 من المدة المستغاة وله تجدد بدو كاحيها في بقية عدة الرطادون
 غيره وان كان احبها بالوطى ففي اندراج بقية العدة الاول
 بحسب عدو للوطى وحضانة سببها بدخل وسفصان والوضع وعمل
 من اقله الرجعة في مدة الحمل في اطهر الوجهين وان قلنا لا يخرج
 منها انقضت عدة الطلاق فاذا صنعت الحمل سترعت في بقية عده
 الطلاق ببقية الاقرا وللزوج الرجعة في هذه البقية قبل
 له الرجعة في عدة الحمل منه وجهان صحيح المؤلف والرواية
 ان له ذلك هذا اطلاق المرئ الدام في عدة الحمل او دانه وقلنا انه
 محض بان دانه وجعلناه حيفا ففده مما من الطلاق وبالاقرار
 ومن الوطى بالحمل فبجتماعا وقد سقط احدهما فيل الاخرى
 وله الرجعة في بقية عدة الطلاق في دوز بقية عدة الوطى
 وهذا كله على الصحيح المشهور ان دلى الرجعية مع العلم لا
 بوجبه اذ ان اوجبناه في الحمل الحاصل بالوطى لا يقع علة
 الطلاق ولا يلحق الولد فيه **المصل الثاني** في احكام
 الرجعية وهي مترددة بين المسكوحة والبارئ وهي ملحقة بالبارئ

في

فيسائل منها انه يحرم الاستماع بما بالوطى وغيره حتى النظر
 بالسيوة ومنها انه اذا وطئها فان لم يراجعها لزمه المهر وطعا
 وان راجعها لم ينقض ان حب ونقض فيما اذا دلى المرأة بعد
 الدخول في العدة وقد اختلفت دعوات الى الاسلام وفيما اذا
 استمر احد الزوجين المستحيين او الولد من وطئها في زمن
 الخلف ثم استمر المختلف قبل انقضائها العدة ان لا يجب وفيها
 طرفان احدهما فيه قولان بقلا ويخرجان قليل ما منصوصا ان
 وفيها تقرير المضيق واما الحد فالمرتب ان لا يجب مطلقا
 وفيه وجه ضعيف جدا انه يجب اذا عرفت تجريبه وقيل هو
 يخرج من القدر في حو به بوطى احته المودة لكن دعوان
 ان كانا عارفين بالتحريم معقود بر له فان لم يعرفوه او عسره
 واعتقد احده لم يعرفه ايضا وان عرف احدهما حرمة دون
 الاخر عسر واعتقد التحريم دون الاخر بدل على بقا الملك
 انه يصح طلاقها وخلعها على الحد يد الصحيح عند الجمهور
 خلافا للفقهاء والفاضل لا مرد ان نظا لمرميه ونوط وان
 كان لا يترتب حكمها الا بعد المراجعة وبلا عنها واذا مات احدهما
 في العدة ردته الاخر وان يلزمه ببقية وان لو ارسل طلاق
 روحا ففقال روحا لا طوا الو طلق على الصحيح المنصوص
 وبه قطع ابو محمد وفيه وجه انها لا يطلق قبل موته يخرج من
 القول بان الكاتب لا يدخل في لفظ العدة في قول سنده
 عميد وحرار قال الامام وقد يزوج منها ولا خلاف في انه
 لو طلق رجعة الرفقة طلقه رجعية ولم يستبرأ اما في العدة
 انه يجب الاستبراء لو استبرأ اما في دوام النكاح لم يجب على
 الصحيح المنصوص لكن يستحب وجب الاستبراء
 قلنا الاستبراء الحاصل بالامام ان نعت من العدة حضا

فاحلة السفي بها وان تعبت نفية من طهر فوجها ناحدا
تسفي بها وافسها لا بد من حصة كاملة وان قلنا الاستبراء
بالطهر فان قلنا نفية الطهر تسفي في الاستبراء وهذا على
رواية في ذلك وسنأتي في الاستبراء اذا اذ الفينا فيه ببقية
الطهر فلا بد بعد من حصة كاملة ولما راي الاصحاب هذه
الاحكام المذكورة منعوا رضة استدسوا منها لئلا ياتي
الطلاق الرجعي بقطع النكاح ويترك الملك احد هاتين
الامام وابن الصباغ وما بينهما لا ولاحتار الغزالي وبالله انه
موقوف فانما نفقت العدة وله بر اجمعها بين ذوالملك بالطلاق
وان راجعها بان له بترك ذال الاقوال كالاقوال في الملك من
الخبير قال الراعي في اذا طلعت في المتبادل فما هو الا طهر من
الصورة المختلف فيها لم يطق القول بجمع ذوالملك لا سقايه
واحسان النور ونظرة بالقولين في ان الله لم يملكه مسلم
جائز السراح او واجبه في ذال الا براه اسقاطا مملكه وحلف
الراجح بحسب المسائل ان ظهور ذليل احد الطرفين في بعضها وعلمته
في بعض ذراع الفاضل الطبري على قولنا بقطع النكاح انه
لو وطها وانت بولد لا يلحقه ذال ابن الصباغ وهذا سهو
المادة في النزاع اذا ساذع الزوجان في دعوى الزوج
الرجعة في العدة واخر في الملة فاما ان يجزى قبل ان ينكح زوجا
غيره او بعده **المسألة** ان يكون قبل ان ينكح غيره وفيه خمس
صور اربع منها في الاختلاف بعد انقضاء العدة وحاسنها
بالاختلاف مع بقائها **المسألة الاولى** ان سقيا ونبأ نقضا
العدة وحلفا في وقت الرجعة كالواقعا على انقضاءها يوم
الجمعة وقال راجعنا يوم الخميس فقال بل يوم السبت نفية
ثلاثة اوجه اصحها انما المصدقة بمبناها وموطا موطا

في الام وقيل انه قصه في الغدير وفتح به المرونة وحلها دلت على
بقى العلم عرا حصة يوم الخميس وما بينهما قولنا على الطبري
ان المصدق الزوج بمبينة وهذا ان الرجعة ان يخرجان على الخلافة
ان الطلاق الرجعي بترك الملك لولا ان قلنا بتركه صدق وبالله
وهو لا ابن سريج وابو اسحق وصححه جماعة وعن السمعاني
حامدا انه لا يلحق على المذموم غيره ان المصدق السابق بالدعوى
فان سبقت بدعوى انقضاء العدة يوم الجمعة صدق وان
سبق الزوج فقال راجعنا يوم الخميس صدق وعلى هذا ابو
ادعيا معا في جهان احد ما سقط هذا الوجه وسقى الوجهان
الا لان قاله ابن سريج والمائة بفرع بينهما فغل هذا لا يعصم
في حليقة الخلاف المذكورة في نظا برة في كتاب الدعوى وعن
الفقهاء انه لو سبق الزوج بدعوى الرجعة فادعى انقضاء
عقبه على الولا فهو له الواد عينا مع **المسألة الثانية** ان لا يغرضا
لوقتي العدة والرجعة لئلا يوافقا في نوع الامر بن وانقصر
الزوج على دعوى بعد الرجعة ومن على دعوى بعدم انقضاء
فانقصوا من القول قولها والمصور فاما اذا سلمت الزوجية
بعد الدحول ثم اسلم الزوج واحتلفا فادعى الزوج ان اسلامه
قبل انقضاء عدتها فادعى ان انقضاءها انما ان القول بقول
الزوج وللاصحاب طرق احد ما ان فيها قولين بالسقاة والفرج
احد ما المصدق الزوج والثاني المصدق المرأة والطريق
الثاني الصحيح ان المصداق من لان على خالين واحتلف ما ولا
يقال بعضهم حيث جعل القول قوله اراد ما اذا انقضاء على وقت اسلام
والرجعة واحتلفا في انقضاء العدة فلهما وحسب جعل العدة
قولها اراد ما اذا انقضاء وقت انقضاء العدة واحتلفا في ان
الاسلام والرجعة حصل قبله وقال ابن سريج والاصحاب

حيث جعل القول قوله اذا زاد ما اذا كان هو السابق بالدعوى ويجب
جعل القول قولها اذا زاد ما اذا سبق من لمن سبق وهو المصدق
فان قال لا انقضت عدتي فقال لا احبك قبل انقضائها
صدقت بمبنيها وان قال الزوج ادلا واحبك قبل انقضائها
فقال بل بعد ما فقد لطلق جماعة انه المصدق وقال فقال
و منعه المولى والمغوي هذا ان ارحى قولها عن قوله وان
انصل به صدقت بمبنيها وعلى القول بتصدق السابق لوقوع
كلاهما معا في القول قولها وفي تخلف من خرج له القرعة
الزوجيان وقد عرفت ففاجح المستركين في الراجح وبحر على تباكر
ما تقدم في الصورة الاولى وحيث ان القول قوله والطريق
المالك احتيارا لا على الطريق انه لست بالزوج عن وقت
الرجعة فاذا بين فان صدقت المرأة نواقعا على وقت الرجعة
واذا لم يثبت صدقة بمبنيها ونشأ المرأة عن وقت انقضاء العدة
فاذا بينة فان صدقتها فقد نواقعا على وقت انقضاء العدة وان
لديها صدقت بمبنيها لم ينظر في وقت الرجعة وفي انقضاء
محكم السابق منها ويخرج هذه الطريق وحده **المادة الثالثة**
ان سبقا على وقت الرجعة وحلفا في وقت انقضاء العدة كالقوله
ولا فلنا الرجعة يوم الجمعة وان لنا المرأة انقضت العدة يوم
الجمعة وقال بل يوم السبت فعليه الاوجه الثلاثة المتقدمة
في الاولى مالها واحبها ان المصدق السابق بالدعوى منها
الرافعة ان سبقا على وقت انقضاء العدة ودعي الزوج
الرجعة قبله ونشأ من اصل الرجعة بقوله لم يخطبها قال
صاحب الترتيب من المصدقة فلا خلاف وخطاه الامام
والاظهر جريان الاوجه السابقة وقد وافق المأثور في الرد على
صاحب الترتيب وتبلى انه طاهر بضمه في الامم ولو تولى الزوجان

على

على نوع الامر من الملتزم بالرجعة وانقضت العدة مرتبا قال
لا فله من سهمها السابق في اصل بقا العدة ودلالة الرجعة
وقال الرواية في هذا صحيح على قولنا لا اسحق وامام طاهر
الذي ينبغي ان يكون القول قولها لا في اصل بقا الحر
وان لا رجعة **الخامسة** اذا اختلفا في الرجعة مع بقا العدة فان
ادفعا بقاها الا ان قال الزوج واحبك استسعى فبان لم
يراجع فوجهان احبهما ان القول قوله وعلى هذا ان لم يتعلق
بذلك حق لغيره فلا خلاف وان تعاقبه حق لغيره كما لو وطئها قبل
الاقدام بالرجعة ثم ادعى انه واحبها قبله ومما يجوز ادعاء الرجعة
وافرادها السابق فيه وجهان احدهما لا وجزم به المأثور في
وقائهما بغيره وهو قول الفقهاء وتابعة المغوي وغيره وجزم به
المندرج واستشكله الامام في الغزالي بنصر الشافعي على ان من اقر
بالطلاق وكافيا لا يكون مطلقا في السبع المجرم في ان يجعل
الاقرار بالطلاق استيا ايضا والمأثور القول قولها فان اراد
استياها فليثبت **فرع** لو طلق رجعة الامة واختلفا في
الرجعة فكل موضع قبلنا قول الزوج اذا كانت حرة فكذا
هنا حيث قبلنا قول المرأة قال ابن الصباغ والمولى القول
من قول السيد واختاره الساسي وهو قول ابن يوسف
ومحمد في البيهقي القول قول الامة وهو الامة الثالثة
وتبلى انه قصه في الامم قال الرواية ومما اختلف على المذموم
فرع لو كانت امرأة صبيبة او معتوقة فقال الزوج بعد انقضاء
عدتها واحبها فله ان يصدق بالابتنه ستوا صدقته ولها اولا
وسوا كان الولي انا او غيره ولو كانت صبيبة فتعرض لها
مرض اذمت عقلها ثم قال بعد انقضائها عدتها كانت راجعها
فيها لم يقبل فان اقامت هذه منه ولم يكن له وجه **المادة**

ان حملنا في الرجعة بعد ما تحت زوجها آخر بعد العدة روحا اخر
 في الاول فادعي انه كان واحدا مع علمها او دونه فانام غل
 ذلك بينه ونفي له بالزوجه ستوا دخل بها الثاني فادعي
 الاول في الحال ان لم يكن دخل بها الماخذ وان كان دخل بها لم
 حمل الاول وطبها ولا مسلمتها ولا مستها سهوة حتى يسمع
 ولها من المثل على الماخذ ان دخل الاول وان لم يكن سمع
 دعواه على الزوجه على الصحيح ان اقرارها بالنكاح مقبول
 سماعها على الزوج الماخذ رجها فاصحها بها لا يسمع وقال
 الامام مؤلف المذهب في الرد ما يزوجها خلاف الفرض وسعين
 الدعوى عليها وانما وجزم به العرايين والماله في الماخذ
 تسمع للمطلقة دعوانا واحدة عليها واخر عليه والاوليان
 يدعي عليه لولا اذا ادعى عليها فان ثبت له بالرجعة لم يفسد
 اقرارها على الثاني خلاف ما اذا ادعى على امرأة عند رجوعها
 زوجته فقال ثبت زوجك فطلقني فذكرنا به علم فادعيها
 وتجعل زوجة له وقيل يزوم له مهرتها انقوبها البصير فيه
 فولا الزم الحيولة اصحها امها الغرم وان اذكر في مهرها
 فيه خلاف بين على انها لو اقرت لم يزوم ان قلنا لا لم يخلف
 والطاهر انها لم يخلف وقد يجوز من فائدة فكلها وحلفه
 فان حلفت امتنت الحصوصة وان فطنت حلفت واسحق عليها مهر
 المهر ولا يحكم به طلاق نكاح الثاني ان قلنا بين الرد كالبينة
 على المذهب وان ادعى على الزوج الماخذ فزوجها على انها تسمع
 احابيد محامته مع الزوجه او ابتدأتان صدقة قبله وقال
 نكحها عنه ولا يرد على الاول ولا يسقط عنه المسمى بعد
 الدخول ولا يصفه قبله الا لصدق المرأة وان اذكره في
 يمينه على نفي العير وان اقراره في المهر على المدعي وحلف علم

بارتفاع

بارتفاع نكاح الثاني ولا يثبت زوجية الاول بيمينه وقال
 ابن الصباع ثبت بها لو قامت به يمينه وموت فرفع على ان
 بمن القول كالبينة ثم ان جعلنا المهر كالبينة فكانه لم يكن
 فيها ومن الثاني نكاح فلا يثبت لها عليه الامهر المثل ان دخل بها
 وان لم يغزل الاصح عيسى ان المهر لا يورث في سقوط حقها
 من المسمى بل يختص به المهر المردود بالمدعيين واجعلناها
 كالافتراء فاقراده عليها غير مقبول فلها المسمى لمن كان قد
 دخل بها وبصفة ان لم تكن دخل فان كان قد بدا بالدخول
 عليه كان له ان يدعي على المرأة ثم يترددان كذا الزوج ما فيها
 ما في حلفها فالحكم ما تقدم منها اذا بدا بها وان لم يزل باقيا
 لها فادعيها في الاول بالرجعة او نظر وحلف الاول فادعي
 له المرأة سلت اليه وان اذكر في صدق يمينها فان ذلك
 وحلف المدعي ثبت زوجيته وسلمت اليه ولها على الثاني مهر
 المهر ان دخل بها والا فلا شيء عليه وحلف فلنا لا نسلم على
 الاول لحق الثاني وذلك عينة اقرارها اذ قولها وحلف
 المدعي فاذا اقر الحق الثاني بموتها وطلاق او غير ما سلمت اليه
 الاول كما لو اقر بحرية عبده في مدعيه ثم اشتراه بحكم عليه
 بحريته **فروع** الاول اذا اذكر في المرأة الرجعة وجعلنا
 القول قولها ثم رجعت وصدفته فيما قبل رجوعها ونثبت
 الرجعة بيمينه واستسقطه الامام فانها لو اقرت بحرية عليه
 بسبب ادعاء وان طلقها فادعيها حلفته ثم رجعت لم
 يقبل سواء كان ذلك قبل ان تزوج به او بعد ان تزوج به بغير
 اذنها او علمها به ولو زوجها الويل الذي سوفعة تزوج به على
 لسانها من رجل فقالت فادعيها بالزوج ثم رجعت وقالت
 كنت ربي واسنيه فوجهها واحد لها لا يفسد وحكام القام

ابو الطيب عن النضر فلا يحل له فعقد حديد واطهر ما عند الغزالي
 انه يقبل **الطلاق** بطلق زوجة دون الدائم واحلف في الاصابة
 في طهارتها الزوج لا يثبت الرجعة وانفرد بها المرأة صدق بيمينها
 الا ان يكون قبل قوله في الاصابة لكونه مولا كما تقدم فلو لم يثبت
 يمينها الرجعة له في هذه الصورة وحدها فان حلف فلا
 رجعة له ولا يسمي بيمينه ولا ينفق ولا عده عليها ولها ان
 تزوج في الحال ولتسقط عنها ان سجدت احنها ولا ادعوا سواها
 حتى يقضي عدتها وموقوفاتها كالمرء ولا يرد على يدعي الا
 لصحة وان كانت قد مضت لم تكن لها استرداد شيء منه والا
 فليس لها المطالبة الا بصفته وقد تقدم فان رجعت اعترفت
 بانه حلال فلهها اخذ الصنف الاخر لا بد ان يسمي الزوج
 ان اراد اخرجه وحدها لا بيمينه المردود في الاستناد
 ابو منصور اذا كانت فمضت المهر وامتنع الزوج من قبول
 الصنف انه يقال لها ونقضه او سر بها منه وان كان في يد
 وامتنعت من اخذ اكل احدها الحرام وان كان ذمها ذمته
 فقال لها اما ان تعلية او تبريه عنه ولو عسفا فاعت
 المرأة الاصابة وانكرها الزوج صدق بيمينه ولا رجعة
 واذا حلف فلا يسمي عليه ولا ينفق وعليها العدة ولو رجعت
 وهدفته لم تسقط العدة وقد تقدم في فصل العدة ان
 القول قول من ادعى الاصابة سواء اوجب الحلو او لم يوجب عليه
 المذهب وان فيه وجهان في الحلو ترجح جانب مدعي الاصابة
 فيصدق بيمينه **الثالث** عن رضة في الام انه لو قال اخبرني
 يا بعضا عدتها ثم راجعها فكذلك بالها فقال له بعد ذلك لم
 ركن عليك انقصت واذنت نفسها فالرجعة صحيحة لانه لم يقر
 بانقضائها وانما اخرجها وقد يذهب في المائة دي وحذا

لواقر

لواقر طلاقها واحدة وراجعها فادعانا طلقها بلا قنا
 لم كذبت نفسها وصدقته حل لها الاحتجاج معه وفيه
 نظر ونقل الروايات في النضر فاما اذا قال اعلمتني فانقضت
 عدتها وفي هذا اشكال فان لا اعلام فليس يقضي
 بحصول العلم به والعلم قد يحصل بحيز الواحد اذا حلفت
 به فرائس وقرينة ومقتضى هذا انه اقر بان علمه انقضا
 العدة فلا يصح رجعه بخلاف قوله اخبرني

باب الايلا

ومولعه مصادر الامر لا ايلا بالمداي حلف والاله شديد
 اليها الممن ومنه في السترع الحلف على الامتناع من الوطى
 مطلقا او مدة تزيد على اربعة اشهر قال الشافعي
 رضي الله عنه سمعت من ارضى من اهل العلم ان ادعى
 الحاملة كالنوا طلق وسلاف الطهارا والابلا والطلاق
 فافرا له عال المطلق طلاقا وحدها لا بد ان الزوج
 يحرم بعد اربعة اشهر على الوطى او الطلاق واحلف اصحابنا
 في انه مل عمل بجونه طلاقا في اول الاسلام او لا والصحيح
 انه لم يعلم به وهو حرام للابد والكلام فيه في بيان احدهما
 في اركانه والثاني في احكامه **المادة** **قوله** في اركانه
 وهي اربعة **الاول** الحالف وموكل الزوج وطفه من صورته
 الجماع فالزوج بسمل المسلم والكافر والحر والعبد فلا فرق
 في الايلا بين ان يكون الزوجان مسلمين او كافرين او حريين او
 عبيدين او احدهما يهتد في الصفة والآخر يعاقب بها فان اترافع
 اليها الزوجان لذميان وقد لا الزوج فان احسنا على احكامها
 الحكم بينهما حرم عليه كالحكم على المسلمين فان لم يوجب له
 حبه على العتية او الطلاق لان الحكم على هذا القول لا يجوز

الابيضان مما لا خاليهم ويخرج به ما لولا لاجل الله والاحكام
 فانه ليس بالاحسن لو كان بعد ذلك لا يصرق له المدح وانما يلزمه
 اللقار في طهرها قبل ان يترد وجهها وفيه وجه غريب انه اذا
 ترصعها صار مؤلما في الغزلا ولا ينجح هذا الا على قول غريب
 في تعليق الطلاق بالنكاح على موافقة ابي حنيفة وليس يصح
 وهذا الوجه يقتضي البطلان فيما لو كان ترصعك فوالله لا
 اطاك وحكي ابن الصباغ عن القاضي ابو الطيب انه حرم به في
 تغليفه وانه خرج بعد ذلك عمل الخلاف في عود الحنث قال
 والقياس القطع بانه لا يكون مؤلما واما الاستصحاب
 الرجعية فقد مر انه يصح فان واجهها من المدح من حينه
 ويخرج بقيد المطلق الضيق المحذور فلا يصح ان يلازمه وحله في
 قولنا يصح منه الجاء المريض المدف والمخمس والعين والمجنوب
 الذي يقام ذكره دون قدر الحشفة يصح ابل جميعهم لان كان
 الوطى اما الذي ج جميع ذكره في قصر في الام على انه يصح وفي
 الاملا على انه لا يصح وللاصحاب طرقا طهرها ان منها قولهم ان
 القاضيا ان نظري والروايات لا يصح والتايد القطع بانه
 لا يصح وحمل النص الاول على انه لا يطالب بالجماع وانما هو
 بالقضاء باللسان بان يقول قد مت على ما قلت ولو قدر ان يطالب
 واما لو لا ترجيب ذكره فقد سبق ان الصحيح ان الحكماء لم يثبت
 الطاهر فان لم يفسح فني بقا حكم الا لا طهرها ان كان
 القول في ابل المحذور ان صحنا في هذا الا فلا لدر الا طهر
 الذي قطع به جماعة بقا الا بلاء والتايد القطع بانه لا يبطل
 والمالت القطع بانه يبطل واختاره الامام في الغزالي وهو
 كالمرفا ان وطبك فعباس حرثا العبد فانه يبطل الا بلاء
 وفي السوي ان قلنا لا يصح ابل المحذور في بقا الا بلاء

اجمان

الابلا وحدها لان الاستدانة اقوى من الابتداء والمثلولة
 الذكر كالمجنوب ومن جبال ذكره ولم يبق منه قدر الحشفة
 كالذي ج جميع ذكره وفي صحة الا بلاء من الرقعة والقربا
 الخلا والمذكور في صحة ابل المحذور فان صحناه في الرقعة
 لا يقرب المدح لان الامتناع من حشمتها كما اذا الامن الصغير
 لا يقرب حتى يترك دسبانه في مريد كلام واما الطفلة
 فان اطلق اليمن او قيدتها بغير وطاها منها صحت الا بلاء
 وان قيدها بغيره لا يسن وطاها فيها ففي صحة الا بلاء الخلاف
 في الرقعة والقربا وحيت صحناه ففي الشاغل ان المدح لا
 يقرب حتى يقرب ويستغنى قول الغزالي انما يقرب عقب
 اليمن واما المراجعة والمضناه فيصح ابلها لاحتسان
 وطها وان قصر في به وفي السوي وابل الصباغ لا خلاف فيه
 وفي القدر انه لا يصح ويصح ابل الغزالي في العجوبة وعلمته
 اذا عرف معناه فان كونه راد على انه لا يعرف معناه صدق
 بمينه ولو ادعى المعنى المولى بالعربية والعجم المولى بالعجم
 سبق لسانه كذا اليمن لم يصدق في الظاهر **في الرقعة**
المائة المحذور به لا تنيت خيرا الا بلاء لا امتناع من الوطى من
 غير يمين سواء كان بعد رام لا لانه ليس منه نصب مانع عنه وانما
 بحيث ينصب مانع من الوطى والمانع اقسام **احدها** الخلف
 بالله تعالى في اذ اخطف بالله تعالى او بصقة من مفاته كان ذلك
 مانعا من الوطى في اذ اخطف بالله تعالى في لسانه وهو احد مدانه يلزمه
 اللقار في رة القدر يرمي في هذا الا بلاء لا يلزمه في
 وطها قبل مضي المدح فطهرها ان احدها واختاره القاضي القطع
 بوجوب اللقار والتايد اجرا القول لا نه حرج بغير
 الا بلاء ولو كان الوطى بعد انقضاء المدح وقبل الطلب فان قلنا

هناك باجر القولين منها اولي وان قطعنا هنا بوجوه
 منها وجهان ولو خلفنا ان لا يطاها اربعة اشهر فما
 دونها ثم وطها في شهر القطع بوجوهها وطرد بعضهم
 الخلاف فيه وهو بعد **العشر الثالث** التزام العبادات
 وفي انعقاد الايلا بالتزام العبادات كالصلوة والصدقة
 والصوم والحج والاعتكاف والتزام الطلاق بولا الجدي
 الصحيح انه يحصل فلو كان وطيتك بعد سائر حرائر او
 فات طالق او فضررتك طالق او ضلته على اعتاق رقية او صوم
 او حج او صلوة او اعتكاف او صدقة او ان افقد اربى كان
 موليا ولو قال فد اربى وثقا فله على ان يطلق ربي لم
 يكره شيئا واذا دعي فله يلزمه الوقا بما التزمه اربا غير
 او تخير بينهما فيه الا نوال الالة الا انه في عين العصب
 والخناج امه الثالث رقية فلو رابع ان كان حيا او عمرا
 تعين الوقا به وان كان غيرهما بحسب قول الفول بوجوب
 اللقارة ماله استفاطه بفعل المندوب فيه وحماه بسط
 في انعقاد الايلا بهذه الالتزامات المذكورة ان فله
 معنضاها لو وطى بعد مضي اربعة اشهر فان لم يزد ما كانت
 المين بخل قبل مضيتها كالوقا ان وطيتك فله على ان يصوم
 هذا الشهر وهذا الاسبوع او شهر هذا شهر انقصني
 قبل مضي هذه الايلا كالوقا في غيره المحرم ان وطيتك فله
 صوم شهر ربيع او فله على ان اصل هذه الالة لم يصح لا
 يلزمه القضا خلاف ما لو قال لله على ان يصوم اليوم الذي بعد
 فيه فلا فقدم وهو موقوف فانه ينعقد ويلزم القضا في قول
 ولو قال ان وطيتك فله على ان يصوم شهر هذا او شهر
 بياخر عن اربعة اشهر فالوقا في المحرم وسمى جيا صاد موليا

ولو

ولو قال ففعل صوم الشهر الذي وطاها منه ان وجنا الوفا
 بالملتزم في ذوالالحاج وفي لزوم قضا اليوم الذي وطاها
 فيه وجهان فربما ان على الخلاف فما اذا ذكر صوم اليوم
 الذي بعد منه فلا فقدم في ان يصوم مائة السنة فان كان
 الما في اربعة اشهر منها من اربعة اشهر فهو مول ولا فلو قال
 ان وطيتك فكل رقيق يدخل في طاهي حرا واخذ الوفا
 فعلى ان يطلقك او يطلق ممتلك ولو قال ان وطيتك فان
 طالق ان دخلت الدار او بعدى حريته سنة فطع القاني
 وينعه البعوض بانه يكون موليا وفا التبع المجرى تبعه
 الا ما رموه على الخلاف فيما اذا قال لا اصنك فوالله لا احببتك
 لم يصير موليا في الحال او حتى يصيرها والا طهر الماني قال
 الرابع في هذه الدرجة **العشر الثالث** التزام العتق وفي صحة
 الايلا بالتزام القولان فعلى الصحيح انه يصح وفيه متسايل
سراويل اذا قال لجامعتك فعدي حريتها فان مات العبد
 او اعتقه اخل الايلا وقد ازال ملكه عنه ببيع او هبة
 واقبا من اغيرها فان ملكه بعد الايلا ففي عود الايلا قول لا
 عود لحقت ولو دبره او كانه او كان قال فامتنى حرة
 فاستولدها لم يخل الايلا ولو قال لجامعتك فعدي حريتها
 قبله يستهرقا لما يصير موليا بعد مضي شهر من حين تلفظه
 بذلك فلو وطها قبله اخل الايلا وانما بقضا شهر ولم يطاها
 فيه في سنة لم يضر له المدة اربعة اشهر وتوجه المطالبة
 في الشهر السادس ولو وطها في مدة الايلا او بعد المطالبة
 توجه المطالبة عليه بالقياس او الطلاق حكم بغير العبد
 قبل الوطى لشهر وان طلقها حين طوبت باحدهما لم يجرهما

حريم المدين فابناء لو جدد نكاحها بعد انقضاء العدة فيمنع
 الا بلاء فولا عود الخنت ولو وطئها بعد انقضاء العدة بالثا
 حتم يعق العبد قبله بشهر وطئها ولو باع العبد في الشهر
 الخامس من اللفظ وهو قبل فوجده المطالبة كان لها
 المطالبة في السادس ولو بركت المطالبة حتى من حين
 البيع شهر سقطت المطالبة مذهب حادة المذهب في المسئلة
 ورواها سنيان احدهما قال الرافعي وجب فيه وجه انه لو
 وطئها قبل مضي شهر يعق العبد ولا يصير موليا في الحال ولا
 حاجة لاصحى شهر يحجب من وجه متقدم فما اذا كان قدم
 فلا بد ان طالق قبله فستفقد قبل مصيبه انه يقع الطلاق
 في الحال لا في وجه جماعة وجهها انه يطالب بالصفة بعد
 مضي اربعة اشهر من حين اللفظ وفرض المولى المسئلة فما اذا
 قال عبيد حر قبل ان طالق فاسترقا اذا طالق لا يرد طلاق
 فعبيد حر قبله بشهر فهذا من صور المهر الدائرة فيمن قال
 هناك لا منعقد الصفة قال هنا لا منعقد الايلا ومن قال طلع
 فمعدل ويجعل كانه قال ان طلعك فانت طالق جعله مولا
 في الحال فانه طلق وطئك فعبيد حر وان صححنا المهر الرابع
 فالحكم ما لو قال عبيد حر قبل ان طالق فاسترقا
 الرافعي في هذا سني لا يمتنع **الناسه** علق بالوطئ عن عبيد عن
 الظهار بان قال ان وطئت فعبدي هذا حر عن طهار فان
 كان ظاهرا صار موليا على الحد يد لا لزامة بالوطئ عتق
 العبد المعين وتجبيل اعتاقه ثم ان وطئها في هذه الايلا
 او بعد ما تفي فروع عتق العبد عن الظهار وجهها ان اخصها
 وقامها لان هذا الودي به حق الايلا وطرد وما في جميع
 التعليقات قالوا لان دخلت فانت حر عن طهارا

واسعد

واسعد الغزالي وان لم يكن ظاهرا لم يكن موليا ولا
 مظاهرا في الناطق ولو وطئ لم يعق العبد وهو في الظاهر
 مظاهرا يصح عليه العبد اذا وطئ لا يقبل قوله انه لم يكن
 مظاهرا او في فروع العتق عن الظهار الوجهان **الناسه** لو
 قال ان جامعك فعبدي حر عن طهارا ان طاهر من معلق
 لعن العبد بصفين الوطئ والظهار فلا يحصل الا بهما ومكر
 يصير موليا في الحال فيه طرفان اظهرهما واستهرهما انه لا
 يكون موليا في الحال فان لم يوجد الوطئ والظهار فلا شئ
 ظاهرا عن وطئ صار موليا فان وطئ بعد في مدة الايلا او
 بعد ما عتق العبد لا عن الظهار ولو وطئ قبل ان يظاهرا لم يخل
 الايلا والطرقت المأخذ ان في بونه قولنا في الحال قولنا لا
 يقرب من اي مخرج على القولين فما لو قال اربع نسوة والله
 لا احامعكن بل يكون موليا من جميعهن في الحال لا يقرب
 من الخنت لو طئ احدهن يوافق هذه الطريقة ما ذكره
 المولى واخذ ان انه ان وطئ او لا ثم ظاهرا عتق العبد قالوا
 ظاهرا ثم وطئ لحصول الصفين المعلق عليها ولا يجره عن
 الظهار قال الرافعي ويجب ان ينظر في صفة المعلق ان
 قال ان وطئت فانت طاهر منك فعبدي حرا ستر كما تقدم
 اظهار على الوطئ فلو تقدم الوطئ لم يعق كما تقدم فما اذا قال
 ان دخلت الدار ان قلت وذاقك طالق واذا كان ذلك
 لا يكون الوصف مقربا من الخنت وان كانت الصفة ان وطئت
 فعبدي حر عن طهارا ان طاهر من معلق عتق العبد فمهي
 بمحملة بخلافه ان رددتها اذ او طئها معلق عتق العبد وان
 رددتها اذ اظاهرها معلق عتق العبد فمهي بالظهار وان
 في قوله اذا دخلت الدار فانت طاهر من معلق عتق العبد

المعنى الاول فالذي قيل من حصول العتق اذا طاهر بعد الوطى
صحيح والوطى حليله بقرب من الحث متجه لخرجه على الخلاف
المذكور وان اذاد المائتة فقل موجب ما مر في مسئلة الطلاق
لا يعنى العبد اذا قدم الوطى على الظهار ولا يجوز الوطى
مفرقا من الحث انتهى حيث عتق العبد لم يقع عن الظهار
قال ابو اسحاق لان تعليق العتق سبق الظهار والعتق عن الظهار
الا بلفظ بوجه بعينه وهذا هو الصحيح وقال ابن ابي مريم
لانه لا يقع خالصا عن الظهار ولما ذكر حق الحث انتهى في ما
استمر في فريضة ونوع عتقه عن الافاقة ربنا اعلمها والحيث
المستقدم في المائتة في وقوع العتق عن الظهار وهو ما
لوقال ان وطئت بك فعتقت من طهارتي ان طاهرته وكان
قد طاهرته وتعتقت فانه يجوز مولاه في الحال واذا وطئ عتق
العبد عن الظهار وهو ما مر وطاهما فقل الاول يقع عنه وما
لوقال ان وطئت بك فعتقت من طهارتي ان طاهرته وكان قد
طاهره وتعتقت فانه يجوز مولاه في الحال واذا وطئ عتق
الظهار على الاول دون المائتة **الرابعة** اذا كان جامعك فله
على ان يعتق هذا العبد عن طهارتي كان في طاهرته او لم
عنهما فقي هو مولاه فيلان مبدان على اصل وهو انه لو كان
تتضمنه اعتاق رقبته عن الافاقة او نذر فمذرا ان يعتق
مذا العبد كما عليه المنصوص انه سعيه وخرج المتولى انه لا
سعيه في لنا العبد لا سعيه لم ذن هذا مولاه وان قلنا سعيه
فالانزام هنا خرج مخرج نذر الجراح والعصب فهو كالوفاك
ان وطئت بك فله على من مولى مولاه على الجحد منه من
قطع به فان قلنا يجوز مولاه فان لم يطا فطلق بعد المطا
خرج عن موجب الايلا وكفان الظهار باقية في دمه عتق

عنها

عنها هذا العبد او غيرها فان وطئ في مدح الايلا او بعدها
ابنى على الاقوال فيما يلزم من نذر الجراح فان احبنا الكفارة
او خبرناه فاخارناه فان طهرنا او شاف عليه ان يعتق عن
الظهار فان اعتقه او غيره عن اليمين اجزاه وعليه الاعناق
عن الظهار فان قلنا عليه الوفا الزمنا او خبرناه فاخارنا
عتق وخرج عن عتقه العتق وحذا عن الظهار فان قلنا
عليه الوفا الزمنا او خبرناه فاخارناه عتق في ايهما
الوجهين **مرع** لو قال والله لا اقربك حتى يبي قدي كان
مولاه ولو قال حتى ابيعه فوجها ان قيل ان كان للعتق به
موله لان في بيعه ضرر وان كان للجارية فلا **الامر الرابع**
في الحلف بالطلاق على عدم الوطى اما الطلاق والمخوف عليها
او غيرها والنزاع على الجحد في صحة الايلا بغير اليمين فانه
يعال رقبته مستايل **الاول** لو قال ان وطئت بك فاموت طاهرنا
فهو مولد بضرب له المدق وفيما يطالب به بعد ذلك وجهان
اظهرهما وهو المنصوص انه مطالب بالغيابة او الطلاق كما في
الحلف بالله واذا اوجب الحسنة نزع في الحال من غير
ملك والا يلاح مباح لو فرجه في النكاح وكذا التراجع
لانه خروج عن المعصية وقايم كما انه مطالب بالطلاق
خاصة والوطى حرام فقتل منه فالانحرمان وانفرد فيه
ولو وطئها في المدق او بعد ذلك فان نزع عتق ابلح الحسنة
فلا سعي عليه وان مكث او اطل الا يلاح فالذي مبطله
لا حدة ولو كانا عالين بالخير لم يتواستندام حرمة الوطى
حتى انزلوا لم يستندما حتى اخرج وفيه وجه انه يجوز
العالم وهذا لا يجرى وان كانت جاهلة على الصحيح كما مر
في الصوم ولو نزع ستر ابلح فان كانت رحيمة فلا جحد

ولا المهر المحكوف وان كان ثانيا فان كان المعاق بالوطى الطلاق
 الملاءم والمالك فان كانا جاهلتهما بالتحريم ما اعتقد ان
 الطلاق لا يقع الا بايلاج جميع الذوات لاجل المهر وثبت
 النسب والعدو وان كانا عاليتين بالتحريم وجب الحد على الصحيح
 وقا لا يسمع ابو حامد ظاهر المذهب انه لا يجزئ احدا من الستم ابو
 محمد بل يعرف ويجب من المثل وقيل ان قصي طره بالاول الزم
 المهر بالثاني والا فلا فان علم الزوج وومنا فلا حد عليها ولا يسمع
 المهر وكذا لو علمته ولم يقد رعل دفعه في وجوب الحد عليه
 الوحيان وان كانت عامة دونه وقد رعل دفعه في وجوب
 الحد عليها الوحيان والاظهر وجوبه وعلى هذا فلا مهر لها وحكم
 الابلاجة الثالثة والرابعة حكم الثانية **فروع** لو قال الغريم خولا
 ان وطنيك فانت طالق فهو مولى فان وطاما طلقت طلقة
 رجعية قال الراعي وهو سببه بما سبق من العبد لو قال اذات
 سيدي فانت طالق وقال السيد اذمت فانت حرة لا يحتاج في
 نكاحها لا المحلل الحار نه لا الطلقتين وقد ذكرنا هذا في وجها
 فلا يبعد محي مثله هنا **الثالثة** قال لا حد في زوجيته ان وطنيك
 فخرتك طالق فهو مولى من المخاطبة على الحد وان وطاما
 في هذه الابلا او بعد ما طلقت الصرة والحد الابلا وان لم يطاما
 وطلقتها بعد المطالبة سقطت المطالبة فان راحها بعد
 ذلك عاد الابلا وان كانت نكاحا فمعه عودا لا ابلا
 الا قول المقدمة في عود الطلاق ومذه الاحكام يشترط كل
 ابلا فان قلنا يعود الابلا استوفيت المدة من حين تجديد
 النكاح وعلى كلا القولين فطلاق الصرة سعي عام معلقا
 بوطى المخاطبة فمضى وطاما بعد الرجعة او بعد التجديد او في
 حالة السنونة وما اذا طلقت ثم لا يعود الابلا لو راحها من بعد

ولو قال

لو كانت الصرة اخل الابلا ولو طلقها فان كان الطلاق رجعيا
 لم يبرئ من الابلا ولا المطالبة حتى يفسخ العك وان كان
 باينا تجلج او استيفى العك او قبل الدخول ارفع الابلا
 وسقطت المطالبة وان كان بعد ذلك الابلا فان حدد
 فكلها نظر فان كان وطى المخاطبة في حال سنونة الصرة
 اخلت المهر ولم يعد الابلا وان لم يكن وطاما فمعه عودا لا ابلا
 الخلاف في عود النهرين فان قلنا يعود فهل يسمع المدعي او
 يفتى على ما مضى فيه وحكمنا احد ما دمو اختيار الامام والغلبة
 انما يفتى وثانيهما يستأنف وجزم به البغوي واخرون قال
 الراعي ويشبهه ان يجوز اظهر **الثالثة** اذا قال الزوج حبيبة ان
 وطيت احدا كما فالأخرى طالق فان يرد واحدة معينة
 قال ابن الحداد وفابعد كبرون فاذا طاب البناء بعد المدة
 قال له القاضي التي الت عليها او طلقتها فان امتنع طلق القاضي
 احدا ما على الاثم وهو تقرب منه على ان القاضي يطلق
 على المولى اذا امتنع واستشطر القفال والسبع ابو عبد
 سماع وهو امام معاوية لان حصر كل واحدة وادعت انه
 لا عنها فان فرتل واحدة منها حرم عليه لمقتضاه في حق كل
 منها وان اذ الابلا في حق الاول بعين في حوالاينه وللأول
 الخليفة فان نكل خلفت حرماته مولى عنها قال ابن الحداد وان راجع
 بعد ان طلق القاضي عليه ضرب القاضي المدة ثانيا فاذا انقضت
 له يات بالمطلوب طلق القاضي طلقة ثانية على يد ايهما فان
 راحها فغل ذلك حتى يستوفى الثلاث وهو يامنه على صحة الرجوع
 المهمة وواقعه وعصمه وخالفه من لا يصح مراجعة المهمة وهو يظهر
 فان اذ الرجعة فليس المطلعة الا انه تراجع ان ساء وان
 وطى احدا ما قبل البيان قال ابو عبد الله لا حرم طلاق الاخر الا يفتى

الامر بالمان فان قال اردت الا بلا عن الموطوع طلعت الاخر اخرج
عن موجب الا بلا فان قال اردت الاخر الموطوع واحدة منهما
ويطابق بالعماء اذ الطلاق فان وطها طلعت الموطوع وان
قال اردت الا بلا عن الموطوع طلعت الاخر اخرج **الحالة الثانية**
ان لا يرد واحدة معينة فالأقوى ان لا يرد في الشرح ابو علي والبعثي
لكن مولى عنهما معا فان استنع من العماء والطلاق طلعت العاض
عليه معا ومقتضى كلام القزالي انه يكون مولى عن واحدة منها كما في الرد
والنوي في نقل كلام ابن الحداد في هذه ولم يذكر الرد في وجعله الرافعي
استشهد قال وسيا في مسئلة قال اذا قال لنسايه والله لا اجمع
واحدة منكم ولم يعين واحدة فعليه وابن الصباغ لما احتج كلام
ابن الحداد في المسئلة قال ومن لا يحجب من كونه يكون
مولى عنهما جميعا وهذا الصحيح لا الرافعي ولم يفرق بين ما اذا
عين في واحدة منها او لا ولا وجه لكونه مولى عنهما مع اليعين بحال
استشهد في قلنا يكون مولى عنهما ان لا يوطع احداهما طلعت
الاخرى ومحاص من الا بلا في خلاف فالوطع احدهما فان حكم
الا بلا مستمر في الباقية ولو قال كلا وطبت احدا فانما لا خبر في
طال ووطي احدهما طلعت الاخر اخرج من الا بلا في حق الموطوع
ودون الاخرى وان سقطت المطالبة في الحال فالطلاق حتى
لو اجمعها على الا بلا عنهما لسغا المهر في جميعها واستغنا اللفظ
التي **مخرج** لو كره الخلف على ترك الرضى مرتين فصاعدا فان
اطلق فيهما قال لو قال والله لا اجمعك والله لا اجمعك او قدما
سمعه واحدة لقوله والله لا اجمعك سنة في الكلام في لزوم
الحقارة وفي الا بلا فانما الرزم الكفاية في كل اوردت
فالمسألة تأكيد الاورد فان لم يطل الفصل بينهما قبل وكما سأل
واحدة وكذا ان طالع في اجمع واختلف المجلس وقا بينهما لا

ومما

ومما مميان ويجريان فما اذا اردت الطلاق ببعض الصقات كما
لوقال مرتين فاكشرا في حلت الدار فان طالق وان اردت لا يمتنع
فهذا مميان كميان على مثل واحد وان اطلق فحل على الماكيد
او الاستيناف فيه فان لم يمتنع في مثلها في نفي الطلاق وقالت
المولى ان الحد المجلس حمل على الماكيد وان تعدد لظاهر الحد
وان اختلفت المدة المعين بها كما لو قال والله لا اجمعك سنة
اشهر والله لا اجمعك في جهات شهورها وبه اجماع السنج
ابو حامد انه كما لو احدثت المرقان فلا يوجب بالوطي الا كفارة
واحدة في تعدد الخلف طرقت احدهما فيها في لا احد منهما
يتعدد بتعدد الايمان وصحبه الامام وقا بينهما لا اتحاد الفعل
قال ابن الصباغ في السانين عليه في الجديد والقدير وذكر
الاخر في بعض كتبه وسبب لعدم تعدد الا الجديد والناهي
لما اورد به رحمه المحاميل جماعة بخلاف ما لو كانت المياني
بالطلاق فانه يتعدد الخلف والطريق اليها في لا ينسخ القطع
بالاول والمالت القطع بالمأجل ويجوز ان يترك كل
يمين بحسب حالتها فيها بعدل واحد كما لو حلف لا اكل
خبزا وحلت لا ياكل من طعام زيد فاكل من خبزه ومثل الايمان
طهرا بالطلاق واما الاطلاق فليس عند الاطلاق في فيما اذا كانت
الدية يريد على اربعة اشهر من اى وقت حشمت لدية فوجهان
احدهما عند انعقاد المدة الاولى وعمل هذا الحكم فيه
كما يحكم فيما اذا قال لا وطيتك خمسة اشهر فاذ مضت
فوالله لا وطيتك سنة ولا معها انها محسب من حاش
اللفظ وهو مولى في المدة الاولى في يمينين فاذ مضت اربعة
اشهر كانت لها المطالبة فان فاحلت المياني فان طلعتا
تعد واحدهما فان لم يمتنع السنة اربعة اشهر او اقل لم تعد الا بلا

وان تعيب مدة الابدان فاستر على عوده الخلاف في عود الحث وحتم
 اليهن بان في الصور **نفي القسم الخامس** في اليهن الذي يعرف
 الوطى من الزام الحفارة او ما علق به من طلاق وحوما ولها
 صبيح لبراديه اذا الا من نسوة فقال والله لا اجامعكن
 في الكلام منها سعلق بالحث والابله اما الحث فلا يحصل الا بوطى
 جسمين فاذا وطئتم لم يكن فيه الا الحفارة واحدة ولو مات
 بعضهم قبل الوطى ففي الخلا لا اليهن بله اوجه امعنا ايضا فحل
 وبالمثل انما يخل به فيها بعد لا مجرد الموف ولا ان لم يوطئ بعضهم
 بعد الوطى في الا حاتم والذ الذي اراه ان الوطى في الذكر كالوطى في البنت
 في حصن الحث وان التزوي ومذا منق عليه صرح به جماعة
 ولو طئهم او بعضهم قبل الوطى لم يخل اليهن بل الحث بالوطى
 بعد النسوة وان كان زمانا واما الابدان في المشرقة انه يجوز
 موليها عنهن طهر ونوقف لظلمتهن في الفيا تنه لفسر عوا حث بطا
 فلا يامتنهن فيصير موليها من الرابعة ولا يحاط بطرفا طرعا لنت
 المسئلة سبني على اصله من ان الوطى المعرب من الحث بل يحصل
 الابدان بها وفيه قولان الجحد بد الصبيح واحد قوله القدر لا بدانها
 في القدر يرنم وماسر واه المشرقة تغريغ على مد القول فان
 وطى كل واحدة منهن مغرب من الحث وعمل الجحد بد الصبيح لا يبر
 فان له المشرقة والثاني في القطع بانه لا يجوز موليها حتى يتكاثرا
 فيصير موليها من الرابعة وثا ويل ماسر واه المشرقة على انه مؤل
 في كل منهن متقد بر وطى الثلاث الاخر والثالث انه يجوز موليها
 منهن في الحال كاد واه وهو مدهمه في الجحد يد قتل هذا مغرب
 له مدة ولكل منهن المطالبة بعد ما بالقبالة او الطلاق فان
 وطامن طهرن لحاصر من الابدان وان وطى بعضهم وبرز بعض ارتفع
 الابدان في حق الوطوة دون غير ما لو طلق بعضهم لم يرتفع في

حق

حق المطلقه بل اذا ارجعها مضرب لها المدف ما فيها وان قلنا ليس
 موليها في الحال فالومات بعضهم قبل الوطى او بعد لم يخل حثي
 لو بان مولاها وطامن بعد النسوة دانيا صارا موليها عين
 الدفعة الباقية في ذلكا حة ولو بان واحدة قبل الوطى ووطى
 الثلاث في النكاح لم يخل التي انا منها ففي عود الابدان قول
 عود الحث وخبر اليهن فان نلزمه الحفارة متى وطئها
الصحة الخامسة ان خلف على ترك الجماع ولا يسد اليهن اليهن
 وفيه صورتان **الاولى** ان نقول للنسوة الادبع والله لا
 اجامعك واحدة منهن فتكون موليها عن كل واحدة منهن مغرب
 له المرة في الحال فاذا مضى فلا كل واحدة منهن مطالبة
 بالقبالة او الطلاق فان طئهم من كلهن سقطت المطالبة فان
 ارجع من ضرب المدف ما فيها وكذا لو طلق بعضهم سقطت المطالبة
 من طئها دون من لم يوطئها فان وطى واحدة منهن فبلى
 الخلا لا اليهن في ايقاع الابدان في حوا المافات وحما ان اظهر ما قد
 الاحتمال من نعم وثا بها وجرم به جماعة لا وهو موليها من كلهن
 وعن كل واحدة منهن في الامام وهذه الصيغة تضمن تخصيص
 كل واحدة مولا بلا عمل وجه لا سعلق بصوا احبا منها وهو بمنزلة اقرار
 كل واحدة منهن وجرموا على الخلاف ما لو قال والله لا احبمت
 كل واحدة من مد من فكلهم احدهما هل يخل اليهن او سقطا حق
 الاخر ونظيره في الادبع وثا ان نقول او اذ بالصيغة ما قد
 الامام فالوجه بقا الابدان في حق الباقيات والا فينبغي ان
 دون الحكم فيها فالحكم في قوله والله لا احبمت حتى لا يحصل
 الحث ولا يازم الحفارة الا بوطى الجميع وتكون ضرورة موليها
 في الحال على الخلاف فيها واستدل له **الصورة السادسة** ان
 نقول والله لا اجامعك واحدة منهن ولا اجامع منهن واحدة

فله احوال حدها ان يزيد الامتناع عن جناع كل واحدة منهم
فيكون موليا عن كل واحد منهم والامتناع منها متعلق بوطي
احدا من ذلك واحدة منهم الطالبة بعد المدف فان وطى واحدة
منهم حثت والزمه الدفارة ونحوه وبين وقوع الابدان في حق
البقيات فان طلق بعضهن قبل الوطى بقى الابدان في حق الباقيات
فروع ان يقول اردت واحدة منهم بعد الوطى فيقول قوله
دعا الشيخ التوحامه لا يقبل قوله في الطاهر بخالفه الظاهر شوا
اراد واحدة معينة او مبهمه كذا فقوله الرافعي في سلبه وقوله بعضهم
عنه فيها اذا نوى في واحدة معينة وسكت عما اذا اراد مبهمه وقال
صاحب الخبر انه اذا نوى في واحدة معينة ان اراد واحدة مبهمه يقبل
في الظاهر وقرئت بينه وبين ما اذا اراد مبهمه بان اراده
المعينة اسقاطا حق البقيات بخلاف المبهمه والذميب الاول
وان اراد واحدة معينة فهو مؤلف عنها ويومر بيها ما لم يظن
من الطلاق فاذا بينها اخذ بحكم الابدان فيها وان اراد واحدة
مبهمه امر بالبعين واذا عين واحدة كان مؤلفا عنها وروى القائل
عن الشيخ انه لا يكون مؤلفا عنها وروى الغزالي في القسامين
حتى ينعين لان كل واحد يجوز ان يكون المراد غيرهما قال
الغزالي هذا الوجه ان اعرفنا لا يتكاد يعنى في صورة الامام
فان ادعت انه عاها وحب عليه الجواب لا محاله ويوافق هذا
ما حكاه المصنف عن القاضي في فتاوى الامام ان المدعى انما يقرب
بعد المعين لا الرافعي ولم يعين في الباقي غير هذا الوجه
هكذا ابلوا في رد الشيخ ابو علي موجهها انه لا يومر بالبنيان ولا
بالبعين بخلاف ما علم من الطلاق لان الطلقة خارجة عن النكاح
وامتناعها عما صرحه النكاح من ذلك والمولى عنها بخلافه وهذا
ايضا يقتضي ان الشيخ لم يقبل لهذا وحكي المولى في سلب الامام

عن

الامام عن عائشة ان المدف تصرب في حق الكل فانما مضى
صبي الامر عليه في حق من طلق منهم وظاهره يقتضي انه يكون
مولىا عنهم جميعا واستبعد الرافعي في المشهور الاول انه يصير
مولىا بالحلط ويومر بالبيان والبعين كذا اذا زاد معبته وبنيها
فادعت غيرهما انها المراد فصدفها فحق عليه بموجب قوله
ولا يقبل رجوعه على قوله الاول ولكل منهما بعد المدف الطالبة
بالعبادة او الطلاق فان وطىها لزمه كفارتان وان انصهر
صدق بمبته وان ذلك خلعت المدعية وقضى لها مكرها مولا عنها
انصا فان وطىها لم يلزمه كفارة لانها لا يعتب من الرد وكذا
الحكم لو ادعت الانسان الاخر بان ذلك فان ذلك عن البين خلقتا
بنت الاول في حق الطلقة لو ادعت كل واحدة من بركاتها المرادة
فقط بها بعنت الرابعة للابدان وان اراد مبهمه وعينها لم يكن
لغيرها المارعة لان البعين لله وبحسب المدف من وقت البعير
او من وقت المظن فانه وجهان ينبغي على الوجهين في العدة في
الطلاق ولو وطى واحدة منهم كان بعينها للابدان في الباقيات
حتى لو وطى لكل الا واحدة بعنت للابدان قال ابن داود
ويعنى كلام الامام ان محي فيه بعين الابدان في غير الموطوع
الخلاف المتقدم في الطلاق وينبغي القطع بانه لا يجوز
منا بعينها وان مضى مدف الابدان لم يعين واحدة منهم فان
طلب كلهن الزم بالعبادة او الطلاق في غير اطلاق الكل لو بين
طلب المولى عنها وان امتنع طلق الحائمه واحدة مبهمه ومنع
منهن لان بعين المطلقة وان وطى واحدة او اثنين او ثلاثا
طلق واحدة او اثنين او ثلاثا لم يخرج عن موجب الابدان وان
فادخلت التي البتة عنها خرج عن موجبها والمطلقة مبهمه
عليه بعينها قال الرافعي وما ذكره من المطالبة في المدف

من غير تعيين عدل ان يكون ما على ان المدعى حشد من وقت البين
وحقل رد ذلك الخلاف فيما اذا استلزام امر به من المعين
اما اذا امتنع وتحتجب من ومنا لم ينل بحالة ولا يمكن
الا صوابه من بحج في طلبه من تقدم عن الاستكاد من المستحقه
ان يطلق المظن ان لم يرد فيها ولا تخصيصا فعل بها حمل فيه
وجهان سبها وبه قطع جماعة انه حمل على التعبد **المطلب**
الثالث اذا حلف على ترك جنائحه سنة واستثنى منها شيئا فلهذا
نفر من على الوجهين احدهما وهو المذكور من المختصر ان يكون السنة
مفعول والله لا احامعك سنة الامرا حمله ما لو لا الاحامعك
الى سنة الامرة بالوطى المستثنى بقره من الحسد وفي قوله موليا
في الحال القولا ان السقده ما ان احدهما وهو واحد فوق القدر
فم فعل مضافا الى العينة او الطلاق بعد مضي المدعى فان
وطى الوطى الذي استثناه لم يذهب شي بمحض المدعى بان يفي من
السنة فكل مدعى الايلا والجد يد واحد في القديم انه لا يكون
موليا في الحال لان اذا وطا ما في نفي من السنة امر من اربعة
استمر مول من حين الوطى في ان يفي اربعة فيها وتما طلبه في كنه
حلف تحت الوطى في بعضها الباسه التي في زمانه يعرف
السنة مفعول والله لا وطنتك في السنة الامرة والحكم لا تقدم
للمدعى اربعة في الطلاق في السنة اذا عرفت مضاف الى السنة
العربية مفعول المظن في ان الما في من السنة عند البين دون سنة
الا يلا فلا يكون موليا فطفا انتهى معتنى المظن في ان الباقي من
السنة فكل الوطى السنة العربية دون بقية سنة من يوم الطلاق
ولو لا الاحامعك في السنة الاعتراف ان ادق في الاما به صرف
او الا الف مرة او عدد اخر ذلك فعلى الجدة لا يكون موليا
في الحال فانما يكون موليا اذا استوفى العدد المستثنى في الايلا

دع

وعلى احد قول القدر يكون موليا في الحال ولو مضت السنة الايلا
فهو كما اورد الامر **الفصل الرابع** لو قال ان زنا معك فوالله
لا احامعك وان اصبتك فوالله لا اصبتك وان وطنتك فوالله
لا طاك فطريقان احدهما القطع بانه ليس بمول وان في قوله
موليا في الحال القولا ان المستثنى من الاول اذا وطى ما صار موليا
قال السق في ذلك القول ان دخلت له او فوالله لا طاك فمولى فيه
الطريقان وكلام القاضي يضمن من طريقه القول لا يلا هذا
ولو لا ان وطنتك فانت طالق من دخلت الدار فطريقا واحد مما
عن القاضي القطع بانه قوله والمنا في ان القول في هذا الخبر لو
قال ان وطنتك فانت على طهر ابي ان دخلت الدار **رفع** لو قال ان
وطنتك فوالله لا طاك فغير المستثناة تم نزعها فالحال انما
لزمه الحفافة بالايلاج النافذ على الصحيح وقيل لا تحت لانه
كالا ستداه وذلك لو قال لا اكل في اليوم الا اكله واحد لا
يحمل على واحدة بل على جليسة معنادة وهو كالحال في التقديم
فما اذا علق المطلاق بالمدعى بالوطى فوطى ونزع فارجح ان يوجب
الحكم والمهر في الامام وهذه الاما في تقدم لزمها **فصل** في شرط
الايلا وفيه مسائل **الاول** لا ينعقد الايلا بالحلف بالله والكساة فاذا
الامر امرأة لم يزل معها اخرى فان كان الحلف بالله تعالى بان قال
لا احاد زوجيه والله لا احامعك ثم قال لا اخرى شريك معها
اذا انت شريكها او مثلها ومولى الايلا بذلك لم يصير موليا وذلك
لوقا لا يطلق بشر قال ادرك بالله لم ينعقد عينية وان كان التزائم
طلاقا وعناق وملاة ونحوها بشر قال لا اخرى شريك معها
اوجع فان قال ادرك ان الايلا لا يطلق الا بصلة الماشية
معها وجعلها شريكه لا يلا في كون احادها شرط الطلاق

الاول في اصابة الاولى لم يقبل اذا دعي الاوسطا طلعت وان
 لم يطا الثانية واذا وجد الشرط في حق الثانية طلعت ايضا
 لوجود الشرط وان قال لا اردت ان لا اصاب الاول طلعت
 الثانية ايضا فجعلها شرطية الاولى في الحراد والوسطا قبل
 فاذا دعي الاوسطا طلعتا وفي هذا بين الحالتين لا يجوز موليها من
 الثانية وان قال اردت التبرك منها في علق طلاقا والثانية
 بوطيها كان طلاق الاول معلق بوطيها فوجهان احدهما ربه
 حيزم الفاضل انه لا يصح فاطرها وجزم به حقا فانه يصح
 مكنز موليها من الثانية على الجديلة الذي عليه المذاهب واستشهد
 له السيد يحيى بها اذا كانت زيدا لا تزوج حنة بالطلاق فقال عمر
 لزوجته ليت صلي يا ازيد من وجهه فانه يصح وقال الرواية
 ولو قال لا حذار وجهه انت على خطري ثم قال لا وحري
 استرحك معها ونوى الطهار في خوفه نظام مراعتها وجهان
 لم يمان على الغلب في الطهار اليمن والطلاق فعلى
 الاول لا يكره نظام مراعتها وعلى الثاني لا يكره نظام مراعتها
 وهو الصحيح ولا خلاف في حوازالاستحالة في نفس الطلاق
 بان يقول انت طالق ثم يقول لا احراستك معها ويقول
 واما الاستحالة في علقه كما اذا علق طلاق احدهما بدخول
 الدار ثم قال لا احري استرحك معها ففيه التفصيل المتقدم
 فان اردت التبرك منهما في الشرط دون الجزاء لم يقبل وفي
 الجزاء من الشرط قبل ادفعها وجهان ولو قال لا دخلت الدار
 فانت طالق وقال لا بل هذه واسأل امرأته الا حرافة قصد
 ان يطلو الثانية عند دخول الاوسطا طلعتا معا عند
 دخول الاول سواء قصد طلاقها معا عند دخول الاول وان
 قال قصدت ان اطلق طلاقا والثانية بدخول نفسها في

فعله

قوله وجهان المتقدم في لفظ الاستحالة واختار الفقهاء
 انه لا يعمل والحمل على تعليق طلاقها بدخول الدار اذا
 دخلت طلقتا بخلاف ما لو علق الطلاق في احدى الدخول
 وقال لا احري استرحك معها وقلنا لا يصح التبرك فانه لا
 يقع طلاقها بدخول الاوسطا في هذا ما ذكره الراغب والسيوطي
 اطلق المسئلة وحمل في طلاق الثانية بدخول الاول قال ابن
 الحارث لا يطاق لعدم الشرط وعلى قول غيره يطلق وقد مر
 في الطلاق في قولنا رجل لا احري استرحك في مسبك فان اردت
 او علقتمت انا خالفا لم يصح حالنا لم يصح حالنا اذا حلف
 سواء كان حلفه بانه او بالطلاق في ان كان المعول له قد طلق
 امرأته او حلف بالطلاق وحشفا رد الغافل امرأته
 كما في الاخر طلقت وان اردت علق طلاق امرأته بتطليق المعول
 له امرأته فاذا طلق المعول له امرأته طلعت امرأته المتطهر
الثانية في الرد وحسن انت على حرام فقد تقدم في الطلاق
 انه ان نوى الطلاق وقع وان نوى التحريم عينه لزمه حقا وفي
 نصير والاصح انها حلالا لا بعد الوطى وعلى هذا المولويان
 ولو نوى الاستناع عن وطئها وهو لا يلا فوجهان اطرها
 انه لا ينعقد ويلزم الحفارة في الحار على قولنا امرأته
 بعضى الحفارة ولو قال اردت ان وطئتك في نكاحي حرام
 النبي على انه لو قال لا استطيعك فانت على حرام لم يجوز قولها
 وقد قال ابن عباس ان نوى به الطلاق ادا الطهار كان
 موليها على الحجة بدو هذا النوى يحرم عينها والراغب في فيما
 اذا نوى الجبر عينها ان الحفارة لا يجب والا دل مؤ
 الطاهر وان اطلق فان قلنا مطلقه يقتضي الحفارة كان
 موليها والا فلا فان قلنا يجوز موليها ويجوز موليها المشهور

في السهو زانه لا يقبل قوله في الخبر لا يعضا طامره الكفار في
 الحال في المتولي والقابل بهذا بنا على القول بان الامام
 ان ياديه باخراج الكفارة اما على مقابلته فلا يضر له وقال
 مؤيد ابن الصباغ قد افرغ على نفسه بالايلا فنحكم عليه **المسئلة**
الثانية يصح تعليق الايلا كما يصح تعليق الطلاق والامتنان
 ولو قال ان دخلنا الدار وان طمنا في دار الله لا اطلاق صياح
 موليا عند وجود الشرط ولو قال والله لا اجامعك ان شئت
 في ما ان يريد تعليق الايلا بالمشية او تعليق عدم الوطى على المشية
 ان يجامعها او عشيتهما ان لا يجامعها **الفسر الاول** ان يريد
 تعليق الايلا بمشيتهما المتكوز موليا فاستانه ضار وموليا بغيره
 فما اذا كان لا يتطابق ان شئت انه تعبها في الغور على المزمع
 زانه دلفي حضورها في الخامس في قول زانه على الراخي في قول
 فعل الدمير في اعتبار الغور هنا وجهان يساق على اعتبار
 في الطلاق لان التعليق بها استدعاء رغبة وجواب بلعون
 كالقول في العقود اولا به في قليلك البضع كقول طلق
 نفسك فقبل لولا لا تعب الغور هنا وهو الاظهر وعمل الباخذ
 بغيره فلو ساق بعد ما لم تنبها اضلا لم يضر موليا ولوعلق
 من ان الجماع عسبة غير ما وكشيتهما لا على وجه المحاطة بان قال
 لا حتى والله لا اجامعها ان سجد وان ساق وقلنا بغير القول
 لوجد طمنا به في اعتبار ههنا الخلاف المذكور في نظيره من
 الطلاق ولوعلق بمشيته غير مخاطب لقوله ان ساق وقلنا بغيره
 في حال مخاطبتهما على قوله والله لا اجامعك من شئت لم
 تعب الغور كما مر في الطلاق **الفسر الثاني** ان يريد تعليق
 عدم الوطى عشيتهما ان يجامعها قال ابن الصباغ وسلم الردائي
 مولوا زاد تعليق الايلا بالمسئلة في الحكم في ساق ان يجامعها

الطار

في الحال لا يعقد في عينه وكان موليا فان لم يشأ لم يعقد
 بعينه وموقوف على اعتبار الغور به فيها اذا اراد تعليق
 الايلا **الفسر الثالث** ان يريد تعليق عدم الوطى عشيتهما ان لا
 يطامها كانه قال والله لا اجامعك ان شئت ان اجامعك
 لم يضر موليا كقوله والله لا اجامعك الا برضاك في الردائي
 ولو قال والله لا اجامعك من شئت واداني اجامعك مني
 سيق ان لم يضر موليا قال ولو اطلق فهل يضر على تعليق الايلا
 او على هذا المعنى فيه وجهان ولو قال والله لا اجامعك
 الا ان تستامد لم يشأ او اذا لا سجدنا او التعليق
 مول فان لم يشأ على الغور ان يجامعها استمر الايلا وان ساق
 او يجامعها على الغور ان يقع لان بقدره الا ان يشأ ان
 ان اقر بك فاقربك ولو قال والله لا اطلق حتى تشأ يضر
 على انه لا يكون موليا بخلاف قوله الا ان تشأ والغرض انه
 جعل هنا غاية المين مشيتهما وقد تشأ في الحال وقد لا تشأ
 فلهذا المسئلة قد توجد قبل مضي مدة الايلا وقد لا توجد فلا
 سجد بهما من ان يعقد في الحال قاله الردائي في لهما والموا
 لوقا والله لا اجامعك حتى تشأ وان فان ساق لان
 الحال في جامعها قبل مدة الايلا اختلفا المين وان لم يشأ حتى مضت
 المدة سوا ساق ان يجامعها بعد ذلك لا يضر ساقا في الحكم
 فكونه موليا وجهان ياتيان في نظاير ما او لومان فلا من
 قيل المسئلة ولزوم الكفارة لوطيها من حسب الردائي من
 دفعت اللفظ ادمي وقت الموت فيه وجهان وعمل لولا
 لو فات فلا تعدم موطيها طول في الحال ولو قال والله
 لا اجامعك ان شئت ان اجامعك فلا يصير موليا الا اذا
 ساق ان يجامعها في ساق شرط الغور به الحلال ولا يشترط

امر اذا العصب بالانزام في الاطلاق عندنا **فروع** لو كان ان
 رطنتك فانما اذا وافقت رابطة لم يكن مؤلما ولا يصرفا اذا قالها
 في الثانية قال الشهر خمس لئن لم يرب كالوقا المسلمون طهر
 رقاها **الذكر الباطن** المدف المحاف عليها والمخالف على
 الامتناع او عقيدته فان اطلقه حمل على ما يريد وصار مؤلما
 فان قال مع ذلك ابدأ او مدد عمره وجره كان مؤلما وان
 قصده بزمان معده السنة وشهر او بعلية بامر مستفلا
 معين وقتية **الشمس اول** ان عقيدة بزمان معده رفا كان
 اكثر من اربعة اشهر كقول الله لا اخامعك سنة فهو مؤل
 وان كان اربعة اشهر فادونها لم يكن مؤلما والذي صد عنه
 بمن ادخل في ان علق به طلاقا او عفا فاما في سائر الافعال
 وفي الفصل صور **١** احدها اذا حلف على ترك الوطى اكثر
 من اربعة اشهر فهو مؤل في الحال ودطال في الشهر الخامس
 ولو كانت تلك الزيادة لامسا في المطالبة معها كالرجل
 على تركه اربعة اشهر لحظة واحدة الا يلا في هذه الصورة انه
 امر فادامها والاضاراد بها بقطع طمعه بالحلف على الترك
 في هذه المدف الثانية لو حلف ان لا وطاها اربعة اشهر
 فادومها ثم اعاد اليه بعد مضي تلك المدف اذ في اخرها
 ثم اعادها فادومها بعد مضي تلك المدف اذ في اخرها او فعل
 ذلك مرارا لم يكن مؤلما وان مضى به ولو وصل اليه
 باليهز فقال والله لا اخامعك اربعة اشهر او بلاءه والافضة
 فوالله لا اخامعك اربعة اشهر او بلاءه وهذا انه طوله
 لا يجوز مؤلما على الصحيح فلا يبرر في الامام بحمل ان يات
 امر الامداد والاضاراد لا امر المولدين **الثالثة** لو كان الفضة
 خمسة اشهر فوالله لا اطلاق لا يصير مؤلما حتى يقضى خمسة

اشهر

اشهر بخيلته تقرب للمدة ولو قال والله لا اطلاق خمسة
 اشهر فادامت فوالله لا اطلاق سنة فلها المطالبة بمقتضى
 الشهر الاول فان انقضا ولم ينطال به لم يكن لها المطالبة
 بعد الا خلا لا الهين وان طالبت فيه فانها انقطعت
 المطالبة في الحال فان راحها في الخامس لم تقرب المدف
 في الحال فاذا انقضى الخامس استغنى المدف للاطلاق ولو
 رطنت بعد فراجعتها في بقية الشهر الخامس اخلت الشهر في
 الراجع والظاهر لزوم الخلاف فان قلنا ان المؤل اذا
 فلا يلزمه الخلاف لان ذلك الخلاف في ان الوطى الذي
 يحصل به الفياة التي مؤطال بها ومناخرج عن موجب
 الاطلاق بالطلاق وسقطت مطالبتة وان كانت المراجعة
 بعد انقضا الخامس فان كان بعد سنة منه لم يكن مؤلما
 لا خلا لا الهين وان كان فيها فان كان الثانية منها اربعة اشهر
 فلا يلا اطلاق وان كان احدها منها عادة الا بلاء واستغنى الله
 من حين المراجعة ولو حدد بكاحها بعد بدوئتها فمعه عود
 الا بلاء حيث يعود لو راحها خلا فعود الخنت واما الهين
 فيبقا حتمها ما بقي من المدف وان لم يعد الا بلاء حتى لو
 راحها وقد بقي من السنة اقل من اربعة اشهر فوطاها في
 تلك البقية لزمته الخلاف **الشمس الباطن** ان عقيدة
 الامتناع عن الوطى بامر مستفيل وهو ايضا يقتصر على
 ما لا وقت له لا استحالة وقوعه فاده كقوله والله لا اطلاق
 حتى يصعدى السماء او حتى ينظر في بلاءه وقت لئن
 مستبعد وقوعه في اربعة اشهر كالوقا والله لا اطلاق حجة
 يبرر لعدي عليه السلام او حتى يخرج الدجال او خارج
 او ما جرح او الدابة او فطلع الشمس من مغربها او يستحيل

حصوله في اربعة اشهر عادة كالوقار حتى يقدم فلان في السقافة
 لعبده كالوقار بافصى الصبي والمخالف لغيره حتى يسهل المساقفة لا
 بعض في اربعة اشهر او لا يوم القبة فهو مولا في ذلك على
 الذمب في التعليق من ذل على سبي ونحوه وجبانه لا يقطع بكونه
 موليا في الحال بل من ذل فان مضت اربعة اشهر ولم يوجد بغيرها
 انه كان موليا ومخاها من المطالبة ولو كان في مسئلة العدم
 طينان المعلق بقدمه في مسافة قريبة ففي قصد بقاء
 احتمال ان الامام اطهرهما انه يصدق ولو كان المعلق به ما تحقق
 وجوده بجي المظهر في من علمه الا مطارد بجي زيد من القرية
 ومن عازلة الحصون في الجماعات او قدوم الفاقلة والغالب في ذلك
 في كل شهر لم يتعلق به ايلا لكنه عقدة من معلق به الميت اذا
 وطى وان كان الوقت به ما يجوز حصوله في اربعة اشهر من غير
 استبعاد ولا محذور لا طين كمالوقار والله لا اطاق حتى
 يدخل الدار او ادخل اذا او يقدم زيد وهو على مسافة قريبة
 او حتى اخرج من السلا او مرض فلا يلزم بكون موليا في الحال
 فاذا مضت اربعة اشهر ولم يوجد ذلك فمحل للموليا فيه جهل
 اصحها لا وقبل في قواه حتى يقدم فلان ان كانت عادته ان يقدم
 من سنة الى سنة مع الحاج كان موليا امتنا اما الغالب في الوقت
 بموت زيد فظهر بقاء اخدمته انه على الوجهين واحتماله ان الوطان
 واصحها القطع بان موليه منهم من حصل الخلاف ما اذا كان
 زيد مريضا محمولا ولا خلاف في هذه الصورة وهو البعارة
 لو وطى قبل وجود الصفة ولا في الحلال الذي هو وجود الصفة
 قبل الوطى ولو اتمته بموت اخدمته بان لا اها معك حتى انقرب
 او حتى يموت او لا اها معك عمره او عمره او ما عشتا وعشتي
 فهو مولى قطعا كالوقار لا بد او لو قال والله لا اها معك حتى

دوني

يقطر ولدك روى المزل انه يكون قوليا والله قال في موضع
 اخر لا يكون موليا واحتمال المزل وادام كلامه ان فيه
 قولين واختلف الاصحاب متبعة ابن القطان وقال في قول
 وانراوا سحر ما رواه اولاد وقال الجمهور المضبان على
 خالين فان اراد به وقت الفطام فان بقي لا تمام الحق ليس
 اكثر من اربعة اشهر فهو مولا والا فليس مولى وان اراد به
 فغل الفطام فان كان الصبي لا يحمله الا بعد مضي اربعة اشهر
 المصغره او ضعفه فهو مولى وان كان يحمله لا بعد اشهر
 فادونها لم يكن موليا وان لم ينظره فهو كالمعلق بدخول
 الدار وقدوم زيد فوضعه الاول يحمل على الحالة التي هو مولى
 فيها والى على الحالة الثانية التي ليس مولى فيها ولو مات الصبي
 قبل الفطام فهو كالوقار حتى تستافلا زفات قبل المشيمة
 وقدم ذلك الوطان المعلق بقدمه قبل القدوم ولو اخرجت بحبل
 فان كانت ميتة او صغره لا يحمل من حمل الا بعد اكثر من
 اربعة اشهر ميتة فان فهو مولى قال الرازي في الاخير كالتعليق
 بالقدوم من مسافة قريبة ودخول الدار اي بجي من خلاف
 وعزل لا حامد والقوة ان في المولى انه ان كان الغالب انها
 لا يحمل ميتة تسع سنين ولم تخض فهو مولى لان علمه الطر
 ذلك كالسقين والمافه في الصحيح عندى انه ليس مولى
 وان استوى الامان فليس مولى لقوله حتى يموت فلان
 وهو جواب على احد الوجهين في الموت والجبل يحمل ان
 يكون موطن السهمه او بالزنا او باسند حالها ماها فاجلت
 احلنا المين وجمع المافه في ذلك فقال اذا علق الا يلد
 بشرط فهو ثمانية اشهر اما احد ما ان يكون موليا بما طامرا
 وباطنا لا سبحانه لقوله لا والله لا اصيبك حتى تضع علي

السما او تغدي رجل عالج او ستر له ما البجر وهو كالايلا المطابق
والثاني ما قطع بانه سكون بعد اكثر من اربعة اشهر
موليا به لقوله حتى تقوم القيامة والبال كان موليا به في
الظاهر وان خا زان لا يكون موليا به في الباطن لقوله حتى
ينزل عيسى عليه السلام او يطهر الدجال والرابع ما اذا الحلف
خلفه باختلاف حال الشرط لقوله حتى يقدم زيد فانه نفى
سريان يكون موضعه زيدا او غيرها والخامس ما يختلف باختلاف
حال الشرط لقوله حتى تقضي ذلك فانه يفرق بين ان يريد
قطع الرضاع او مدد الرضاع وبعضه جعله من القسم الرابع
الذي يختلف باختلاف حاله لا باختلاف زاده كما ستر
والاولا صحيح لان قطع الرضاع ممن وان منع من الشرع
والا بدلا معلق بالامكان لا بالحق والشرعي وعلى هذا السو
علقه بما يكره فخله لكن يمنع الشرع منه لقوله حتى يقتل
اذا كان لم يكن موليا على قول ابن سريج لانها قد فعلت في
الحال وكان موليا على قول غيره لمنع الشرع منه ومن هذا
القسم حتى يخرج لا الج فان اذاد من الخروج المعهود كان
موليا اذ انقضى اكثر من اربعة اشهر فاذا زاد فعل الخروج
الا السادس ما يختلف باختلاف ركنه لقوله حتى يسقط اللبن
او يحسد الهوان كان في السنن لم يقر موليا وان كان
في الصنف فان كان في اخره والى الى الثاني اقل من
اربعة اشهر لم يكن موليا وان كان في اوله كان موليا ولو
في اخره حتى المطر منهم من جعله في اول الصيف والآخر
يكون به موليا بعد ان غابها ومنهم من لم يحسد موليا لانه
قد يجي في الصيف والليل لا يلوغ الصيف في ما السداد
التي بعد فيها المطر صيفا وشتا بدلا وطرسا لا يكون

له

به موليا مينا ولا خلاف السامع فالأكثر به موليا لثبوت الحواله
لقوله حتى يبرأ هذا المريض او مرض هذا الصحيح او متعلما
الكفاية او يطلق بلان زوجته . الثاني عشر من لا يكون
موليا لكونه قبل اربعة اشهر لقوله حتى يدبل هذه العلة او
يحصن هذا العجين او ينضم هذا العذر انتهى **مرج** لو قال والله
لا اخامعك ثم قال اردت ستم او شهر من ويحوه لم يقبل ظاهرا
بجلاف ما لو قال له طولن لولي الحامل ستم فسه شهر او ستم من فانه
يقبل لكن بدس **الرابع** في الفاظ المحلوف عليه وهو الجماع
واما الحلف على غيره من الاستغنايات فليست ببدل ولا الفاظ
الاستغناء في الجماع بدالة صريح ظاهر وباطن لا قبل التأويل
ولا بد من فنه صريح ظاهر او قبل التأويل والتدبير وكتابه
لبسط فيه الفيه **السير الاول** ما هو صريح لا قبل التأويل ولا
التدبير وهو اللفظ المركب من النون والياء والكاف وايلج
الذرية الذبح لقوله لا اعيد ادلا ادخل ادلا ادخل ادرك
او حشفتي فرجك ادلا اخامعك مذكري وقوله للبكر لا
امضك مذكري فحصل الا بدلا بهذه اللفاظ فلو ادعى انه
اذا ادعى غير الجماع لم يدبر ولو قال للبكر لا امضك مذكري
فحصل الا بدلا بهذه اللفاظ فلو ادعى انه اذا ادعى غير الجماع
لم يدبر ولو قال للبكر لا امضك مذكري فحصل الا بدلا بهذه اللفاظ
غير الجماع لم يقبل ظاهرا او بدلا في اظهر الوجهين لا حتمال
ان مرده ما صعبه ونحوها وقال الامام والقائل للرادعي انه اذا اد
به الضم والخافقه لم يقبل على صلاح **السير الثاني** ما هو
صريح في الظاهر لكن بحقل التأويل بشرط ان يدبر اليه التدبير
وهو لفظ الطوطا والجماع فلو ادعى انه اذا اد بالوطا فالقدم
والجماع الاجتماع دبر فيها طريفة اخرى ان لا يكون

مرحبين او غائبين بخلاف الآية في لفظ المباشرة وسبب بعض القول
بمراحة الوطى في القدر ومقابلته لا الحد يد في لفظ الاصالة
طريقان احدهما انهما على القولين الايبين في لفظ المباشرة وقال
القاضي الطبري واختاره الغزالي واظهرهما انه لفظ الجماع
فيكون من غير تخالف المذهب واما لفظ الملازمة والمباشرة والضاغنة
وما يجرب مجازها لقوله لا امسك ولا اقص اليك ولا ابا عليك
ولا افس شك ولا ادخل بك فيها قولان احدهما وهو القدر
المتأخر الى الحد منه الصحيح انهما كاياف فينقر لا السنة وفي المصنفه
في البناء طريقتان فاطعة باطنها كاياف **العسر الثالث**
الكسافات المحلصة لا السنة منها قوله لا بعد عنك وهو
يحتاج الى سنة اول الجماع والمدى معا كذا قاله الرافعي في سنة
المدى فظروفتها قوله لا يجمع راسك وسادة فان نواه حقل
وكذا قوله لا تسنايف راسي وراسات اب لا يجمعان بحسب
وكذا قوله لا سوفك او لا عطفك كانه في الجماع يعني لا سنة الجماع
والمدى ولوقال لا سوفك في الجماع وهو صريح في الجماع كانه في
المدى وكذا قوله لا يطولن نه في كاعك في لفظ القربان والعشائر
والايبان طريقان احدهما القطع بانها كاياف ومساوية
عند الغزالي واصحابه انه على القول في المباشرة والمساوية قال
الرافعي وادرد المعنى في القربان في الايبان الطريقين اول
في العشائر المساوية ولا مضمح بينهما في واما اذا قال في الله
لا اجمعك في دبرك او في الحضر او في النفاس فهو محسن للبشر
مول ولوقال في الله لا اجمعك في دبرك او في الجبر او في التفكر
فهو محسن للبشر مول ولوقال في الله لا اجمعك في الدبر
فهو مول ولوقال لا اجمعك في الا في الجبر او في النفاس في
المرحبي لا يكون موليا في دساري المعنى انه يكون موليا

قال

في هذه الوجوه والاية في هذا رخص والاية في المسجد فان قلنا في
هذه الاحوال اسفطنا المطالبة في الحال لكن يرتفع المبرم في
المدى فانيا ولوقال لا اجمعك في جميع سور وجمع فان اراد ان
لا اجمعها الا في الموضع المروء او في مادون الفرج او لا يفتي لا
مادون الحشفة فهو مول وان اراد اجمعها في صنفها لم يكن
مولى وهذا الوجه فقال لا اجمعك في جميعها صنفها ولو حلف
الا يظا ما في قبلها من دبرها او في دبرها من قبلها لم يكن
مولى ولوقال لا اجمعك سبل عما اراد فان اراد ان لا
اجمعها فهو مول فان اراد في لا يمتنع من العتق الواجب
بجميعها او ادرك في لا اجمعك في ان نزل وعدي ان الجماع من غير
انزال لا يقتضي عتقا او ادرك في لا اقدم على وطئها وطئ غيرها
فليس العتق واجب بوطئ الا في قبل ولم يكن مولى ولوقال في الله
لا اجمعك فان اراد انزال التي او انه يقدم وطئ غيرها
فليس العتق واجب بوطئ الا في قبل ولم يكن مولى وان اراد
ترك وطئها كان مولى ولو حلف ان لا يظا بعضها فالحكم كما
شيئا في الظاهر **الباب الثاني** في حلال الايلا
وفي فصول **الفصل الاول** في مدة المدة وهي اربعة اشهر
والزوج يمس بعد الايلا هذه المدة من حين الايلا ولا يتوقف
على الرغ في القاضى وصرها وعليه الوفا بغيرها ولا يختلف
المدة في حرية الزوجين درهما ولا جرية لخدمتهما وروا الاخير
وقد نظر في المدة ما يمنع الوطئ بقطعها ومنع احتسابها وقد
يعتد ببادلتها ما منع احتسابها والمانع ينقسم الى طهر
خللا في النكاح والغيره **العسر الاول** ما يوجب حلال في النكاح
فاذا طلق المولى زوجته في اثناء المدة فان كان الطلاق صحيحا
انقطع المدة فان واجبها استوفت على الصحيح ولو ادست

احدهما بعد الدخول لئلا ينقطع على المذنب وفيه وجه ان ردة لا
 يقطعها وعلى المذنب لو عاد من ارادتها الى الاسلام في نفسه
 العدة اسموتت المدة مطلقا وفي ردة الزوج وجه انه اذا عاد
 بيني وان لم يراجعا حتى انقضت المدة وكان الطلاق بائنا او بان
 بالردة لكونهما قبل الدخول او بعده وانقضت المدة لم يجد
 نكاحا وقتها يعيد الا لا يستأنف المدة ولو طلقها بعد نفسي
 المدة طلاقا رجعيما اما بطلها او ردة انقطع الا بالردة فان
 راجعا عاذا الا بالردة واستأنف المدة ان كانا لم ينفقا مطلقا او
 موقتة وقد بقي من المدة اكثر من اربعة اشهر وان بقي منها اربعة
 اشهر فلهما بعد الا بالردة وان بقي حكم المدة والردة كالطلاق
 فلو اراد احدهما الزوجين بعد ذلك وعاد الى الاسلام في العدة
 عاذا الا بالردة استأنف المدة في المدة المطلقة والعدة التي
 بقي فيها من الوقت قد بطلت الا بالردة واستأنف المدة في المدة الموقوتة
 العدة عن وطئ التيمم بالطلاق الرجعي في الردة في منع احتساب
 العدة في لزوم الاستئناف عند انقضائها **العشر الثاني**
 فما سمع الوطئ من غير ايجاب حلال في النكاح فان كان المتابع
 بالزوج لم يمنع احتساب المدة ابتداء ولا اذا طلقا او انقضت
 المدة طولا بالغيابة اذا كان العدة قد زال سواء كان المانع
 شرعيا كالصوم والاحرام والاعتكاف او حياضه وجبسه
 وحسنه الرطوب في المدة وحلى الزنا فلو ان جسد منع
 وغلظة الجبهة وسلمه طائفة ونزل بعضه على ما اذا كانت
 هي التي جسدته وقا لو اذا جسدته منع وتر لما خروا على ما
 اذا جسد طلاقا لو اجبسه طلاقا منع احتساب المدة في الزنا
 ومقتضى هذا طرده في المرض وما يتعلق باحسانه من الموانع
 ومن يتعالي اليه الامار والفقار اذا جسد جسدته

الخروج

الخرج منه فان كان يدين بقدر على اذنه فلا يقدروا يطالب
 بالغيابة او الطلاق واما الموانع القائمة بها فان يكون
 حسيه او شرعية **المطلب الاول** ان يكون حسيه فانها تمنع
 الاحتساب ابتداء وكذا اذا عاد واما على الصحيح كما اذا كانت ضعية لا
 بحمل الوطأ او فاشته او بمجوسية او بحسنة مما عدا او مرضية
 فصنائه لا يحتمل الحجاج **المطلب الثاني** الموانع الشرعية منها الاحرام
 وهو يمنع الاحتساب ابتداء واما وحلى الزنا فانه وحسنا
 لعبد انه لا يمنع كالحض وغلظة فائله واحرامه بوتر ابتداء
 لا واما ومنه الصوم فالاحتساب لا يمنع الاحتساب
 وجزم به الغزالي والزم امام ان كان الصوم فطوعا فهو
 ظاهر لثبوته بنصابها وتخليها وهذا ان وقع رمضان في
 المدة لا ينفك لا بد لها من صومه وفي التمكن لا يقع واما
 ان كان علمها قض رمضان يسن على انما اذا زاد المتأخرة الى
 فضا الصوم او الصلوة او الوقت وطلت ان توجه ما يستمتع
 فيه املا ذلك فان قلنا نعم فهو كصوم التطوع وان قلنا
 لا ففي المسئلة احتمالا والاطهر انه لا اثر له ويذهب في المحكمات
 في الليالي والذكر المهوران صوم الفجر منع الاحتساب
 فيها ومع رمضان في المدة اخرج الى سبيلنا في المدة كان في
 صوم الحفارة السابقة واطلاقهم ينفك ولا كل صوم موقوف
 والاعتكاف المفرد ومن منع الاحتساب واما الحسنة في منع الاحتساب
 وفيه وجه ان الحسنة اذا كان الاحتساب المدة ضربت بعد
 واما الفاسد في الصحيح انه لا يمنع الاحتساب وصح الرواية
 انه يمسك ولو طرأ المانع في المدة ثم زال استأنف المدة على
 الصحيح وصح الفقهاء انها يسن ولو طرأ من بعدها الحيرة
 قبل الطالبة وزال فطر ينفك احتسابها القطع بالبقاء وانها

نريد على الوجهين فيما اذا طرأ فيها ولو ادعت الزوجة انفصاله
الا يلا وانحرها الزوج صدق بمسئله **الفصل الثالث** والمطالبة
ومنه مستأيل **سواء** لا تطلق امرأة المولى متى المدة لغيرها
ان ترفع الامر الى القاضي بعد المدة وكطالبه فالحياه وبالطلاق
ان لم ينف والامام وليس لها بوجده الطلب بالحياء فان
نفسه فلا تطاوعه وكلام العز الى بعض اهلها فطالبته
بالحياء فقط وان اى امر بالطلاق لان حجبها في الاستماع ووجه
وان طلب الطلاق من وطيفة القاضي لا يراى ضرورة وان كان
وطيها في المدة انحلت المهر فان لم يطالبه لم يامر المحاكم بغيره
سقط حجبها بالآخر فان تزوجها ورضيت فلهما الطلاق متى
ساف ما لم ينفته مدة المهر كما اذ لو صيت باعتماره بخلاف
رضاهما بعينه **النايه** مختص المطالبة بالزوجة حره كانت امه
فليس للمولى المطالبة بالحياء سواء كانت حيره عاقله او صغيره
مراهقه او مجنونه ولا للسيدة الا **الماله** اذا وحده
بالزوجة مانع من الجراح بعد المدة لم تكن لها المطالبة بالحياء
فعلا ولا فز لا سواء كان المانع حيا كالمرضى العظمى التي سالت
معه الوطى وكالجسم المانع من الوصول اليها او شرعا كالزكاة
حايضا او تعسفا او محرمه باذنه او غير اذنه ولم يحللها او صانته
فرضا او معنكفة فضا حذا ذكره هنا وقد مر في طلاق
السنة والبدعة ان امرأة المولى اذا المرف وطالب الطلاق
في الحيض فطلقها لا يكون بدعي او ذكروا في الروايات وخبرها عنها
استأنف المدة بعد ذلك العذر وان له للشرى ولو كانت في نفا
او قمرنا وقلنا يصح الا بلافهما كان لها المطالبة بالحياء باللسان
حذا في القولا وتقدم عن ابن الصباغ اعل هذا القول
لا يضرب له المدة قال الرافعي وقوله مقصود الماسر **الرابعة**

اذا

اذا كان بالزوج مانع وان كان طبعيا كالمرض المانع من
الوطى او الذي يخاف منه معه زيادة العلة او بطلان البراءة
المحسنة المانع من الوصول اليها ولم يقد على دفعه فان
قد راد الحق امر به وبالحياء طوبى بالحياء باللسان وان
الطلاق ان لم ينف به والحياء به ان يقول لو قد راد الوطى
او اذا قدمت وطيت قال الشيخ ابو حامد ومعه الله بدمت
على ما فعلت وهو قريب من مكذب القادر نفسه في التوبة
ولو استعمل للحياء باللسان لم يحجب وكذا يفعل في ما اذا كان
المانع ما يوشى من زواله كالجنون اذا صححنا ايله واستبعد
الامام وصرف المدة له ثم اذا زال المانع طوبى بالوطى او الطلاق
وان كان شرعا كالطهار فان اذ اظلم وعاد قبل الا يلا
او بعده حرم عليه الوطى حتى يكفر وكالصوم والاحرام فيه
طريقا واحدا للمراوغة انه لا يكفي فيه الفية باللسان لها
المطالبة بالوطى وعليه ان يطلق وان وطى امره وان دفع
المطالبة والثالث للبراءة وهو الاحتسنة بين عليا الزوج
اذا قصد وطى زوجته وهناك مانع منه ملين بها علة وفيه
تفصيل وذلك انه يظهر في المانع فان كان بها كما اذا كانت
محرمه او طائفة او حاصلا لم يلزم بالتمكين بل لا يجوز ان
كابه كما اذا كان محرما او صابا غير من نفى حواره وجهان
اصحهما عند جماعة منهم ابن الصباغ والشيخ ابو اسحاق لا
وقائهما واحتاره المعنى نعم وقيل ان الشيخ ابو حامد
قطع به في الصوم والاحرام قال الرافعي لكنه لا يحد
تساع وعقله صاحب المذهب عنه فيما اذا كانت محرمه بالطهار
ورده عليه وحذا حكاها الروايات عنه وان المانع من حرم
به وانه حتى عن ابو حامد القطع بانها اذا كانت محرمه ارضا يعة

انها لسر لها الامتناع وقال هو غريب وكان ان كان المانع
منعها كما لو طلعها طلاقا وجعلها لم يجرؤ احلفوا انما اذا
كانت محرمة بالظهار فممنوع من الحقة بالظهار بالاحرام والصرم
ويكون على الوجهين ومنهم من الحقة بالظهار بالطلاق الرجعي
يقطع بالمنع ويصح جماعة منهم القاضيات للطريق والرد عليه
ان لها الامتناع فان قلنا عليها للمنع كبر كان لها المطالبة
بالعينة او الطلاق فان اذا الوطى في منعت سقط عليها وان
قلنا لا حجة لها في كبر فهد لها ادماقه الى الطلاق فيه
وجها ان استنبها وبه احاب ابن الصباغ فغيره وانما لا ولا في
الغاية باللسان كما في المانع الطبيعي ولو لا في صورة
الظهار ادماقه حتى ان كان في كبر بالصام لم يحرك
كان مكره لا عتاق والاطعام وان كان لا ينطارد بطول العقد
الرقبة وقلة الطعام لم يمس وان كان لا يطول في المذهب
بمس لثلاثة ايام وقال الغزالي يمس يوما او نصف يوم وان
الرابع ويكفر ان دونه في ذلك حسب تفسير المصنف في ذلك
المرح وقال المحامي يمس يوما او يومين **المصل الثالث**
في دفع المطالبة ولا مندفع الا بالطلاق ويقوم مقامه
انقضاء النكاح بردة او عيبا وشرا او بالوطى من القادر
عليه او الغياة باللسان من الغاير وهو طلقه وجهه ولو
وقع في الحضر لم يفسد بدمعة كما مر فان امتنع من الغياة
والطلاق ففولا في الجدي واحد قوي القيد به القاضى
بطلانها عليه طلاقا واحدا وانما لا يجرى بالجميع بالمجلس
والندبر لا ان يفي او يطلو لم يمنع لكن استعملت فان
كانت الغياة باللسان للعد لم يمس وان كانت بالوطى اتمس
مرة يتبين فيها لذلك وطعا فان كان صامنا حتى ينظر وان

كان

كان حابيا حتى تسبع وان كان بعدا من الشبع حتى يفران
كان نعليه النفاش حتى يسر وله وحصل المني والاستعداد
من مثل هذه الروايات في قد يوم فادونه وفيه وجه غريب
انه لا عمل اصلا وانما له ليلة ايام فولا في وقت وجها ان
اصحها عند العرا من لا وقايتها في وعمل هذا مله وواجب ان
مستحب فان قلنا واجبا سنظر في السنن ما ام لا واطهر مما
انه مستحب فينظر ان سننهما والا فلا فان قلنا لا ينظر
في باد القاضى وطلق عليه الملائمة فان قافها لم يقع الطلاق
وكان ان لم ينفذها على الصحيح وبناءا ما الروايات على الخلاف
في ان الاستظهار يجب شرعا لم يتوقف على طلبه فعمل الاول لا
يقع وعلى الثاني يقع قال الامام وفي تصوير ما عرفت ان
طلاق القاضى قد يستند الى رواية في عدم الامهات الخنيد
سدا ساعا لاجتهاده والمصلحة ليلة ايام محرم في تسبع مشاييل
على اختلاف فيها استنباه المريد وقار ك الصلوة وفيه التبركاح
بالاعتبار بالشفقة ومنعه بالعنة ومنعه عينا والعنوين
حتى التسعة وخيار العيب في النكاح وامهات الاحياء والاسلم
على اكثر من اربع والا بدلا والاصح في الكلا انه لا يمس ولو طلق
القاضى عليه بناءا انه لم ينفذ ثم سميت انه وطل في مدة الايد
بين ان طلاقه لم يقع وكذا الوستين انه طلق قبل طلاق القاضى
فان الروايات ولو طلق الحاكم ولم يعلم الزوج فطلو وقع طلاق
القاضى وفيه فروع طلاق الزوج وجها ان في لودوق الطلاقان
على الصحيح وفيه وجه انه لا يفسد طلاق القاضى **مرع** في فناء
المخوف انه اذا امتنع من الغياة والطلاق بين يدى القاضى
وعان عن المجلس وطلب من القاضى ان يطلو عليه في عيسته
حسبها اليه بخلاف ما اذا سمع سنا هذان انه الى وصية المدعو هو

ممنوع من العياد او الطلاق فانه لا يطلق عليه في عبدة انتهى
واذا طول بعد المدة فادعى العبد والعجز عن العياد وان لم
يكن دخل فيها في ذلك النكاح او كانت مكران ادعى عجزه عن
الاقتضاض ان صدقته فاراداه معه ووجرا عليه حكم
العنه وان كذبت فوجهان صحيحان انه يقبل قوله بمنه فاذا
حل على طولب تعبئة معد وراوا بالطلاق دون العياد الحقيقه
فان قابضه معد ورضيت له مدة العنة لطلبها فان دخل فيها
فذلك والا اصرى عليه حكم العنة وقابضها لا يفعل من احد
بالطلاق وان لم يكن قد دخل فيها في ذلك النكاح لم يسقط
طلبها ولم يقبل قوله **فرفع** ولولا عن امرأة نزعها عنها او
لا عنها في حال عيته حسب مدة عيته وقطعها ان يترك
من يطالبه فاذا مضت المدة دفعه وطلبها الى قاضي البلد
الذي هو فيه وطالبه بالعياد والطلاق وان كانت املا عند
الحاكم امره بالعياد بالنسبة في الحال وبالمسير اليها او بحملها
اليه لو فيها حقا او بالطلاق ان لم يفعل واحرامتها وخرجه
الى السفر اليها وان سأل عن حملها شرع في العياد فان لم
يف باللسان او فاته ولم يرجع اليها ولا حملها اليه حتى انقضت
مدة الامكان بعد نفيها اهنة السفر فقال لا يبد الان
السفر لم يسمع منه ويستعين عليه بالطلاق فاذا طالبه
وهي حيا به طلبها القاضي عليه على الصحيح والحياه اليه على
الاخر وتعد في الماخير لحرق الطريق الى امته ولو غاب
عنها او هرب بعد ما طالبته بالعياد او الطلاق قالت
السرخسي لا يرضى في هذه الحالة فعليه معد وروى عمل
للسير اليها **الفصل الرابع** في ما يحصل به العياد قال
السرخسي رضي الله عنه اصل ما كثر من الموطا في السنن

بغير

نقيب المستغ نزيل العذر يحصل العياد سعيها في البكر
والتيب في العرج ووالقاضي وتبعه البعوي فدلنا نزول المرأة
سعيها المستغ اذا كانت المرأة عورة او من التي نكاحها في صدر
العرج فتقف العياد على ان لها ولا يحصل بالوطي في الدر ولا
فيها ودر العرج ولا بالايلاج بغير الحشفه ولو رقت على ذكره
فادخله لم يدخل المين حتى لو وطئها بعد ذلك لم يضمن القارة
فل الصحيح وفي حصول العياد انه اذا نفع الا بدلا وجهان
احدهما وجزم به البعوي لا اذا طرهما وجزم به القاضي جماعة
نعم ولو وطئها مكرما على الصحيح في حصول الاكره على الوطئ
ففي لزوم القارة القولان المستعملان في حصول المهر والناسبي
والجاملان قلنا يلزمه اختلف المين وارتفع الا بدلا وان لم يكن
يلزمه ففي اختلف المين طريقان يردان في كل عين وجده
فيها المخاوف عليه بالاكراه او جهلا او سبيا واحدهما فيه
وجهان او قلها كلام الاكره من المنع والمنا في القطع به
وبه قال الشيخ ابو حامد والقاضي الطبري فان قلنا يتخلل
حصول العياد وارتفع الا بدلا وان قلنا لا يتخلل فوجهان احدهما
ان العياد لا يحصل الا بدلا بان صححة الغز لا وناسبها تحظر
وبرفع الا بدلا وبه اجاب البعوي وغيره وهو الموافق لجواب
المقدم ولو وطئها ظاننا انها زوجة الاخر التي لم يزل
عنها خرج عن حاكم الا بدلا في وجوب الحنارة المولا
ولو وطئ في من حنونه في المدة او بعد ما في اختلف المين
وحصول الحنونة وجوب الحنارة طريقان احدهما للبراسين القطع
بان مدة الاحكام لا يثبت والمنا للبراسين ان في وجوب
الحنارة طريقان احدهما للبراسين القطع بان مدة الاحكام
لا يثبت والمنا للبراسين ان في وجوب الحنارة قول السرخسي

من القول في حاشية الثاني ومنها كالمولود فيها اذا اتم صلاته الحرام
ملا لزمه العدة فان قلنا يجب الحلق للمهر وان قلنا لا فجهان
احدهما وهو اختيارنا من الحداد لا يخل فلو وطئها في ايام
لزم منه الحفارة وعلى هذا ففي بقا الابلاد وجهان كل ذلك
فما تقدم فيها اذا وطئها ما لم يات بها اليها لتحل من الشخصين
حكاية الترتيب على وجه اخر فقال في حصول الحنف بوطيه مولا
فان قلنا بحث في الحفارة مولا فان راقي في ذلك ما رتب
فالظاهر انه لا حنف ولا اخلال ولا كفارة ولا حصول الزنا
بهذا الوطئ وجهان اظهرهما انه يحصل وعلى مقابلة مثل لها
المطالبة بالنية فعلا لا فاقه ام لستنا بف مرة الرضا عنها عند
الامام اذ لم يفرع لو تيسر زعمنا في الوطئ فقد تقدم في فصل العنة
ان النكاح في الزنا مناعا خلا فالاصل وان لم يجرى دخولها
فيل الا بطلانها بعد ذلك دون البلاء واذا اراد الرجوع لرفع
الطلاق قبل الدخول لم يكن له ذلك على الصحيح فان كانت بعد
واذا ما رجع لسوء عدول لعل بكادتها الان صدقت في
احتياجها الى العز خلاف فان ادعى الزوج عودا بغير
طهارة ففرع لا عن امراته الرضا به بل عن اعتقدها او ثبوتها
ونكحها في عود الابلاد خلاف في عود الحنف وكذا لو الا العبد
عن امراته ثم ملأه واعتقته وفي الخلاف في العابد وجهان
احدهما قولنا لا اسحق انه الخلاف في السنونة اليس والسانية
انه الخلاف في السنونة للصغير **باب الظهار**
والظهار قولنا الرجل لزوجته انك علي طهر امر وكان طلاقا
في الجاهلية كالابلا وقبل كان بعضهم اذا اراد هجر امراته
دارا ان يزوج غيرها الا سمها او طأ من سبق محبوسة عنده
لا ذات زوج سمعت بها ولا حلة تزوج قال الراقي وهذا

سفر

سفر بانه كان كل واحد منهما طلاقا من زوجة وقال الما في ذلك كانا
طلاقا لا رجعة فيه واختلف اصحابنا في انه عمل بذلك اول
الاسلام ام لا وقد غير الشارع حكمه فجعله من جملة التبرم بالرجعة
وجوب الحفارة عند العود على سدا على الطهارة حرام
بخلاف قوله لزوجته او امراته انك علي حرام فانه مدرده وقت
الكتاب مختص في ما بين احداهما في اركانها ومعنى العاقلة
والثالث في احكامه **باب اول** في اركانها ومعنى العاقلة
وفيه فصلان **باب اول** في بيان اركانها وهي اربعة زوج
محرم وزوجة محرمة ولفظ مستبه به ومحرم مشبه به **باب كثر**
باب اول في بيان اركانها وهي اربعة المطاهرة وهو كل زوج يصح
طلاقه فلا يعتبر فيه الا الزوجية والتكليف كما تقدم فلا يصح
طهارة الزوج فلو قال لزوجها انت علي طهر امرى وانما عليا
كطهر امرتك لم يحر شيئا ولا يصح طهارة الصبي والمجنون والناكر
ولا ز في الزوج بين العقل والسمع والمجنون والحض ولا يخفى
فيه الخلاف المتقدم في الابلاد لا بين الحر والعبد والستائر
والكافرة وطلها بالستران كطلاقه وقد تقدم وذكر الشيخ
ابن حامد والمجاهل في الصياح ان السكينة ان الذم لا يعبر
الاشياء بنقد طلاقه وظهاره ظاهر او باطنا وان الذي لا يملك
شيئا وسقط تميزه فالكيفية فيه وجهان احدهما ان الخوارزمي
وقا فيها انه لا ينفرد باطنا للز لا يقبل قوله انه لم يكن فيه
مبصرة في الظاهر **باب الثاني** في الظاهر منها ومن كل من يلحقها
الطلاق من الزوجات فلا يصح الظهار من الامه ولو كانت مستولقة
ولا فرق بين ان يكون الزوج حرة وصغيرة عاقلة ومجنونة
حرة او امه مستقلة وذمية طاهرا وحائضا ونفسا معتدة عن
وطئ شبهة ام لا مدحولا بها وغير مدحول بها محله ومحرما

وقد اوفرتا وغيرهما ولا يبين ان يكون في طلب النكاح ومقدار
طلاق رجعي فاذا اظهرت الرجعية صح فان لم تراجعهما لم تكن
عابدا وان راجعهما كان عابدا على الصحيح فلو زعم الكفاي على
ما سنانيد ولو اريدت فظاهر عنهما في وقتها فلهذا موقوف
فان عادت الى الاسلام صح الظهار والافلا ولا يصح الظهار
من الاصلية سواء طلقت او علقه بالنكاح بان كان اذا اختلف
فانت على ظهرا من كتمان في الطلاق والطلاق والظهار
والا فلا تستوي في الاحكام الا في المحبوب والرتقاء والوثاق فان
الصحيح لا يصح ابدا المحبوب ولا الا بغير الرتقاء والوثاق ويصح
الطلاق والظهار **الرجع الثالث** لفظ الظهار وصرح ان
يقول انت على ظهرا مني وفي معنى على سائر الصلوات لقوله انت
مني او معي او عندى او منى او لي ظهرا مني وحده وترك الصلوة
وقال انت ظهرا مني والدار في موكبانية واظهاره ابوجاهر
الزويني وجرم به التويل وهما لا تستوي في الالفاظ الصريحة وكان
اردن الاضافة لا يميز لم ينفذ على الصحيح وقوله دالك اذ
حما فان افقتك اذ كنت اذ جئت اذ فذلك على ظهرا مني لقوله
انت على وذا قوله انت على مني او جسمها او حملها او داهما ثم
النظر والتشبيه باخر الكلام غير الظاهر فاذا شبه امرانه بعض
اجزاء الام فاما ان يكون ذلك اجزاء لا يدرى في معرض الكرامة
والاعمار او يدرى في معرض **التفسير الاول** ان يدرى لا معرضا
لقوله انت على كظها مني او تستغما او رجلها او جملها او صدرها
او فوجها معناه طرق استزها واصحها ان فيه تولين لحدتها
انه ليس بظهار واصحها وهو احدى اليدوا احد قرط القدم انه ظهار
وتشبه به بغيره بالحد لان المتقدم في ان لا يلا مل يختص
باليمين فانه تعالى والتالي القطع بانه ظهار والتالي ان

بشها

شبهها بالفرج كان ظهارا فطعا وان شبهها بغير ما فيه الفرج
وصيه ابو الفرج بان ما يصح اضافة الطلاق واليه يصح اضافة
الظهار اليه وما لا فلا وبحري الطلاق فيما اذا شبه بعض رجة
بظهاره كما لو قال واسك او يدك او ظهرك او فرجك او جلدك او
رجلك او شريكك على ظهرا مني وفيما اذا شبهه جزا شابعه لقوله
بصفتك او بلك على ظهرا مني ولو شبه بعض اعضاء رجة ببعض
اجزائه كما لو قال واسك او ظهرك على جسد مني او رجلها ففيه
الطريق يخرج من ذلك قاعدة ذكرها ما من من المصنفات فبان
تسوية بغير التعليق فلا يصح اضافة الى بعض الجمل كالنكاح
والرجعة والبيع فلو قال زوجت او اجنت او بعت يد هـ او
رجلها لم يصح وتسمى بغير التعليق مصح اضافة الى بعض جمل
ذلك المصنف كالطلاق والعناق لقوله يدك لظا لوار حره
وتسمى منه الا بدافاه بغير التعليق في اضافة الى
المعصن بعينها فان اضافة الى الفرج او الى المصنف من سفل
بان قال لا اجماع فرجك او بصفتك لا سفل العقد ليدك
وان اضافة الى معصوم غير الفرج كاليد والرجل لم ينعقد
وذا الواضحة في بعض غير معصوم لم يرد به الفرج وان
اضافة الى نصف شابع كما لو قال والله لا اجماع بصفك او
رجلك قال الشيخ ابو علي لا يكون مؤليا وقال الامام ان اد
اية ليس بصرح تصحيح اما اذا نوى في فعله احتمال قال
ابن القاصر والتبعيض في الذن لا يقع الا في موضعين
في قوله ذبا قبلك وذبا دبرك والتبعيض في ذن البكر
واقع ما لا يفصل وفيما يفصل كاليد فولا ولا يرد البعض
على الكل الا في مسألة من هذا الباب وموقوله انت كما ترى
فانه لا يكون طهارا الا ان يرد **التفسير الثاني** ان يكون

الخزانة في معرف الازمنة والاعمار كالزواج والعين والوفاء
 انت على الزوج اية او عين في فان زاد في الزمان لم يكن
 طهرا اذ ان زاد به الظهار كان طهرا والحد يد في البطن
 وحده وان اطلق فوجبان احدهما انه ليس طهرا واخاره
 القفال ونابهما وهو طهرا واخاره القاص في الزوج
 وجه ثالث انه لا يكون طهرا اذ ان نواه في الخلاف الشاف
 على الخلاف فيما اذا قال زوجك طالق وقد مر في الاستنباط
 وقوع الطلاق به واختلوا في ان النسبة راس الامم من
 العسر الاول كالنسبة بالمطهر واليد او من الباطل كالنسبة
 بالعين والزوج وبالاول اخاب العرافين في الراقعي والافرن في الثاني
 وبه اخاب ابو الفرج ولوقا كانت على مثل امي كاجي لم يذكر
 عصا منها فهو لقوله عز في فان زاد الظهار فطهرا والازمنة
 فلا او اطلق فوجبان الذي ما لا يبيد الراقعي وجزم به جماعة
 انه لا يكون طهرا ولوقا كانت على في ووجها ولوقا كانت
 مظاهير زوجية الظهار قال القاصي يعني على ان المعلقة في الظهار
 العين او الطلاق ان علمنا العين لم تكن مظاهير كالوقا والله
 لا يعرف في نوى الايلا وان علمنا الطلاق صا ومظاهير كالوقا
 ولا تاشك طالق لا وصورة ان يقول لا عليك طهرا ما ان
 اسك قال الرواية ولوقا في طهرك على خطير امي ومظاهير
 ولوقا حمله على المذكر مظاهير **الرابع** النسبة
 المعروفة في الظهار ان نسبته زوجته بظهاره ولو شبهها
 بامرأة حمله في زوجته الا حرا وامه لم يكن طهرا اذ ان
 طرا ما يوجب الحر كالحيف والنقاس والاحرام والصنام
 والطلاق واستقرار الملك وهذا الوصفية ما يوجب الحر عليه
 تحريمها غير موبد كالاحنية والطفعة والمعتق والمحسنة

والوصية

والوصية والمرتكب زاحمة وعمةها كالوصية بالحرمة
 والصامية والحايض والنفسا ولوطا ما يوجب التحريم المرتد كالوقا
 تحريم الاحنية او امها دخل بها وهذا الوصفية ما يوجب الحرمة
 موبد من غير صلة بوجوب المحرمية بترتيبها من لا عن غيرها او
 باخذ الامم للمؤمنين لم يكن مظاهير او في النسبة باخذها من
 المؤمنة وجه انه يكون طهرا اذ اما اذا شبهها بمحرم فان
 كان المحرم بقرابه فان كانت حرة كالوقا كانت على كظفر
 حرة فان طهرا زاعل المنسب المشهور سواء كانت من قبل
 الام او الاب سافلة او عالة وطرد بعضهم فيه الخلاف لان
 في غير من ومن ثبتت الظهار في النسبة بالحد بالنقص او
 بالقياس على المقرقة وحيث ان بنيان على ان اسم ام ما ولها
 وان لم يكن حرة بان كانت بنتا او بنت بنت وان سقطت
 او احنا او بنت حرة وان سقطت وخالة او عمة كالوقا
 انت على خطير بنتي او اخني او عمتي او خالتي فعولا كالحيدة
 واحد في القديم انه طهرا واحد في القديري انه ليس
 بعتي وان كانت محرمة عليه رضاع كأمته وامه واخوته من
 الرضاع ابني حصول الظهار على الخلاف في حصوله بالنسبة
 عما اذا كانت من النسبة فان قلنا لا يكون مظاهير اهنا
 فهنا او لا وان قلنا من مظاهير هنا فكيف قولنا طهرا
 انه يكون طهرا اذ في محلها طر واحد ما انما في التي لم يزل
 محرمة عليه بالرضاع كخيرة الرضاع التي ارضعت باه او امه وكختمه
 من الرضاع المولودة بعد الرضاع دون التي كانت تحمله
 ثم حرمت عليه بالرضاع كالتي ارضعت فصار امه وامها فها
 وانما المولودة قبل الرضاع فان النسبة فيها ليس طهرا
 فخطا والمائة انما في التي كانت تحمله ثم حرمت عليه بالرضاع

احاط التي لم تنزل بحرمته عليه بالرضاع والتشبيه بظهرها كالشبيه
 بظهر الميت والاخت وطعوا والاشاعها فبها معا وان كانت
 المشبه فيها محرمة عليه بمصاهرة طام زوجته وانما التي دخل
 بها كما لو كانت على ظهر ربيته او فلاته وهي ربيته او امر
 زوجته فظهر بها فانما انما كالو شبيهها بحرم من الرضاع وعلى
 هذا ما اورد في القولان على الجديده ولا يحلها الرضخ في
 احصاها بالتي لم تنزل بحرمته بالمصاهرة لحليلة الاب التي فيها
 الاب فيلاد لاد هذا المشبه وربيته من الحاصلة بعد دخوله
 بامها بان طلعها من تحت عبه وذلك منه بنينا والقطع بان
 التشبيه من كات حلالا وحرمته بالمصاهرة لا يصح بظاهر
 كام زوجته وربيته الحاصلة قبل دخوله بها ووجه ذلك
 واحصاها بالتي كانت تحل له من حرمته والقطع في التشبيه من
 لم يحل له اصلا بانه يجوز نظامها او طرد القولين فيها والطريق
 الما في القطع بانه التشبيه بالحرمه بالمصاهرة ليس بظهور
 والنظام في التشبيه بالحرمه بالرضاع والمصاهرة ان كانت
 التشبيه بالتي لم تنزل بحرمه ظاهرا وان التشبيه بالتي كانت
 حلالا لم حرمه ليس بظهور ومنه من الخلاف في المقدم سبعة
 اقوال ادا وجه احدهما اختصاص الظهور بالتشبيه بالامر
 الثالث الحاق الجدات بها خاصة الثالث الحاق محارم النسب
 بها خاصة الرابع الحاق محارم النسب والرضاع بها اذا
 كافحهم من متاصلا لا طاريا الخامس الحاقهم بهن بدون
 هذا الشرط السادس الحاق محارم المصاهرة بمن ايضا والشرط
 المذكور السابع الحاقهم بهن مطلقا اذا اذ ان كانت على ظهر
 امي او بنتي او غلام ونحوه وليس بظهور ولو كانت بظهر
 وامي كان ظاهرا وان كان بظهر امي او بظهر امي اخذ بالبيان ومنع

مر

من الوطى حتى يغير **الفصل الاول** في موهب اللفاظ وفيه مشاير
الاول في موهب اللفاظ في المصاهرة في قوله ان دخلت الار
 نواله لا اكملك فاذا كان دخلت الار وان قلت زيدا او
 اذا خاذا من الشهر او من شادي فانت على بظهر امي بوجه في الصفة
 صار نظاما عمنها ولو كان لها ظاهرا من عن ضربك او عن غيره
 وهي ضربها فانت على بظهر امي بظهر طام من عن عمرة صاد نظاما
 عنها ايضا ولو كان له زوجة ان نظاما من عنك او ان نظاما من
 عنها فالا حرمه على بظهر امي بظهر طام من عنك او ان نظاما من
 عنها معا ولو اشار بلامرأة احبته وان لها ظاهرا من عن من
 فانت على بظهر امي لو كان لها نظاما من عن فلانة فانت على بظهر
 امي و فلانة احبته مع ونزل على طهارتها عنها اذا انجها فاذا انجها
 نظاما عنها صار نظاما من عن زوجها القديمة ايضا ولو خاطب
 الاحبية بلفظ الظهار لم يصح نظاما من عن زوجته الا ان
 ريد اللفظ بلفظ الظهار ومصرحها طمنا به نظاما من عن زوجته
 ولو صرح بكونها احبته بان قال ان نظاما من عن فلانة احبته
 او من احبته فانت على بظهر امي لغيره ولو خاطب الاحبية بلفظ
 الظهار وانكحها لم يصح نظاما من التي عاوى طهارتها كما لو كان
 بعد الحنم فانت على بظهر امي فانه لا يصح نظاما بصحة البيع
 على الذهب ولو كان ظاهرا من عن فلانة الاحبية فانت على
 بظهر امي فان خاطبها بظلمة الظهار ومن احبته لم يصح نظاما
 وان تزوجها نظاما عنها على الصحيح والخلاف في الخلاف
 مما اذا حلت لا يكتم هذا الصبي فظلمة بعد ان صار شيخا مثل
 بحث و نظاما به ولو عاوى الظهار على فعله كالدخول فدخلت به
 بخوف او ناسرا ابن العتقان لا حصول العدد ولنوم العارة
 فولا ن وقال ابن الح عمنها انها لا تكم بل خلاف كما لو عاوى

طلاقتها بالدخول فدخلت وهو مجنون في انما هو ترا الاثره والنسب
في فعل المحلوف على فعله في الرفع وهذا هو الوجه لو كان
لا مزايتة ان دخلنا من الدارين في سماء على اظهر امي قد خلقتنا
معاطة الدارين كان مظامر امي وان دخلت كل واحدة منهما
احدا من جهتان **ورع** لو تزوج امرأة او استترى امه لحيته على
انها عليه كظهر امه وبطل النكاح والستر ولو استترى احد بهما
الشرط **المائة** اذا فظا من عن احد المزايتة وان كان في
استركسك معها او انت سترتها او انت في ذنوب الظهار في
صيرتة مظامر عن المائة خلافه في ان الغلب على
الظهار مستباح به الاستان وحسب به الطلاق وفيه خلاف
فعل المائة يجوز مظامر او مؤثر صحيح وقد تقدم في الاملة **الاول**
اذا قال انت طالق فظهر امي طلقت بقوله انت طالق وانما هو
واما قوله فظهر امي فان لم ترد به شيئا لوقية في ذلك يخرج به
الطلاق لم يبين مظامر او ان يوسيه في جميع كلام الظهار
حصل به الطلاق في ذنوب الظهار و لا يبر القطان و ابو علي
الطبري حصل الظهار ايضا وان نوى بكلامه الطلاق
والظهار بجميعا فان قصد ما مجموع كلامه حصل الطلاق
وذن الظهار وان قصد الطلاق بالاول والظهار بالثاني
حصل الطلاق ثم ان كانت سينه لم يحصل الظهار وان كان
رجعيا فوجبان اصحها انه حصل الظهار وعن القفال انه لا
يحصل والوجه المتقدم عن الطبري وابن القطان عابدها
لا قراره على يقينه فالظهار ولو عكس وان اردت بقوله انت
طالق الظهاره بقوله فظهر امي الطلاق في رفع الطلاق بقوله
طالق ولم يحصل الظهار و لا يبر القطان في حمل ان دفع بقوله فظهر
امي طلقة ثانية ان كانت الاولى رجعية ولو قال انت على فظهر

امير

امي طالق وان اذا انظها بالاول والطلاق بالثاني حصل
ولا يجوز ما بعد العقبة الظهار بالطلاق وان كان رجعيا وراجع
كان غايده او ان يوسيه بقوله طالق انما يقبض بالظهار الذي
قد منه طلاقا وان لم يرد شيئا من الظهاره في ذنوب الطلاق
وجها ان ولو قال انت على فظهر امي طالق بكذا كان مطلقا
المائة قال في زوجته انت على حرام فظهر امي طلق لحواله احد
ان يوسيه الطلاق بقوله انت على حرام ويؤد بقوله فظهر
امي ولا يوسيه طهارا في الزوجية رواه الموطأ والربيع انه يكون
طلاقا اذا مؤثر في الجميع الكبير في اكثر من قسم المحض في
انه لا يوسيه طهارا ولا لا صحاب طرق اظهر ما واستمر ما ان فيه
المائة اصحها انه يجوز طلاقا وقا فيها انه طهارا والثاني القطع
لاق والثالث القطع بحصول الظهار وجعل الخلاف
في ذنوب الطلاق مع الطهارا وان زاد به الطهارا كان ظهارا
المائة ان يقول اردت الطلاق والظهار جميعا بقوله انت
على حرام او مجموع الكلام فطريقان شهرهما انما لا يستان متا
لا خلاف في جميعا ووجهها و فماتت فيها طريقان احدهما فيه
قلة اوجه احدها الطلاق والثاني الظهار والثالث لا يبر
الحداد ووافقته الجمهور انه يحرم بينهما انما اختاره منه طلاق
والطريقة الثانية التي اردتها الشيخ ابو حامد انه ينبغي على
اذا نوى الطلاق وحده ان قلنا يجوز مظامر او حراما وان
قلنا من طلاقا ههنا لا يوسيه طلاقا مظامرا و ذنوبها
المهدي مثل ذلك اذا كان الطلاق باساره وان كان رجعيا صار
مطلقا مظامرا **المائة** ان يقول اردت بقوله انت على حرام الطلاق
ويؤثر في الظهار يكون مطلقا ومظامرا ان كان الطلاق
رجعيا وفيه وجه انه لا يكون مظامرا وان كان باساره يوسيه مظامرا

وطريقه الا حاشا المسودة في الحالة الثانية عند ان يحرم هنا
في ان اطلق الكلام فما اذا انوا همما وهو متاخر لما اذا انوا همما
الكلام وما اذا انوا كل واحد منهما مذكورة ولو غلبت في ان اردت
بقوله ان على حرام الظهار وبقوله في الظهار ان اطلاق حصل
الظهار دون الطلاق وان لا يبيح ابو محمد وعمر بن قيس الطلاق
الراعية ان يقول ثم اريد ظهرا او لا طلاقا وانما اردت بغير
دائهما من جهات اظهر ما روي عن المعوية انه لا خلاف فيه ان يفعل
وعلى هذا ان ينفى في ذلك مجموع كلامه اذ يقول ان على حرام خاصة
ولم ينفى بقوله ان على حرام خاصة ولم ينفى بقوله كظهار في شيئا او
نوبه في التثنية لم يحرم ولم يلزمه الا كفارة عن نوبه او نوبتين
الظهار كان ظهرا او لا فانه لا يقبل وهو من مظاهر اوقات
العمارة ان المذهب وان لا يبيح ابو حامد وابن الصباغ والتوفيق
الا والمذهب **الحاشية** ان يطلو اللفظ ولم ينفى شيئا فلا يبيح
الطلاق وحصل الظهار في اظهر الوجهين وعلى من انصرف ويطع
في الحامل والشيخ ابو اسحاق وقا فيها وهو ما اوردده الشيخ ابو علي انه
لا يحصل ويلزمه كفارة عن **مرع** لو ان ان على حرام حرام كان
مظاهرا من عليه في التوفيق ثم ان لم ينفى بقوله ان على حرام شيئا
كان توحيد الظهار وهذا ان نوبه بغير عيبها ومقتضى التجرس
وهو الكفارة الصغرى دخل في مقتضى الظهار وهو الجراوات
نوبه بالجرام الطلاق فقد عقب الظهار في الطلاق فلا يكون
عابدا **المسئلة الحاشية** ما ان على حرام ولم يفعل ظهرا في وقت
نوبه في الطلاق في الظهار معا لم ينفى معادها في وقتها لوجه
الملاحة المقدمة في الحالة الثانية ومنا وجه رابع وهو ان
يلزمه عابدا به في غلظه فان لا اردت الطلاق والظهار
لزومه الطلاق وان لا اردت ظهرا في الطلاق لزومه الظهار

واذ لا

وان نوبه احدهما قبل الاخر قال بن الحداد ان نوبه الطهارا ولا ثم الطلاق وقعا
جميعا ولم يكن عابدا وان نوبه الطلاق ولا فان ان بانها لم يصح الطهارا وان
كان مرجعا صح وان موقوفا فان لم يراجعها لغا وان راجعها صح والرجعة
عود وغلظه الشيخ ابو علي بل هو كما لو نواها مما عا فيخرج على الخلاف
السابق قال الامام ولقد انقضى على الخلاف في انه هل ينفى اقتران النوبه
في الثانية ببعض اللفظ امر مشروط اقترانها بجميعه فعلى الاول ينفى ان لا يقع الظهار
ولا الطلاق وهذا في حشر **مرع** قال الروابي قال القاضي
الطبري قال في البوطي قد قل من صرح بالطلاق والظهار والعق ولير
يكن له فيه في ذلك لم يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى طلاق ولا ظهار ولا عق
ويلزمه في الحكم وحجته قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ورفع
القلم عن نياته والاجماع على ان المجنون والنائم اذا لفظا بصرح لفظ الطلاق
لا يلزمه قال وقال مالك من طلق واعتق او ظاهرا بغيره يلزمه ذلك في الحكم
وفي ما بينه وبين الله تعالى والحجة فيه لمن ذهب اليه ما ذكر الله من الملائم
خطا وما اجمع عليه العلماء ان من لفظ مال او ماله خطا فذلك عليه وان لم ينفى
وذلك من حرم هو الاممين والمراة حق في منعها نفسها والعبد حق في حريمه
وللمساكين حق في الظهار ولم يعرض على واحد منهما فالظاهر انه قصد بحكمه
على قوانين **الباب الثاني** في حكم الظهار والصحيح انه **حكم واحد**
تحرر الجميع اذا وجدت الكفارة بالعود الى ان تكفر ولو وطى قبل التكفير عصي
واسم تحرر الوطى فلا يطا باننا الى ان تكفر فاذا كفر ارتفع التحريم سواء كان ممن
يكفر بالاعتاق والصيام او الاطعام ولا يجب بالوطى الثاني فان الثانية قال الروابي
واخراج الكفارة بعد الوطى اذا قبله فضا كما الصلاة في وقتها وبعد وفي تحريم
الاسماء غير الوطى كالقبلة واللسان طهرا في ان احدهما ينسب
الى القدم انه يحرم وما الى الله الامام وصاحب الشامل والتمه وسلم وحجته

الثاني واصحابها عند الاكثريين ونسبوه الى الجدد لا يحرم والثاني القطع بانه
 لا يحرم لكن يستحب تركه وذلك لان امام هذا الفتوى ان يحصر التحريم فيها ما لو طي
 دون غيره من الاستمتاع والصور التي يعطى فيها التحريم وذلك امره يحرم وطايعه
 محال في الملك كالطلاق باينان او زجعا وكالرد او استبراء الرحم من طائعه
 كالمعتد عن وطئ النكاح في صلب النكاح وهي المستبراء بالملك الميز بشران خوه
 وامته المزوج فكل ذلك يستفي تحريم سائر الاستمتاع وفي المعتد عن وطئ
 البهه وجه انه لا يحرم غير الوطئ واما المشتبه ففي تحريم الاستمتاع بها بغير الفرج
 خلاف وان كان لعادة او مقت بحكم الوطئ فان كان صوما او اعتكافا حرم من
 الاستمتاع كذا يخشى منه الانزال وان كان احراما حرم كل استمتاع واما اللبس
 ونحوه بغير شهوة فلا يحرم وان كان حياضا لم يحرم الاستمتاع بما فوق الزار
 وفي تحريمه باحتة قولان والظاهر متردد بين هذين الاصول فان قلنا لا يحرم
 الاستمتاع كالنبله واللبس ونحوها فيه ففي تحريمه بامير البسرة والركبة احتمالان
 احدهما انه لا يحرم وثانيهما انه على الخلاف في كافيض الخلاف مبنى على ان تحريمه
 في الجفيع على القول به معلل بانشار الادا او خوف الوقوع في الوقاع فعلى الاول
 لا يحرم وعلى الثاني يحرم قال الامام فان جوز الاستمتاع فلا بأس بالبلد
 وان افضى الى الانزال قال الرافعي ولشبهه ان يحرم في الاستمتاع بالجارية الموهوبة
 خلاف قال النووي الوجه الجوز كجواز في موهوبة وقد جزم به الرافعي في باب
 الاستبراء وحرم سائر الاستمتاع في الاممة المجوسية والوثنية والمشرقة
 والمكاتبه والمبعضه وتردد الامام في ان التحريم يحصل بفجر الطهر وامه به والعود
 جميعا ووجه الثاني قال وتظهر فائدة ذلك في لسته بشهوة عقب الطهر الى ان يتم
 لفظ الطلاق **سبع** لو امتنع من وطئها بعد الطهر وحتى مضت اربعة اشهر
 لم يبرأ حتى يطالب بالوطء او الطلاق **الحكم الثاني** وجوب المكفان
 وهو موطء بالعود والعود في القدم الغرم على الوطء فان غنم عليه لم يمت
 العاق

عاق

العاق والافلا وهو في الصحيح الجديد ان يسكنها في مكان بعد الطهر ومن يمكنه
 ان يطهر بغيره فلو فارقتها عنه بطلاقاين او جع لي راجع لم يلغ عاقلا كقارة
 قال براء الصباغ ولو قال لعقبه فلا يمت فلا يمت طالق او فلا يمت وفلا يمت طالق
 فذلك وتجه كتحكم على الخلاف الا في فيما اذا ظاهره وقد بقي من اللعان الكله
 الخامسة هل يكون عاذا من جهة ان لفظ الطلاق اقصر منها ولو فسخ احد النكاح
 عقب الطهر او افسح بسبب تنصيصه كمن لم يكن غايلا ولا يكون الغرم على الطلاق
 او الفراق دفن كحقيقته واختلفت عبارات الامحاب في الموجب للكان مع الالف
 على انها انما تحت اذا ظاهر وعادى بال بعضهم تحب بالكان والعود وكل منهما
 حرا للقتل وقال اخرون تحب بالعود وقال اخرون تحب بالطهر والعود شرط
 واقصر عليه الثاني والخلاف كالحلاف في ان كان الميز يجب بالميز والخت
 او الميز والخت شرط او بالخت وعن ابي هريرة وجه رابع انها تجب قبل عقد
 النكاح والطهر والعودة ولا يجوز تقديمه على الطهر وبعد النكاح لبقا
 اكثر الاسباب وينفع على هذا الاصل مسائل **الاولى** لو قدر عليه الفراق ان
 مات احد الزوجين عقب الطهر لم يكن عاذا فلا كان ولو جرح عقبه لم يكن عاذا
 على الصحيح ولو طلق عقب الطهر رطلا فارجعها لم يبرأ او ارتد عقبه وكان قد دخل
 بها ثم عاد الى الاسلام في العدة فلا خلاف في عود الطهر واحكامه فلو ماتت
 بانقضاء العدة او كان طلقا طلاقا بينا ثم جرد فكاها ففي عود الطهر والخلاف
 السابق في عود اليمن وكذا لو كانت امته فاشترها واعتقها ثم نكحها او باعها
 ثم نكحها لكن قبل عود النكاح بعد الانقضاء كعود بعد البيونة الكبرى او
 بعد البيونة الصغرى فيه طريقان يقدمان في الطلاق والايلا وهما الرجعة
 والاسلام بعد الرد وتجديد النكاح على القول بعود الطهر وعود امه لا يحصل
 العود الا بالامسالك بعد هذه الامور فيه خلاف وفي كيفية طريقا لاشهرهما ان
 في كون الرجعة عودا قولن منصوصين بحرمان فيما اذا طهر عن الرجعية ثم راجعها

ولا يكون عايداً قبل الرجعة فلو اواحد في تحديد النكاح الخلاف مرتب على الخلاف
في الرجعة والى ان لا يكون به عايداً والاسلام بعد الردة مرتب على تحديد
النكاح والى ان لا يكون به عايداً الطريق الثاني المنصور الرجعة عود وان
العود الى الاسلام وتحديد النكاح فيسبب عود على القول بعود الطهارة بالجلد
وان في النصوص طريقين اظهرهما تقريرها والثاني جعل المسائل الثلاث على
قولين نقلاً وتحريراً ولو اردنا احد الزوجين عقب الطهارة فان قيل الدخول
فلا عود وان كان بعد فان اصر الى قضاء العدة بذلك وان عاد فان كان
المريد الرجعة كان امسأه بعد اسلامها عود وان كان الزوج ففي قوله
عايداً بالاسلام او بالامسأه بعد الخلاف السابق ولو ظاهر الكافر عن امرأة
واسلمها معاقيته او اسلم الزوج وهي كتابية استمر النكاح ولا اثر للاسلام
في منع العود وان اسلم ويبي وفيه او مجوسية او اسلمت المرأة وكلمت الزوج
مطلقاً فان كان قبل الدخول ارفع النكاح ولا عود وان كان بعد فالنكاح
موقوف ولا عود في الحال ثم ينظر فان لم يسلم المتخلف الى اقضاء العدة بان
حصول الفزقة ووقت اسلام اسبقها اسلاماً ولا عود فان جدد نكاحها من
بعد ففي عود الطهارة الخلاف في عود الحائض وان اسلم المتخلف منها في العدة
فان كان للزوج فهل يكون عايداً بالاسلام او لا يكون الا بالامسأه بعد
فيه الخلاف المتقدم وان كانت الزوجة لم تكن اسلامها عوداً قطعاً وانما
يحصل العود اذا مضى زمان يكتفي ان يفارقها فيه بعد الاسلام ولم يبارقها
مع علمه بالاسلام الثانية اذا طاهر عن رجعة المراجعة ثم استراها عقب
الطهارة على الفور ففي كونه عايداً وجهان اظهرهما لاوبناهما الغرض على
الوجهين في ان تحرم الطلاق والطهارة واللعان هل تعدى الى ملك البهر
ان قلنا تعدى اليه لان عايداً وان قلنا لا فلا ومقتضى هذا التاخير قول
العود فان الصحيح ان المطلقة ثلثاً والملاعنة لا تحل الملك وكذا المظاهر
عنه

198
عنها لا يحل قبل التكنيز وصحة الروايات وفيه وجه ثالث انه ينظر فان ابتد الزوج
قالت المالكه يعني لم يكن عايداً وان ابتد المالك عقب طهارة بالبدن قال يعقب
فقال صار عايداً وعلى الوجه الاول هل يكون الاستئصال بمقدسات الشراك المساق
ولقرر الثمن ما يغا من العود فيه وجهان شبههما وهو جواب ابن الحارث وجه
المتولى وغيره لا قال الامام والخلاف فيما اذا كان المراسم مساقاً فان كان مساقاً
فلا استئصال ببسبيله لا ينافي العود عندك وعلى صاحب الدخاير عن ابن الحارث
انه يستترط لعقب العتول الطهارة وهو موافق للوجه الثالث وحيث ان عايداً
فاعتق عن هذا الطهارة اجراه كالقول ان ملكك رقبه فله على ان اعتوره
فملك امته واعتقه عن نفسه محراه **الصورة الثانية** اذا علق طلاق المظاهر
عنها على صفة عقب الطهارة كالدخل لان عايداً وان وجدت في الحال ولو كان
علق الطلاق قبل الطهارة على صفة فوجدت عقبه لم يكن عايداً **المسألة الثالثة**
لو اذن عنها عقب الطهارة فالمنصوص انه عايداً واختلفوا في صورته على ثلث
اوجه احدها قال المزني وابن سبويه هو على ظاهره وصورة ان يقدرها عقب
الطهارة ويستغل بالبرافعة الى القاضى وهما سبب اللعان ثم يلاعن
فلا يكون عايداً وان احتاج في ذلك الى ايام وهو كما لو قال لعاقبت الطهارة
انت طالق على الف درهم فلم يقبل فقال عقبه انت طالق بلا عوض لا يكون
عايداً لسبب الف درهم وانما ابن سريج ان يكون هذا مذهبنا قال
المتولى وهو بعيد عن القياس لما في قول ابو اسحق وابن ابي هريرة وابن
الوكيل في اخر صورته ان يقدرها ولا ثم يراعيها الى الحائض ثم يطاهر عنها
ويصل للمات اللعان بالطهارة فاستترطوا قد ذكر القذف والمراجعة حينئذ لا يكون
عايداً وهذا الظاهر في المذهب ومنهم من قال لا يستترط ومنهم من لم يستترط
بقدر المرافعة في هذه الطريقة والمالك قال من الحارث اد صورته ان تقدر
وترافعا الى الحائض وبايت بالكلمات الاربع من اللعان ويظاها عقبها ويعقب

الطهارة بالكلية الخامسة ليلون فارقها بكله واحد كما لو طمأها اما اذا وقع القذف
 او المرافعة قبل الاثنان بكلمات اللعان الرابع بعد فيكون عايد وفيه وجهان الاستعا
 باللعان عودا مطلقا **سريع** لو قال انت على كظهر امي اراينه انت
 طالق فوجها ن احدهما وهو جواب ابن الخلد انه عايد قال ابو علي هذا صحيح ان لم يلا
 بعده وكذا ان لائن جواب على انه لا يشترط قدرا القذف اما اذا لم يشترطه فلا يلزم
 عايدا وثانيهما انه ليس بجديد وقوله ما زينه انت طالق كقوله ما زيت انت طالق
 وتردد الامام في ان ابن الخلد بطل بسلام هذه الصور بمقال والاصح للسلام
المسئلة الرابعة لو علق الطهارة فوجد المعلق عليه فامسكها ناسيا او جهلا
 للطهارة فطرقتان احدهما انه يطر فان كان المعلق عليه فعل غيره لم يكن عايدا حتى
 يعلم ويمسك بعد العلم فبجعله حاله عليه كحال بلفظة الطهارة فان امسكها عقيب
 لان عايدا او لا فلا وان كان فعل نفسه كان عايدا والثاني ان ان علقه بفعل فني
 صيرورته عايدا الخلف في حنت الناسي واجمال وان علقه بفعل غيره لم يكن
 عايدا على المذهب وقيل يخرج على حث الثاني **الخامسة** هل يصح الطهارة
 كما لو قال انت على كظهر امي يوما او شهرا او سنة او خمسة اشهر او الى سنة او الى
 شهر فنه قولان اصحهما ونسبه بعضهم الى الجريد وقيل له الى القدم انه يصح وفيها
 مبيمان على ان المرعى في الباب المعهود في الجاهلية او المعنى وراى الامام ان
 يقال لا يصح في القدم وفي الجريد قولان بناء على غلبة ثبوت الايمان او مشابهاة
 الطلاق فعلى الاول يصح وعلى الثاني لا ومنهم من الحق بالاطلاق في صحة وقوعه
 موبدا وتلخص بانه اقوال احدها لا يصح والثاني يصح موبدا والثالث يصح موقتا
 وهو الاصح البفرع ان قلنا يصح موبدا فالعود فيه كالعود في الطهارة المطلق وان
 قلنا يصح موقتا قال الشافعي يلون عايدا بالجماع في المدة لا بالامساك والفرق
 بين المطلق والموقت ان التحريم المطلق يضاد النكاح بخلاف الموت فانها قدس
 تحريم تحريم موقتا باحرام او حيض ونحوه ثم محل وفيه قول اخر ان العود فيه بالامساك
 وقيل

١٩٩
 وقيل عود ان مضى بعد الطهارة من مكنته ان يطاها فيه وعلى الاول اذا جاز
 في المدة لزومه النزع عقب تعذيب الحشفة وحرمة عليه الماء والوطي بعده حتى
 يكفر وهل يحصل العود بنفس الوطى ويتبين حصوله بامسكها عقب الطهارة
 فيه وجهان استبههما اولهما وعلى هذا فلا يحرم ابتداء الوطى الذي هو عود كما
 لو قال ان وطيتك فانت طالق وتقدم عن ابن خنزل انه قال تحريمه تمت قال
 الامام ولا شك في محييه انه يتبين من الوطى انه عايد بالامساك وعلى هذا لا يجوز
 له الاقدام على الوطى كما لو قال اذا وطيتك فانت طالق قبله وعلى هذا لا يجوز
 يحرم عليه الوطى بعد الاولى الى ان يلفظ او يقضى المدة فاذا انقضت حل الوطى وقيل
 لكان في دمته ولو لم يطا حتى مضت المدة لم يلزمه شيء وهذا كله على المذهب
 في ان الكافة الواجبه هنا بالوط فان الطهارة وفيه وجهان كما ان كان يمين
 وينزل لفظ الطهارة منزلة قولها انت على حرام فعلى هذا يجوز له الوطى قبل ان يكفر
 وكلام بعضهم يشعر بان ابا اسحق القائل به يرجع عنه ولو كانت المدة الموقته قد مر
 مدة الرخص في الايام قاله كما لو قال انت على كظهر امي خمسة اشهر وقلنا بصحة
 الطهارة فني فونه موقتا مع فونه مظاهرا وجهان اصحهما نعم ولو قل لا امراته
 انت على حرام شهرا او سنة خرج الامام على الطهارة الموت ان قلنا بالاصح انه
 يصح ففي هذا وجهان اصحهما انه يصح وبحجبه كان يمين وثانيهما يلغوه قال
 الراعي ويجوز ان لا يقع هذا على ثبوت الطهارة وتقال في صحة المحرم الموت خلاف
 كما في الطهارة الموقت **السادسة** اذا اظهر عن اربع نسوة بلفظة واحدة
 بان قال انت على كظهر امي ما من مظاهر عن جميعهن فان فارقهن جميعا عقت ذلك
 فلا فاقة عليه وان امسكهن جميعا حصل العود وفي تعدد الكفار بتعدد همن
 قولان القدم لا وتحب لثارة واحد والجديد انها تعدد وتلزم اربع ذوات
 وهما راجعان الى ان المغفل على الطهارة مشابهاة الايمان او مشابهاة الطلاق
 فعلى الاول تخلفا لو حلف لا يكلم جماعة فكلمهم وعلى الثاني تعدد كما لو طلق

جماعة بكلمة واحدة هل تعدد الحد وتحدف الففال ويمكن بناهما عليهما
وبناهما علي القولين في ما اذا تعددت اليمين واتحد الخت هل يترتب كفاره
او تعدد اليمين كالوقا والله اكبر ريدا والله اكبر رجلا فلم يرد
وهذا البناء بعد من الاولين فان قلنا بالتعدد في مسكها منهن عقب الطهر
لان غايدها ولزمتها الكفارة ومن فارقها عقبه لم يكن عايدا فيها وان قلنا بتحد
فان لمسكها منهن لم يترتب الكفاره وان لمسكها منهن كما لو طلق ثلاثا وابتغى واحدة
فالمشهور ان الحكم في ذلك وفي التمهات لا يلزمه كما لو طلق لاجتماعه في التمهات
الحكم ما عدا ذلك ولو قل لا ربع نسو اش على حرام وقصد تحريم اعيانهم
ففي تعدد الكفارة هذا الخلاف واما اذا اظهر عن يمين بربع كلمات فان فضل يمين
في حكم طاهر وان فضل يمينه كان بظهار الثانية عايدا عن الاولى فيلزمه لها
كان و بظهار الثالثة عايدا عن الثانية و بظهار الرابعة عايدا عن الثالثة فيلزمه
ثلاث كفارات ثم ان لم يفرق الرابعه عقب طهارها لزمه اربع كفارات وان فارق
اقصر على ثلاث **السابعة** اذا كرر لفظ الطهار في امرأة واحدة مرتين فاكتر
فاما ان ياتي بوجه متصلا او منفصلا فان اتى به منفصلا فان اردت
بالثانية وما بعدها التاكيد قيل وهو ظهار واحد فان لمسكها عقب الاخيرة
الكفارة فان فارقها قبل ان يكون عايدا بالثاني ولم يترتب الكفارة فيه وان اظهرها
لا وان اراد بالثاني وما بعده طهارا اخر ففي تعدد الطهار طهرتان احدهما انه
علي القولين في تعدد الكفارة في ما اذا اظهر عن نسوة بكلمة واحدة الجديد
انما تعدد والطريق الثاني القطع به بخلاف انه اذا قد تخاصا واحدا
بثنا واحد مرتين فاكتر انه يجب حد واحد فان قلنا بالتعدد فان فارقها
عقب المرة الاخيرة لم يكن عايدا فيها وهل يكون عايدا فيما قبلها اطلق
بعضهم فيه وجهين اظهرهما انه و رتبته الخالي واخرون على ما اذا كرر
بنه الثاني فان جعلناه بالاكيد عايدا في التجديد اولى والا ففى
التجديد

التجديد وجهان وان اطلق ولم ينو تأكيدا ولا تجديدا فوطر بقا احدهما علي
القولين في ما اذا كرر لفظ الطلاق ولم يقصد تأكيدا ولا استينافا لكن
الاظهر هنا جمل علي التاكيد والثاني القطع بحمله عليه وان اتى بها منفصلات فان
تحلل بينهما زمان فهو عايد في الاولى واما في ما بعد فان قصد به الطهار
او اطلق فكل مرة طهار مستقل فان قلنا بتعدد الكفارة بتعدد الطهار انعقد
كل منهما وان قلنا لا يتعد لم ينعقد الا ان يكون لفرع عن الاول فينعتق الثاني
قطعا وان قال اردت بما بعد الاولى اعادة الطهار الاول ففي قبوله تردد
جواب الففال قال الامام وهو مبني على ان الغلب في الظاهر معنى الطلاق
او اليمين ان غلبنا الطلاق لم يقبل وان غلبنا اليمين فالظاهر قبوله كما مر في
الايل قال الرافعي والظاهر غلب الطلاق فيكون الاظهر هنا
انه لا يقبل ولذا قاله البغوي وعنه وهو خلاف ما روي عن الرافعي و صح
النووي القبول **رب** لو قال ان دخلت الدار فانت علي طهرتي
وكرهت ثلثا فاذا دخلت الدار صار من طهارتها ثلثا ون قصد التاكيد
لم تحبها لا كفارة واحدة وان قاله متفرقا في مجالس فان قصد الاستيناف
تعددت الكفارة وتحب للكل عود واحد بعد الدخول فان طلقها عقب
الدخول لم تحب شي وان اطلق فيجمل علي التاكيد والاستيناف فيه
قولان **السامية** لو حذر المظاهر عقب الطهار فالمشهور والذي اورد
الرافعي انه لا يكون عايدا قال الماوردي اذا تعقبه جنون او غما كان
عايدا لان الجنون لا يحرمه بخلاف الردة وقصد العود ليس بشي طهرتي
الاول هل يكون افاقة عودا قال بعضهم فيه الخلاف المتقدم في ان
الرجعة عود قال الشيخ ابو علي وهو ظاهر الفساد والصحيح ان العود لا
يحصل الا بمسكها بعد الافاق بقدر ما يمكنه ان يفارقها **رب** لو قال
ان لم اتر روح عليك فانت كطهرتي اسي علي اصل بقدوم وهو ان التعليق علي

نفى الشيء بصيغته ان يقتضى فوات ذلك الشيء مطلقا على المذهب بخلاف صيغته
 اذا فاته يقتضى فواته بمعنى مدة يمكن وقوعه فيه على المذهب وفي ذلك منها
 قول فتى تزوج عليها فلاظهار ولا عود وانما يصير مظاهرا اذا فاته
 الزوج عليها مع امكانه وحصل الناس عنه بموت احدهما فنجح جليله
 يصير ورثته مظاهرا قبل الموت وفي حصول العود ولزوم الفاقة وجهان
 احدهما وهو جواب ابن الحداد نعمه ويخرج من ترتبه واصحهما العود ولا
 كفارة ولو لم تزوج عليها مع الامكان حتى خاف ان افاق ثم مات قبل
 الزوج فالحكم ما تقدم وان اتصل جنونه بالموت بين انه كان مظاهرا قبل
 الجنون وفيه وجه انه بين انه مظاهرا قبل الموت قال المافعي وكحيث
 في تعليق الطلاق ولم يذكره وليس لهذا الخلاف فايده على القول الصحيح انه
 لا يجب فيه كفارة واما على قول ابن الحداد بوجوبها فيظهر فايده في ما
 اذا اختلف حاله في اليسار والاعسار فيعتبر يساره واصاره حين الجنون
 عليه الاول وخير الموت على الثاني ولو قال اذا لم تزوج عليك فانت
 طالق فاذا مضت مدة يمكنه ان تزوج فيها ولم يفعل كان مظاهرا على
 المذهب **السادسة** تقدم ان تحرم الوط ووجوب الكفارة بتبني العود
 لا بمجرد الظاهر فاذا عاد بتنا ولا يتعلق وجوبها بالوط فانها لو بان بعد
 ذلك بطلاق او موت لم تسقط والحكمان بايان بالظهور والعود معان
 العود وحده ولا الظاهر وبشرط العود على الصحيح فلو قال ان دخلت الدار
 فانت على كطهر ابي ثم اعتن عن الكفارة او اطعمه ان كان من اهل الطعام
 ثم دخلت ففعلت الاعساق او اطعمه عنده وجهان احدهما وهو جواب
 ابن الحارث نعم كالتكافؤ على الحول والكفارة على الحنث وثانيهما قول
 الامرين لا كالا يجوز بتبني الكفارة على اليمين والحنث والتكافؤ على الحول
 ومالك النصاب ولا يجوز بتبني الصوم قطعا وينبغي على الوجهين ما

٩٥١
 لوقال ان دخلت الدار فانت على كطهر ابي وقال متى دخلت الدار فبعدك
 سالم احد عن ظهاري فدخلت فعلى قول ابن الحداد يعتن العبد عن الظهار
 وعلى قول الجمهور لا يعتن ويحرم ان يدخل الدار فوالله لا اطال
 وفيما لو قال لا يدخل الدار فوالله لا اكلمك ثم اعتن بالعتق والاطعام
 قبل الدخول واما الاعتاق عن كفارة الظهار بعد الظهار وقيل العود فحرا
 كالتكفير بعد الميز وقيل الحنث ومن صور ان يشتغل عتق الظهار وينتفع بعلق
 الطلاق عليه او شر الزوج المملوك او بالتراخي الى القاضي في الدعاء ولو قال
 انت على كطهر ابي اعتقت هذا العبد عن فارحي او وسالم حر عن ظهاري
 فهو اعتاق مقابل للعود فحراه لما خره عن الظهار وقال المرواني وجها
 انه لا يحرك ولو ظاهر وطلقه عتبه وعقبه بالعق ثم راجعه احره عن
 الظهار على المذهب لوجود احد سببي الكفارة والثاني لا يجب لانه استباح
 محظور فلا يجوز فيه تقديم الكفارة كما لو كانت الحنث في اليمين معصية لا يجوز
 تقديمها والفرق ان التكفير هنا يلزم المحظور بخلاف تمت **سبع** لو
 ظاهر عن زوجته الامة وعاد ثم قال لمولاها عن ظهاري ففعل وقنع عنده
 عن كفارته وانسخ النكاح وكذا لو اعتقها عنه فاستدعاوه عن كفارته اجرا
 وكذا لو ملكها بعد ان ظاهر عنها وعاد فاعتقها عن ظهاري احره ولو لا عن
 زوجته الامة ووطيها ولزمتها الفاقة فقال لمولاها اعتقها عن كفارة يميني
 ففعل اجرا وانسخ النكاح ولو ابي عن زوجته الدميته ثم وطيها او ظاهر
 منها وعاد ثم عصفت العهد فاستمرت فملكها الزوج واسلمت فاعتقها
 عن كفارة يمينه او ظاهره اجرا ولو ظاهر عنها كخضرة سيدها قال
 له عقب ظهاري اعتقها عن ظهاري ففعل ففي دونه عائد وجهان كما لو اشترىها
 عتق ظهاره وقد تقدم من **كتاب الكفارات**

